د. أحمد تون عبداللطيف (*)

تشويه التاريخ الأموى من خلال بعض كتابات العرب والمستشرقين

(الجاحظ - الطبرى - فون كريمر - فان فلوتن - نموذجا)

٤١ - ١٣٢ هـ/ ٦٦١ - ٧٤٩ م

مقدمة

مما لاشك فيه أن التاريخ الإسلامى على وجه العموم، والتاريخ الأموى على وجه الخصوص، قد تعرض للتحامل، والتهيل، والتجريح، ليس من جانب بعض المستشرقين فحسب - وهو أمر طبيعى - أمثال: وات، وماكسيم رودينسون، وماسينيون، وبلاك، وبيكر، وبلاسيوس، وبرنارد لويس، وجولدزيهر، ومنتجومرى، وهورجرونجى، وفون كريمر، وفان فلوتن. وإنما من جانب بعض العرب أيضا، أمثال: الجاحظ، واليعقوبى، وابن قتيبة، والطبرى، وغيرهم، علما بأن الدولة الإسلامية على الصعيد السياسى، فى العصر الأموى وصلت إلى أقصى اتساع لها، إذ امتد نفوذها من الصين شرقا حتى فرنسا غربا، فضلا عما قدم ذلك العصر من إسهامات حضارية، بنى عليها بعد ذلك العباسيون مجدهم الحضارى الكبير الذى مد شجرة الحضارة الإسلامية بالإكسير اللازم، فانعكس ذلك على الحضارة الإنسانية بصفة عامة.

ولسوء حظ الأمويين، وقوع فترة حكمهم (٤١- ١٣٢ هـ /٦٦١- ٧٤٩م) بين عصرين مهمين من تاريخ الدولة الإسلامية، اتسم أولهما - وهو عصر الخلفاء الراشدين - (١١- ٤٠ هـ /٦٣٢-، ٦٦٠م)، بالرسوخ الدينى، والعدلين السياسى، والاجتماعى، وتحقيق المساواة بين الناس، وحب إنكار الذات، واتسم الآخر - وهو عصر الخلفاء

* أستاذ التاريخ الإسلامى المساعد - كلية دار العلوم - جامعة المنيا.

العباسيين – (١٣٢– ٦٥٦ هـ / ٧٤٩ – ١٢٥٨م)، بالتطور الحضاري الرائع الصيت، الذي جعل الدولة الإسلامية قوة عالمية سياسية وحضارية يشار إليها بالبنان.

ولسوء طالع الأمويين أيضا وقوع حدثين مهمين في أيامهم عكّرا صفو المسلمين، وتركا كثيرا من الآثار النفسية، التي لم يكن محوها سهلا، ومما: حادثة كربلاء التي استشهد فيها «الحسين بن علي بن أبي طالب» عام ٦١ هـ / ٦٨٠ م، ووقعة الحرة عام ٦٣ هـ/٦٨٢م التي تعرضت فيها المدينة المنورة للعدوان والحصار، مما جعل هناك استياءً عاماً بين الناس، استغله الراغبون في النيل، والتندّر بالأمويين. فإذا أضفنا إلى ذلك، أن معظم الكتابات التاريخية بدأت تقريبا تأخذ طريقها إلى النور في العصر العباسي، ولابد بالطبع من مسايرة السلطة الحاكمة، لتبين لنا مدى سوء طالع الأمويين فيما احتفوه من مساحات تاريخية تلقي الضوء على إيجابياتهم، وسلبياتهم، لا سلبياتهم فحسب.

وانطلاقا من هذا، ومحاولة للبحث عن حقيقة التاريخ الأموي داخل متون الكتب ونصوصها، والرد على المتندّرين به، قمت بتسطير هذا البحث المتواضع بعنوان «تشويه التاريخ الأموي من خلال بعض كتابات العرب والمستشرقين» (الجاحظ – الطبري – فون كريمر – فان فلوتن – نموذجا) لأناقش، وأحلل من خلال نصوصه، حتى نصل إلى اقتناع منطقي يفضي إلى التعرف على حقيقة «التاريخ الأموي»، بعيدا عن النيل، والتحامل، والتجريح.

ويتضمن البحث مدخلا ومحورين

جاء المدخل، ليلقي الضوء على تحامل بعض المؤرخين العرب على «بني أمية» قبل الإسلام: كاليعقوبي، والطبري، وغيرهما، سواء كان ذلك عن قصد أو غير قصد.

أما المحور الأول، فأفردته لتوضيح رؤية بعض المؤرخين العرب للتاريخ الأموي بعد الإسلام، وقد ركزت فيه على رسالة «الجاحظ» التي كتبها في التندر بالأمويين، وأسماها «النابتة»، وهي الرسالة الحادية عشرة، التي كتبها لأبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد، ونال فيها كثيرا من التاريخ الأموي، فلم يكتف بما ذكره من سلبيات، بل تعدى ذلك إلى اتهام حكامهم بالعبث، والمجون، وفوق ذلك الكفر، وهو حكم يحتاج إلى وقفة متأنية، لا يكتفى فيه بالكلمات فحسب، ولكن نتساءل كيف يكون هذا هو حال الحكام كما أوضح الجاحظ، وقد وصلت الدولة الإسلامية إلى أقصى اتساع لها في عصرهم، ولقد رأت النصوص كثيرا على وجهة نظره.

وأما المحور الثاني والأخير، فجاء ليوضح رؤية كل من فون كريمر Von Kremer في كتابه «الحضارة الإسلامية» وفان فلوتن Van Vloten في كتابه «السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات»، وبالطبع كانت رؤيتهما فيها تجوز كبير، حتى «خدابخش» الذي قدم لكتاب «فون كريمر» تحامل على بني أمية حين اعتبر حركة «سبتمانيا» بفرنسا – التي تنكر الاعتراف للقس بالذنب وقد سايرها في ذلك البروتستانت – بأنها حركة إحادية تأثرت بالأفكار الإسلامية ببلاد الأندلس، وقد اتضح تأثر الثاني بالأول، فأتى بالنصوص في غير موضعها، وقام بخلط الأوراق، وتجاهل الحقائق.

وقد حاولت قدر الجهد والطاقة تحرى الدقة، والبحث عن حقيقة التاريخ الأموى، من خلال مناقشة النصوص المتناثرة هنا وهناك فى كتب التاريخ وغيرها، وإخضاعها للنقد التاريخى، مثل رسالة الجاحظ، و«الإمامة والسياسة» لابن قتيبة، وتاريخ اليعقوبى، و«فتوح البلدان» للبلاذرى، و«تاريخ الأمم والملوك» للطبرى، وكتاب «الخراج» للقاضى أبى يوسف، و«مروج الذهب ومعادن الجوهر» للمسعودى، وكتاب «الأموال» لابن سلام، و«البداية والنهاية» لابن كثير، و«تنقية أصول التاريخ الإسلامى» لحسين مؤنس، و«المنهج الإسلامى لدراسة التاريخ وتفسيره» لرشاد خليل، وكتاب «النقود ودور الضرب فى الإسلام فى القرنين الأولين» لرحاحلة، وغير ذلك من الكتب التى أمدت البحث وأثرت جوانبه.

- مدخل -

تحامل بعض المؤرخين العرب على بنى أمية قبل الإسلام:

نظر بعض المؤرخين العرب - قبل المستشرقين - إلى العلاقة بين التوأم «هشام، وعبدشمس»، ابنى «عبدمناف» منذ الولادة على أنها علاقة عدائية، إذ اتخذوا من طريقة فصلهما عقب الولادة دليلا على حدوث صراع متوقع بين الأخوين، وإن لم يكن فبين أبنائهما، وإن لم يكن فبين بطنيهما فيما بعد، وأخذوا يرجعون أى توتر عادى يحدث بينهما أو بين أبنائهما، أو أى توتر بسبب التنافس على الرياسة والسيادة إلى هذه الطريقة.

وعلى هذا الأساس نال بعض المؤرخين العرب من «بنى عبدشمس» جد الأمويين قبل الإسلام، وقبل أن يمارس الأمويون حياتهم السياسية فيما بعد، فبدأوا ومعهم المستشرقون، قراءة تاريخ الماضى على ضوء الأحداث التالية، وهو ما يعرف بعكس الترتيب الزمنى، ولاشك أنه من الأخطاء الشائعة فى قراءة التاريخ وكتابته، وهذا التمهيد البسيط يتطلب منا إفساح المجال لما أورده كل من «اليعقوبى» و«الطبرى» و«ابن الأثير» و«ابن كثير» فى هذا الشأن لمزيد من الإيضاح، ونستهل هذا التوضيح بـ «اليعقوبى» مراعاة للترتيب الزمنى إذ يقول: «ولد عبدمناف بن قصى هاشما، واسمه عمرو، وكان يقال له عمرو العلى، وسمى هاشما لأنه كان يهشم الخبز، ويصب عليه المرق واللحم فى سنة شديدة نالت قريشا (١).

وبعد أن ذكر «اليعقوبى» اسم ومعنى هاشم، يذكر إخوته فيقول هم «عبدشمس والمطلب، ونوفلا، وأبا عمرو، وحنة وتماضر، وأم الأخشم، وأم سفيان، وهالة، وقلابة، وأمهم جميعا إلا نوفلا وأبا عمرو «عاتكة بنت مرة بن هلال بن فالج بن ذكوان، وهى التى جرت حلف الأحابيش» (٢).

وبعد ذكره للأخوين «هاشم، وعبدشمس» يوضح «اليعقوبى» أنهما كانا توأما ملتصقا، خرج أحدهما قبل الآخر، فكان لابد من فصلهما قائلا: إن هاشما وعبدشمس كانا توأمين، فخرج هاشم، وتلاه عبدشمس، وعقبه ملتصق بعقبه فقطع بينهما بموسى، فقيل: ليخرجن بين ولد

هذين من التقاطع ما لم يكن بين أحد» (٣). وهنا نلمح التطير والتشاحن الذى افترضه الناس بين ولدى «هاشم وعبدشمس» مستقبلا فيما نقله «اليعقوبى» وهو كما أشرت قراءة للتاريخ بعكس الترتيب الزمنى.

وفى هذا السياق يقول «الطبرى»: «اسم هاشم عمرو، وإنما قيل له هاشم لأنه أول من هشم «الثريد» لقومه بمكة، وأطعمه. وفى ذلك قال «مطرود بن كعب الخزاعى» وقيل الزبعرى:

عمرو الذى هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

وهو الذى سنّ الرحيل لقومه رحلة الشتاء ورحلة الأصياف (٤)

وبعد توضيح الطبرى لاسم «هاشم» ومعناه ودوره فى رحلة الشتاء إلى الشام، والصيف إلى اليمن والحبشة يتحدث عن أخيه «عبدشمس»، وبعض إخوته وسيادتهم بعد أبيهم قائلا: كان «هاشم وعبدشمس» أكبر ولد عبدمناف، والمطلب كان أصغرهم. أمهم عاتكة بنت مرة السلمية، و«نوفل» أمه «واقدة». فسادوا بعد أبيهم جميعا، وكان يقال لهم المجبرون (٥) وسنوضح ذلك فى موضعه.

وعن توأمتهما وطريقة فصلهما يقول «الطبرى»: «إن «عبدالشمس وهاشما» توأمان، وإن أحدهما ولد قبل صاحبه، وإصبع له ملتصقة بجبهة صاحبه، فنحيت عنها فسال دم. فتطير من ذلك، فقيل تكون بينهما دماء» (٦). ونرى «الطبرى» هنا لم يحدد إذن من الأسبق فى الولادة، وإن كان قد أشار أنفا إلى «هاشم»، لكنه توقع التطير وإسالة الدماء بين الأخوين، وهى كما أشرنا قراءة للتاريخ بعكس الترتيب الزمنى.

وفى نفس السياق يقول «ابن الأثير»: «اسم هاشم عمرو وكنيته أبونضلة، وإنما قيل له «هاشم» لأنه أول من هشم «الثريد» لقومه بمكة وأطعمه (٧). فلم يخالف إذن «ابن الأثير» سابقه – الطبرى – فى توضيح معنى الاسم، ثم يذكر «ابن الأثير» – نقلا عن الكلبى – هاشما وإخوته فيقول: «كان «هاشم» أكبر ولد «عبدمناف»، و«المطلب» كان أصغرهم، وأمه «عاتكة بنت مرة السلمية، و«نوفل» أمه «واقدة»، وعبدشمس فسادوا كلهم (٨). ويواصل «ابن الأثير» كلامه عن ولادة التوأم وفصلهما فيقول: «قيل إن «عبدشمس وهاشما» توأمان، وإن أحدهما ولد قبل الآخر، وإصبع له ملتصقة بجهة صاحبه، فنحيت، فسال الدم، فقيل يكون بينهما دم، وهنا ينقل «ابن الأثير» عن الطبرى دونما إضافة أو تغيير (٩).

وعلى غراره تقريبا وفى نفس الموضوع يقول «ابن كثير» كان هاشم اسمه عمرو، وإنما سمى هاشما لهشمه الثريد مع اللحم لقومه فى سنى المحل «الجدب»، وحكى ابن جرير: إنه كان توأم أخيه «عبدشمس» وأن «هاشما» خرج ورجله ملتصقة برأس «عبدشمس»، فما تخلصت حتى سال بينهما دم، فقال الناس: بذلك يكون بين أولادهما حروب، فكانت وقعة بنى العباس، مع بنى أمية بن عبدشمس سنة ثلاث وثلاثين ومائة من الهجرة (١٠).

وهكذا لاحظنا اختلاف المصادر التاريخية فيما روته عن طريقة التصاق التوأم «هاشم وعبدشمس» إصبع في جبهة، أم في رأس، أم التصاق العقبين.. إلخ. كما اختلفت المصادر في طريقة الفصل، بالموسى، أو بالسيف، أو بأي شيء آخر. بيد أنها اتفقت في التنبؤ بالصراعات والحروب، التي افترضوا وقوعها بين الأخوين، أو بين أبنائهما، أو بين بطونهما، حتى أرجع «ابن كثير» صراع «العباسيين» وبقايا «الأمويين» عام ثلاث وثلاثين ومائة للهجرة إلى هذه المسألة. والجدير بالذكر أن هذه الرؤية قد جانبها الصواب، لأن فصل التوأم أمر ضروري وحيوي وطبيعي لحياتهما، وبالتالي كان من الضروري ألا يستتبع هذا الفصل كل هذه الضجة، وكل هذا التطير المفتعل من حيث افتراض الصراع والتشاحن والحروب المرتقبة بين الطرفين، ومما يؤكد وجهة نظرنا: أن بني هاشم، وبني عبدشمس، كانوا قبل الإسلام حليفين متعاونين على من سواهما، ولم يقع بينهما خلاف ولا نفرة إلا بعد الإسلام، إذ شاركا معاً في عقد الأحلاف التجارية التي تخدم مصلحة قريش، وهي المعروفة بالإيلاف، فيذكر «اليعقوبي» أن «هاشما» كان أول من سنّ لقومه رحلة الشتاء إلى الشام والصيف إلى الحبشة، لأن تجارة قريش كانت لا تخدم مكة، حتى أصبحوا في ضائقة، وعندئذ قام «هاشم بن عبدمناف» بالذهاب إلى الشام، وكان يذبح في كل يوم «شاة» ويدعو من حوله لأكلها، وكان هاشما من أحسن الناس وأجملهم، فذكر ذلك الأمر لقيصر فأرسل في طلبه، وعندما رآه القيصر وسمع كلامه أعجب به، وتواصل في مراسلته ولقائه.

فقال له هاشم: أيها الملك «الإمبراطور البيزنطي»، إن لي قوما، وهم تجار العرب، فتكتب لهم كتابا يؤمنهم، ويؤمن تجارتهم حتى يأتوا بما يستطرف عن أدم الحجاز وثيابه، ففعل «قيصر» ذلك، وانصرف «هاشم» فكان كلما مر بحي من العرب أخذ من أشرافهم الإيلاف أن يأمنوا عندهم، وفي أراضيهم، فأخذوا الإيلاف من مكة والشام، وكان هاشم قد خرج ذات مرة إلى الشام بتجارة، فكان يمر بأشراف العرب، ويحمل لهم التجارات، ولا يلزمهم بمؤنة حتى صار إلى غزة، فوافته المنية هناك، فجزعت قريش لوفاته، وخشيت مغبة ذلك، وحينذاك قام «عبدشمس» أخوه بالذهاب إلى النجاشي ملك الحبشة، مجددا العهد السابق، ثم عاد فلم يلبث أن توفي بمكة ودفن بالحجون، وعلى رسله خرج أخوه «نوفل» إلى العراق، ونجح في أخذ العهد من «كسرى» ملك الفرس، ثم عاد، وتوفي بمكان يعرف باسم «سلمان» فقام بأمر مكة حينئذ أخوه المطلب ابن عبدمناف (١١).

ومن تلك الكلمات نرى مدى التعاون الوثيق لا الشجار والتشاحن، بين الأخوين «هاشم وعبدشمس» فلم يحدث ما افترضه البعض من الصراع، بل رأينا تعاونا وتحملا للمسئولية لصالح قريش، كما فعل «عبدشمس بن عبدمناف» عند اضطلاعه بتجديد العهد مع الحبشة.

ويزيد الطبري هذا التعاون إيضاحا فيقول: إن ولد «عبدمناف» أخذوا العصم «العهود» لقريش فانتشروا من الحرم، فأخذ لهم هاشم «حبلا» من ملوك الشام «الروم وغسان» وأخذ لهم «عبدشمس» «حبلا» من النجاشي الأكبر، فاختلفوا بذلك السبب إلى أرض الحبشة، وأخذ

لهم «نوفل» «حبلا» من الأكاسرة، فاختلفوا إلى أرض العراق وفارس. وأخذ لهم «المطلب» «حبلا» من ملوك حمير، فاختلفوا إلى اليمن. فجبر الله بهم قريشا فسموا «المجبرين» (١٢).

وبالطبع فهذا تعاون واضح بين أبناء «عبدمناف» هدفه مصلحة قريش. ويهمنا منه ذكرنا تعاون «عبدشمس بن عبدمناف» جد الأمويين. حتى تسقط تلك الدعاوى التى تتخذ من إسالة الدماء عنوانا لها وقد قال بها «اليعقوبى» و«الطبرى» و«ابن الأثير» و«ابن كثير» وغيرهم. ومن العجيب أن الرد على ذلك جاء من خلال نصوصهم أيضا.

فالنفرة التى وقعت بين «هاشم بن عبدمناف» وبين ابن أخيه «أمية بن عبدشمس» لم تكن لغرض خاص، أو طمعا فى شىء، وإنما كانت بهدف مصلحة قريش. فيقول «وهب بن عبدقصى» فيما نقله «الطبرى» عن إطعام هاشم قومه الثريد وموقف أمية بن عبدشمس منه.

تحمل هاشم ما ضاق عنه ... وأعيا أن يقوم به ابن بيض

أتاهم بالغرائر متسأقات ... من أرض الشام بالبر النقيض

فأوسع أهل مكة من هشيم ... وشاب الخبز باللحم الغريض

فظل القوم بين مكللات ... من الشيزى وحائرها يفيض (١٣)

وهو ما يدل على الجهد الكبير الذى بذله «هاشم بن عبدمناف» فى تحمله مشاق السفر إلى الشام، وإحضار ما يحتاجه أهل مكة من الخبز وهشمه مع اللحم وهو المعروف بالثريد، مما أثار حفيظة ابن أخيه «أمية بن عبدشمس» فحسده. ولم يحقد لكن هذا الحسد لم يرق إلى الحقد والتباغض، لأنه كان يرغب فى أن ينال شرف خدمة قومه، فحاول أن يصنع ما صنع عمه خدمة لقومه، لكن الرياح لا تأتى دوما بما تشتهى السفن، فلم يتمكن من ذلك، وعندئذ أظهر الناس شماتة فى موقفه مما دفعه إلى التغير والغضب، ودعا عمه إلى المنافرة، إلا أن «هاشما» كره ذلك، لسنه وقدره بين الناس، بيد أن قريشا لم تتركه حتى نافرة على خمسين ناقة ينحرها ببطن مكة، والجلاء عنها عشر سنين فرضى أمية بذلك، وحكم بينهما الكاهن الخزاعى جد عمرو بن الحمق ومنزله بـ«عفان»، فقضى الكاهن لصالح «هاشم» قائلا «والقمر الباهر، والكوكب الزاهر، والغمام الماطر، وما بالجو من طائر، وما اهتدى بعلم مسافر، من منجد وغائر، لقد سبق هاشم أمية إلى المآثر» (١٤). فقضى بذلك لهاشم بالغلبة، فأخذ «هاشم» الإبل ونحرها، وأطعمها بينما غاب أمية عن مكة بالشام عشر سنين، فهذه أول نفرة وعداوة وقعت بين الطرفين، وهنا نلاحظ أن العداوة لم تكن إلا مجرد حسد غير أن الناس أججوها حتى صارت نفرة، وعلى ذلك لم يكن العيب فى هاشم، وابن أخيه «أمية بن عبدشمس» بقدر ما كان فى الناس وتوجهاتهم من قريش.

وإن كان «ابن الأثير» قد أرجع الخلاف لا إلى «الثريد» بل إلى وراثة «هاشم» ما كان لأبيه «عبدمناف» بعد وفاته من السقاية، والرفادة «وهى ماكانت تخرجه قريش من مالها لشراء

طعام لفقراء الحجيج». فحسده عندئذ ابن أخيه «أمية بن عبدشمس» (١٥). فلم يكن الصراع إذن بسبب ملكية خاصة، بل كان لخدمة عامة تخص فقراء الحجيج.

ويذكر «الطبري» فيما نقله عن الحارث عن محمد بن سعد عن هشام بن محمد قوله:

«أخبرني رجل من بني كنانة يقال له «ابن أبي صالح»، ورجل من أهل الرقة مولى لبني أسد، وكان عالما قالا: تنافر عبدالمطلب بن هاشم، وحرب بن أمية إلى النجاشي الحبشي، فأبى أن ينفر «بفضل أحدهما على الآخر». بينهما، فجعل بينها «نفيل بن عبدالعزى»، فقال لحرب: يا أباعمرو، أتنافر رجلا هو أطول منك قامة، وأعظم منك هامة، وأوسم منك وسامة، وأقل منك لأمة، وأكثر منك ولدا، وأجزل منك صفدا، وأطول منك مزودا «مددا» فتفرد عليه «أي نصره وفضله» وعندئذ قال «حرب بن أمية بن عبدشمس»: إن من انتكاسات الزمان أن جعلتك حكما (١٦)، وهو خلاف لا يرقى إلى درجة الصراع والقتال بين الأخوين «عبدالمطلب»، وابن عمه «حرب»، ومما يؤيد ذلك أن حرب وجه انتقاده «لابن عبدالعزى»، ولم يوجه كلامه «لعبدالمطلب». فهل هذه المشاحنات البسيطة ترقى إلى الحرب، حتى تعول عليها بعض المؤرخين، ويرجعونها إلى عملية فصل التوأم «هاشم، وعبدشمس» ابني عبدمناف، اعتقد أنه تحامل ظاهر على بني أمية قبل الإسلام يحتاج إلى رؤية ووقفة متأنية.

ومما يؤيد هذا الكلام أن «أم حبيبة بنت أبي سفيان» كانت أسبق الناس إلى الإسلام، وتحملت في سبيله الأذى، وهاجرت مع زوجها «عبدالله بن جحش» إلى الحبشة، فلما توفي عنها زوجها تزوجها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأصبحت بذلك واحدة من أمهات المؤمنين، وعلى هذا عد «معاوية» من أخوال المؤمنين (١٧) أوردتها المصادر العربية.

تلك كلمات عن العلاقة بين «هاشم وعبدشمس» ابني «عبدمناف» قبيل الإسلام، فما الذي يحدث إذن بعد الإسلام؟! هذا ما سنجيب عنه في الأسطر التالية.

المحور الأول

رؤية بعض المؤرخين والمفكرين العرب لتاريخ بني أمية بعد الإسلام

يقول الدكتور حسين مؤنس: «مراجعنا القديمة لا تنصف بني أمية، بل إن المؤلفين - في الغالب - لا يرضون عنهم، ويرون أنهم ظلمة وجبابرة، ويذهب البعض منهم إلى اتهامهم بالكفر، حتى أولئك الذين يذكرون فتوحاتهم، وما أضافوه إلى أرض الإسلام، وهو ما يزيد على ما افتتحه الخلفاء الراشدون، حتى هؤلاء يشتدون في الحكم عليهم، ولا يخطر ببالهم أن يضعوا الحسنات إلى جانب السيئات، والإيجابيات إلى جانب السلبيات، ثم يكون حكمهم بعد ذلك على هذا الأساس، ونحن في الحقيقة إذا ما وضعنا

محاسن بنى أمية أمام عيوبهم ازداد قدرهم فى نظرنا، فهم - دون شك - أكبر الأمم الفاتحة فى تاريخ الإسلام (١٨).

وهنا يشير الدكتور «حسين مؤنس» إلى تحامل المراجع التاريخية وغيرها على بنى أمية، واتهامهم بالكفر رغم جهودهم الواضحة فى الفتوح الإسلامية، والتى بلغت بالدولة الإسلامية أقصى اتساع لها. ويوجه الدكتور «حسين مؤنس» نظر الكتاب أن يضعوا «بنى أمية» فى ميزان التاريخ من حيث: إيجابياتهم وسلبياتهم، حسناتهم وعيوبهم، حتى يكون الحكم بعيدا عن الهوى، وأقرب للحقيقة. وسنحاول فيما يلى من خلال المصادر ورؤيتنا الاقتراب من هذه الحقيقة فنقول: ما إن أتى الإسلام ونزل الوحى على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - حتى كان «معاوية بن أبى سفيان» أحد كتاب الوحى، وإذا كان لبنى أمية موقف عدائى من الإسلام فى أول أمره، فلم يكن هذا الموقف استمرارا لعداوة قديمة، كما تصور البعض، وإنما كان «بنى عبدشمس» فيما عدا بعض الفترات لم يفهموا الإسلام بعد، شأنهم فى ذلك شأن «مخزوم»، ومن إليهم ممن ظلوا طوال الوقت يخافون من أن يكون الإسلام حيلة من بنى هاشم لاستعادة الصدارة السياسية التى افتقدوها أيام «أبى طالب» بعد وفاة «عبدالمطلب» فى نهاية العام الثامن من حادثة الفيل المشهورة (١٩).

ولقد كانت العلاقات ودية وحسنة بين الطرفين «بنى هاشم» و«بنى عبدشمس»، فيذكر أن «عثمان بن عفان» رضى الله عنه، وهو واحد من عمد بنى أمية وأشرافها، كان من أوائل الناس إيمانا، وتصديقا برسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومن أوائل الذين واسوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه بأنفسهم وأموالهم، وهو ثالث ثلاثة أحبهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكان راضيا عنهم حتى وفاته، وقد زوجه اثنتين من بناته «رقية وأم كلثوم» لذلك سمى بذى النورين» (٢٠).

ويذكر «الطبرى» أن «عثمان بن عفان» كان أول من خرج من بنى «أمية بن عبدشمس» مهاجرا إلى الحبشة، ومعه زوجته «رقية» ابنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكان يرافقه فى ذلك «أبوحذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبدشمس»، وامرأته «سهلة بنت سهيل بن عمرو»، وكذلك كانت «أم حبيبة بنت أبى سفيان» إحدى المهاجرات إلى الحبشة مع زوجها «عبيدالله بن جحش»، فلما توفى عنها زوجها، تزوجها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصبحت بذلك واحدة من أمهات المؤمنين، وعلى هذا الأساس عرف معاوية بن أبى سفيان بخال المؤمنين. ومما يذكر أن «أبا سفيان بن حرب» أسلم وحسن إسلامه، ومات على الإسلام فى الوقت الذى كان فيه «أبولهب» عم الرسول - صلى الله عليه وسلم - أشد الناس عداوة له حتى مات على كفره (٢١).

فإذا أضفنا إلى ذلك أن معاوية بن أبى سفيان كان صحابيا كما أشرنا، و«مروان بن الحكم» نشأ تابعيا، و«عبدالملك بن مروان» ولد ونشأ إسلاميا، فضلا عما قدمه بنو أمية من جهاد فى ميادين الحرب والسياسة، والعلم والعبادة، لرأينا أن لهم فى الإسلام دورا غير منكور.

ومما يذكر أن المحدثين رووا عن «معاوية»، وحفظ «عبدالملك» عن «عثمان»، وسمع من «أبي هريرة»، و«أبي سعيد الخدري»، و«جابر بن عبدالله»، وغيرهم من الصحابة، كما روى عن «عبدالملك»، «عروة بن الزبير»، و«ابن حيوة»، و«الزهري»، «يونس بن ميسرة»، و«إسماعيل بن عبيدالله»، وينسب إلى «نافع» قوله: لقد رأيت المدينة المنورة، وما بها شاب أشد تشميرا، ولا أفقه، ولا أنسك، ولا أقرأ لكتاب الله من «عبدالملك بن مروان»، كما قال «أبو الزناد»: كان فقهاء المدينة أربعة: سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وعبدالملك بن مروان (٢٢).

فهاهم «بنو أمية بن عبدشمس» شاركوا في الهجرة إلى الحبشة، وشهدوا بدرا، وما إن تبوأ الأمويون حكم الدولة الإسلامية (٤١- ١٣٢ هـ/٦٦١- ٧٤٩م) إلا وبذلوا كل جهدهم في إعلاء شأن المسلمين، والدفاع عن حياض الإسلام، وسهروا الليالي على حماية حدوده، وبذلوا جهودهم لفتح القسطنطينية «عاصمة الدولة البيزنطية»، وفي أيامهم بدأت النهضة العلمية والأدبية التي أتت ثمارها في العصر العباسي (١٣٢- ٦٥٦ هـ/٧٤٩- ١٢٥٨م)، ومع ذلك فهناك من نال منهم، مقدما سلبياتهم على إيجابياتهم، بل زاد في ذلك ووصفهم بالفجور، ورماهم بالكفر، ولنأخذ الجاحظ ٢٥٥هـ/ ٨٦٨ م مثالا لذلك.

الجاحظ ورسالته «النابتة» في بني أمية:

لا يخامرنا شك في أن «الجاحظ» أباعثمان عمرو بن بحر، عالم كبير، وناثر مبدع، كان يكتب بأسلوب عربي بديع لا سجع فيه، وكان واسع الاطلاع، فهو لا يكاد يترك موضوعا يهم الناس إلا كتب فيه، فكان بما لا يدع مجالا للشك أستاذ عصره، وأستاذ الناثرين من بعده، وقد عاش في النصف الأول من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي في ظل العباسيين، وكان لابد له من تأييد النظام الحاكم، ومن هنا، ولكونه مولى شعوبيا - دون أدنى شك - كتب في الأمويين رسالة أسماها «النابتة»، وهي الرسالة «الحادية عشرة» التي بعث بها إلى «أبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دؤاد» في عهد الخليفة العباسي المتوكل «٢٣٢- ٢٤٧هـ/٨٤٦- ٨٦١م)، ندد فيها بالأمويين وانتقص من قدرهم، واعتبرهم نابتة لا أصل لهم، حيث وصلوا إلى الحكم دون حق، ومن باب التورية لم يتعرض «الجاحظ» في رسالته من قريب أو بعيد لمسألة تشريع الخلافة، حتى ولو خطر بباله ذلك، ما كان له أن يذكره لحساسية هذا الموضوع بالنسبة للعباسيين الذين يعيش في كنفهم، وسنعرض لهذه الرسالة بشيء من النقد، لنتبين مدى تحامل «الجاحظ» على بني أمية، وتنديده لهم دون أن يكلف نفسه بالبحث عن الحقيقة وهو ما كان حري به أن يفعل.

لقد بدأ الجاحظ رسالته قائلا لأبي الوليد «اعلم أرشد الله أمرك أن هذه الأمة قد صارت بعد إسلامها، والخروج من جاهليتها إلى طبقات متفاوتة، ومنازل مختلفة، فالطبقة الأولى «عصر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما، وست سنوات من خلافة «عثمان بن عفان» - رضي الله عنه -

كانوا على التوحيد الصحيح، والإخلاص الخلص مع الألفة واجتماع الكلمة على الكتاب والسنة (٢٣).

وهنا يبدأ الجاحظ رسالته بإظهار نوع من التقصير في عهد «عثمان بن عفان» - رضي الله عنه (٢٣- ٣٥ هـ/٦٤٣- ٦٥٥ م)، وهو أموي، حيث شطر عهده شطرين، اتسم أولهما بالتوحيد والإخلاص، واجتماع الكلمة، واتسم الآخر ببعض التقصير، علما بأنه يعلم أن التقصير كان في مفهوم وإدراك الرعية، وبعض العناصر الأخرى، مثل «عبدالله بن سبأ»، وفكره، ودوره في تأجج الخلاف، وليس في شخص «عثمان بن عفان» الذي راح ضحية هذا الخلاف، وتلك الفتنة.

بعد ذلك يرسم «الجاحظ» صورة بشعة لاغتيال «عثمان بن عفان» ما كان يجب عليه إيرادها، لو لم يكن هذا إلا من باب التجوز والنيل من بني أمية فيصف ما قام به المعتدون على «عثمان» من «خبطهم إياه بالسلاح، وبعج بطنه بالحراب، وفرى أوداجه بالمشاقص، وشرخ هامته بالعمد مع كفه عن البسط، ونهيه عن الامتناع مع تعريفه لهم قبل ذلك من كم وجه يجوز قتل من شهد الشهادة وصلى القبلة وأكل الذبيحة» (٢٤)، وإن كان ظاهر الكلام يعطي تأسيا للموقف، لكنه يحمل النقيض، وإلا ما كان أورده بهذه الصورة.

ثم يكمل «الجاحظ» الصورة البشعة عن معاملة أهل بيت الخليفة عثمان فيقول: «مع ضرب نسائه بحضرته، واقحام الرجال على حرمه، مع القاء نائلة بنت الفرافصة عنه بيدها حتى أطنوا إصبعين من أصابعها، وقد كشفت عن قناعها، ورفعت عن ذيلها ليكون ذلك، ردعا لهم، وكاسرا من عزمهم مع وطئهم في أضلاعه بعد موته، والقائهم على المزبلة جسده مجردا بعد سحبه» (٢٥).

وبالطبع تلك صورة سيئة مبالغ فيها، بعيدة عن المنطق، وتجرؤ منه على حرمة بيت الخليفة «عثمان» لحظة قتله، ولعلنا نجد في «اليعقوبي» نصيرا لنا، مع كونه شيعيا، حيث لم يذكر من هذه الصورة شيئا، بل قال: «وحصر ابن عديس البلوي عثمان في داره، فناشدهم الله، ثم نشد مفاتيح الخزائن، فأتوا بها إلى طلحة بن عبيدالله، وعثمان محصور في داره، وكان أكثر من يؤلب عليه طلحة والزبير وعائشة، فكتب إلى معاوية يسأل تعجيل القدوم عليه، فتوجه إليه في اثني عشر ألفا، ثم قال كونوا بمكانكم في أوائل الشام، حتى آتي أمير المؤمنين لأعرف صحة أمره، فأتى عثمان، فسأله عن أمره فقال: قد قدمت لأعرف رأيك وأعود إليهم فأجيئك بهم، قال: لا والله، ولكنك أردت أن أقتل فتقول: أنا ولي الثأر، ارجع فجئني بالناس فرجع فلم يعد إليه حتى قتل» (٢٦).

وهكذا لم يورد «اليعقوبي» شيئا من الصورة البشعة التي أوردها الجاحظ، سوى القتل فقط بعيدا عن التمثيل، والاهانات، ولكنه على صعيد آخر، أومأ إلى عدم ثقة الخليفة

عثمان فى معاوية، وأن معاوية كان فى انتظار حذر لما يحدث، حتى يتدرع بدور البطولة فى المطالبة بثأر الخليفة عثمان، تمهيدا لنيل السلطة، مما يعد سلبية فى بنى أمية.

وأما «ابن الأثير» فنراه يصور موقف الهجوم على الخليفة «عثمان» من حيث ضربه، وقطع أصابع زوجته، لكن لم يبالغ «كالجاحظ» وإن نقل على لسان «سودان» القائما ما كان يجب ذكرها (٢٧).

ونأتى لابن كثير فنجده يورد روايات عديدة عن قتل الخليفة «عثمان» وموقف السيدة نائلة، فيها بعض التجوز، ما كان يجب أن تذكر بهذه الصورة، أو أقل شيء أن يقف منها موقف الناقد (٢٨).

يواصل «الجاحظ» كلامه فى رسالته بعد مقتل الخليفة «عثمان بن عفان» فيشير إلى استمرار الفتن، والحروب كحرب «الجمل»، وموقعة «صفين» وموقعة «النهروان» وقتل الخليفة «على بن أبى طالب» - رضى الله عنه (٣٥- ٤٠ هـ /٦٥٥- ٦٦٠م)، واعتزال الحسن بن على، حتى وصول «معاوية بن أبى سفيان» إلى الخلافة (٤١ - ٦٠هـ /٦٦١- ٦٧٩م)، وعندئذ قال: «فعندما استوى معاوية على الملك واستبد على بقية الشورى، وعلى جماعة المسلمين من الأنصار والمهاجرين فى العام الذى سموه عام الجماعة، وما كان عام جماعة، بل كان عام فرقة وقهر وجبرية، وغلبة، والعام الذى تحلت فيه الإمامة ملكا كسرويا والخلافة غصبا، وقيصريا، ولم يعد ذلك أجمع الضلال والفسق (٢٩).

وبهذه الكلمات يظهر «الجاحظ» تحامله على «معاوية بن أبى سفيان» من بداية حكمه، حيث اعتبر عام ٤١ هـ / ٦٦١ م عام فرقة مع كونه عام جماعة، إن أعلنت فيه الخلافة الأموية، وتم أخذ البيعة لمعاوية، وإن كان هناك بعض المخالفين، إلا أن ذلك لا يعطيه الحق فى اعتبار ذلك العام عام فرقة، ويظهر مدى تحامله حين قال: عام فرقة، وقهر، وجبرية، وغلبة، فهل اختار الجاحظ العام كله حتى يتأكد ويسجل مدى القهر والجبرية، وهل الحكم على الخلافة بأنها ملك كسروى أو قيصرى يمكن القطع به منذ اللحظة الأولى من سنوات الحكم، أنه حقا تحامل لا مبرر له.

ولنترك للمصادر التاريخية مساحة من الرد على هذا الزعم ونفنيده، لكى نتأكد من أن عام ٤١ هـ كان عام جماعة أم فرقة على زعم الجاحظ.

يذكر «ابن كثير» نقلا عن «الطبرى» أنه فى عام ٤١ هـ سلم «الحسن بن على» الأمر لمعاوية ابن أبى سفيان ثم روى نقلا عن «الزهرى» أنه قال: لما بايع أهل العراق الحسن بن على طفق يشترط عليهم أنهم سامعون مطيعون سالمون من سالت، محاربون من حاربت، فارتاب أهل العراق وقالوا: ما هذا بكم بصاحب، فما كان عن قريب حتى طعنوه فأشوه، فازداد لهم بغضا، وازداد منهم ذعرا، فعند ذلك عرف تفرقهم واختلافهم عليه، وكتب إلى معاوية يسأله ويراسله فى الصلح بينه وبينه على ما يختاران (٣٠).

وهكذا أكد «الحسن بن على» على الفرقة قبل أن يلى «معاوية» الأمر، وأن أهل العراق هم الذين نالوا من الحسن مما اضطره إلى أن يبعث إلى معاوية فى طلب الصلح على شروط يختارانها.

وفى هذا السياق يقول «البخارى» فى كتاب الصلح: حدثنا عبدالله بن محمد، حدثنا سفيان عن أبى موسى قال: سمعت «الحسن» يقول: استقبل والله الحسن بن على معاوية بكتائب أمثال الجبال، فقال عمرو بن العاص: إنى لأرى كتائب لا تولى حتى تقتل أقرانها. فقال له معاوية وكان والله خير الرجلين أى عمرو وإن قتل هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء، من لى بأمور الناس، من لى بنسائهم، من لى بضيعتهم. فبعث إليه برجلين من قريش من بنى عبدشمس عبدالرحمن ابن سمرة، وعبدالله بن عامر بن كريز، فقال: اذهبا إلى هذا الرجل فاعرضا عليه، وقولا له، واطلبا إليه فأتياه، فدخلا عليه فتكلما، وقالا له، فطلبا إليه فقال لهما «الحسن بن على»: إنا بنو عبدالمطلب، قد أصبنا من هذا المال، وإن هذه الأمة قد عاثت فى دمائها، قالا فإنه يعرض عليك كذا وكذا، ويطلب إليك ويسألك، قال: فمن لى بهذا، قالا: نحن لك به، فما سألهما شيئا إلا قالا: نحن لك به، فصالحه (٣١).

وبتلك الكلمات أوضح «البخارى» أن معاوية يعمل على الحفاظ على نسيج الأمة. فقد أرسل إلى الحسن بن على رجلين من «بنى عبدشمس» يعرضان عليه الصلح ويجيبانه إلى ما يطلب. فاتفق الطرفان مما يدل على أن ذلك العام عام ائتلاف ووئام وجماعة وليس عام فرقة كما زعم الجاحظ.

ويذكر «ابن الأثير» أن «الحسن بن على» وصل إلى «المدائن» بالجيش الذى كان قد أعد مع والده من قبل للقاء «معاوية»، وقواده حوالى أربعين ألفا من عسكره، وجعل على مقدمته «قيس بن سعد بن عبادة الأنصارى»، فى اثنى عشر ألفا. فنادى مناد فى العسكر ألا إن قيس بن سعد قتل فانفروا، فنفروا بسرادق الحسن فنهبوا متاعه، حتى نازعوه بساطا، كان تحته، فازداد لهم بغضا، ومنهم ذعرا فلما رأى الحسن تفرق الأمر عنه كتب إلى معاوية، وذكر شروطا، وقال له: إن أنت أعطيتنى هذا فأنا سميع مطيع، وعليك أن تفى لى به. وقال لأخيه الحسين وعبدالله بن جعفر: إنى قد راسلت «معاوية» فى الصلح، فقال له «الحسين»: أنشدك الله أن لا تصدق أحدوثة معاوية، وتكذب أحدوثة أبيك، فقال له الحسن: سكت أنا أعلم بالأمر منك، فلما انتهى كتاب «الحسن» إلى معاوية أمسكه، وكان قد أرسل عبدالله بن عامر، وعبدالرحمن بن سمرة بن حبيب بن عبدشمس إلى الحسن قبل وصول الكتاب (٣٢).

وهنا يصور «ابن الأثير» الخلاف بين «الحسن بن على» وبين أصحابه، حتى هجموا على سرادقه، وانتهبوه، فازداد لهم بغضا، وعليهم حقدا، وخشية من ازدياد تفرقهم كتب إلى «معاوية» طالبا الصلح معه ذاكرا له بعض الشروط، وقد أعلم أخاه «الحسين» بذلك، وفى نفس الوقت وكدليل على توارد الخواطر أرسل له «معاوية» رجلين فى طلب الصلح.

ويواصل «ابن الأثير» كلامه، قائلا: إن الرجلين كان معهما صحيفة بيضاء مختوم على أسفلها، وكتب إليه أن يشترط في هذه الصحيفة التي ختمت أسفلها، ما شئت فهو لك، فلما أتت الصحيفة إلى الحسن اشترط أضعاف الشروط التي سأل «معاوية» قبل ذلك، وأمسكها عنده، فلما استطلحا قام «الحسن» في أهل العراق، فقال: يا أهل العراق إنه سخي بنفسي عنكم ثلاث: قتلكم أبي، وطعنكم إياي، وانتهابكم متاعي (٣٣).

وهنا نلاحظ أن «معاوية» أرسل إلى «الحسن بن علي» صحيفة بيضاء ليكتب فيها ما يرغب من الشروط. فهل هذا عام فرقة أم محاولة جادة من «معاوية» لاحتواء الموقف. وقد انتهى الموقف بالصلح بين «معاوية» و«الحسن» فهذا بالطبع يعد وئاما واتفاقا.

لذلك قال «ابن الأثير»: ولما اصطلحا وبايع «الحسن» «معاوية» دخل معاوية الكوفة، وبايعه الناس، وكتب «الحسن» إلى «قيس بن سعد» أن يدخل في طاعة «معاوية»، وقد جرى الصلح بين «معاوية» و«قيس»، فأرسل له «معاوية» بسجل، وختم على أسفله وقال له: اكتب في هذا ما شئت فهو لك، فقال «عمرو» لـ «معاوية»: لا تعطه هذا وقاتله فقال معاوية: على رسلك، فإنا لا نخلص إلى قتلهم حتى تقتلوا أعدادهم من أهل الشام فما خير العيش بعد ذلك! فإني والله لا أقاتله أبدا حتى لا أجد من قتاله بدا (٣٤).

وعلى ذلك نرى معاوية لا يكتفي بصلح «الحسن بن علي» لما له من أهمية سياسية، وإنما يصالح «قيس بن سعد» أيضا على طريقة «الحسن». وعلى الرغم من اعتراض «عمرو بن العاص» على الصلح، إلا أن «معاوية» واصل الصلح حتى لا تتعرض قواته بالشام إلى الصراع مع رجال «قيس بن سعد» في الوقت الذي يسعى فيه معاوية إلى التوحيد لا إلى الافتراق.

ولقد أثمر هذا الاتجاه من «معاوية» فيقول «ابن الأثير»: فلما بعث إلى معاوية ذلك السجل اشترط قيس له وشيعة على الأمان على ما أصابوا من الدماء والأموال، ولم يسأل في سجله ذلك مالا، وأعطاه معاوية ما سأل، ودخل قيس ومن في طاعته، وكانوا يعدون دهاة الناس حين ثارت الفتنة خمسة يقال إنهم ذوو رأس العرب ومكيدتهم، معاوية، وعمرو، والمغيرة بن شعبة، وقيس بن سعد، وعبدالله بن بديل الخزاعي، وكان قيس، وابن بديل مع علي، وكان المغيرة معتزلا بالطائف، ولما استقر الأمر لمعاوية دخل عليه سعد بن أبي وقاص فقال: «السلام عليك أيها الملك»، فضحك معاوية وقال: ما كان عليك يا أبا إسحاق لو قلت: يا أمير المؤمنين؟ فقال: أتقولها جذلان ضاحكا؟ والله ما أحب أني وليتها بما وليتها به (٣٥).

وهكذا أشار ابن الأثير إلى دخول «قيس بن سعد» في طاعة معاوية، وإجابة معاوية إلى ما طلب، وبعد استقرار الأمر لمعاوية دخل عليه «سعد بن أبي وقاص» مخاطبا إياه بالملك فقال له معاوية: ولم لا تقول يا أمير المؤمنين.

وعلى الرغم من هذه المصالحة بين «معاوية» وكل من «الحسن بن علي» و«قيس بن سعد» دون إراقة دماء، والمبايعة لمعاوية بما يؤكد أن عام ٤١هـ/ عام جماعة وائتلاف دون فرقة.

إلا أن (الجاحظ) يتحامل على (معاوية) فيقول «ثم ما زالت معاصيه من جنس ما حكينا، وعلى منازل ما رتبنا حتى ردّ قضية رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رداً مكشوفاً، وجحد حكمه جحداً ظاهراً في ولد الفراش. وما يجب للعاهر مع اجماع الأمة أن (سُمية) لم تكن لأبي سفيان فراشاً وأنه إنما كان بها عاهراً. فخرج بذلك من حكم الفجّار إلى الحكم الكفّار (٣٦).

ثم يقول، وسواء في باب ما يستحق من الإكفار جحد الكتاب ورد السنة إذ كانت السنة في شهرة فهذه أول كفرة كانت في الأمة، ثم لم تكن إلا فيمن يدّعي إمامتها، والخلافة عليها، على أن كثيراً من أهل ذلك العصر قد كفروا بترك إكفاره. وقد أربت عليهم نابتة عصرنا ومبتدعة دهرنا فقالت: لا تسبوه فإن له صحبه، وسب معاوية بدعة ومن يبغضه فقد خالف السنة، فزعمت أن من السنة ترك البراءة ممن جحد السنة، (٣٧).

وهنا نلاحظ أن «الجاحظ» لم يكتف بالنيل من عام ٤١ هـ الذي ارتقى فيه (معاوية) إلى الحكم، وجعله عام فرقة، بل رمى (معاوية) بالكفر واعتبره مدّعي الإمامة والخلافة، وزاد في ذلك ورمى كثيراً من أهل ذلك العصر لعدم تكفيرهم (معاوية)، ثم يعتبر (الجاحظ) بني أمية والمتعصبين لهم (بالنابتة)، فاعتبرهم طارئة على المجتمع الإسلامي فرضوا عليه أنفسهم دون وجه حق.

ويستمر (الجاحظ) في تيله من بني أمية فأعتبر بيعة «معاوية» لابنه «يزيد» من بعده سيراً على غرار الحكم الفارسي الكسروي، أو الروماني القيصري، علماً بنفي (معاوية) صفة الملك عنه كما أشرنا، وربما حمل (معاوية) على ذلك خشيته من افتراق الأمة. وفي ذلك يقول ابن خلدون: «وكذلك عهد معاوية إلى يزيد خوفاً من افتراق الكلمة بما كانت بنو أمية لم يرضوا تسليم الأمر إلى من سواهم، فلو قد عهد إلى غيره، اختلفوا عليه، مع أن ظنهم كان به صالحاً، ولا يرتاب أحد في ذلك ولا يظن بمعاوية غيره فلم يكن ليعهد إليه وهو يعتقد ما يدعى عليه من الفسق حاشا لله معاوية من ذلك، وكذلك كان مروان بن الحكم وابنه، وإن كانوا ملوكاً، لم يكن مذهبهم في الملك مذهب أهل البطالة والبغي، إنما كانوا متحرين لمقاصد الحق جهدهم إلا في ضرورة تحملهم على بعضها مثل خشية افتراق الكلمة التي هي أهم لديهم من كل مقصد.

يشهد لذلك ما كانوا عليه من الاتباع والاقتداء، وما علم السلف من أحوالهم، ومقاصدهم فقد احتج «مالك» في «الموطأ» بعمل «عبدالملك»، وأما «مروان» فكان من الطبقة الأولى من التابعين، وعدالتهم معروفة، ثم تدرج الأمر في ولد «عبدالملك» وكانوا من الدين بالمكان الذي كانوا عليه وتوسطهم «عمر بن عبدالعزيز»، فنزع إلى طريقة الخلفاء والصحابة، ولم يهمل، ثم جاء خلفهم واستعملوا طبيعة الملك في أغراضهم الدنيوية، ومقاصدهم ونسوا ما كان عليه سلفهم من تحري القصد فيها، واعتماد الحق في مذاهبها» (٣٨).

وهنا يوضح ابن خلدون أن «معاوية» خشي افتراق الأمة فعهد بالحكم من بعده لولده «يزيد»، ولم يكن «معاوية» ليعهد إليه لو كان متأكداً مما يدعى عليه من الفسق، وعزا «ابن

خلدون، ذلك الأمر أيضاً «لمروان بن الحكم، فى ولده عبدالملك. ثم يقول «ابن خلدون، ذلك الأمر أيضاً «لمروان بن الحكم، فى ولده عبدالملك. ثم يقول «ابن خلدون، وحتى لو كانوا ملوكاً، فإن مذهبهم لم يكن مذهب أهل البغى، وإنما كانوا يتحرون الحق قدر جهدهم، حتى وإن استخدموا القوة فكان ذلك لضرورة ما، إلى أن جاء «عمر بن عبدالعزيز» الذى حاول التماس طريق الخلفاء الراشدين والصحابة.

ويعدد «الجاحظ» سلبيات بنى أمية فى عهد يزيد بن معاوية، فيقول: «ثم الذى كان من يزيد ابنه، ومن عماله وأهل نصرته، ثم غزو مكة، ورمى الكعبة، واستباحة المدينة وقتل الحسين - رضى الله عنه - فى أكثر أهل بيته مصابيح الظلام، وأوتاد الإسلام، بعد الذى أعطى من نفسه من تفريق أتباعه والرجوع إلى داره وحرمه أو الذهاب فى الأرض حتى لا يحسن به أو المقام حيث أمر به فأبوا إلا قتله، والنزول على حكمهم» (٣٩).

وهنا يشير الجاحظ إلى ما حدث فى عهد «يزيد بن معاوية» من حيث الهجوم على مكة، واستباحة حرمة المدينة، وقتل الحسين ثم يشتد - الجاحظ - فى حكمه ويقول: وسواء قتل نفسه بيده أو أسلمها إلى عدوه، وخير فيه من لا يبرد غليله إلا بشرب دمه، أفحسبوا قتله ليس بكفر؟ وإباحة المدينة وهتك الحرمة ليس بحجة؟ كيف يقولون فى رمى الكعبة وهدم البيت الحرام قبلة المسلمين؟ فإن قلتم، ليس ذلك أرادوا، بل إنما أرادوا التحرز به، والتحصن بحيطانه، أفما كان من حق البيت وحريمه أن يحصروه فيه إلى أن يعطى بيده وأى شىء يبقى من رجل قد أخذت عليه الأرض إلا موضع قدمه (٤٠).

وهنا يتساءل «الجاحظ» مع نفسه فى مسألة قتل الحسين: سواء كان القتل بيده، أو أسلم نفسه لغيره، وخير من لا يرحم، فإذا كان القتل ليس بكفر، وإباحة المدينة والحرم ليس بحجة، فما القول فى رمى الكعبة، وهدم البيت الحرام قبلة المسلمين، حتى لو كان ذلك ليس بقصد الهدم، وإنما رغبة فى ملاحقة من يتحصنون به، أى تأكيد على جرمهم بما فعلوه.

ثم ينتقل «الجاحظ» إلى مسألة خطيرة وهى التمثيل بجسد الحسين فيقول: وأحسب ما رووا عليه من الأشعار التى قولها شرك والتمثيل بها كفر شيئاً مصنوعاً، كيف يصنع بنقر القضيب بين ثنيتى الحسين، وحمل بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم حواسر على الأقتاب العارية، والإبل الصعاب والكشف عن عورة على بن الحسين.. وكيف تقولون فى قول عبدالله بن زياد لأخوته وخاصته، دعونى أقتله فإنه بقية هذ النسل فأحسم به هذا القرن، وأميت به هذا الداء، وأقطع به هذه المادة، خبرونا على ما تدل هذه القسوة، وهذه الغلظة بعد أن شفوا أنفسهم بقتلهم، ونالوا ما أحبوا فيهم، أتدل على نصب وسوء رأى وحقد وبغضاء ونفاق، وعلى يقين مدخول وإيمان ممزوج، أم تدل على الإخلاص وعلى حب النبى - صلى الله عليه وسلم - والحفاظ له، وعلى براءة الساحة وصحة السريرة فإن كان على ما وصفنا لا يعدو الفسق والضلال، وذلك أدنى منازله فالفاسق ملعون، وزعمت ثابتة عصرنا

ومبتدعة دهرنا أن سب ولاة السوء فتنة، ولعن الجورة بدعة وإن كانوا يأخذون السمى بالسمى، والولى بالولى، والقريب بالقريب، وأخافوا الأولياء، وأمنوا الأعداء وحكموا بالشناعة والهوى وإظهار القدرة والتهاون بالأمة والقمع للرعية وأنهم فى غير مداراة ولا تقية، وإن عدا ذلك إلى الكفر وجاوز الضلال إلى الحجر، فذلك أضل لمن كف عن شتمهم والبراءة منهم (٤١).

وهنا يتساءل «الجاحظ» عن سبب قسوة حكام بنى أمية، وهل هى نابعة من حقد وبغضاء وسوء رأى ونفاق وكفر، أم من محبة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والإخلاص له. فإن كانت كما وصفنا ففى الفسق والضلال، والفاسق ملعون. وقد زعمت نابتة عصرنا أن سب ولاة السوء، ولعن الجور بدعة. وإذا كان حكام بنو أمية قد أخافوا الأولياء، وأمنوا الأعداء، وحكموا بالهوى دون تقية أو مداراة، فهو كفر ومن لم يلعنهم ويكفرهم يكون مثلهم، ثم يزداد فى قسوته قائلاً:

«على أنه ليس من استحق اسم الكفر بالقتل كمن استحقه برد السنة، وهدم الكعبة، وليس من استحق الكفر بالتشبيه كما استحقه بالتجويز، والنابتة فى هذا الوجه أكفر من يزيد وأبيه وابن زياد وأبيه، ولو ثبت أيضاً على زيد أنه تمثل بقول بن الزبعرى «عبدالله بن الزبعرى بن قيس، وكان يهجو المسلمين قبل إسلامه»:

ليت أشياخى ببدر شهدوا	قد قتلنا الغر من سادتهم
لاستطاروا واستهلوا فرحاً	ثم قالوا: يا يزيد لا تسل
جزع الخزرج من وقع الأسل	وعدلنا ميل بدر فاعتدل

لكان تجويز النابتى لربه وتشبيهه بخلقه أعظم من ذلك وأفظع، على أنهم مجمعون على أنه ملعون من قتل مؤمناً متعمداً أو متأولاً. فإذا كان القاتل سلطاناً جائراً أو أميراً عاصياً لم يستحلوا سبه ولا خلعه ولا نفيه ولا عيبه. وإن أخاف الضعفاء وعطل الحدود والثغور وشرب الخمر وأظهر الفجور (٤٢).

وهى كلمات ينهم فيها الجاحظ حكام بنى أمية بالفجور والكفر، ويدعو من خلالها الرعية إلى التمرد والثورة عليهم. علماً بأن «ابن الأثير» قال على لسان «معاوية» عند وفاته «أنه لما مرض المرض الذى مات فيه دعا ابنه «يزيد» فقال: يا بنى إنى قد كفيتك الشد والترحال، ووطأت لك الأمور، وذللت لك الأعداء، وجمعت لك ما لم يجمعه أحد، فانظر أهل الحجاز فإنهم أصلك، وأكرم من قدم منهم، وتعاهد من غاب، وانظر أهل العراق فإن سألوك أن يعتزل عنهم كل يوم عاملاً فافعل، فإن عزل عامل أيسر من أن يشهر عليك مائة ألف سيف، وانظر أهل الشام فليكونوا بطانتك، وعيبتك فإن رابك من عدوك شىء فانتصر بهم، فإذا أصبتهم فأردد أهل الشام إلى بلادهم... وإنى لست أخاف عليك أن ينازعك فى هذا الأمر إلا أربعة نفر من قريش: الحسن بن على، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الزبير، وعبدالرحمن ابن

الى بكر، فأما ابن عمر فإنه رجل قد وقذته العبادة فإذا لم يبق أحد غيره بايعك. وأما الحسين بن على فهو رجل خفيف ولن يتركه أهل العراق حتى يخرجوه، فإن خرج وظفرت به فأصفح عنه فإن له رحما ماسة، وحقاً عظيما، وقرابة من محمد - صلى الله عليه وسلم - وأما ابن أبى بكر فإن رأى أصحابه صنعوا شيئاً صنع مثله، وأما الذى يجثم لك جثوم الأسد ويراوغك مراوغة الثعلب فإن أمكنته فرصة وثب فذاك ابن الزبير» (٤٣).

وهكذا نرى من تلك الكلمات توصية معاوية لابنه «يزيد» بالتعامل الحسن ولين الجانب مع «الحسين بن على»، رداً على نزعة الحقد التى تتشدق بها الجاحظ. وإن عاب هذا النص ذكر «عبدالرحمن بن أبى بكر» علماً بأن «عبدالرحمن» كان قد توفى قبل معاوية، وربما جاء اسمه من باب الذكر فقط.

ويذكر «ابن الأثير» أن يزيد بن معاوية ما أن دخل عليه «زحر بن قيس» أو «شمر» بخبر مقتل الحسين ومعه رأسه حتى دمعت عيناه، وقال: كنت أرضى من طاعتكم بدون قتل الحسين، أما والله لو أنى صاحبه لعفوت عنه، فيرحم الله الحسين».

ويضيف «ابن الأثير» أن يزيد لما بلغه قتل «الحسين» ندم وقال: وما على لو احتملت الأذى وأنزلت الحسين معى فى دارى وحكمته فيما يرد، وإن كان على فى ذلك وهنى فى سلطانى حفظاً لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورعاية لحقه وقرابته. لعن الله ابن مرجانة (عبيد الله بن زياد) فإنه اضطره، وقد سأله أن يضع يده فى يدى، أو يلحق بثغر حتى يتوفاه الله فلم يجبه إلى ذلك ففعله فبغضنى بقتله إلى المسلمين، وزرع فى قلوبهم العداوة فأبغضنى البرّ والفاجر بما استعظموه من قتل الحسين، مالى ولابن مرجانة لعنه الله وغضب عليه». وكان يزيد لا يتغدى أو يتعشى إلا ودعا علياً بن الحسين إلى ذلك (٤٤).

وتلك إشارة واضحة عن ندم يزيد على مقتل الحسين، وإعلان غضبه من عبيدالله بن زياد، ومحاولة منه فى اثبات حسن النية فى تقريب على بن الحسين منه.

ثم ينتقل الجاحظ لعهد «عبدالملك بن مروان» فيقول: «ثم مازال الناس يتسكعون مرة، ويداهنوهم مرة، ويقاربونهم مرة، ويشاركونهم مرة، إلا بقية ممن عصى الله تعالى ذكره، حتى قام عبدالملك بن مروان وابنه الوليد وعاملهما الحجاج بن يوسف، ومولاه يزيد بن أبى مسلم، فأعادوا على البيت بالهدم وعلى حرم المدينة بالغزو، فهدموا الكعبة، واستباحوا الحرمة، وحولوا قبلة واسط وأخروا صلاة الجمعة إلى مغيربان الشمس فإن قال رجل لأحد منهم: «اتق الله فقد أخرت الصلاة عن وقتها قتله على هذا القول جهاراً غير ختل وعلانية غير سر» (٤٥).

وهنا يذكر الجاحظ الحوادث دون إبداء الأسباب، سواء فى هدم بيت الله الحرام، أو مسجد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وإن جاز لنا تصديق ذلك، فهل كفر حكام بنى أمية حتى يحولوا قبلة واسط، وإذا كان ذلك كذلك، فإلى أين وجهت، وهل يعقل تأخير الصلاة إلى

مغير بأن الشمس، ومن تكلم فى هذا الشأن قتل جهاراً وعلانية. أعتقد أن تحامل «الجاحظ» لا يحتاج إلى دليل.

وعن إصرار وتجبر «عبدالملك بن مراون» و«الحجاج» فى رأى «الجاحظ» يقول: «وقد كان بعض الصالحين ربما وعظ بعض الجبابرة وخوفه العواقب وأراه أن فى الناس بقية ينهون عن الفساد فى الأرض حتى قام «عبدالملك بن مروان»، و«الحجاج بن يوسف»، فزجرا عن ذلك، وعاقبا عليه، وقتلا فيه فصاروا لا يتناهون عن منكر فعلوه» (٤٦).

ثم يحاور «الجاحظ» نفسه ليقنع قراءه بوجهة نظره فيقول: «فأحسب أن تحويل القبلة كان غلطاً، وهدم البيت كان تأويلاً، وأحسب ما رووا من كل وجه أنهم كانوا يزعمون أن خليفة المرء فى أهله أرفع عنده من رسوله إليهم باطلاً ومصنوعاً مولداً. وأحسب وشم أيدى المسلمين ونقش أيدى المسلمات، وردهم بعد الهجرة إلى القرى، وقتل الفقهاء، وسب أئمة الهدى، والنصب لعترة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يكون كفراً: كيف يقول فى جمع ثلاث صلوات فيهن الجمعة؟ ولا يصلون لولا هن حتى تصير الشمس على أعالى الجدران كالملاء المعصفر، فرن نطق مسلم خبط السيف. وأخذته العمد وشك بالرماح وإن قال قائل: اتق الله أخذته العزة بالإثم، ثم لم يرض إلا بنثر دماغه على صدره، وبصلبه حيث تراه عياله» (٤٧).

وتلك كلمات يحاول «الجاحظ» من خلال طريقة عرضها بذكاء، الاستحواذ على فكر وعقول قرائه، وسامعيه فيقول: لو اعتبرنا تحويل القبلة خطأ، وهدم البيت تأويل، ووشم «أى كى» أيدى المسلمين لمراقبة الضرائب، ونقش أيدى المسلمات وردهن إلى قراهم دعوة للتخلف لأن الهجرة تحضر، فلو التمسنا لذلك عذراً والكلام للجاحظ، فماذا تقول فى جمع ثلاث صلوات فيهن الجمعة، ولا يصلون الأولى إلا متأخرا، ومن اعترض قتل وصلب أمام أهل بيته، وكأن «الجاحظ» يطلب منا اجابة توافق رأيه، ولكن هل من المعقول أن يحدث هذا فى الصلاة، أمام أعين ومسامع الرعية، وإن وافقت عليه جماعة فأين بقية المسلمين، والصلاة ركن مهم من أركان الإسلام، فهذا بالطبع لو حدث لكان كفراً واضحاً، وعلى ذلك فهو من تحامل «الجاحظ» لعدم تواتره فى المراجع الأخرى.

ثم يتطرق «الجاحظ» إلى ذكر بعض الأعمال التى تصدر من عمال بنى أمية، وهم يخطبون الجمعة، فيقول: «ومما يدل على أن القوم لم يكونوا إلا فى طريق التمرد على الله عزو وجل، والاستخفاف بالدين، والتهاون بالمسلمين، والابتذال لأهل الحق أكل أمرائهم الطعام، وشربهم الشراب على منابرهم أيام جمعهم وجموعهم، فعل ذلك حبيش بن دلجة، وطارق مولى عثمان، والحجاج بن يوسف وغيرهم، وذلك إن كان كفرا كله، فلم يبلغ كفر نباته عصرنا، وروافض دهرنا، لأن جنس كفر هؤلاء غير كفر أولئك» (٤٨).

وأعتقد أن هذا ليس سهلاً أن يحدث على المنابر، وإن كان فهو فى بعض الأشخاص، وليس فى حكام بنى أمية، وكل شىء فيه نسبية، وما يفعله الجزء ليس بالضرورة أن ينسلخ على الكل، ولو نظرنا مثلاً إلى الحجاج وما ينسب إليه من الشدة والقسوة مع الرعية، نجد

أن هذا الموقف يحتاج إلى حكم متأن، وذلك لأن «الحجاج» كان رجل دولة ينفذ سياستها ويخدمها. وبالطبع كان عليه أن يسترضي أهل الكوفة لا أن ينزل بهم مذبحة. فالوضع السياسي كان يتطلب ذلك. ثم إن الحجاج كان - رغم ما يقال عليه - رجل تقى له دوره في تدوين المصاحف، ورجل تعمير فهو الذي بنى مدينة «واسط». كما ينسب له دور مهم في انتشار الإسلام بين أتراك آسيا الوسطى وغيرهم. لكنه كان لا يتساهل مع الخارجين عليه لاستتباب الأمور (٤٩). وهل كان سيده - عبدالملك بن مروان - شريراً كما يقول الجاحظ. ويفتتح كل هذه الفتوح.

فرؤية «الجاحظ» إذن تحتاج إلى نظرة واعية. لأن الدولة الإسلامية وصلت إلى أقصى اتساع لها في ذلك العصر. ولم يكن اتساعاً جغرافيا فحسب، وإنما صاحبه تعريب للبلاد المفتوحة.

وفي ذلك يقول الدكتور حسين مؤنس: ولا نريد بذلك سعة الفتوح فحسب. بل نضيف إلى ذلك أن فتوح بني أمية في مجموعها هي أبقى الفتوحات «بعد فتوح النبي - صلى الله عليه وسلم -، وأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبعدها أثراً في اتساع نطاق العروبة والإسلام. فقد فتح «الفزنوبيون» في المشرق فتحاً ضاع. والغالبية العظمى مما فتح الأتراك العثمانيون في الغرب ضاع. وما انتشر من الإسلام فيما فتحوه أقل بكثير مما كنا نتوقع. ولم يسترب منه شيء. أما بنو أمية فكانوا عرب فاتحين. وقد عملوا على نشر الإسلام والعروبة في كل ما فتحوه. ولولا ظروفاً طارئة حالت بين استعراب «إيران» لكان شرق الدولة الإسلامية كله اليوم عربياً. كما كان الحال في غربها (٥٠).

وإن كان ذلك من إيجابيات بني أمية. فإن الفضل أيضاً في سك النقود العربية الخالصة يرجع إليهم. فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد أبقى على الدراهم الفارسية. والدنانير البيزنطية. حفاظاً منه - صلى الله عليه وسلم - على مكاسب الناس الاقتصادية. واتقاء لحدوث أي اضطراب في المعاملات التجارية. لو حدث تغير في المجال النقدي (٥١). وقد جاء ذكر الدينار والدرهم في القرآن الكريم. حيث قال الحق تبارك وتعالى: «ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون» (آل عمران: ٧٥)، وقال جل شأنه: «وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين» (يوسف: ٢٠).

وقد روى عن علي بن أبي طالب قوله: «زوجني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاطمة. على أربعمائة وثمانين درهماً وزن ستة». كما يذكر أن هرقل الأمبراطور البيزنطي قد أرسل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - دنانير بيزنطية. فأخذها وقسمها بين أصحابه» (٥٢).

ولما استخلف أبوبكر الصديق - رضي الله عنه - عام ١١ هـ/ ٦٤٣م. عمل بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في إقرار تلك النقود الفارسية. والبيزنطية بما تحمله من سماتها. ومع أن العرب أصبحوا في عهد عمر بن الخطاب ١٣ - ٢٣ هـ. سادة قريش. وما بين النهرين.

وسوريا. إلا أنهم أبقوا على النقود التى يتداولها الناس، لأنها كانت مألوفة لديهم (٥٣).

وكان لابد من أن يفكر العرب المسلمون يوماً ما فى ضرب النقود حتى تتمثل فيها سلطة الخليفة كحاكم أعلى لكل الولايات الخاضعة له. وعلى ذلك بدأ الخليفة «عمر بن الخطاب» التجربة، فضرب العملة عام ١٨ هـ، على غرار الدراهم الفارسية، وزاد فى بعضها كلمة «الحمد لله» وفى بعضها – محمد رسول الله – وفى البعض الآخر لا إله إلا الله. وفى عهد الخليفة «عثمان بن عفان» ضربت عملة كتب عليها الله أكبر، وكذلك الأمر عندما تولى الخلافة «على ابن أبى طالب»، ومعاوية بن أبى سفيان (٥٤).

فلما اجتمع الأمر لـ (معاوية بن أبى سفيان) ضرب الدراهم السود الناقصة عن ستة دوانق، ويذكر أنه ضرب دنانير عليها تمثال متقلداً سيفه، ثم جاءت الخطوة الثانية حيث تم إزالة اسم الملك الساسانى، وكتب اسم الخليفة بدلاً منه فكانت تنقش كالتالى:

مركز الوجه:

وسط - صورة الخليفة، وكتب اسمه بالحروف البهلوية.

محيط - مأثورة إسلامية - بسم الله - باللغة العربية.

مركز الظهر:

يعتقد أنه مذبح النار، وإلى جانبه حارسا النار المقدسة. وبعد أن تم فتح بلاد الفرس، ظلت دور السك تقوم بعملها، وقام الحكام المسلمون بإصدار دراهم مشابهة لتلك التى قام بسكها آخر ملوك الساسانيين، ولكنها حملت مأثورات عربية إسلامية على محيط وجه العملة، وعرفت هذه المسكوكات بالمسكوكات العربية الساسانية(٥٥).

أما المسكوكات فى سورية فكان الوضع مختلفا، حيث قام العرب بإصدار مسكوكات مشابهة للمسكوكات البيزنطية، وقد أضافوا لها اسم مدينة «السك» باليونانية فكانت كالتالى:

مركز الوجه

وسط: طور الصور الإمبراطورية حاملاً الصولجان.

محيط: مأثورة إسلامية عربية - بسم الله.

مركز الظهر:

محيط: حمص باليونانية - حلب.

وأصبحت هذه النقود متداولة جنبًا إلى جنب مع المسكوكات البيزنطية، وعرفت بالمسكوكات العربية البيزنطية(٥٦).

ولما تولى «يزيد بن معاوية» (٦٠ ـ ٦٤هـ/ ٦٨٠ ـ ٦٨٤م) الخلافة بعد وفاة أبيه نشأت خلافات سياسية بشأن الخلافة. فظهر حزب (عبدالله بن الزبير) المعارض الذى أعلن نفسه خليفة للمسلمين، وجعل مركز قيادته (مكة)، فسك العملة المدورة، وجعل مركز وجهها محمد رسول الله، ومركز الظهر أمر الله بالوفاء والعدل، وقد سك نقوداً دوّن عليها اللقب الذى اتخذه لنفسه، وهو أمير المؤمنين باللغة البهلوية، ونقشها كالتالى:

وسط: صورة عبدالله واسمه بالعربية، ولقبه بالبهلوية.

محيط: مأثورة إسلامية ـ بسم الله.

مركز الظهر:

وسط: يعتقد أنه مذبح النار وإلى جانبه حارسا النار المقدسة. كما ضرب أخوه مصعب بن الزبير، دراهم بالبصرة، وجعل كل عشرة منها سبعة مثاقيل، وأعطاها فى العطاء(٥٧).

وسك أيضا الحجاج بن يوسف الثقفى نقوداً بالعراق نقش عليها:

مركز الوجه:

وسط: صورة الحجاج واسمه بالعربية.

محيط: مأثورة إسلامية: بسم الله.

مركز الظهر:

وسط: يعتقد أنه مذبح النار وإلى جانبه حارسا النار المقدسة.

وعلى ذلك بدأ النقد يستقل تدريجيا كلما فرض الفاتحون أنفسهم فظهرت بعض الكلمات العربية مثل: جابر، طيب، والبسملة، وكلمة التوحيد، تمهيداً للاستقلال التام والتعريب(٥٨).

ويذكر «البلاذرى» أنه يعزى لمروان بن الحكم محاسبته لمن حاول غش العملة فيقول: أخذ رجلاً يقطع الدراهم، فقطع يده، فبلغ ذلك زيد بن ثابت فقال لقد عاقبه، وعلى غراره أخذ (عبدالملك بن مروان) رجلاً يضرب على غير سكة المسلمين، فأراد قطع يده، ثم ترك ذلك وعاقبه(٥٩).

أما تعريب العملة ومعها الادارة، فيعزى ذلك لـ (عبدالملك بن مروان) (٦٥ ـ ٨٦هـ/٦٨٥ ـ ٧٠٥م)، حيث أنه واجه أعداءه بمساعدة قائديه: الحجاج بن يوسف الثقفى، والمهلب بن أبى صفرة، فتخلص من «مصعب بن الزبير» فى البصرة عام ٧٢هـ، وكذلك من أخيه «عبدالله» عام ٧٣هـ، فضلا عن (قطرى ابن الفجاءة) الخارجى فى طبرستان عام ٧٩هـ، فخضع الشرق كله له، وقام عندئذ بصبغ الإدارة بالصبغة العربية، وضرب عملة عربية خالصة، لكونها ضرورة من ضروريات الحكم، لتختفى أمامها تلك العملة التى ضربها (ابن الزبير)، وكذلك

(قطري ابن الفجاءة) الذي ضرب عملة جعل مركز وجهها في الوسط صورة قطري، واسمه بالبهلوية. أما في المحيط مأثورات إسلامية. وعبارة: لا حكم إلا لله. وهو شعار الخوارج. بينما جعل في مركز الظهر الوسط: مذبح النار وإلى جانبه حارسا النار المقدسة(٦٠).

وأما عملة (عبدالملك بن مروان) فكانت عربية إسلامية خالصة، خالية من الشارات المسيحية، والصور الآدمية. وتعتمد على الشهادتين بالخط الكوفي نقش عليها

مركز الوجه:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: محمد رسول الله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ولو كره المشركون.

مركز الظهر

وسط: الله أحد، الله الصمد، لم يلد، ولم يولد.

محيط: بسم الله، ضرب هذا الدينار في سنة سبع وسبعين(٦١).

وكانت السكة الإسلامية قبل ذلك تضرب بصورة الإمبراطور البيزنطي فاستبدلها بصورته. وإن كان عبدالملك بن مروان قد ضرب عملة عليها صورته فربما كان ذلك الإعلاء لشأن الدولة الأموية في مواجهة الدولة البيزنطية، التي حرمت هذا الحق على غير البيزنطية. لذلك دافع «جستنيان الثاني» (٦٦ ـ ٧٦ هـ/ ٦٨٥ ـ ٦٩٥م) عن هذا الموقف، وألغى المعاهدة التي كانت بين الطرفين من قبل، تدفع بموجبها الدولة الأموية أجورًا لنقل الجنود بسكة كانت تحمل صورة الإمبراطور البيزنطي. وعبثا حاول (عبدالملك بن مروان) إقناع الدولة البيزنطية بقبول سكته مادام وزن الذهب هو المعوّل عليه، لكن بيزنطة رفضت فتجرد العداء التقليدي بين الطرفين(٦٢).

وعلى ذلك يمكن اعتبار هذا الطراز الجديد من السكة الإسلامية التي تحمل صورة الخليفة (عبدالملك) بمثابة خطة ثورية في سبيل الإصلاح المالي؛ لأنها كانت في حقيقتها ثورة على نظم السكة القديمة، لإخضاعها لمبدأ التعريب الذي حققه عبدالملك، في جميع الميادين الإدارية، أو مناورة سياسية قصد بها جس نبض الإمبراطورية البيزنطية، أو محاولة من الخليفة لتحدي مكانة السكة البيزنطية، وسيادتها العالمية، وإظهار للدور الذي يمكن أن تلعبه القوة العربية الجديدة في الميدان الاقتصادي، ثم بعد كل هذا يريد أن يمهد لظهور الطراز الإسلامي من المسكوكات، وهو طراز عام ٧٧ هـ، حتى لا ينصرف رعاياه عن سكته الجديدة إلى السكة البيزنطية المألوفة، ذات الصور. ولقد كان طراز عام ٧٧ هـ عربي إسلامي خالص، خالي من الشارات المسيحية، والصور الآدمية كما أشرنا، ويعتمد على كتابات من الشهادتين بالخط الذي ينتسب إلى الكوفة، وكان على النحو التالي:

مركز الوجه:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

مركز الظهر:

وسط: الله أحد. الله الصمد. لم يلد. ولم يولد.

وفى عام ٧٩ هـ كانت الدراهم الإسلامية تحمل مكان الضرب. وقد نقشت على النحو التالى

مركز الوجه:

وسط: قل هو الله أحد. الله الصمد. لم يلد. ولم يولد. ولم يكن له كفوًا أحد.

محيط: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله. ولو كره المشركون.

مركز الظهر:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: بسم الله. ضرب هذا الدرهم بدمشق سنة خمس وثمانين(٦٣).

وفى عهد الخليفة «الوليد بن عبدالملك» (٨٦-٩٦هـ/٧٠٥-٧١٥م) ضربت الدراهم وقد نقش عليها:

مركز الوجه:

وسط: قل هو الله أحد. الله الصمد. لم يلد. ولم يولد. ولم يكن له كفوًا أحد.

محيط: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله. ولو كره المشركون.

مركز الظهر:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: بسم الله. ضرب هذا الدرهم بمرور سنة تسعين(٦٤).

ولما تولى من بعده سليمان بن عبدالملك (٩٦-٩٩هـ/٧١٥-٧١٧م) وقد ضربت النقود فى عهده ونقشت كالتالى:

مركز الوجه:

وسط: قل هو الله أحد. الله الصمد. لم يلد. ولم يولد. ولم يكن له كفوًا أحد.

محيط: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله. ولو كره المشركون.

مركز الظهر:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

محيط: بسم الله، ضرب هذا الدرهم بواسط سنة سبع تسعين(٦٥).

وفى أيام يزيد بن عبدالملك (١٠١ ـ ١٠٥هـ/ ٧٢٠ ـ ٧٢٤م) ضربت النقود الهبيرية (نسبة إلى عمر بن هبيرة الذى ضربها) بالعراق على عيار ستة دوانق نقش عليها نقش العملة السابقة أيام سليمان بن عبدالملك مع تغيير مكان الضرب بالكوفة بدلاً من واسط. وفى أيام هشام بن عبدالملك (١٠٥ ـ ١٢٥هـ/ ٧٢٤ ـ ٧٤٣م) ضربت السكة ونقشت كما يلى:

مركز الوجه:

وسط: لا إله إلا الله وحده لا شريك له.

مركز الظهر:

وسط: محمد رسول الله.

محيط: بسم الله، ضرب هذا الفلس بواسط سنة عشرين ومائة.

فلما اعتلى مروان بن محمد الخلافة الأموية (١٢٧ ـ ١٣٢ هـ/ ٧٤٤ ـ ٧٥٠م) وهو آخر خلفاء بنى أمية ضرب الدراهم بالجزيرة على سكة حران إلى أن قتل وانتزع بنو العباس السلطة من الأمويين(٦٦).

وهكذا رأينا جهد (الأمويين) المتواصل فى تعريب العملة، وتحريرها من السيطرة الأجنبية، لتعبر عن هوية الدولة العربية الإسلامية، وهى إيجابية بالطبع لبنى أمية غفل عنها «الجاحظ» الذى صب جام غضبه على الأمويين حتى قال: «وقد كانت هذه الأمة لا تجاوز معاصيها الإثم والضلال إلا ما حكيت لك عن بنى أمية، وبنى مروان وعمالها، ومن لم يدن بإكفارهم حتى نجمت النوابت وتابعتها هذه العوام، فصار الغالب على هذا القرن الكفر، وهو التشبيه والجبر فصار كفرهم أعظم من كفر من مضى فى الأعمال التى هى الفسق، وصاروا شركاء من كفر منهم بتوليتهم وترك إكفارهم» (٦٧).

وفى النهاية لا يخفى «الجاحظ» تعصبه الشديد للموالى، وروحه الشعوبية التى تنظر للعرب بكل حقد مهما حاول التبرأة من ذلك حين قال: «فنحن معاشر الموالى بقديمنا فى العجم أشرف من العرب، وبالحديث الذى صار لنا فى العرب أشرف من العجم، وللعرب القديم دون الحديث، ولنا خصلتان جميعا وافرتان فينا وصاحب الخصلتين أفضل من صاحب الخصلة، وقد جعل الله المولى بعد أن كان أعجميا عربيا بولائه، كما جعل حليف قريش من العرب قرشيا بحلفه، وجعل إسماعيل بعد أن كان أعجميا عربيا، ولولا قول النبى، صلى الله عليه وسلم، إن إسماعيل كان عربيا، ما كان عندنا إلا أعجميا، لأن الأعجم لا يصير عربيا، كما أن العربى لا يصير أعجميا(٦٨).

وهى كلمات تظهر مدى تعصب (الجاحظ) ضد العرب بشكل عام، وليس ضد الأمويين فحسب مما يعد تشويهًا للتاريخ الأموى بوجه خاص، والعرب بوجه عام، وللأسف أن التشويه نبع من بين الكتاب العرب مثل الجاحظ، واليعقوبى والطبرى، وغير ذلك لكن (الجاحظ) كان من خلال رسالته (النابتة) أشد تشويهًا. لننتقل بعد ذلك إلى دور كل من فون كريمر (Von Kremer)، وفان فلوتن (Van Vloten) فى تشويه التاريخ الأموى.

المحور الثانى

فون كريمر Von Kremer، وفان فلوتن Van Vloten وموقفهما من تاريخ بنى أمية

لا شك أن كثيراً من المستشرقين قد نالوا من التاريخ الإسلامى بصفة عامة، والتاريخ الأموى بصفة خاصة مثل: وات، وماكسيم رودينسون، وماسينيون، وبلاك، وبيكر، وبلاسيوس، وبرنارد لويس، وجولدزيهر، ومونتجومرى، وهورجرونجى،(٦٩) وفون كريمر، وفان فلوتن، وقد ركزت على الأخيرين فى موقفهما من التاريخ الأموى لتأثير الأول فى الثانى.

أولا: فون كريمر وكتابه «الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية»

فون كريمر مستشرق ألمانى ألف كتابه عن أثر اليهودية، والمسيحية والبرسية (٧٠) Parsis والمانوية(٧١) فى الإسلام وقد جعله فى مقالتين باللغة الألمانية، ثم جاء المؤرخ المسلم الهندى الكبير «خدابخش» وترجمه إلى الإنجليزية تحت عنوان «الحضارة الإسلامية» فى الجزء الأول من كتابه المسمى «مساهمة فى تاريخ الحضارة الإسلامية Contribution to The History of Islamic Civilization»(٧٢)

وللأسف فإن (خدابخش) ذلك المؤرخ الهندى المسلم وجه فى مقدمته طعنة للمسلمين حين قال: ولنتناول الآن الكلام على حركات الإلحاد المختلفة التى تبدو فيها آثار إسلامية فمن المقرر أنه فى غضون القرن الثامن الميلادى قامت حركة إلحادية فى سيتمانيا بفرنسا تنكر الحاجة إلى الاعتراف للقسيس بدليل سديد لا يشوبه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، وهو أن الناس يجب أن يعترفوا لله وحده ومن المعروف جيدا أن الإسلام ليس فيه قسس، وبذلك ليس فيه اعتراف، ومن الواضح أن هذه الحركة الإلحادية من أثر الأفكار الإسلامية التى لم يستطع المسيحيون فى سيتمانيا أن يسلموا منها تماما، ومع أن البروتستانت يرفضون نظرية الاعتراف، فإننا لا نستطيع أن نتجنب التفكير فى أن الحركة الإلحادية التى نحن بصددها بما فيها من عداء للفكرة الكاثوليكية الحقة، وقرب للإسلام تدين بظهورها للأفكار الإسلامية المنتشرة.(٧٣)

وهكذا نرى (خدابخش) كيف عد الاعتراف لله وحده بالذنب، حركة إلحادية تأثرت بالتعاليم الإسلامية، علماً بأن ذلك هو المنطق السليم، وبالرغم من تبنى البروتستانت هذه

الفكرة ضد الكاثوليك، إلا أنه أرجعها إلى الأفكار الإسلامية، ألم يكن ذلك حيد عن الحق، ونيل من العقيدة الإسلامية من مؤرخ مسلم تأثر بالأفكار الغربية.

ثم يواصل (خدايخش) هجومه فينظر إلى اغتيال الخليفة عثمان بن عفان عام ٣٥هـ/٦٥٥م على أنه من الحوادث الخطيرة التي تحطمت على أثره قدسية شخصية الخليفة، فكان ذلك نقطة تحول من الحكومة الدينية إلى الملكية ويقول أيضاً وقد كانت الكلمة عقب اغتيال الخليفة عثمان لقائون القوة، وكان الأمويون بدون نزاع أقوى الأحزاب نفوذاً وأكثرهم عدداً.(٧٤)

ويمكن لنا تفنيد هذا الرأي ونقول إنه من الثابت في الشريعة الإسلامية أن المسلمين لا يقدسون خلفاءهم، بل يتعاملون معهم في إطار الشرع والمنطق الذي يحكم التعامل بين الراعي والرعية. فلا ننس قول الخليفة أبي بكر الصديق عند مبايعته بالخلافة «أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ له حقه، والقوي ضعيف عندي حتى آخذ منه الحق إن شاء الله تعالى، لا يدع أحد منكم الجهاد فإنه لا يدعه قوم إلا ضربهم الله بالذل أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلى صلاتكم رحمكم الله».(٧٥) وعن كلمة القوة بعد اغتيال الخليفة عثمان وأنها أصبحت للأمويين فلا ننسى أن جيوش الخليفة علي بن أبي طالب (٣٥-٤٠هـ/ ٦٥٥-٦٦٠م) كانت الأقوى في الصراع مع معاوية بن أبي سفيان في صفين ٣٧هـ / ٦٥٧م حتى عمد معاوية بمشورة عمرو بن العاص إلى رفع المصاحف على أسنة الرماح، طلبا للتحكيم بعد تقدم قوات الخليفة علي في ميدان القتال.

ثم يذكر (خدايخش) أن الفريق الإسلامي الأكثر تديناً «العلويون» قد غضبوا من الحكومة الأموية وأن الحسين بن علي قد أرسل كتابا إلى معاوية، على رواية (ابن قتيبة) قال فيه: «أما بعد فقد جاءني كتابك تذكر فيه أنه انتهت إليك عني أمور لم تكن تظنني بها رغبة بي عنها، وأن الحسنات لا يهدى لها ولا يسدد إليها إلا الله تعالى، وأما ما ذكرت أنه رقي إليك عني فإنما رقاه الملاقون المشاؤون بالنميمة، المفرقون بين الجمع، وكذب الغاوون المارقون ما أردت حربا ولا خلافا، وإني لأخشى الله في ترك ذلك منك ومن حزبك القاسطين المحلين، حزب الظالم وأعوان الشيطان الرجيم، ألست قاتل حجر وأصحابه العابدين المخبتين الذين كانوا يستفظعون البدع ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، فقتلتهم ظلما وعدوانا من بعد ما أعطيتهم المواثيق الغليظة والعهود المؤكدة، جراءة على الله واستخفافا بعهده، أو لست بقاتل عمرو بن الحمق الذي أخلقت وأبلت وجهه العبادة فقتلته من بعد ما أعطيته من العهود ما لو فهمته الحصم فنزلت من شعف الجبال، أو لست المدعي زيادا في الإسلام، فزعمت أنه ابن أبي سفيان، وقد قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الولد للفراش وللعاهر الحجر، ثم سلطته على أهل الإسلام يقتلهم ويقطع أيديهم وأرجلهم من

خلاف، ويصلبهم فى جذوع النخل سبحان الله يا معاوية لكأنك لست من هذه الأمة وليسوا منك، أو لست قاتل الحضرمى الذى كتب إليك فيه زياد أنه على دين علىّ كرم الله وجهه، ودين علىّ هو دين ابن عمه - صلى الله عليه وسلم - الذى أجلسك مجلسك الذى أنت فيه، ولولا ذلك كان أفضل شرفك وشرف آبائك تجشم الرحلتين رحلة الشتاء والصيف فوضعها الله عنكم بنا منة عليكم. وقلت فيما قلت لا ترد هذه الأمة فى فتنة وإنى لأعلم لها فتنة أعظم ما إمارتك عليها وقلت فيما قلت انظر لنفسك ولدينك ولأمة محمد، وإنى والله ما أعرف أفضل من جهادك فإن أفعل فإنه قربة إلى ربى، وإن لم أفعله فاستغفر الله لدينى وأسأله التوفيق لما يحب ويرضى.. وإنى لأرجو ألا تضر إلا نفسك ولا تمحق إلا عملك.. واتق الله يا معاوية واعلم أن لله كتابا لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، واعلم أن الله ليس بناس لك قتلك بالخلنة وأخذك بالتهمة وإمارتك صبيا يشرب الشراب ويلعب بالكلاب ما أراك إلا وقد أوبقت نفسك وأهلكت دينك وأوضعت الرعية والسلام(٧٦).

ولو تأملنا الكتاب لرأيناه أولا هو رد على كتاب قد أرسله معاوية من قبل لم يورده (خدابخش) رغم وجوده عند ابن قتيبة الذى اعتمد عليه فيما نقله ودان له بالفضل ونص الكتاب هو: أما بعد، فقد انتهت إلىّ منك أمور لم أكن أظنك بها رغبة عنها وأن أحق الناس بالوفاء لمن أعطى بيعة من كان مثلك، فى خطرك وشرفك، ومنزلتك التى أنزلك الله بها، فلا تنازع إلى قطيعتك واتق الله ولا تردن هذه الأمة فى فتنة، وانظر لنفسك ودينك وأمة محمد ولا يستخفنك الذين لا يوقنون.(٧٧).

وفى هذا الكتاب يعدد معاوية مناقب الحسين بن علىّ ويدعوه إلى الاتفاق، وعدم الجنوح حتى لا تطل الفتنة برأسها ثانية. حفاظا على وحدة الأمة، وكان بالطبع لابد من رد، فكان الذى أوضحناه، والذى جاء طبيعى فى سطوره الأول ثم بدأ بعد ذلك يوضح سلبيات معاوية، بل وينال منه مما يوحى بأن النص غير متسق المعنى فلا تتمشى نهاية الكتاب مع مقدمته، فالكلام دخيل، ولعل عبارة «أولست قاتل الحضرمى الذى كتب إليك فيه زياد أنه على دين علىّ كرم الله وجهه، ودين على هو دين ابن عمه - صلى الله عليه وسلم - لدليل على تعصب الاثنين (ابن قتيبة) الذى لم يخف تشيعه وكذلك (خدابخش) الذى لم يمحص ما نقل.

ثم يسوق خدابخش حوار بين عبدالملك بن مروان وبين الزهرى فيما نقل على لسان ابن الصلاح فى رحلته، يعلى فيه من قدر الموالى فى مواجهة العنصر العربى على غرار الجاحظ، فيذكر أن عبدالملك كان يسأله عمن يسود الناس فى كل من «مكة، واليمن ومصر والشام والجزيرة وخراسان والبصرة، وكان الزهرى يجيبه بأنهم من الموالى، وما إن وصل فى الحديث إلى الكوفة حتى تنفس عبدالملك الصعداء عندما قال له الزهرى إن سيد القوم بها هو إبراهيم النخعى العربى الأصل فقال عبدالملك: ويلك يا زهرى درجت عنى والله لتسودن الموالى على العرب حتى يخطب لها على المنابر وإن العرب تحتها. قال قلت: يا أمير المؤمنين إنما هو أمر الله ودينه فمن حفظه ساد ومن ضيعه سقط.(٧٨).

وبنظرة على هذا الكلام يمكن القول إنه ليس من المعقول أن يكون عبدالملك بن مروان، وهو على قمة الجهاز الحاكم في الدولة لم يعرف عماله، هل هم من العرب أم من الموالي، وفوق ذلك كيف يترك هذا الخليفة كل هؤلاء الموالي يسودون ويحكمون في بلاده. بل وكيف يعقل أن يتوقع عبدالملك سيادة الموالي وتقزيم العرب، وهو الذي سعى بكل ما يملك إلى تعريب الدولة. أعتقد أن هذا الكلام بعيد كل البعد عن جادة الطريق، وتعصب واضح ضد الأمويين على وجه الخصوص.

أما (فون كريمر) صاحب هذا الكتاب فيذكر أن الديانة الإسلامية ديانة جديدة جافة، شنت حربا ضد النظم الدينية القديمة الراقية(٧٩)، وهو كلام لا يحتاج إلى نقد فهو مرفوض شكلا وموضوعا لأن رقي الديانة الإسلامية في جميع سماتها لا يحتاج إلى دليل.

ثم يرجع (فون كريمر) تسامح الأمويين مع المسيحيين وإقامة بعضهم في بلاطهم، إلى حياة اللهو والترف التي عاشوا فيها(٨٠)، ناسيا قانون النسبية لأينشتين، فليس بالضرورة أن ينسلخ الجزء «اللهو» عن الكل، وإلا فكيف وصل الأمويون بالمسلمين إلى كل هذه السيادة على أكبر مساحة جغرافية سيطرت عليها الدولة الإسلامية من الصين شرقاً حتى فرنسا غربا، بل وعمل الأمويون جاهدين على تعريبها سواء في اللغة أو العملة أو الدواوين.

وعن تعامل المسلمين مع أهل البلاد المفتوحة يذكر فون كريمر أنهم عاملوهم معاملة العبيد، وأثقلوا كاهلهم بأنواع مختلفة من الأعباء، وقد أثر عن الخليفة عمر بن الخطاب أن حرم على العرب امتلاك الأراضي وزراعتها، لكي يجعلهم طبقة عسكرية ممتازة تعمل على انتشار الإسلام هنا وهناك(٨١).

وهذا اتهام خطير للخليفة عمر بن الخطاب، فقد عامل أصحاب البلاد المفتوحة معاملة حسنة فيذكر القاضي أبويوسف ت ١٨٢هـ أن عمر بن الخطاب كان إذا استعمل رجلا أشهد عليه رهطا من الأنصار وغيرهم واشترط عليه أربعاً: أن لا يركب برذونا، ولا يلبس ثوبا رقيقا، ولا يأكل نقيا، ولا يغلق بابا دون حوائج الناس، ولا يتخذ صاحبا. وبينما كان يمشي في بعض طرق المدينة إذ هتف به رجل: يا عمر أترى هذه الشروط تنجيك من الله تعالى، وعاملك عياض بن غنم على مصر، وقد لبس الرقيق، واتخذ الحاجب، فدعا محمد بن مسلمة وكان رسوله إلى العمال بعثه وقال: ائتني به على الحال التي تجده عليها، قال: فأتاه فوجد على بابه حاجبا فدخل فإذا عليه قميص رقيق قال: أجب أمير المؤمنين فقال: دعني أطرح على قبائي فقال: لا، إلا على حالك هذه، فقال، فقدم به عليه، فلما رآه عمر قال: انزع قميصك، ودعا بمدرعة صوف وبريضة من غنم وعصا فقال: البس هذه المدرعة، وخذ هذه العصا وارع هذه الغنم، واشرب واسقي من مر بك، واحفظ الفضل علينا، أسمعت؟ قال: نعم والموت خير من هذا، فجعل يرددها عليه ويرد الموت خير من هذا، فقال عمر: ولم تكره هذا، وإنما سمي أبوك غنما لأنه كان يرعى الغنم، أترى يكون عندك خير؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين قال: انزع، ورده إلى عمله، قال: فلم يكن له عامل يشبهه(٨٢).

وهكذا ضرب عمر بن الخطاب مثلا نظريا وعمليا فى معاملة أهالى البلاد المفتوحة. فلم يترك عامله عياض بن غنم ينعم بما نعم دون حساب. وهناك الأمثلة العديدة على حسن معاملة المسلمين لأهالى البلاد المفتوحة. ويبدو أن (فون كريمر) تنبه لذلك فناقض نفسه قائلاً عن جباية الضرائب: «كانت تفرض ضريبة الرأس وتجبى على الوجه التالى: ١- الطبقة العليا ٤٨ درهما. ٢-الطبقة الوسطى ٢٤ درهما. ٣- الطبقة السفلى ١٢ درهما، وكان النساء والمسنون مع ذلك يعفون من ضريبة الرأس، وكانت تجبى فقط من الرجال البالغين».

وفى ذلك قال (أبو يوسف) عند جباية الضرائب إنها تكون ثمانية وأربعون درهما على الموسر مثل الصيرفى، والبزاز، وصاحب الضيعة، والتاجر، والمعالج الطبيب، وكل من كان منهم بيده صناعة وتجارة يحترف بها أخذ من أهل كل صناعة وتجارة على قدر صناعتهم وتجارتهم ثمانية وأربعون درهما على الموسر، وأربعة وعشرون درهما على الوسط، واثنا عشر درهما على العامل بيده مثل الخياط والصباغ والإسكافى والخراز، وكان الوالى يوصى بأن لا يكون عسوفا لأهل عمله، ولا محتقرا لهم، ولا مستخفا بهم(٨٤).

وبعد حديث (فون كريمر) عن الشيعة المغالية التى تقدس عليا بن أبى طالب لدرجة الأولوهية، ينتقص من العرب قائلاً: على أنه من الظلم أن ينسب الأثر الأكبر فى أصل الشيعة إلى الأفكار الشرقية القديمة فقط التى ربما كانت فارسية، لأننا نجد بين أوائل الشيعة وأقدرهم رجالا ممتازين من أصل عربى خالص(٨٥)، وكأن (فون كريمر) يلصق تهمة الغفالة للعرب وليس للشيعة وهذا تشويه للحقائق وخلط للأوراق.

وينقل (فون كريمر) عن صاحب كتاب الأغانى الذى لا يتسم بالحيدة التاريخية، بل يعتمد على الأسلوب القصصى، أن الخليفة الوليد بن يزيد بن عبدالملك كان يعلق حول عنقه سلاسل ذهبية مرصعة بالأحجار الكريمة يغريها يوميا(٨٦).

وبالطبع أخطأ (فون كريمر) فى نقله هذا الكلام دون تمحيص فليس من المعقول أن ينشغل الخليفة بتغيير السلسلة يوميا فى الوقت الذى كانت تعانى فيه الدولة كثيرا من المشاكل والفتن الداخلية فى تلك الآونة التى اقتربت فيها من نهايتها.

ثم يذكر (فون كريمر) أن هشام بن عبدالملك (١٠١ -١٢٥هـ/ ٧١٩ - ٧٤٢م) استقبل إسماعيل بن يسار وهو فارسى التمس حماية عربية، فتمتع بحماية قبيلة «تيم»، لكنه كان لا يخفى تعصبه لفارسيته فدخل على هشام بن عبدالملك الذى استقبله فى قلعته بالرصافة، وجلس على حافة «بركة» من الرخام. وطلب إليه أن يقول شعراً فأنشد مفتتنا بأله الفارسى وعندئذ أمر الخليفة هشام بإلقائه فى البركة حتى كاد يموت غرقا ثم نفاه إلى الشام.

وهنا نتساءل: هل كان إسماعيل سباحا حتى يلقى فى البركة ولا يغرق. وهل يعقل أن يلقى فى البركة لكونه افتخر بأمجاده الفارسية. ثم إن هذا الكلام ليس له مصدر فمن أين أتى به فون كريمر.

وصفوة القول: فإن (فون كريمر) و(خدابخش) لم يخفيا تشويههما للتاريخ الإسلامى عامة وتاريخ الأمويين على وجه الخصوص، مما يدعونا لمحاولة قراءة هذه الأعمال وغيرها وإعادة تنقيتها مما علق بها من زيف الحقائق وخلط الأوراق. ولنعرج الآن على (فان فلوتن) لنرى تشويهه أيضاً للتاريخ الأموى، ليزداد حافزنا لمحاولة إعادة التاريخ الأموى.

ثانياً: فان فلوتن Van Vloten وكتابه السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات(٨٨).

ألف (فان فلوتن) كتابه «السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات فى عهد بنى أمية» وقام بترجمته والتعليق عليه الدكتور حسن إبراهيم حسن عام ١٩٣٤. وقد استهل المؤلف كتابه بالذيل من المسلمين حين قال: «أصبح الإسلام بفضل ذلك النفوذ الذى كان يتمتع به الرسول دينا قويا قام بحد السيف، وانتشر بين الشعوب عن طريق الإنذار والوعيد»(٨٩) وبالطبع هذا تحامل من (فان فلوتن) لا يقبل الشك إذ إنه لم يلتفت إلى قول الحق تبارك وتعالى «لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى» (البقرة ٢٥٦).

ثم يقول: «لم يكن الغرض من الفتوحات الإسلامية على هذه الصورة من إدماج شعب فى آخر، أو العمل على نشر دعوة دينية معينة، وإنما هو احتلال بقوة السيف(٩٠)»، وتنسى قول الله جل وعلا: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» (الحجرات ١٣). فلم يعقل إذن أن يدعو القرآن الكريم إلى التعارف والتعاون بين الشعوب. ويدعى (فان فلوتن) على المسلمين الاحتلال بقوة السيف.

بعد ذلك يصور (فان فلوتن) الغزو الإسلامى على أنه احتلال بوجه عام من شعب لشعب آخر يعيش على حسابه. وهو نفس ما لاحظه (فون كريمر) من قبل حين قال: «كان أهل الولايات المغلوبة يحرثون ويبذرون والمسلمون يحصدون ولا عمل لهم سوى الحرب وشن الغارات»(٩١) وتنسى فان فلوتن أن المسلمين كانوا يوفرون الحماية لأصحاب هذه البلاد حتى يمكنهم القيام بأعمالهم المختلفة.

ثم يقول: «وينبغى ألا يفوتنا أن الفتح العربى على حالته هذه، وإن كان معقولاً فى بادئ الأمر، فقد كان لزاماً أن يصبح غير محتمل، اللهم إلا بقدر ما كان يرحب به من النظم الجديدة التى كان يقتضيها ذلك الفتح نفسه، فغلطة الفاتحين من العرب إذن وعلى رأسهم الخلفاء هى إهمال تلك الحقيقة، وإذا تصدينا للتدليل على أن السيادة العربية لم تأت بخير مطلقاً للشعوب التى أخضعتها، فلكى نبين أن العرب قد أبوا فى الوقت الملائم قبول التطورات التى كانت تقتضيها حال تلك البلاد(٩٢)».

وإن كان (فان فلوتن) يتندر بالفتح الإسلامى، ويعتبره لا يقدم خيراً، ولا يقبل التصورات التى تقتضيها الظروف، فإنه قد ناقض نفسه فى نفس الصفحة إذ يقول: «وقد احتفظ المسلمون بالنظام القديم الذى سنه عمر بن الخطاب لجباية الضرائب، وأقاموا على جبايتها موظفين من أهالى تلك البلاد، ولم تكن الضرائب التى فرضها عمر فادحة على ما ذهب إليه بعض

المؤرخين هذا إلى ما كانت تقوم به الحكومة العربية من بناء الطرق، وحفر الترع وتوطيد الأمن، وما إلى ذلك من ضروب الإصلاح(٩٣). وعلى ذلك يتضح التناقض تماما. فبعد انتهاء الفتح بالعسف وعدم الأخذ بمتطلبات الحياة عاد ليناقض نفسه كما رأينا.

ثم يقول (فان فلوتن) عن الفتوح الإسلامية في صدر الإسلام، إن ما أثر عن الفاتحين من العرب في صدر الإسلام، وإن كان يدل على ما كان عندهم من النزاهة والزهد في حطام الدنيا والإخلاص للمصلحة العامة فإن الأنانية والجشع لم يلبثا أن وجدا طريقهما إلى النعيم والثراء، ذلك الثراء الذي لم يكن مألوفا لهم، والذي كان أقرب إلى إفساد النفوس منه إلى تهذيب الأخلاق(٩٤).

وهنا يغالط (فان فلوتن) الحقائق الثابتة لأن الثراء كان موجوداً لدى العرب فهم أهل تجارة لموقع بلادهم المتميز بين الشرق والغرب. فضلاً عن أن الثراء يمكن أن يفسد الناس، لكن تهذيب الأخلاق يكون دوماً من الدين.

كما يتهم (فون كريمر) العصر الأموي بالاستدانة فيقول: وطالما كان يفشو الترف وينتشر الفساد تاركا وراءه الكثير من الحاجات الجديدة من متطلبات الحياة الملحة، وكانت الاستدانة هي الوسيلة الفذة لإشباع تلك الحاجات، وهي بعينها التي مهدت السبيل لقيام المؤامرات كما كانت الحال في روما ومن ثم كانت الثورة ضرورة لإرضاء جشع الدائنين، فكثيرا ما كانت تتخذ ذريعة للاستيلاء على ما في بيت المال من الأموال(٩٥). ونسي (فان فلوتن) أن العامل الاقتصادي لم يكن هو محرك الثورة وحده. ولكن هناك عوامل أخرى سياسية واجتماعية ونفسية ودينية وغير ذلك.

وينال (فان فلوتن) من الغزو والجهاد في سبيل الله على أنه بدافع مادي فيقول: على أنه كانت هناك وسيلة أسهل وأشرف من ذلك كثيرا، وهي الغزوات وشن الغارات على الكفار وطالما كان الدافع إلى ذلك هو شره الولاة والقواد، أكثر من الرغبة في نشر الدين، كما يظهر لنا ذلك في بلاد خراسان خاصة(٩٦).

والرد على ذلك نقول لم يكن أبداً شره الولاة والقواد هو الدافع للغزوات وليس لنشر الإسلام، لأن المال سريعاً ما ينفد، بينما القيم والثوابت الدينية هي التي تبقى وهي المحرك الديناميكي لغذاء القلوب، وإشباع النفوس. وإن كان (فان فلوتن) يتخذ من خراسان مثالا لذلك، فقد أخطأ لأن خراسان كانت بمثابة القاعدة التي انطلقت منها الجيوش الإسلامية لنشر الدين الإسلامي بأسيا الوسطى، حتى كانت بعض بلدانها مثل: بخارى وسمرقند وغيرهما منارة للعلم أفرزت العديد من العلماء الذين كانوا ملئ السمع والبصر، وخطوا أسماءهم بأحرف من نور في سجل الحضارة الإسلامية.

ويتكلم (فان فلوتن) بعد ذلك على فتوح بعض البلدان مثل طبرستان وطخارستان(٩٨) وبلاد ما وراء النهر(٩٩) (Transorania) وأن هذه البلاد كانت تعقد محالفات مع المسلمين أيام الأمويين لمنحهم الحرية الدينية، وشيء من الاستقلال، ودفع ضرائب مقررة. لكن سكان

تلك البلاد كانوا كثيرا ما ينقضون المعاهدات، مما يدفع المسلمين إلى شن الغارات، وتخريب البلاد، وسبى النساء، ولكن الغنائم مغرية. فقد شن بعض الفاتحين غاراتهم على بعض الولايات قبل إعلان الحرب عليها، ويستشهد فى ذلك بالبلاذرى(١٠٠).

وبقراءة البلاذرى عن طبرستان نجده يذكر أن مصقلة بن هبيرة ولى أمر طبرستان أيام معاوية بن أبى سفيان فدخلها فكاده العدو وأروه الهيبة حتى توغل فى بلادهم، فأخذوا عليه المضايق وهلك ذلك الجيش ومعه مصقلة حتى أصبح مثلا بين الناس (حتى يرجع مصقلة من طبرستان). ثم تولى أمر طبرستان محمد بن الأشعث بن قيس الكندى من قبل عبيد الله بن زياد، فصالح أهلها ثم أمهلوه حتى دخل فأخذوا عليه المضايق وقتلوا ابنه أبا بكر. ثم سار إليها يزيد بن المهلب فاستجاش الأصبهبذ الديلم فقدموا له المساعدة ليقاتل «يزيد» بعد ذلك صالحه يزيد على أربعة آلاف درهم وسبعمائة ألف درهم، مثاقيل كل سنة. وكان أهل طبرستان يؤدون الصلح تارة ويمتنعون تارة أخرى فيحاربون ويسالمون حتى كانت أيام مروان بن محمد فغدروا ونقضوا(١٠١).

وهكذا كان أهل طبرستان أهل غدر ومكيد، وكان لابد من معاملتهم بالشدة حتى يستقيم أمر الدعوة الإسلامية هناك. ولم يذكر «البلاذرى» كما رأينا الغارات التى قام المسلمون بها دون إعلان الحرب، ولا السبى للنساء وغيرها. وبالرغم من أنه من الطبيعى عندما تقوم بعض البلدان بنقض المعاهدات أن تتعرض لرد فعل المسلمين إلا أن البلاذرى لم يذكر ذلك، فعلام اعتمد (فان فلوتن) فى كلامه، إنه تعصب وتحامل دون أدنى شك ومما يؤيد ذلك أنه اعتبر فتوح يزيد بن المهلب بن أبى صفرة فى جرجان وطبرستان ضربا من قطاع الطرق(١٠٢).

ثم يعرج (فان فلوتن) على سمرقند ويتخذها مثلا فى فتحها عنوة دون إعلام أهلها فيقول: فتحت تلك المدينة أبوابها لسعيد بن عثمان بعد أن أبرمت بينه وبينها معاهدة، ودفعت له سبعمائة ألف درهم، كما قدمت له مائة ألف من سكانها رهائن، ثم استولى عليها قتيبة بن مسلم فطرد أهلها واحتلت جنوده مساكنها، كما روى ذلك مؤرخو العرب على الرغم من أن سكان هذه المدينة لم يخرجوا على تلك المعاهدة التى كانت بينهم وبين سعيد بن عثمان»(١٠٣).

وفى هذا السياق يقول النرشخى أحد المصادر الرئيسة فى فتح بلاد ما وراء النهر. لما فرغ سعيد بن عثمان من أمر بخارى ذهب إلى سمرقند والسغد، وقام بحروب كثيرة وكان النصر حليفه، ولم يكن بسمرقند يومذاك ملك. وأخذ من سمرقند ثلاثين ألفاً من الرقيق وأموالاً طائلة»(١٠٤).

فلم تفتح المدينة أبوابها كما قال (فان فلوتن)، ولم يأخذ سبعمائة ألف درهم، كما ذكر، ولم تقدم له المدينة مائة ألف من سكانها، بل أخذ ثلاثين ألفا. وحتى هذا العدد أرى أنه مبالغ فيه بالنسبة لزمان ذلك الحدث.

ويذكر (فان فلوتن) أنه عندما ارتقى عمر بن عبدالعزيز عرش الخلافة شكا إليه أهل سمرقند تلك الحالة الجائرة، فأمر أحد قضاته بالنظر في هذه المسألة، فقضى بينهم بحكم يكاد يخفى ما أنطوى عليه من الخبث حتى على أشد الناس نزاهة، وذلك أن يتقابل الفريقان من العرب ومن أهل سمرقند تحت أسوار المدينة، وأن يؤخذوا بالقوة أو أن تعقد معهم محالفة جديدة، ومعنى ذلك أنه إذا انتصر العرب وهو ما كان راجحاً عاملوا أهل سمرقند معاملة من فتحت بلادهم عنوة، اللهم إلا إذا فضلوا قبول ما عسى أن يفرض العرب عليهم من الشروط، ومن الجلي أن حكم ذلك القاضي لم يغير تلك الحالة في شيء(١٠٥)

ولو نظرنا إلى كلام (فان فلوتن) هذا لرأيناه يحمل النقيضين، فمن ناحية يعبر عن الذل والانتقاص من العرب وفكرهم الإسلامي، وهو رأي (فان فلوتن)، وفي نفس الوقت يعبر عن العدالة، والنزاهة التي تحل بها المشكلات الدولية بطرق مثلى يحتاجها مجتمع اليوم، فعمر بن عبدالعزيز لم ينتظر آراء ولا اجتماعات ولا مناقشات حول هذه المشكلة، بل كلف القاضي (جميع بن حاضر الباجي) بالتحقيق في الأمر وإنهاء المشكلة، وبالفعل أصدر القاضي بعد التحقيق أمره بإخراج المسلمين من سمرقند، لكن أهل سمرقند رضوا بالموقف وانتهت المشكلة، ولعلنا نستوضح الموقف أكثر من خلال ما أورده كل من البلاذري، وابن الأثير

يقول «البلاذري «غزا قتيبة أهل سمرقند، وكانت ملوك السغد تنزلها قديماً ثم نزلت اشتيخن فحصر قتيبة أهل سمرقند، والتقوا مراراً فاقتتلوا، وكتب ملك السغد إلى ملك الشاش، فأتاه في خلق من مقاتلته، فلقيهم المسلمون فاقتتلوا أشد قتال، ثم إن قتيبة أوقع بهم وكسرهم فصالحه غوزك على ألفي ألف ومائتي ألف درهم في كل عام وعلى أن يصلي في المدينة، فدخلها وقد اتخذ له غوزك طعاما، فأكل وصلى واتخذ مسجدا وخلف بها جماعة من المسلمين فيهم الضحاك بن مزاحم صاحب التفسير، ويقال: إنه صالح قتيبة على سبعمائة ألف درهم، وضيافة المسلمين ثلاثة أيام، وكان في صلحه بيوت الأصنام والنيران فأخرجت الأصنام فسليت حليتها وأحرقت، وكانت الأعاجم تقول إن فيها أصناماً من استخف بها هلك فلما حرقها قتيبة بيده أسلم منها خلق، فقال المختار بن كعب النجعي في قتيبة:

دوخ السغد بالقبائل حتى ترك السغد بالعراء قعودا(١٠٦)

ومن خلال تلك الكلمات لم نلمح غدراً من قتيبة بأهل سمرقند، بل حرب نزيهة بين الطرفين انتهت بانتصار قتيبة، وتم الصلح ودخل المدينة وصلى بها، ولم يطرد أهلها منها، وإلا فمن الذي صالحه.

ثم يورد البلاذري نقلاً عن أبي عبيدة أنه لما استخلف عمر بن عبدالعزيز وفد عليه قوم من أهل سمرقند فرفعوا إليه أن قتيبة دخل مدينتهم وأسكنها المسلمين على غدر فكتب عمر إلى عامله بأمره أن ينصب لهم قاضيا ينظر فيما ذكروا، فإن قضى بإخراج المسلمين أخرجوا،

فنصب لهم جميعا بن حاضر الباجي. فحكم بإخراج المسلمين على أن ينابذوهم على سواء فكرة أهل مدينة سمرقند الحرب. وأقروا المسلمين فأقاموا بين أظهرهم(١٠٧).

ويذكر (ابن الأثير) أن أهل سمرقند طلبوا من سليمان بن أبي السرى أن يأذن لهم بإرسال وفد إلى الخليفة عمر بن الخطاب لعرض مشكلتهم عليه. فأذن لهم. واستقبلهم عمر. وعلى أثر اللقاء كتب إلى سليمان أن أهل سمرقند شكوا ظلماً وتحاملا من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم. فإذا أتاك كتابى فأجلس لهم القاضى فلينظر فى أمرهم فإن قضى لهم فأخرج العرب إلى معسكرهم كما كانوا قبل أن يظهر عليهم قتيبة. فأجلس لهم سليمان (جميع بن حاضر) القاضى. فقضى أن يخرج عرب سمرقند إلى معسكرهم. وينابذهم على سواء فيكون صلحا جديداً أو ظفراً عنوة. فقال أهل الصغد: بل نرضى بما كان ولا نحدث حربا وتراضوا بذلك(١٠٨).

ويؤكد بن سلام: أن بلاد خراسان يقال إنها أو أكثرها فتحت صلحا على يدى عبدالله بن عامر بن كريز. وهذا فى دهر عثمان. وأما ما وراء ذلك فإنها افتتحت بعد على يدى سعيد بن عثمان بن عفان. والمهلب بن أبى صفرة. وقتيبة بن مسلم وغيرهم

وفى موضع آخر يقول ابن سلام: إن الروم صالحت معاوية على أن يؤدى إليهم مالاً. وارتهن معاوية منهم رهنا. فجعلهم ببعلبك. ثم إن الروم غدرت. فأبى معاوية والمسلمون أن يستحلوا قتل من فى أيديهم من رهنهم وخلوا سبيلهم. واستفتحوا بذلك عليهم وقالوا: وفاء بغدر خير من غدر بغدر(١٠٩).

وعلى ذلك يتضح أن ما ذهب إليه فان فلوتن فى كلامه على سمرقند بعيد عن الدقة التاريخية، وقريب من النيل والتحامل على بنى أمية. فالسمة الغالبة هى الفتح صلحاً. وكانت الحرب هى الخيار الأخير.

ويواصل (فان فلوتن) نظرته التعصبية ضد العمال والفاتحين فى عصر بنى أمية فيقول: فقد كان كل واحد منهم يجعل نصب عينيه مصلحته الشخصية قبل كل شىء، أما الإسلام والعمل على نشره فقد ظل أمراً ثانوياً، من ذلك أن يزيد بن المهلب لم يمتنع بولاية بلاد العراق التى كانت لا تفى بحاجاته، وطمع فى ولاية خراسان لما عساها أن تدره عليه من الثروات الضخمة والأموال الكثيرة، وقد أنشد أحد الشعراء عند وفاة المهلب بن أبى صفرة قائلاً:

ألا ذهب الغزو المقرب للغنى ومات الندى والجود بعد المهلب(١١٠)

ولا غرو فقد كان سخاء ذلك اليمنى (المهلب) وبذخه عظيمين. حتى أنه على الرغم من تجريده من جميع ممتلكاته حين اعتزل الإمارة ظل مدينا لبيت المال بألف ألف درهم. دفع منها مائتى ألف ثمن ما باعه من مجوهرات ومنقولات زوجته. ثم سدد أحد موالى أسرته (وكان عاملا فى بيت المال). ثلاثمائة ألف دينار. وأما ما تبقى فقد أداه عنه عمه والى مدينة (اصطخر) إذ ذاك. وبلغ ما كان للحجاج قبل يزيد بن المهلب ستة ملايين من الدراهم لم يستوف الحجاج منها سوى ثلاثمائة ألف(١١١).

وهكذا يزداد التناقض تأكيداً فيما يروى (فان فلوتن)، فهو يذكر أن العمال يجعلون نصب أعينهم المصلحة الشخصية قبل كل شيء. أما الإسلام وانتشاره فقد أصبح مبدءاً ثانويا. وأن يزيد لم يقنع بما في يده من بلاده فأراد أن يأخذ خراسان لما تدره عليه من دخل. وتسى فان فلوتن أن خراسان كانت قاعدة مهمة للفتح الإسلامي. انطلقت منها جيوش الغزو شرقاً إلى الصين، والهند، وجنوب روسيا وغيرها حتى رفرفت راية الإسلام هناك. فلم تكن خراسان مطمعاً لكونها قاعدة لها نظام ثابت في إدارتها لأهميتها كمفتاح للشرق آنذاك. كما أن المهلب أو ابنه يزيد لو كانا كما ذكر لاكتنزا الأموال لأنفسهما. ولما كان المهلب يصرف بهذا البذخ الذي قيل فيه شعرا. ولما مات مديونا يسدد عنه أقرباؤه. فأين المطامع الشخصية التي أعاقت الفتوح الإسلامية. وكانت رايات الإسلام تخفق في الصين وجنوب روسيا شرقا. وفي إسبانيا وفرنسا غرباً.

ثم يعقد (فان فلوتن) مقارنة بين ما امتاز به الخلفاء الراشدون من البساطة في العيش. وما طرأ من تغيير في عصر الأمويين. ثم يتراجع عن موقفه بعد ذلك قائلاً ليس من العدل أن نتهم الأمويين وحدهم بذلك. في الوقت الذي كان فيه أبناء هؤلاء الرجال الذين تم على أيديهم فتح القادسية واليرموك متأثرين بنفس هذه النزعة التي تأثر بها آباؤهم الأولون بنشوة هذه الانتصارات التي أحرزوها بسيوفهم(١١٢).

ثم يتندر بهذه الفتوح قائلاً: ولم يكن بد من أن يكون هناك ثمة أثر عكسي لتلك الفتوحات. وذلك ما حدث فعلاً. وإلى القارئ ما كتبه المسعودي عن النتائج المحتومة لذلك الفتح تلك العبارة التي تعتبر فريدة في بابها. وقد ظهر أثر ذلك لأول مرة في عهد عثمان بن عفان. مما حدا بذلك المؤرخ النزيه أن يقول: «ولم يكن مثل ذلك في عصر عمر بن الخطاب. بل كانت جادة واضحة. وطريقة بينة. فأين عمر عمن ذكرنا. وأين هو عما وصفنا»(١١٣).

فهل هناك تحامل أكثر من هذا. فقد مجد المسعودي ونزهه على ما أورده. وبالبحث فيما كتبه المسعودي تبين خطأ (فان فلوتن). فقد وردت هذه العبارة عند حديثه عن ثراء بعض الصحابة مثل الزبير بن العوام. وطلحة بن عبيد الله. وعبد الرحمن بن عوف. وآخرين. ولم يذكر ذلك عن الفتوح. فهو إذن خلط للأحداث. فضلاً عن أن كلام المسعودي انتهى عند كلمة وطريقة بينة(١١٤). فمن أين أتى (فان فلوتن) بالجملة الأخيرة. فهو مما لا شك فيه بعد عن النزاهة والصدق. وخلط للأوراق.

كما كان (فان فلوتن) يقحم النصوص في غير موضعها. فهو كما ذكرنا آنفاً أقحم نصا أيام الخليفة عثمان ليس في موضعه. والآن وهو يتحدث عن سجستان(١١٥) يقول: وقد قال (رتبيل) أمير سجستان يوماً لأصحابه «ما فعل قوم كانوا يأتون خماص البطون (جياع) سود الوجوه من الصلاة. تعالهم خوص؟ فقد كانوا أوفى منكم عهداً وأشد بأساً. وإن كنتم أحسن وجوهاً»(١١٦).

ولو سألنا (فان فلوتن) متى قال رتبيل هذه العبارة لأجاب البلاذرى: أنه نطق بها فى مرحلة ضعف الدولة الأموية. وكأن فان فلوتن لا هم له إلا البحث عن السلبيات فقط. وقد نسى دور كل من عبدالرحمن بن سمر بن حبيب بن عبد شمس والربيع بن زياد الحارثى، وعبدالله بن أبى بكرة - وقد صالح رتبيل - وعاد بن زياد فى فتح سجستان. وكانت جهودهم أيام معاوية بن أبى سفيان. وفى أيام يزيد بن معاوية كان هناك دور لسلم بن زياد، ويزيد بن زياد، وطلحة بن عبدالله الخزاعى وعبد العزيز بن عبدالله بن عامر. وما إن أتى عهد عبدالملك بن مروان حتى كان لعبد الله بن أمية دور إذ غزا رتبيل الملك وهو بالقطع غير رتبيل السالف الذكر. ودخل المدينة، فأخذت عليه طرقها وشعابها. فعزله عندئذ عبدالملك عن ولايتها، وولاها عبدالله بن أبى بكرة، فصالحه رتبيل. كما صالح رتبيل الحجاج بن يوسف الثقفى أيضاً على عدم غزو بلاده سبع سنين فى مقابل أن يدفع كل سنة تسعمائة ألف درهم. وبعد نهاية المدة ولى الحجاج الأشهب بن بشر الكلبى على سجستان فحاصر رتبيل فى العرض فعزله الحجاج(١١٧).

ولما ولى قتيبة بن مسلم خراسان ولى أخاه عمرو سجستان، فطلب الصلح مع رتبيل دراهم معدودة، ثم حدث خلاف بينهما، فأرسل إلى أخيه طالبا نجدته فتحرك قتيبة تجاه سجستان فأرسل إليه رتبيل: أنا لم نخلع يداً من الطاعة، وإنما فارقتمونا على عروض فلا تظلمونا. فقال قتيبة للجند: اقبلوا منه العرض. وفى أيام سليمان بن عبدالملك تولى سجستان مدرك بن المهلب فامتنع رتبيل عن العطاء ثم تولاها معاوية بن يزيد فأعطاه. وفى عهد الخليفة يزيد بن عبدالملك (١٠١ - ١٠٥هـ/ ٧١٩-٧٢٣م) امتنع رتبيل عن إعطاء عماله شيئاً(١١٨) ثم قال العبارة السالفة الذكر.

إذن قالتها رتبيل وقت أن تسرب الضعف إلى جسد الدولة الأموية، وبعد أن كانت مشغولة فى أمور كثيرة خارجيا وداخليا، ثم إن فان فلوتن لم يحدد فى كلامه أى رتبيل يقصد هل السابق أم رتبيل الملك، ولعل البلاذرى الذى نقل عنه عبارته دون وضعها فى مكانها الصحيح، كان أوضح وأوثق، ومتدرجا بالأحداث حتى يقنع القارئ، لكن (فان فلوتن) كان له مارب أخرى.

ثم يواصل (فان فلوتن) تحامله ويقول: كان الأمويون يختارون عمالهم وولاتهم من بين أولئك المهدين فى النعمة والترف، والذين تعودوا الاستمتاع بما فى الحياة من عبث ولهو دون أن يذوقوا عناء العمل ومشقته، لذلك لا ندهش إذا كانت الروح التى سادت فى عهد بنى أمية روحا غير دينية، ولن تعوزنا الأدلة على صحة ما نقول، فقد كان فى الحملات التى جردوها والغارات التى شنوها على الكفار أكبر شاهد على صحة ما ذهبنا إليه.(١١٩).

ونقول (لفان فلوتن) كيف لم يذق العمال عناء العمل ومشقته فى العصر الأموى، وهم الذين امتدت فتوحات الدولة على أيديهم حتى وصلت إلى أقصى اتساع لها. وما دليلك على أن الروح التى سادت عصر بنى أمية كانت غير دينية، وإذا كان ذلك كذلك فلم تحمل المسلمون

مشقة الجهاد شرقا وغربا مع تبدي وسائل المواصلات وآلات الحرب. ألم يكن ذلك إلا لوازع ديني، وإعلاء كلمة الحق، وتنفيذاً لأمر الله عز وجل.

ويبدو أن (فان فلوتن) تأثر بما أورده اليعقوبي والمسعودي بشأن أحد خلفاء بني أمية وهو الوليد بن يزيد بن عبدالملك. إذ قال اليعقوبي: كان صاحب ملاه وقيان، وإظهار للقتل والجور وتشاغل عن أمور الناس، وشرب ومجون، فبلغ من مجونه أنه أراد أن يبني على الكعبة بيتا يجلس فيه للهو، ووجه مهندسا لذلك(١٢٠).

ونقول لليعقوبي هل يمكن أن يحدث هذا؟ هل يدنس أحد خلفاء بني أميه بيت الله الحرام الذي تهوي إليه القلوب والأفئدة من كل صوب وحدب؟ هل يعقل أن يقدم الوليد بن يزيد على اقتراف هذا الذنب وهو يعلم مغبة ذلك دينيا ودنيويا؟.. أعتقد أن النص يحتاج إلى مراجعة لانطوائه على غرض مدسوس.

ثم يقول المسعودي: كان الوليد يدعى خليع بني مروان. وقد قرأ ذات يوم قوله تعالى: ،واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد، من ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد، فدعا بالمصحف فنصبه غرضاً للنشاب، وأقبل يرميه وهو يقول:

أتوعد كل جبـــار عنيـــد ... فها أنا ذاك جبـــار عنيد

إذا ما جئت ربك يوم حشر ... فقل يارب خرقني الوليد(١٢١)

ونقول هل يعقل أن يقول الوليد هذا القول ويفعل هذا الفعل وهو خليفة المسلمين، إن كان ذلك كذلك فهو قد جن، وكيف يلي أمر المسلمين من هو فاقد لعقله، وكيف يعقل أن يورد المسعودي هذا القول، وذلك الفعل دون أن يكون له موقف أو يعضد روايته بالتواتر، إننا نشك أن يحدث هذا العمل تجاه كتاب الله عز وجل، وتجاه الكعبة المشرفة، و خاصة من مسلم، وفوق ذلك فهو خليفة المسلمين.

ويتمادى (فان فلوتن) في موقفه من بني أمية فيذكر أن الخراج في عهدهم كان أسوأ من العصر الراشدي، إذ لم يكن لزاما في نظرهم، ولا في نظر ولاة الأقاليم، أن يراعوا القواعد التي قررها أسلافهم، وقد كتب معاوية إلى وردان واليه على مصر أن زد على كل امرئ من القبط قيراطا فكتب إليه وردان كيف أزيد عليهم وفي عهدهم ألا يزاد عليهم،(١٢٢).

وقد أورد هذا النص كل من «ابن سلام(١٢٣) وابن عبدالحكم(١٢٤.) والبلاذري(١٢٥)» إلا أن (فان فلوتن) نقل النص دون إخضاعه للنقد. فابن سلام يرى أن مصر فتحت عنوة، لذلك استجاز معاوية الزيادة بينما كانت مصر في نظر وردان مولى عمرو بن العاص قد فتحت صلحا، فكره الزيادة وحدث عند ذلك خلافا بينهما، فيجب عدم أخذ الكلام على علاته دون تمحيص.

ثم ينهم (فان فلوتن) الجباة بالقسوة فى جمع الضرائب فيقول ولم يكن الحال ببلاد اليمن خير من ذلك، فقد ارتكب فيها أحدا أخوة الحجاج أشد أنواع الجور والعسف، فكان يصادر أملاك الأهالى وأموالهم، كما أثار حنقهم وسخطهم بفرضه عليهم ضريبة معينة ،وظيفية، وذلك عدا العشر(١٢٦) الذى قرره الإسلام. وإن حدوث هذا فى ولاية عربية محضة له معناه فهو يبين لنا أن الحالة كانت أسوأ من ذلك بكثير فى البلاد التى فتحها العرب(١٢٧).

وهكذا يصر (فان فلوتن) على رؤية الكل فى ضوء الجزء، وليس العكس فيعتبر ما حدث فى اليمن مثالا يطبق فى باقى الولايات. وأعتقد أن هذا تعصب لا مبرر له، لأن جباة الخراج كان لابد أن يتسموا بالتقوى والصلاح وليس بالجور والعسف. ولعل القاضى أبا يوسف قد أوضح ذلك فى حديثه لهارون الرشيد قائلاً له: «رأيت أبقى الله أمير المؤمنين أن تتخذ قوماً من أهل الصلاح والدين والأمانة فتوليهم الخراج ومن وليت منهم فليكن فقيها عالما مشاورا لأهل الرأى، عفيفا لا يطمع الناس منه على عورة، ولا يخاف فى الله لومة لائم»(١٢٨).

ويذكر (فان فلوتن) نقلاً عن أبى يوسف أن الضحاك بن عبدالرحمن والى بلاد الجزيرة فى عهد عبدالملك بن مروان، أمر بعمل إحصاء جديد للسكان عامة وكلف كل شخص بسداد ما فرض عليه من الضريبة، ومعنى ذلك أن كل فرد كان ملزماً بتوضيح قيمة كسبه كل عام، فكان الوالى يترك له ثمن الغذاء والكسوة وبعض النفقات الضرورية ثم يستولى على ما بقى باسم بيت المال فزادت بذلك قيمة جزية كل شخص ثلاثة دنانير عما كانت عليه من قبل(١٢٩).

فعلى أى أساس قاس (فان فلوتن) الزيادة، فلم تكن بلاد الجزيرة ضمن نظام الضرائب أيام عمر بن الخطاب، كما يفهم من نص أبى يوسف فلم يبلغنى أن هذا على صلح، ولا على أمر أنبته ولا برواية عن الفقهاء، ولا بإسناد ثابت(١٣٠). فبنى فون كريمر كلامه على وهم حتى الزيادة التى ذكرها ثلاثة دنانير أوردها أبو يوسف أربعة دنانير(١٣١).

وينال (فان فلوتن) من عمال العرب فى العصر الأموى فيقول ولم يكن الرؤساء وحدهم الذين يثرون على حساب بيت المال، فقد كان هناك طائفة من صغار الموظفين لا هم لهم إلا الإثراء باختلاس أموال الدولة وسلبهم كل ما يصل إلى أيديهم، وكان من أثر تلك الصعوبات التى كانت تعترض الحكومة فى سبيل استرداد تلك الأموال، أن فكر والى العراق عبيد الله بن زياد فى استبدال أولئك العمال من العرب بغيرهم من الفرس(١٣٢).

وكأن (فان فلوتن) يفترض المصداقية فى عمال الفرس فقط مما يعد نيلاً من العمال العرب فى العصر الأموى حتى قال بعد أن عهد عبيد الله بن زياد إلى الدهاقين كبار ملاك الأ راضى بجباية الخراج، ولا غرو فقد كان هؤلاء الدهاقين أبصر بالجباية وأوفى بالأمانة(١٣٣).

وبالطبع أخطأ (فان فلوتن) فى هذا الحكم لأن هناك أسس يختار على منوالها من يلى الأمر فى جباية الخراج حيث قال أبويوسف: «يجب الاحتياط فيمن يولى شيئاً من أمر الخراج والبحث عن مذاهبهم والسؤال عن طرائقهم. وأن لا يكون عسوفاً لأهل عمله، ولا محتقراً لهم، ولا مستخفاً بهم ولكن يلبس لهم جلبابا من اللين يشوبه بطرف من الشدة والاستقصاء من غير أن يظلموا أو يحملوا ما لا يجب عليهم. واللين للمسلم، والغلظة على الفاجر، والعدل على أهل الذمة، وإنصاف المظلوم، والشدة على الظالم، والعفو عن الناس فإن ذلك يدعوهم إلى الطاعة(١٣٤).

ولقد تراجع (فان فلوتن) فى حكمه السابق على الموظفين العرب، حيث قال: على أن بعض الموظفين يقصد الدهاقين قد استطاع جمع الثروات الضخمة، إذ كانوا يضعونها أمانة عند أصدقائهم أو ذى قرباهم»(١٣٥).

وعن طرق جمع الخراج ينقل عن Karabaceck das Arabische قائلاً: «كانت الطريقة التى تجبى بها هذه الأموال مخجلة على ما ذكره الفقهاء، ففى اليوم المحدد لجباية تلك الأموال كا يذهب المطالبون بها إلى ديوان الخراج، حيث يجلس عامل الخراج على أريكة عالية، ثم يتقدم إليه هؤلاء أذلاء خاضعين، فيمد الواحد منهم يده، ثم يصفعه بعض الحاضرين صفعة يشيعه بها إلى الباب، وكان عامة الشعب يحضرون تلك المناظر التى كانوا يعتبرونها رمزاً لانتصار المسلمين على الكفار»(١٣٦).

بالطبع هذا كلام مدسوس على فقهاء المسلمين أخطأ فيه صاحب الكتاب، وكذلك فإن (فان فلوتن) وحتى لو وجد أحد الفقهاء الذى قال بذلك فلم يكن هذا دليلا لتعميمه، ولا حجة للحكم على سلوك شعب بهذه الصورة. وقد رد «أبو يوسف» على هذه الاتهامات قائلا فى كلامه لهارون الرشيد: «ينبغى يا أمير المؤمنين أن تتقدم فى الرفق بأهل ذمة نبيك -صلى الله عليه وسلم- والتفقد لهم حتى لايظلموا ولا يظلموا ولا يؤذوا ولا يكلفوا فوق طاقتهم، ولا يؤخذ شىء من أموالهم إلا بحق عليهم، فقد روى عن رسول -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «من ظلم معاهدا أو كلفه فوق طاقته فأنا حجيجه» (١٣٧). وأن كان هذا مع أهل الذمة فأولى أن يكون من الرعية لأن هذا من سمات الدولة الإسلامية.

وأخيرا وليس آخرا يذكر (فان فلوتن) أثر سياسة « عمر بن عبد العزيز» فى إنقاص موارد بيت المال عندما أسقط الجزية فيقول: «كان عمر بن عبد العزيز أول من أمر من خلفاء بنى أمية «الجراح» عامله على بلاد خراسان أن يضع عمن أسلم الجزية التى كان يدفعها الكفار. ومن السهل جدا أن نتنبأ بنتائج تلك السياسة الجديدة التى كان من أثرها إزدياد اعتناق الناس للإسلام، بينما نقص إيراد بيت المال نقصا محسوسا، وقد اشترط بعض الولاة لتحاشى ذلك الخطر الختان، وحفظ شىء من القرآن، على أن ذلك لم يجد نفعا، ومن ثم كان لزاما العود إلى فرض الجزية كما كانت من قبل (١٣٨).

والجدير بالذكر أن «عمر بن عبد العزيز» كان مثالا للتقوى والورع، سمع وصية أبيه التى قال فيها: أحسن تدبير مالك فإنه لامال لمن لا تدبير له، وارفق بمن تعامله فإنه

لاعيش لمن لا رفق له . فتكونت شخصية عمر على الزهد والتقوى والورع والعمل على نشر الإسلام، فأرسل إلى واليه على خراسان «الجراح بن عبدالله الحكمي» طالبا وضع الجزية عمن أسلم، وفرض لمن أسلم نصيبه فى العطاء. فأسلم على أثر ذلك عدد كبير من أهل تلك البلاد، وتلك مساواة فى المغارم والمغانم بين العرب وغيرهم، وهى نوع من المطابقة بين الأحوال النظرية والنظام العملى، والتى سهلت للإسلام طريقه إلى قلوب سكان تلك البلاد(١٣٩).

وإننا فى هذا السياق نخالف كلا من «فان فلوتن» و«فون كريمر» فيما رويناه عن سياسة «عمر بن عبد العزيز» المالية. فلم يتناقص المال فى خراسان كما ذهبا إليه، إذ وفد عليه الجراح بمبلغ عشرين ألف أو عشرة آلاف. كما ذكر «الطبرى» أن «عقبة بن زرعة الطائى» الذى تولى الخراج بعد القشيرى حينما طلب منه عمر بن عبد العزيز» أن يستوعب الخراج، ويحرزه فى غير ظلم، فقال عقبة بن زرعة إن خراج خراسان يفضل عن الأعطيات، أى أنه فى زيادة فكتب عمر إليه أن قسم الفضل فى أهل الحاجة(١٤٠).

وهذا دليل قوى على خطأ «فان فلوتن» وتعصبه، ودليل أيضا على أن الأحوال المالية لم تفسد فى زمن الخليفة «عمر بن عبد العزيز» ومن الطبيعى أن حالة الحرب دائما تؤدى إلى العوز، أما نشر الإسلام بالروح السلمية لا تكلف الكثير، لذلك نجد أن سياسة «عمر بن عبد العزيز» فى نشر الدين قد أثمرت تماما بدليل أن العدول عنها سيؤدى إلى بعض الاضطرابات.

حواشي البحث

أولا: حواشي المدخل:

١- اليعقوبي: ت ٢٨٤هـ (أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي) تاريخ اليعقوبي، دار صادر- بيروت ،١/٢٤١.

٢- نفسه١/٢٤١-٢٤٢.

حلف الأحابيش.

لما توفى قصى بن كلاب خلفه ولده عبد مناف، فجاءته خزاعة وبنو الحارث بن عبد مناة ابن كنانة يسألونه الحلف ليعزوا به، فعقد بينهم الحلف الذى يقال له حلف الأحابيش، وكان مدبر بنى كنانة الذى سأل عبد مناف عقد الحلف عمرو بن هلل بن معيص بن عامر، وكان تحالف الأحابيش على الركن، فيقوم رجل من قريش، وآخر من الأحابيش فيحلفان بالله، وحرمة البيت، والمقام، والركن، والشهر الحرام على النصر على الخلق جميعا، حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وعلى التعاون، والتعاقد على كل من كادهم من الناس جميعا، وسمى ذلك حلف الأحباش. (اليعقوبى نفسه ١/٢٤١)

٣- نفسه ١/٢٤٢.

٤- الطبرى: ت ٣١٠ هـ (أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى) «تاريخ الأمم والملوك» تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، لبنان، ٢/٢٥١.

٥-نفسه.

٦-نفسه ٢/٢٥٢.

٧- ابن الأثير: ت ٦٣٠ هـ(أبو الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبدالواحد الشيبانى): «الكامل فى التاريخ» تحقيق: أبى الفدا عبد الله القاضى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ/١٩٩٥م، ١/٥٤٤، ٥٥٣.

٨- نفسه

٩- نفسه ١/٥٤٤.

١٠- ابن كثير: ت٧٧٤ هـ (عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن كثير) البداية والنهاية، تحقيق: أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، ٢/٢٥٨.

١١-اليعقوبي: المصدر السابق ١/٢٤٢-٢٤٣.

١٢- الطبرى: المصدر السابق ٢/٢٥٢.

١٣- نفسه ٢/٢٥٣.

١٤- نفسه.

ابن الأثير: المصدر السابق ١/٥٥٤.

١٥- نفسه.

١٦- الطبري: المصدر السابق ٢/٣٥٣-٣٥٤.

١٧- محمد رشاد خليل: المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره، الرياض، ١٤٠١هـ، صـ ٢١.

ثانيا: حواشي المحور الأول:

١٨- حسين مؤنس: تنقية أصول التاريخ الإسلامي، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥م، صـ٥٣.

١٩- نفسه صـ٥٤.

٢٠- محمد رشاد خليل: المرجع السابق صـ٢٠-٢٢.

٢١- الطبري: المصدر السابق ٢/٣٣١.

محمد رشاد خليل: المرجع السابق صـ٢١.

٢٢- محمد ضياء الدين الريس: عبدالملك بن مروان والدولة الأموية، ط ٢، القاهرة ١٩٦٩م، صـ٧٢-٨٥.

٢٣- الجاحظ: ت٢٥٥ هـ (أبو عثمان عمرو بن بحر): المكتبة الإسلامية، رسائل الجاحظ، الجزء الأول ،الرسالة الحادية عشرة ،في النابتة، 2005 www.al-eman.com/islamlib/viewchp.asp

٢٤- نفسه.

٢٥- نفسه.

٢٦- اليعقوبي: المصدر السابق ٢/١٧٥.

٢٧-ابن الأثير: المصدر السابق ٣/٦٨.

٢٨- ابن كثير: المصدر السابق ٧/١٧٨.

٢٩- الجاحظ: المصدر السابق

٣٠- ابن كثير: المصدر السابق ٨/١٦-١٧.

٣١- البخاري: ت ٢٥٦ هـ (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري) ،صحيح البخاري، القاهرة، بدون، ٢/١١٤.

٣٢- ابن الأثير: المصدر السابق ٣/٢٧١-٢٧٢.

٣٣- نفسه ٣/٢٧٢.

٣٤- نفسه ٣/٢٧٤-٢٧٥.

٣٥- نفسه ٣/٢٧٥.

٣٦-الجاحظ: المصدر السابق.

٣٧- نفسه.

٣٨- ابن خلدون: ت ٨٠٨ هـ (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون): مقدمة ابن خلدون، تحقيق على عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٩م، ج٢، صـ ٦١٣.

٣٩- الجاحظ: المصدر السابق.

٤٠- نفسه.

٤١- نفسه.

٤٢- نفسه.

٤٣- ابن الأثير: المصدر السابق ٣/٣١٨-٣١٩.

٤٤- نفسه ٣/٤٣٦-٤٤٠.

٤٥-الجاحظ: المصدر السابق.

٤٦- نفسه.

٤٧- نفسه.

٤٨- نفسه.

٤٩- حسين مؤنس: المرجع السابق صـ٩٥-٩٦.

٥٠- نفسه صـ ٥٣-٥٤.

٥١- البلاذري: ت ٢٧٩هـ (أحمد بن يحيى بن جابر): فتوح البلدان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص٤٥٢.

إبراهيم القاسم رحاحلة: «النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين ١٣٢-٣٦٥هـ/ ٧٤٩-٩٧٥م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩م، صـ٢٩.

٥٢- ابن سلام: ت ٢٢٤هـ (أبو القاسم بن سلام): كتاب الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الفكر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ١٩٧٥م، ٢/٦٣١.

عبد الرحمن فهمي محمد: فجر السكة الإسلامية، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، صـ٢٩؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٢٩.

٥٣- البلاذري: المصدر السابق صـ ٤٥٢؛ عبد الرحمن فهمي محمد: المرجع السابق صـ٢٩؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٣٠.

٥٤- البلاذري: المصدر السابق والصفحة؛ الكرملي «الأب انستاس»: تاريخ النقود العربية والإسلامية وعلم النميات مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٨٧م، ط١، صـ٣٧-٣٨؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٣١.

٥٥- الكرملي: المرجع السابق، صـ٣٩؛ قسوس وطراونة: منشورات البنك العربي، عمان، ١٩٩١م، صـ٤٧.

إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٣٣.

٥٦- قسوس وطراونة: المرجع السابق صـ٦١؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٣٤.

٥٧- البلاذري: المصدر السابق والصفحة؛ ابن خلدون: المصدر السابق ٣/٧٠١ الكرملي: المرجع

السابق صـ٤٠؛ قسوس وطراونة: المرجع السابق ص ـ ٦٥.

إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق، صـ٣٥.

٥٨- البلاذري: المصدر السابق صـ٤٥٤؛ ابن خلدون: المصدر السابق ٧٠١/٢؛ قسوس وطراونة: المرجع السابق صـ٤١؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٣٦.

٥٩- البلاذري: المصدر السابق صـ٤٥٥.

٦٠- البلاذري: نفسه صـ ٤٥٣؛ قسوس وطراونة: المرجع السابق صـ ٦٤-٦٥؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٣٧.

٦١- البلاذري: المصدر السابق صـ ٤٥٣؛ ابن الأثير: المصدر السابق ١٦٧/٤؛ ابن خلدون: المصدر السابق ٧٠١/٢؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ ٣٨-٣٩.

٦٢- البلاذري: المصدر السابق ١٦٧/٤؛ قسوس وطراونة: المرجع السابق صـ ٣٩-٤٠.

٦٣- البلاذري: المصدر السابق ص٤٥٣-٤٥٤؛ ابن الأثير: المصدر السابق ١٦٧/٢س؛ ابن خلدون: المصدر السابق ٧٠١/٢.

حتى «فيليب»: موجز تاريخ الشرق الأدنى، ترجمة أنيس فريحة، دار الثقافة، بيروت صـ٢٦٤.

ووكر:

Catalague of the Arab- Byzantine Post- Reform Omlyed Coins, London 1956,p.53-55.

إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ ٤٢-٤٥.

٦٤- قسوس وطراونة: المرجع السابق صـ٦٠؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٤٦.

٦٥- متحف الفن الإسلامي- القاهرة: لوحة ٩٩ رقم ٣٠٩٤؛ قسوس وطراونة: المرجع السابق صـ٦١؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ٤٦-٤٧.

٦٦- البلاذري: المصدر السابق صـ ٤٥٤؛ ابن الأثير: المصدر السابق ١٦٧/٤.

الكرملي: المرجع السابق صـ ٥٠-٥١؛ عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق صـ ٤٥-٥٠.

قسوس وطراونة: المرجع السابق صـ ٦١؛ إبراهيم القاسم رحاحلة: المرجع السابق صـ ٤٧-٤٨.

٦٧- الجاحظ: المصدر السابق.

٦٨- نفسه.

ثالثا: حواشي المحور الثاني:

٦٩- مناهج المستشرقين في الدراسات العربية والإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٥م، ٣٤٨/١، ٣٥٣، ٣٥٤.

٧٠- البرسية: في اللغة الفارسية بارسيان ومفردها «بارسي»، ومعناها عباد النار، ويطلق اسم البرسين parsis الآن على الإيرانيين أتباع عقيدة زرادشت الذين رفضوا اعتناق الإسلام بعد الفتح

العربي. وبقي بعضهم في إيران، وفر بعضهم منها. ووصلوا في أواخر القرن الثامن الميلادي إلى الهند وأقاموا في منطقة ججرات ولا تزال لهم فيها طائفة حتى الآن تقدر بمائة ألف نسمة في ذلك الوقت عام ١٩٤٧م. هامش ١صـ ١٦٣ من كتاب «الحضارة الإسلامية» لفون كريمر، ترجمة مصطفى طه بدر، الجيزة ١٩٤٧م، منشورات دار الفكر العربي.

٧١- المانوية: أصحاب ماني بن فاتك الذي ظهر في زمان سابورين أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور، وقد أحدث دينا بين المجوسية والنصرانية. وكان يقول بنبوة المسيح عليه السلام، ولا يقول بنبوة موسى عليه السلام. وكان ماني يقول بالنور والظلمة وأنهما أزليان. راجع الشهرستاني ت٥٤٨ هـ/١١٥٣م «أبي الفتح محمد عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني». الملل والنحل. تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون، صـ ٢٤٥.

٧٢- فون كريمر: الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية. مقدمة المعرب صـ٣.

٧٣- فون كريمر: نفسه، مقدمة خدابخش صـ٢٨.

٧٤- نفسه صـ ٣٠-٣١.

٧٥- ابن الأثير: المصدر السابق ٢/١٩٤-١٩٥.

٧٦- ابن قتيبة: ت ٢٧٦هـ«أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري»: الإمامة والسياسة، القاهرة ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م، جـ١، ١٨٠-١٨١.

٧٧- نفسه ١/١٧٩.

٧٨- فون كريمر: مقدمة خدابخش صـ٣٧.

٧٩- فون كريمر: نفسه صـ ٦٤.

٨٠- نفسه صـ٦٥.

٨١- نفسه صـ٧٤.

٨٢- القاضي أبو سيف ت ١٨٢هـ «أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم»: كتاب الخراج، دار المعرفة، بيروت، لبنان، صـ١١٦.

٨٣- نفسه صـ١٢٣-١٢٤.

٨٤- نفسه صـ ١٠٧س، ١٢٣-١٢٤.

٨٥- فون كريمر: المرجع السابق صـ٧٥.

٨٦- نفسه صـ٩٤.

٨٧- نفسه صـ٩٥.

٨٨- الإسرائيليات:

Croyances Messianiques

نسبة إلى Messie وهى مشتقة من اللاتينية Messias والسريانية Meshshina بمعنى ممسوح، ومن العبرية Mesha بمعنى المسح، والمراد به المسح بالزيت المقدس. وهو رمز لتتويج الملوك عند الإسرائيليين. ومعنى هذه الكلمة المحرر أو المخلص الذى بشر به الأنبياء بنى إسرائيل. والذى عبده المسيحيون وألقوا إليه بالمودة فى شخص المسيح عليه السلام.

راجع «فان فلوتن» «السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات فى عهد بنى أمية». ترجمة: حسن إبراهيم حسن، ومحمد زكى إبراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٣٤م، صـ١٠٧.

٨٩- نفسه صـ٥.

٩٠-نفسه صـ١٥.

٩١-نفسه صـ١٩.

٩٢-نفسه صـ٢٠.

٩٣-نفسه صـ٣٠.

٩٤-نفسه صـ٢١.

٩٥-نفسه صـ٢٢.

٩٦-نفسه

٩٧- طبرستان: الطبر: كلمة فارسية وهو ما يشقق به الأحطاب.

واستان: الموضع أو الناحية «أى ناحية تقطيع الأحطاب.

وهى بلدان واسعة تشمل: دهستان، وجرجان، واستراباذ، وآمل «قصبتها» وسارية، وتعرف طبرستان باسم مازندران، وهى مجاورة لجيلان، وديلمان.

راجع ياقوت الحموى: ت ٦٢٦ هـ (شهاب الدين أبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى) معجم البلدان، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ/ ١٩٧٧م، جـ٤، صـ١٣، مادة: طبرستان.

٩٨- طخارستان: بفتح أوله، وهى ولاية واسعة من نواحى خراسان، وهى طخارستان العليا، والسفلى، فالعليا: شرقى بلخ وأقرب إلى جيحون من السفلى التى تقع شرق بلخ أيضا انظر:

ياقوت الحموى: المصدر السابق، مادة: طخارستان، ٤/٢٣.

٩٩- بلاد ما وراء النهر: Transoxania تمثل بلاد ما وراء النهر التى تقع بين نهرى جيحون Oxus، وسيحون Taxartes أهمية بالغة لدارسى التاريخ الإسلامى، وهى تكون جزءا كبيرا من بلاد التركستان، والنهر هو جيحون، وأهم ما تضمه من بلدان: إقليم السغد، وإقليم أشروسنة، وإقليم فرغانة، وإقليم الشاش، وإقليم الختل، وكل إقليم من هذه الأقاليم يضم العديد من البلدان، وأبرز هذه البلدان: بخارى، وسمرقند، وكش، نسف، وكرمينية، ورامينة، ونومشكث، وفرياب، وفرغانة وغيرها، وبعد «قتيبة بن مسلم الباهلى» أبرز الفاتحين لهذه البلاد.

راجع أحمد توتى عبد اللطيف ،الفتح الإسلامى لبلاد ما وراء النهر وانتشار الإسلام هناك ، بحث منشور ضمن أبحاث المؤتمر الدولى ،المسلمون فى آسيا الوسطى والقوقاز الماضى والحاضر والمستقبل، جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل، جـ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م، صـ٤٩ -٥٠.

Knobbloch, Edgar, Beyond the Oxus, London,1971,p.179.

Gibb, H.A.R, The Arab Conquests in Central Asia, London,1923,p.5.

١٠٠- فان فلوتن: المرجع السابق صـ ٢٣.

١٠١- البلاذرى: المصدر السابق صـ ٣٣٠- ٣٣٣.

١٠٢- فان فلوتن: المرجع السابق صـ٢٣.

١٠٣- نفسه.

١٠٤- النرشخى: ٢٨٩- ٣٤٨هـ/٨٩٩-٩٥٩م (أبو بكر محمد بن جعفر النرشخى) عربه وقدم له وحققه د. أمين عبد المجيد بدوى، نصر الله مبشر الطرازى، دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥م، صـ ٦٩.

١٠٥- فان فلوتن: المرجع السابق صـ٢٤.

١٠٦- البلاذرى: المصدر السابق صـ ٤١٠-٤١١.

١٠٧- نفسه صـ ٤١١.

١٠٨- الطبرى: المصدر السابق ٥٦٨/٦؛ ابن الأثير: المصدر السابق ٣٢٧/٤.

١٠٩- ابن سلام: المصدر السابق ١٣٢/١، ٢١١.

١١٠- فان فلوتن: المرجع السابق صـ٢٤.

١١١- نفسه صـ ٢٤-٢٥.

١١٢- نفسه صـ ٢٥.

١١٣- نفسه.

١١٤- المسعودى: ت ٣٤٦هـ (أبو الحسن على بن الحسين بن على): مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: قاسم الشماعى الرفاعى، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٩م، ٣٤٠/٢.

١١٥- سجستان بكسر أوله وثانيه، ناحية كبيرة وولاية واسعة، أهم مدنها «زرنج»، بينها وبين هراة عشرة أيام «ثمانون فرسخا» وتقع جنوبى هراة، وأرضها كلها رملة سبخة، والرياح فيها لا تسكن أبدا، ولا تزال شديدة تدير رحيهم، وطحنهم كله على تلك الرحى. ياقوت الحموى: المصدر السابق ١٩٠/٣، مادة سجستان.

١١٦- البلاذرى: المصدر السابق صـ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٢؛ فان فلوتن: المرجع السابق صـ٢٥.

١١٧- البلاذرى: المصدر السابق صـ ٣٩٠-٣٩١.

١١٨- نفسه صـ ٣٩١-٣٩٢.

١١٩- فان فلوتن: المرجع السابق صـ٢٥- ٢٦.

١٢٠- اليعقوبي: المصدر السابق ٢/٣٣٣.

١٢١- المسعودي: المصدر السابق ٣/٢٠٤.

١٢٢- فان فلوتن: المرجع السابق صـ ٢٧.

١٢٣- ابن سلام: المصدر السابق ١/١٩١.

١٢٤- ابن عبد الحكيم: ت٢٥٧هـ/ ٨٧١م (أبو القاسم عبدالرحمن بن عبد الله بن عبدالحكم بن أعين القرشي المصري): «فتوح مصر وأخبارها»، تحقيق محمد الحجيري، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ/١٩٩٦م، صـ١٧٦.

١٢٥- البلاذري: المصدر السابق صـ٢١٩.

١٢٦- العشر: ذكر أبو سيف أن أبا موسى الأشعري كتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر فكتب إليه عمر خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهما درهما، وليس فيما نون المائتين شيء، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، وما زاد فبحسابه». راجع «كتاب الخراج» لأبي يوسف صـ ١٣٥.

١٢٧- فان فلوتن: المرجع السابق صـ ٢٨.

١٢٨- القاضي أبو يوسف: المصدر السابق صـ١٠٦.

١٢٩- فان فلوتن: المرجع السابق صـ٢٩.

١٣٠- القاضي أبو سيف: المصدر السابق، صـ٤١.

١٣١- نفسه.

١٣٢- فان فلوتن: المرجع السابق صـ٣١.

١٣٣- نفسه.

١٣٤- القاضي أبو سيف: المصدر السابق صـ ١٠٧.

١٣٥- فان فلوتن: المرجع السابق صـ٣١.

١٣٦- نفسه صـ ٣٣-٣٤.

١٣٧- القاضي أبو سيف: المصدر السابق صـ ١٢٤- ١٢٥.

١٣٨- فان فلوتن: المرجع السابق صـ ٥١.

١٣٩- ابن مسكويه: ت ٤٣١هـ/١٠٣٩م (أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب): آداب العرب والفرس، مخطوط تحت رقم ٤٤١٩، ومنه صورة بالميكروفيلم رقم ٣١١٩ وعدد أوراقها ١٨٤، دار الكتب المصرية، رمز أدب طلعت، ورقة ٧٣.

١٤٠- الطبري: المصدر السابق ٦/٥٦٠، ٥٦٨، ٥٦٩.

أ. د. حياة ناصر الحجي (*)

السلبيات العربية
استعمارية أم ذاتية

محاور البحث

أولا: لمحة عامة
ثانيا: أسباب الوعي العربي
١- نظام التعليم
٢- الخطاب العربي
٣- الإعلام العربي الرسمي
٤- حقوق الإنسان العربي
٥- المعاناة المعيشية
٦- الأنظمة السياسية
ثالثا: المثالب الاجتماعية
رابعا: الأهداف الاقتصادية
خامسا: العلاقات العربية
سادسا: تطلعات الإنسان العربي

أولا : لمحة عامة

خضعت البلاد العربية للاحتلال الأجنبي الذي عرف بالاستعمار حقبة من الزمن طالت أم قصرت، وبذلت المقاومة الأهلية جهودا بالغة وتضحيات جسيمة في سبيل التحرير وطرد جنود الاستعمار. ومع منتصف القرن العشرين كانت معظم البلاد العربية قد تحررت من السيطرة الاستعمارية ليأتي دور أهل البلاد ليحكموها دون أي

(*) استاذ بقسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الكويت.

تدخل أجنبي. وهنا يبدأ نوع آخر من المعاناة الشعبية العربية التي يحس بمرارتها كل مثقف مطلع على صفحات التاريخ العربي إبان تلك الحقبة وقد يعذر التاريخ، وقد تعذر الشعوب لحكامها العرب الأخطاء التي عانت منها البلاد العربية خلال تلك الحقبة ولكن أمور كثيرة تراكمت وأصبحت سمات ثابتة في صفحات التاريخ العربي المعاصر. ولعل من أهم تلك السمات البارزة في جبين المجتمعات العربية عدم الوعي، والنظرة المحدودة للحوادث، والتفسير الخاطئ للظواهر، وعدم القدرة على التوصل إلى ما هو حق، والتعرف على ما هو باطل مع وضوح الأمور في كثير من الشئون والقضايا.

وظاهرة عدم الوعي هذه بين طوائف عديدة في المجتمعات العربية تجعل الفوارق الحضارية بين المجتمعات العربية ومجتمعات الدول المتحضرة واضحة بينة. والسؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا ما هي أسباب عدم الوعي في المجتمعات العربية؟

ثانيا: أسباب عدم الوعي العربي:

إن أسباب عدم الوعي العربي كثيرة ومتشعبة. ويمكن التركيز على أكثرها أهمية كالآتي:

١- نظام التعليم

يعاني نظام التعليم في الوطن العربي من القصور الشديد، ولا يعني بهذا قلة عدد المدارس أو ندرة الكتب. ولكنها المنهجية المتبعة في الكتب المدرسية وما يترتب عليها من طرح مدرسي سطحي أو غير موضوعي. حيث تفتقر الكتب المدرسية إلى الإبداع العقلي مع التوجه المكثف إلى المسلمات التي يجتهد المدرسون في غرسها في عقول الطلبة مثل إن الدولة قوية ومتقدمة. والحاكم أمين ومتفوق في انجازاته وجميع شئون المجتمع جميلة ومستقرة وعلى ذلك فإن الدولة والمجتمع في الوطن العربي يقعان ضمن إطار النموذج المثالي في التقدم والازدهار والكمال.

٢- الخطاب العربي:

إن عدم توفر الشجاعة لدى بعض الكتاب العرب للكتابة عن أمور المجتمع العربي كما هي حقيقة دون تسويف أو تجميل، وعزوف البعض الآخر عن مناقشة تلك الأوضاع خشية الانزلاق في دوامة الحقيقة العارية يحرم المجتمع العربي من فائدة عظيمة، بينما يتوجه عدد من الكتاب العرب إلى تناول أوضاع المجتمعات الأجنبية والأمور الجانبية بعيدا عما يجري داخل المجتمعات العربية إيثارا للسلامة. وإن وجد كاتب عربي تشجع وتناول أوضاع المجتمع العربي كما هي دون تسويف أو تزييف فإن الإعلام الرسمي يظهر ذلك الكاتب الصادق في صورة عدو خارج على التقاليد العربية الثابتة. ومن ثم فهو منبوذ ويجب أن يحرم من الحقوق الإنسانية التي يتمتع بها المواطن العربي على الرغم من ضآلتها وضيق مداها وندرة مزاياها.

٢- الإعلام العربى الرسمى:

إن الإعلام العربى الرسمى هو آفة عدم البصيرة العربية . فبداية يركزالإعلام العربى فى جميع الدول العربية على تعظيم الحكام وتمجيد أعمال الوزراء مع الإشادة اليومية المملة بإنجازات الحكومات مع أن غالب إنجازات الحكومات إما عسكرية أو اسمية، وبالتالى هى بعيدة عن أدنى حقوق الإنسان العربى . كما أن الإعلام العربى مضلل فى معرفة ماذا يجرى حول العالم العربى أو بالاحرى فى العالم الخارجى ولعل أبرز مثال على هذا «مشكلة أفغانستان» فعلى مدى عشرين عاما كانت جميع الشعوب العربية تتعاطف تعاطفا ماديا ومعنويا مع حكومة طالبان . مع استمرار المساعدات المادية والعينية من الكويت والسعودية فى سبيل دعم حكومة طالبان، كما ترك بعض الشباب الكويتى والسعودى وظيفته وأهدافه وتوجه لمحاربة أعداء أفغانستان واستمر الإعلام العربى يمجد يوميا بطولات جنود حكومة طالبان حتى وقعت كارثة الحادى عشر من سبتمبر أيلول ٢٠٠١م فى الولايات المتحدة الأمريكية التى ذهب ضحيتها ثلاثة آلاف من الأبرياء مع جامع إسلامى رائع فى قلب المركز التجارى فى نيويورك . ويعرف الإنسان العربى أن المنفذ لهذه الكارثة هم «أن أعوان طالبان» ويتغير الخطاب فى الإعلام العربى الرسمى وتبدأ دعوة الإنسان العربى إلى التصدى فى وجه الإرهاب القادم من أفغانستان.

عجبا . . ألم يعلم الإعلام العربى الرسمى أن الحكومات العربية جميعها هى التى صنعت هذا الإرهاب بعد يد العون له ماديا ومعنويا وبشريا على مدى عشرين عاما . . ألم يعلم الإعلام العربى الرسمى حقيقة ما يجرى فى أفغانستان حتى وقعت الكارثة . . هل كان الإعلام العربى طيلة العشرين عاما نائما أو موجها أو مفتقدا للبصيرة الثاقبة؟! ثم بعد كل هذا كيف يمكن أن يثق الإنسان العربى فى الإعلام العربى الرسمى؟! ألا يذكر هذا البعض بأيام كان الأباء والأجداد ينصتون إلى الإذاعات الأجنبية التى تنطلق بأصوات عربية مثل الإذاعة البريطانية أو صوت أمريكا فى سبيل معرفة حقيقة ماذا يجرى فى العالم العربى مثل حقائق حرب عام ١٩٦٧م . ترى كيف أدرك هؤلاء الأباء والأجداد افتقار الإعلام العربى الرسمى إلى المصداقية . . ألا يؤكد ذلك شدة الوضوح فى التناقض بين الإعلام الرسمى والواقع العربى . . أليس من أبسط حقوق الإنسان العربى الحصول على إعلام يومى صادق يخبر حقيقة الأوضاع فى الداخل والخارج بدلا من أن يلجأ إلى المحطات الإذاعية الأجنبية المسموعة والمرئية من أجل معرفة الحقيقة؟! ألا يعنى هذا من جانب أخر تسليم الإعلام العربى الرسمى بعدم وعى الإنسان العربى، وأنه أى المواطن العربى يمكن أن يصدق كل ما يسمع من أجهزة الإعلام العربية دون تفكير أو نقاش؟! وإذا فرض أن هذه النظرية . تسليم الحكومات العربية بعدم وعى الإنسان العربى «غير قائمة ضمن مفاهيم الإعلام العربى الرسمى . إذن لماذا هذه المغالطات الإعلامية والتزييف الرسمى؟ وكيف يمكن أن يصدق الإنسان العربى كل هذا . . هل هو مجبر على تصديق كل ما يسمع أو التسليم به نتيجة عدم الحيلة على الرغم من عدم قناعاته الفكرية والنفسية بها؟

تؤكد جميع الأدلة أن الطبقة المثقفة العربية حاولت جاهدة من خلال حقبة عدم الإيمان بمصداقية الإعلام العربي الرسمي أن تجد لها منفذا فجاءت الصحف العربية معبرة عما يجول في الفكر العربي. ففي الكويت على سبيل المثال تتمتع الصحف الكويتية بمصداقية وشجاعة كبيرتين ولذا تتسع رقعة صداها بين قراء العالم العربي. ولعل السبب الأساسي وراء هذا أن الدستور الكويتي يكفل حرية الكلمة مع التسليم بأن الإعلام الكويتي الرسمي كان مضللا في كثير من القضايا السياسية وأبرزها قضية الوضع في أفغانستان كما سبق ذكره.

وهنا تختلف مهمة المصدر الإخباري للحاكم عن مهمة المصدر الإخباري الموجه للمواطن. فما يعرفه المسئول غير الذي يجب أن يعلن للمواطن فهل يمكن القول بعد هذا أن الإعلام العربي الرسمي يساهم كثيرا في تغييب الفكر العربي وبالتالي حتمية تسليم المواطن بأن الأوضاع في المجتمع العربي ممتازة إلى أن تتاح له فرصة السفر إلى مجتمعات أكثر تقدما وحضارة فيعلم حقيقة الوضع في الوطن العربي ويدرك أن الإعلام العربي الرسمي يقلص حدود مداه الفكري.

لقد عانى الإنسان العربي من عدم مصداقية الإعلام العربي الرسمي حتى بداية التسعينيات من القرن الماضي عندما ظهرت المحطات الفضائية المختلفة وتنوعت مصادر الأخبار العالمية فتوجه الإنسان العربي إلى تلك المحطات خاصة الأجنبية مثل CNN و BBC وWorld News وSky News وحتى عندما ظهرت محطات إخبارية عربية جديدة أقبل عليها الإنسان العربي حينا من الوقت. إلا أنه أدار لها ظهره عندما أدرك إنها موجهة لأغراض معينة، وتريد غرس صور معينة في العقل العربي.. والغريب في الوضع كله أن الإعلام العربي الرسمي مازال يغط في سبات عميق وأن الوضع ممتاز في جميع أنحاء الوطن العربي.

٤- حقوق الإنسان العربي:

حرم الإنسان العربي في ظل الاستعمار الأجنبي من حقوق التعبير عن الرأي والمشاركة في النشاط السياسي، ثم انتهى الاستعمار وتحررت جميع الدول العربية منذ أكثر من نصف قرن. والسؤال هنا هل يملك الإنسان العربي اليوم حق التعبير عن رأيه ويشارك في اتخاذ القرار السياسي؟!

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بدستور متكامل سدت أوجه النقص فيه بثلاثة عشر ملحقا. حيث يكفل هذا الدستور للمواطن الأمريكي حرية التعبير، والمشاركة السياسية، وانتخاب الحاكم سواء للولاية أو للدولة ككل، وولاية الحكم للرئيس الأمريكي مدتها أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط. إن نظام الحكم الانتخابي هذا رائع ومثالي لدولة مثل الولايات المتحدة تتميز بإعلام حر ووعي كبير وحقوق إنسانية مكفولة لجميع المواطنين نظريا وعمليا.

ولكن تطبيق هذا النظام الديمقراطى على الوطن العربى سوف يواجه صعوبات جمة. أولها القصور فى نظام التعليم مع نسبة عالية من الأمية إلى جانب عدم الوعى بشكل عام بين عامة الناس، وعدم معرفة حقيقة الأوضاع بين أوساط المثقفين. إن النظام السياسى فى دول الوطن العربى يتنوع بين سبعة أنظمة:

نظام وراثى مطلق مع مجالس شورى
نظام وراثى مطلق مع دستور وطنى
نظام انتخابى لحكم دائم مع دستور وطنى
نظام ملكى دائم مع دستور وطنى
نظام انتخابى مع دستور وطنى
نظام عسكرى دائم مع دستور موجه
نظام فردى عسكرى.

وإذا كان هناك اتفاق غالبية بأن النظام الوراثى المطلق مع الدستور الوطنى مقبولا فى الوقت الحاضر مع تحفظات على بعض المسارات فى الحكومات أو برلمان الدولة فإن هذا القبول لن يستمر إلى الأبد مع تزايد الوعى ولو كان بطيئا.

والجدير بالذكر أن الاستعمار لم يوجد الأنظمة العسكرية، ولا الزعامات الفردية ولا المجالس الموجهة، ولكنها وجدت بجهود زعامات فردية محلية مدعومة بقوى عسكرية داخلية مستفيدة لتقع بعض الدول العربية تحت وطأة الأنظمة العسكرية والأمر المرير فى هذا الوضع أن هذه البلاد نعمت بخيرات كثيرة فى أيام العهد الاستعمارى وبعده بقليل. ولكن أوضاعها تراجعت كثيرا فى ظل الزعامات الفردية العسكرية فأصبحت تعانى الفقر والجهل والتخلف على كافة المستويات.

٥- المعاناة المعيشية:

تعانى أسر كثيرة فى جميع أنحاء الوطن العربى حتى البلاد الغنية منها من سوء الأوضاع الاقتصادية، وينعكس هذا بالتالى على دور أفرادها خاصة فئة من هم فى سن المراهقة، حيث يتوجه هؤلاء إلى الأعمال الحرفية من أجل الرزق عازفين عن تلقى العلم، وبذلك يحرم الكثيرون من فرصة التعليم نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية وغياب مبادئ المساواة والعدالة بين فئات المجتمعات العربية المختلفة.

وتتجاوز الدول المتقدمة هذه الظاهرة السلبية من خلال إنشاء الكليات المسائية Community College لإتاحة الفرص لهؤلاء للتحصيل العلمى المسائى والتدريب المهنى كما إن تلك الدول تعمل وفق مقولة إن التعليم ليس واجبا حكوميا فقط ولكنه واجب اجتماعى تشارك فيه جميع مؤسسات الدولة ومراكزها فتتيح فرص التعليم لموظفيها من خلال عمل دورات تدريبية منظمة يحصل الدارسون فيها فى نهاية المرحلة على شهادات تهيئ لهم فرصة الترقى فى مراكز عملهم.

٦- الأنظمة السياسية :

تحرم بعض الأنظمة السياسية في الدول العربية المواطن العربي من فرصة الانتخاب والترشيح نتيجة عدم وجود مجلس تشريعي «برلمان» وتكتفي بمجلس شورى بمعينين وفقا لمقاييس مادية وحزبية يفتقر إليها كثير من مواطني الدول العربية. كذلك يحرم المواطن العربي من المشاركة في إبداء الرأي عندما يكون نظام الحكم عسكري مستبد، حيث يحرم المواطن من الانتخاب والترشيح معا. وقد كفل الله تعالى في كتابه الكريم مبدأي العدالة والمساواة للإنسان. وحققت الدول المتقدمة هذه المعادلة الإلهية في دساتيرها المعتمدة والمطبقة في مجالسها التشريعية والتنفيذية، بينما يحرم المواطن في عدد من البلاد العربية من تطبيق هذه المبادئ ومن وجود دستور يقر واجبات المواطن ويحفظ حقوقه. ونتيجة لذلك يتراجع إدراك الإنسان العربي بماهية حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويترتب على ذلك التهاون الواضح في أداء واجباته اليومية والتي لا تخرج في غالب الأحيان عن طلب الرزق ويتراجع بالتالي الاهتمام لمقتضيات الإخلاص والإتقان وما يترتب عليهما من خلق وإبداع وتتعمق مسألة غياب الوعي عند المواطن العربي مع غياب حقوقه السياسية وبالتالي إحساسه بعدم القدرة على عمل أي شيء تجاه تغيير الأوضاع ومن ثم يبتلى المجتمع العربي بمظاهر التكاسل والتهاون واللامبالاة.

ثالثا: المثالب الاجتماعية :

يعاني المجتمع العربي من مثالب اجتماعية قل أن نراها في مجتمعات الدول المتقدمة مثل الرشوة والواسطة والمحسوبية والنفاق. فإنجاز المعاملات يتم بالرشوة. وتحقيق الغايات يتطلب الواسطة من صديق أو قريب أو معرفة. وتولي الوظائف الحكومية يتم بالمحسوبية. أما النفاق فهو لسان حال المواطن العادي، وكلما انحدر وضعه المادي كلما ازدادت عبارات النفاق لمرؤسيه إما نتيجة لوضع اقتصادي مذري أو طلبا لحاجة بعينها وإذا قال قائل إن هذه موروثات استعمارية فليكون الرد ألا يكفي نصف قرن من الزمان لتلافي هذه السلبيات الاجتماعية خاصة وأن الإسلام يدعو لنبذ هذا السلوك، بل الوقوف ضده والعمل على منع انتشاره.

بالإضافة إلى ذلك فإن تساؤلا تعجبيا يطرح نفسه لماذا لا نلاحظ هذه الآفات الاجتماعية في مجتمعات الدول التي لعبت دورا في الأطماع الاستعمارية؟!! ومن جانب آخر يعاني المجتمع العربي – بدرجات متفاوتة – من عدم الإخلاص في العمل على كافة المستويات. وربما يعود هذا إلى عدم الاكتراث نتيجة سوء الأوضاع مع أن مبدأ الإتقان يقضي بأن يكون الإنسان أمينا مع نفسه وأهله وعمله، وأن يراعي في جميع سلوكياته المصلحة العامة لدينه ووطنه. ترى هل طلب الاستعمار من الشعب العربي أو من بعض فئاته أن تكون غير أمينة في أداء عملها وانجاز معاملاتها مع الآخرين!!!

رابعا : الأهداف الاقتصادية :

عبر سنوات الدراسة المختلفة وبين صفحات كتب الجغرافيا تعلم الطالب العربى أن العالم العربى يشكل تكاملا اقتصاديا فريدا فى منتجاته الاقتصادية . مع تيسر وتنوع طرق المواصلات . وتوفر الأيدى العاملة الرخيصة . وكفاية رأس المال . و أنه كان من الممكن أن يحقق العالم العربى بهذا التكامل الاقتصادى أهدافا اقتصادية رائعة تجعل المواطن العربى ينعم بأفضل وسائل الرفاهية لولا الاستعمار . ومع منتصف القرن الماضى انتهى وجود الاستعمار فى الوطن العربى ومازال المواطن العربى يعانى من شظف العيش بينما يحقق أفراد الطبقات الحاكمة فى المجتمع العربى بأرفع درجات الرفاهية . ومثما كانت الأموال العربية تنقل إلى الخارج لمصلحة المستعمرين أصبحت تنقل إلى حسابات سرية فى البنوك الأجنبية فى حسابات كبار الزعماء والمسئولين . وأصبح يظهر جليا مع انحسار الطبقة الوسطى . وهنا ظهرت الجامعة العربية محاولة أن تلعب دورا فعالا فى تحقيق هدف التكامل الاقتصادى ولكنها فشلت فى عمل أية خطوة فعالة فى سبيل انجاز هذا الهدف . ولعل الشىء الوحيد الذى استطاعت الجامعة العربية تحقيقه هو دفع دول الخليج العربية لتقديم المساعدات المادية والعينية . والديون ذات الأجل البعيد للدول العربية الأخرى من أجل إنجاز المشاريع الاستثمارية أو التخفيف من حدة نتائج الكوارث المختلفة . ولكن يتم كل هذا دون خطة استراتيجية اقتصادية . ولازال الوطن العربى فى ظل التعاون الاقتصادى العشوائى وأطماع كبار المسئولين وهيمنة الفئات العسكرية على كراسى الحكم يعانى من سوء الأوضاع الاقتصادية . ويبقى هدف التكامل الاقتصادى بعيد المنال . ويمكن الإضافة هنا أن مسألة عدم الثقة إلى جانب رغبات الجشع والطمع لدى كبار الموظفين تضيف الكثير إلى العقبات الاقتصادية التى يعانى منها الوطن العربى . ويبقى هدف بناء النشاط الاقتصادى متعرقلا وعاجزا عن الوصول إلى الهدف المأمول .

وزاد الوضع الاقتصادى العربى سواءا مع إقبال المجتمع العربى على الحداثة خاصة فى المحيط الاجتماعى وهى عملية مكلفة فى حالة عدم توفر السيولة المناسبة وتراجع الوعى الفكرى . ومع محاولات اليقظة وأصوات الترشيد والتدبير تسللت أصداء العولمة ثم هيمنتها المظهرية Image Reflect وبالتالى الاندفاعة الاجتماعية الهائلة تجاهها الأمر الذى أخل بجميع الموازين الاقتصادية فى الوطن العربى على الرغم من قلتها . واتسعت الفجوة بين الوضع الاقتصادى السيء فى الوطن العربى ورغبات الشعب العربى فى الحصول على مستوى مريح من العيش . وبات على كبار المسئولين مسئولية العمل على ردم هذه الفجوة بإنجازات تنموية سريعة . وما لم يتم ذلك فإن مسألة عدم ثقة المواطن العربى بحكومته سوف تتعمق وتؤدى إلى تغييرات سياسية شاملة باتت شبه محتومة . وإن رضيت الأجيال الناشئة بهذا الوضع غير المنسجم فإن الأجيال المقبلة لن ترضى به مع إقبال الأسر المتعلمة على تعليم أبنائها فى المدارس الأجنبية . وتسير سفر المواطن العربى إلى العالمين الأوروبى والأمريكى وتزايد الوعى الفكرى العربى وترابط العالم إعلاميا من خلال شبكة الأقمار الصناعية .

خامسا العلاقات العربية :

حاول الحكام العرب خلال الحقبة اللاحقة للاستعمار العربى أن يوطدوا العلاقات بين الدول العربية سواء بجهود شخصية أو من خلال العضوية فى الجامعة العربية.. وبدت العلاقات على مستوى الشعوب ولازالت قوية ومتينة. إلا أن الخلافات بين الحكومات العربية لم تلبث أن ظهرت واضحة للعيان.. وأصبحت ظاهرة الخلاف على ترسيم الحدود بين الدول العربية محورا للكثير من الخلافات السياسية والتصادمات العسكرية. وهنا كان لابد من انعقاد مؤتمرات القمة العربية لحل الخلافات العربية التى لا تبرح أن تظهر مرة أخرى بعد فترة قصيرة حتى باتت عملية انعقاد مؤتمرات القمة العربية وكأنها محاولات يائسة يلجأ إليها الزعماء العرب للخروج من مأزق الخلافات العربية.. بل إن محكمة العدل الدولية فى لاهاى أصبحت تعمل على حل الخلافات العربية وإقرار سيادة العرب على أراضيهم.. ثم وقعت الكارثة الكبرى باعتداء العراق عسكريا على دولة الكويت واحتلالها بشكل كلى شمل تغيير الخريطة السياسية للعراق وحدوده، حيث امتدت إلى المنطقة المحايدة الواقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بل عمل زعيم العراق على وضع خريطة مستقبلية تشمل كل الساحل الغربى للخليج العربى.. وضاعت روابط الدين الإسلامى والإخاء العربى وأواصره الجيرة.. وتشرد الكويتيون ولجأوا إلى البلاد العربية والأجنبية وباتت الأرواح والأعراض والأموال الكويتية بين براثن الوحوش الصدامية.. وأصبحت مسألة عدم الثقة بالجار العربى يقينا غير قابل للجدل لدى الكثيرين من أهل الكويت وخاصة أولئك الذين فقدوا بناتهم وأولادهم. ولازالت رفات الأسرى الكويتيين الذين تجاوز عددهم الستمائة أسير تصل إلى الكويت أسبوعيا وتقام لها الجنازات الوطنية - الحكومية والأهلية - وتتجدد الأحزان فى بيوت الكويت على كارثة وقعت على دولة عربية بجيوش عربية والسؤال هنا هل للاستعمار دور فى احتلال العراق لدولة الكويت الذى وقع فى الثانى من أغسطس - آب سنة ١٩٩٠م؟ وهل كان صدام حسين إنسانا آليا يسير حسب الرغبات الأستعمارية بجهاز التحكم عن بعد دون عقل يفكر بأدنى المشاعر الإسلامية والعربية والإنسانية؟.

وتبقى مسألة الثقة العربية قابلة للطرح والجدل ولن ينسى أطفال الكويت رسوماتهم التى رسموها بأيديهم والتى تصور الجندى العراقى يقتل أخاه الكويتى غدرا! وهنا ينبغى الإشادة بجهود دول التحالف العربية والأجنبية فى تحرير الكويت من الاحتلال العراقى فى ٢٦ فبراير - شباط سنة ١٩٩١م. يبقى الامتنان لهذه الدول حيا فى قلوب الكويتيين أبد الدهر. ويرى البعض أن احتلال العراق للكويت قد «أتاح فرصة ماسية للولايات المتحدة ليبسط نفوذها على منابع البترول»(١). وإذا تم التسليم بهذه المقولة فإن التساؤل الحتمى الذى لابد أن يطرح هو من الذى اتاح هذه الفرصة الماسية للولايات المتحدة... أليس هو نظام الحكم فى العراق الدولة العربية المسلمة الشقيقة المجاورة باعتدائها العسكرى على الكويت.. ولولا الولايات المتحدة الأمريكية لكانت الكويت إلى اليوم تعانى من الاحتلال العراقى

اليعقى. ومن هذا المنطلق يأتى شعور الكويتيين بالامتنان والعرفان للولايات المتحدة. وسوف يستمر فى ذاكرة الإنسان الكويتى وحشية الاحتلال العراقى لبلاده.

ويبدو أن المشكلة تكمن فى عدم وضوح مفاهيم القيادة والزعامة لدى بعض الزعماء العرب ومن ثم ضاعت العلاقات العربية بين تخوم الأنا والأطماع غير المتناهية للديكتاتورية العربية العسكرية مع تجاهل أبطالها لوجود الإنسان العربى. وبالتالى انعدام الإحساس بقدرته على فهم الأمور بل اليقين بقبوله هذه الأوضاع غير الطبيعية وكأنها مسلمات حتمية لابد له من قبولها.. وأن عقليته المتواضعة لن تدرك أبعاد الجشع والطمع والتسلط، وغاب عن أذهان هؤلاء الزعماء أن الإحساس العربى كان يترقب الأفضل، وأن عوامل التغيير العلمية والإعلامية لابد وأن يكون لها دور فى معطيات الإنسان العربى نحو بناء مجتمعاته. ويكفى تلك المقارنات الفكرية التى بات المواطن العربى يطرحها للبحث والمناقشة فى موضوع كيفية تطبيق نظرية حقوق وواجبات المواطن فى المجتمعات العربية ونظيره فى المجتمعات الأوروبية – الأمريكية حيث تمكن أبسط مفردات هذه النظرية فى العيش الكريم والأرزاق المتاحة، والتعليم الفكرى المستمر وضمان الحقوق الإنسانية فى ظل القانون.

وقد يتبرى قائل أن هذه المقومات متوفرة فى الوطن العربى.. فيكون الجواب نعم على مستوى نسبى ضئيل، وفى جزئية تمثل أقل من النصف من مجتمع العالم العربى، ومن غير المتوقع أن ترتفع هذه النسبة فى المستقبل القريب مع التردى الواضح فى الأحوال السياسية والاقتصادية فى الوطن العربى وضياع مقومات السلام والأمن والعدالة مع بداية القرن الحادى والعشرين.

ويبدو أن العالم العربى مازال يسير فى طريق تكوين الدولة على أسس سليمة من الديمقراطية والمستوى الاجتماعى المريح وحسن الجوار وهو طريق صعب يتعرض منفذيه لمعوقات جسام تتمثل فى الزعامات الفردية المطلقة والتراجع الاقتصادى الواضح، والأطماع الشخصية المادية اللامتناهية ومن ثم لن يشهد أطفال اليوم ذلك المجتمع الديمقراطى الذى كان حلم جيل النصف الثانى من القرن العشرين ذلك الجيل الذى يشهد اليوم بوادر التغيير التى تتمثل فى مناقشة كيفية مجريات الأمور وكيف ينبغى أن تكون عليه وما هى الخطوات التى يجب اتخاذها من أجل مستقبل أفضل.. وقد يؤدى هذا مع شىء من التفاؤل ضمن دائرة تعاون الحاكم مع العالم إلى وجود مجتمع متطور على أسس ديمقراطية تحظى به الأجيال القادمة.

سادسا: تطلعات الإنسان العربى:

يتطلع الإنسان العربى إلى كثير من الأمور التى يحظى بها مواطنى الدول المتقدمة، ولعل من أبرز هذه التطلعات الأمن الاقتصادى الذى يمكن أن يتحقق من خلال تنمية زراعية ثم صناعية فى إرجاء الوطن العربى(٢). ومن المفاهيم التى حفظها التلميذ العربى على مقاعد الدراسة عن ظهر قلب أن جميع عناصر التكامل الاقتصادى متوفرة فى العالم العربى الأمر الذى

يدعو إلى الارتياح ولكن الحقيقة التي يدركها تلميذ الأمس ورجل اليوم أن هذه العناصر ليست ذات أهمية ما لم يتوفر لها ثلاثة عوامل أساسية هي: حسن النية، والعمل المخلص، والهدف الواضح.. ولازال بعض هذه العوامل الثلاثة غائبا عن لقاءات كبار المسئولين على جميع المستويات في الدول العربية. وعلى ذلك تستمر ظاهرة اخفاق الاقتصاد العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي. وتستمر الدول العربية شديدة الاعتماد على الاقتصاد العالمي بشتى صوره وأنواعه. حيث تستمر الأسواق العالمية في استهلاك جميع المواد الأولية في الوطن العربي وعلى رأسها النفط الخام. بينما تعتمد الأسواق العربية على استيراد جميع السلع الاستهلاكية ومنتجات المصانع الأجنبية ويتبع ذلك كله زيادة اعتماد المجتمع العربي على العمالة الأجنبية الفنية والجاهلة مع الارتفاع الهائل في معدلات استهلاك الصناعات التكنولوجية.

وبناء على ذلك كله تظهر الحاجة إلى تحقيق هدف التنمية الصناعية بشكل ملح ومستمر في ظل توفر نظم وتشريعات قانونية واضحة تحمي منتجات الوطن العربي وتدعمها.

كذلك يتطلع الإنسان العربي إلى مستوى تعليمي متقدم يعتمد على الإبداع وبناء شخصية عربية مفكرة، ولهذا السبب يتزايد إقبال فئات كثيرة من مختلف الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي على إلحاق أبنائهم في المدارس الأجنبية من أجل تحقيق فرصة الحصول على منهجية إبداعية في التفكير المنطقي والبناء المنظم.

ومن المؤكد أن الآلية التقليدية في التعليم والتي تفاقمت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين قد أدت إلى وجود فئات من المدرسين تنحصر وظيفتهم في عدم الخروج عن نصوص الكتاب المدرسي، ويتخرج تلميذ الأمس مرددا عبارات ربما لا يعرف معناها.. بل وحتى لو عرف معناها لا يملك الجرأة على مناقشتها والاستفادة منها في أي موقف مهما كان ضعيفا.. وأضعفها مناقشة والديه فيما يريد أن له أن يكون مستقبلا وماذا يريد هو؟!

وتتويجا لهذه التطلعات العربية تبقى قضايا حرية الحياة السياسية، والديمقراطية، والقوانين الدستورية البرلمانية الفاعلة وليست المدونة فقط.. تقلق الإنسان العربي وهو يحاول إيجاد السبيل إليها. وكيف يمكن خلق نظام قريب لمعطياتها إن لم يكن مماثلا لما هو موجود في البلاد المتقدمة بحيث يكفل هذا النظام حقوق الفرد من جانب ويراقب واجباته من جانب أخر. بالإضافة إلى هذا فإن القلق والحيرة لدى المواطن العربي نحو مو[illegible] احترام الدول العربية للحدود السياسية بينها يبقى مصدرا لكثير من التساؤلات عند الشعوب العربية ويعطي مجالا لتراجع ثقة المواطن العربي في حكوماته، ويفتح بابا كبيرا للخلافات العربية بين الدول العربية المتجاورة كما حدث بين البحرين وقطر حتى تم حل المشكلة عن طريق محكمة العدل الدولية في لاهاي. ثم قضية الحدود الشمالية بين دولة الكويت والعراق حتى انتهى حسم القضية بقرارات رسمية صادرة عن الأمم المتحدة. ومازالت قضية الحدود بين سوريا والعراق قائمة إلى اليوم. بينما ينقسم الرأي العام الشعبي اللبناني بين قبول تواجد الجيش السوري على أراضيه وعدم قبوله.. في الوقت الذي يعبر فيه السائح العربي

الحدود بين الدول الأوروبية خلال دقائق حيث تكاد تلك المعابر أن تكون مفتوحة بين دولة وأخرى في ظل مفاهيم الثقة بالجار واحترام ممتلكات الآخرين. والالتزام بالقانون الدولي وتشريعات المنظمات الإنسانية. وبناء على كل هذا يستمر الرأى بأن السبيل إلى تحقيق متغيرات ضرورية من أجل الوصول إلى عالم عربى ديمقراطى متقدم يستلزم توفر عنصرى التعليم الحر والوعى غير الموجه إلى جانب مقومات حسن النية، والعمل المخلص، والهدف الواضح(٣).

أن الشعب العربى يتطلع إلى أن تقوم حكوماته بوضع استراتيجية اقتصادية تعتمد على حشد القدرات الاقتصادية العربية انطلاقا من صياغة الأمن القومى العربى. مع العمل على إيجاد الحلول للتناقضات السياسية بين الدول العربية بحيث يمكن مواجهة جميع التحديات التى تستهدف المصير العربى الواحد. ولن يتحقق هذا إلا من خلال الإيمان بأن الأمن القومى العربى جزء لا يتجزأ. وأنه لابد من صياغة استراتيجية اقتصادية تقوم على الإيمان الكامل بضرورة وضع خطة إنمائية لاقتصاد الوطن العربى تعتمد على الواقع العربى السياسى والاقتصادى مع تجنب الطموحات الكبيرة التى تتعارض مع المصالح القطرية.

وإذا تمت تهيئة الاستراتيجية الإنمائية الاقتصادية أمكن بالتالى تنمية المجتمع العربى من خلال تفعيل عناصر مستوى التعليم، والوعى الفكرى، وجدوى النظام الديمقراطى وسبل تنمية دخل الفرد، والمراقبة الشعبية على ولاة السلطة. ومع هذا كله يبقى الأمر الأهم وهو إثبات ذاتية الفرد من خلال تعزيز وجوده وفعاليته من خلال نظام تعليمى ذو مستوى عال يقوم على التفكير من أجل التغيير نحو الأفضل وكذلك تحقيق الوعى الفكرى من خلال إعلام حر يقوم على التفكير من أجل التغيير نحو الأفضل. وكذلك تحقيق الوعى الفكرى من خلال إعلام حر يقوم على التفكير والتنظير وإيجاد قواعد نظام ديمقراطى يتضمن الاعتبار لحق اختيار الفرد فى نوعية حكومته وبالتالى إيجاد نظام حكم يخدم كل من الدولة والمجتمع معا، كما يمكن تحقيق هدف رفع مستوى دخل الأسرة العربية من خلال تأهيل أفرادها علميا وفنيا فى المدارس، والمراكز التطبيقية المهنية، ودورات التدريب الإدارى. ومن خلال هذا الإعداد العلمى الواعى يستطيع المجتمع العربى إنشاء التنظيمات الاجتماعية التى يجب أن تقوم إلى جانب وظائفها الاجتماعية بدور رقابى على أصحاب السلطة تحقيقا للنزاهة فى أداء الوظائف ومنعا من الوقوع فى مزالق السلطة ومحذوراتها المادية.

ملحق رقم ١

«قد تضطرنا سورية إلى مخاطبة منظمات دولية لاستعادة سبعاوي وعناصر بعثية على أراضيها»

داود لـ «الرأي العام»: نطالب دمشق بالتعامل مع حدود العراق متلما تتعامل مع الحدود الإسرائيلية... حيث الذبابة لا تطير

■ كلام الملك عبد الله عن هلال شيعي تدخل غير مقبول في شؤوننا الداخلية

الهوامش

١- عيسى على إبراهيم، البترول العربى وآثاره، بحث ضمن كتاب: قضايا العالم العربى، ص١٦١.

٢- سعيد عبد الرحمن العواد، الأمن الصنعى فى سبيل الحد من تبعية الاقتصاد العربى، بحث من كتاب: المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، ص ٢٢٥.

٣- صحيفة «الرأى العام» العدد ١٣٧٠٥، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤م، الكويت، الصفحة الأولى أنظر الملحق رقم «١».

مراجع البحث

جاك لوب

العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦م.

حليم بركات

المجتمع العربى فى القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠م.

عيسى على إبراهيم

البترول العربى وآثاره، بحث منشور ضمن كتاب: قضايا العالم العربى، تحرير سامية محمد جابر، بيروت ٢٠٠٣م.

مجموعة من الاقتصاديين العرب

المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، الجزء الثانى، بإشراف رمزى زكى، منشورات دار الرازى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٠م.

صحفية الرأى العام العدد ١٣٧٠٥، ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٤م، الكويت.

د. مرفت أسعد عطا الله (*)

محاولات الاستعمار تشويه الحقائق التاريخية فى مشرق العالم العربى ومغربه

نكب عالمنا العربي بالاستعمار الأوربي في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حيث وقعت الجزائر فريسة للاحتلال الفرنسي عام ١٨٣٠م، هذا إذا استبعدنا الحملة الفرنسية علي مصر عام ١٧٩٨م، حيث لم يقدر لها البقاء في البلاد سوى ثلاث سنوات وبضع شهور. ثم مثلت الفترة من ١٨٧٠-١٩١٤م ذروة التوسع الأوربي في العالم، واطلاق المذاهب الاستعمارية من عقالها(١).

وكان لهذا التوسع الاستعماري دوافعه، وهي متشابهة تقريبا في كل مكان، أهمها الدوافع الاقتصادية، فمع قيام الثورة الصناعية أصبحت مشكلة الأسواق والمواد الخام أكثر إلحاحا. وهناك الدوافع الاستراتيجية، فالتوسع الاستعماري ضروري لدى الدول الأوربية الكبرى لأنه يتيح لها الحصول على قواعد برية وبحرية تؤمن مواصلاتها(٢).

وهى دوافع تهدف إلى التملك والتسلط والسيطرة على مقدرات الشعوب سياسيا واقتصاديا وثقافيا، واستنزاف مواردها لخدمة ولرفاهية شعوب تلك الدول الكبرى.

إلا أن هذه الدول راحت تتذرع بالعديد من الأسباب والدوافع لتبرير الاستعمار، فنجدها تسبغ على هذه الحركة الاستعمارية قدرا كبيرا من المثالية، فقد رفعت تلك الدول شعارات مختلفة منها: «عبء الرجل الأبيض» «White man's Burden» كمبرر قوي لضم أجزاء كبيرة من الكرة الأرضية. كما كان هناك «الواجب الخاص» «Special Duty»، و«الرسالة الخاصة» «Special Mission»، و«القدر الواضح Manifest Destiny للجنس الأنجلوسكسوني»، و«المسئولية التاريخية العظيمة عن نقل الحضارة الغربية إلى المناطق المتخلفة من العالم»(٣).

*مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بكلية التربية بدمنهور - جامعة الإسكندرية

ويرد على هذه الادعاءات أحد كبار المؤرخين الفرنسيين المعاصرين وهو الأستاذ بيير رنوفان Pierre Renouvan بأن هذا القول «هو دائما مجرد شكل بسيط لتغطية المصالح أو الأطماع»(٤). وهناك من اعتبرها مسألة كرامة أو هيبة(٥) Prestige مثل بنيامين دزريلي(٦) Benjamin Disreali(1804-1881). ويتفق معه في هذا المضمار السياسي الفرنسي جول فيري(٧) Jules Ferry (1832-1893)، الذي ذكر في تشجيع الاستعمار «إذا ما أرادت فرنسا أن تحتفظ بمنزلتها العظمى، عليها أن تحمل إلى العالم بأقصى ما تستطيع لسانها وآدابها وسلاحها وعبقريتها». (٨)

من هذه الأقوال، ندرك زيف ادعاءاتهم منذ بدايات الحركة الاستعمارية ومقدماتها. ومن ثم فليس من العسير على هؤلاء أن يشوهوا تاريخ تلك الشعوب التي حكموها ليبرروا وجودهم.

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة، وفيما يلي سوف أتناول خمسة أمثلة لبيان وجه التشويه فيها:

أولا:

حاول بعض المؤرخين الأوربيين تشويه تاريخ البلدان العربية، فوصفوها بالتأخر منذ خضوعها للحكم العثماني في القرن السادس عشر، ويعزي هؤلاء سبب ذلك التأخر إلى إسهام الدولة العثمانية في عزل البلدان العربية عن العالم الخارجي(٩). ولكن الدارس لتاريخ الولايات العربية، يرى أن هذا القول يفتقر إلى الصحة للأسباب التالية:

أولا: لأن سكان الولايات العربية عاشوا - على الأقل حتى بداية القرن الثامن عشر - فترة من الاستقرار النسبي، حيث خفف عنهم عبء الضرائب القاصم للظهور، ووجد لديهم نظام إدارة منتظم لدرجة معقولة(١٠).

ثانيا: أن هذه الولايات في مشرق العالم العربي ومغربه قد توفر لها قدر كبير من الحماية والأمان طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر، حيث وقفت الدولة العثمانية أمام أطماع البرتغاليين في شبه الجزيرة العربية، وأغلقت البحر الأحمر في وجه السفن المسيحية حماية للأراضي المقدسة في الحجاز من الاعتداء(١١). فأهداف البرتغاليين كانت اقتصادية في المقام الأول، وهي ضرب الاقتصاد العربي الإسلامي، وهذا بدوره سيؤدي إلى نتائج سياسية تتمثل في إضعاف العرب والسيطرة عليهم(١٢). واصطبغت تلك الأهداف بالصبغة الدينية، ومبعثها الكره للعرب والإسلام، ويدل على ذلك ما ورد برسالة الملك عمانويل الأول Emanuel I (1495-1521) ملك البرتغال إلى البابا يوليوس الثاني Julius II (1503-1515) في عام ١٥٠٥ حيث يقول: «إنه ليس عازما على المضي في قتل التجارة المملوكية فقط، بل إنه سيجاهد في سبيل المسيحية حتى يجعل من مكة هدفا لمدافعه وجنوده»(١٣).

كما طهرت الدولة العثمانية الحوض الغربي للبحر المتوسط من فرسان القديس يوحنا(١٤) The Knights of St.John الذين دأبوا على مهاجمة سفن المسلمين ونهبها ، واستخلصت من يدهم طرابلس الغرب في عام ١٥٥١ بعد احتلال دام ستة عشر عاما(١٥). وحمت شمال أفريقيا من الهجمات الصليبية من قبل الأسبان ، فحفظت له إسلامه وعروبته(١٦). وكان الأسبان يرددون أنه لولا بروز العثمانيين بالمغرب لأمكنهم إنشاء مملكة على السواحل المغربية(١٧).

ثالثا: أن الولايات العربية الممتدة من الخليج العربي شرقا إلى الجزائر غربا ،قد تمتعت بوحدة لم تشهدها منذ سقوط الدولة العباسية في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي. تلك الوحدة التي يعدها جمهرة من المؤرخين والباحثين ،نقطة البداية في تاريخ العرب الحديث. فقد احتفظت هذه الولايات بمقوماتها الأساسية : الدين الإسلامي، واللغة العربية ،والثقافة العربية الإسلامية ،والتقاليد والعادات الموروثة عبر العصور. وكان سكانها تجمعهم دولة إسلامية واحدة هي الدولة العثمانية ،وتضمهم رعوية واحدة بصفتهم رعايا عثمانيين ،ويشتركون في تبعيتهم لحاكم واحد هو السلطان العثماني. ولم تكن توجد حدود سياسية أو حواجز مصطنعة بين تلك الولايات العربية. فكانت حرية الانتقال والسفر مكفولة ومحترمة في جميع الأوقات. وكانت فرص العمل متاحة لهم في كل الأوقات. وكان في مقدور العربي في دمشق مثلا أن ينتقل إلى بغداد أو مكة المكرمة أو المدينة المنورة أو القاهرة أو القيروان أو غيرها من مدن الولايات العربية ،ويعيش فيها ويمارس ألوانا من النشاط الاقتصادي أو الثقافي، دون أن يحصل على إذن بالخروج أو الإقامة(١٨).

رابعا: أن الدولة العثمانية عقدت معاهدات تجارية مع معظم الدول الأوربية وكانت تلك المعاهدات تسري على جميع أجزاء الدولة بما فيها الولايات العربية والمثل يقول «تسير الحضارة في طريق التجارة». ففي فبراير ١٥١٧ ،عقد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) معاهدة مع البندقية لتشجيع البنادقة على القدوم إلى الإسكندرية بسفنهم وبضائعهم ومباشرة نشاطهم التجاري(١٩). وقد وجدت أربع مؤسسات تجارية للبنادقة في القاهرة والإسكندرية، فضلا عن وجود قليل من التجار الإيطاليين في مصر والشام (٢٠).

وفي عام ١٥٢٨عقد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦) مع فرانسوا الأول François I (1515-1547) ملك فرنسا ، معاهدة تكفل لتجار فرنسا ورعاياها الأمن والطمأنينة على أرواحهم وأموالهم أثناء تواجدهم في ممتلكات الدولة ،وكانت مواد تلك المعاهدة مقصورة على بلاد الشام ومصر عامة ،والإسكندرية خاصة(٢١). وقد وجدت وكالات فرنسية في كل من مصر والشام(٢٢). وكان إبرام هذه المعاهدة مشجعا لفرانسوا الأول والسلطان سليمان على عقد معاهدة أكثر شمولا في عام ١٥٣٥عرفت باسم «معاهدة صداقة وتجارة بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا»(٢٣).

أما النشاط التجاري الإنجليزي فقد زاد في أملاك الدولة العثمانية في عام ١٥٧٨. ففي سبتمبر ١٥٨١أنشأت بريطانيا «شركة الليفانت» Levant Company، التي مارست اختصاصات سياسية وتجارية واسعة في شرقي البحر المتوسط. وفي ديسمبر ١٦٠٠ أنشأت إنجلترا «شركة الهند الشرقية الإنجليزية»، تلك الشركة التي امتد نشاطها التجاري إلى العراق(٢٤). وفي سبتمبر ١٦٧٥م عقدت إنجلترا مع السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧) معاهدة جددت فيها الامتيازات التجارية التي سبق منحها في معاهدات سابقة، وأضيفت إليها مواد جديدة وأطلق على المعاهدة الجديدة اسم «المعاهدة النهائية للامتيازات بين الإمبراطورية العثمانية وإنجلترا»(٢٥).

كذلك نجد أن معاهدات الامتيازات الأجنبية قد أعطت للدول الأوربية صاحبة الامتيازات حرية التعامل مع الولايات التابعة للدولة العثمانية في مجالات كثيرة كان أبرزها البعثات التبشيرية التي أتت – ولا سيما إلى بلاد الشام – وفتحت العديد من المدارس على النمط الغربي والتي وجدت إقبالا من قبل الأهالي ولاسيما المسيحيون منهم. وكانت هذه المدارس تعتبر مراكز إشعاع للثقافة الغربية في بلاد الشام، حتى أن معظم الكتاب الذين لمعوا في عالم الأدب في النصف الأول من القرن التاسع عشر كانوا ممن تلقوا تعليمهم فيها أمثال: بطرس البستاني (١٨١٩-١٨٨٣)، و أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤-١٨٨٧)(٢٦)، وغيرهما.

ولهذه البعثات - لاسيما جماعة اليسوعيين – يرجع الفضل في إدخال أول مطبعة عربية إلى المشرق العربي وكان ذلك في ثلاثينيات القرن الثامن عشر(٢٧)- أي قبل أن تدخل هذه المطبعة إلى مصر في عهد الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١)، وكان لهذه المطبعة الفضل الكبير في نشر العديد من أمهات كتب التراث العربي، وفي ترجمة العديد من الكتب الأجنبية التي تمثل الفكر و الحضارة الغربية إلى اللغة العربية مما جعل هذه الكتب تنتشر في الأوساط الثقافية وتؤثر فيها إلى حد كبير. ومعنى هذا إن الأقطار العربية لم تكن في عزلة عن التيارات الفكرية والثقافية الأوربية. مما يدحض تماما ما ذهب إليه هؤلاء المؤرخون من فكرة العزل.

ثانيا:

ادعت بريطانيا أن مهمتها بعد احتلال مصر عام ١٨٨٢، هي تخليصها من الفوضى، وإصلاح حال الفلاح المصري، وإدخال المدنية والحضارة الغربية إلى مصر. وجاءت بإفلن بيرنج Evelyn Baring (1883-1907) (اللورد كرومر Lord Cromer فيما بعد) لتنفيذ تلك المهمة. وكثيرا ما كان كرومر يتشدق عند حديثه عن المصريين بقوله: «إنني قضيت أحسن سنى حياتي في ترقية مصالحهم المادية والأدبية»(٢٨).

إلا أن مواقف سلطات الاحتلال ستثبت أن إنجلترا جاءت في الحقيقة لحماية مصالحها السياسية والحربية والاستراتيجية، وأن كرومر ما هو إلا ممثلا للاستعمار ومنفذا لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة(٢٩)، مما يتنافى مع ما ادعته. مثال ذلك:

سياسة الاحتلال التعليمية(٣٠)

كان الطريق المرسوم للتلميذ الذي يلتحق بالمدرسة الابتدائية، أن يتابع الدراسة بالمدرسة الثانوية، التي تعده للتعليم العالي، الذي يعده بدوره لشغل إحدى الوظائف الحكومية. فرأت سلطات الاحتلال توجيه التلاميذ وجهة أخرى بعيدا عن التعليم الابتدائي، ومن ثم حرمانهم من التعليم العالي. فقررت المصروفات المدرسية على التلاميذ الملتحقين بالمدارس الابتدائية لتصرفهم عنها. وبذلك أصبحت هذه المدارس قاصرة على الطبقة القادرة على تحمل هذه المصروفات. كما جعلت التوسع في إنشاء هذه المدارس محدودا طبقا لحاجة الحكومة إلى موظفين(٣١). وحتى من استطاع من هؤلاء الطلاب القادرين الوصول للمدارس العليا والتخرج منها، فقد واجهتهم الحكومة صراحة بأن «عليهم السعي على معاشهم كيفما شاءوا»(٣٢)، وأنه «ليس على الحكومة أن تتشغل بأمرهم في الاستخدام حتى لا يتشبث أحد بمثل ذلك»(٣٣)، أي أن الحكومة نفضت يدها من مسئولية تشغيلهم، وذلك لصرفهم عن التعليم العالي.

ذلك في الوقت الذي راح فيه كرومر يهتم بإنشاء الكتاتيب. فمن وجهة نظره كانت «هي الطرق التي يحسن أن يحول سعي أهل السعي إليها لأن سعيهم فيها يأتي بالنفع والفائدة. لا في تكثير المدارس المنتظمة على النمط الأوربي»(٣٤). وبناء عليه فقد كان يوجد بمصر ٩٤كتابا تحت إدارة نظارة المعارف عام ١٩٠٤م. ويوجد أيضا كتاتيب أهلية تحت مراقبة نظارة المعارف، كان عددها ٣٠٠كتابا عام ١٨٩٨م فترتب على ذلك زيادة عددها إلى ٣٦٩٨كتابا عام ١٩٠٤(٣٥). فالاهتمام بزيادة عدد الكتاتيب على هذا النحو توهم القارئ لكتابات كرومر أنه يعمل على نشر التعليم والتوسع فيه. ولكن الحقيقة أنه كان يهدف إلى تخريج أنصاف جهلة لا نفع ولا فائدة منهم خاصة إذا علمنا أن التفتيش السنوي على تلك الكتاتيب الأهلية أثبت أن نحو ٨١,٠٠٠تلميذا من مجموع التلاميذ وقدره ١٢٤,٠٠٠لم يتعلموا الكتابة، وأن ٧٠,٠٠٠لم يتعلموا الحساب، و٥٤,٠٠٠لم يتعلموا شيئا من القراءة(٣٦).

والحقيقة أن كرومر كان يؤمن بما ذكره اللورد ما كولي Lord Macaulay عن سياسة التعليم في الهند إذ يقول: «إننا في الهند نعمل على الاحتفاظ بالهنود جهلة حتى يسهل علينا إخضاعهم»(٣٧).

ثم أهملت الحكومة شئون التعليم تماما. وقد ارتفع صوت مجلس شورى القوانين في ديسمبر عام ١٨٩٤م بالشكوى قائلا: «إن نشر التعليم قد تقهقر كثيرا عما كان عليه قبل ذلك... إن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية... قد سعوا بكل اجتهاد إلى... تقليل التعليم وسد أبوابه... في وجوه الأمة ولولا القدر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد في المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين»(٣٨). وهذا ما يؤكده يعقوب أرتين - وكيل نظارة المعارف العمومية - فقد جاء في أحد تقاريره أن نسبة المجانية قد انخفضت من ٧٣٪ من عدد التلاميذ عام ١٨٨٣ إلى ٤٣٪عام ١٨٩٣(٣٩).

ذلك في الوقت الذي راح فيه كرومر يزيف الحقائق ويشوهها. فنجده يبالغ كثيرا فيما تحت إدارة نظارة المعارف العمومية من تلاميذ. فذكر أن عددهم ٩٠٠٠تلميذا عام ١٨٩٠. و٥٠٠٠عام١٨٨٠(٤٠). في الوقت نفسه الذي حدد يعقوب أرتين هذه الأعداد بأنها ٣١١٢تلميذا عام ١٨٩٠. و ٢٥١٢ عام ١٨٨٠(٤١).

وقد أدى اختلال نظام التعليم على هذا النحو إلى قيام جهود وطنية أهلية لنشر التعليم في البلاد، سواء كانت في شكل مدارس أهلية وطنية تقوم على إنشائها جمعيات خيرية أو دينية(٤٢). أم في شكل أوقاف توقف بحيث يصرف إيرادها في تعليم الفقراء(٤٣) . وذلك لمواجهة سياسة السلطات البريطانية الحاكمة في تقليص التعليم.

والحقيقة أن كرومر كان يخشى من زيادة عدد المتعلمين. لأنهم سيطالبون بالحكم الذاتي. وكان يرى بأنهم ليسوا مؤهلين لذلك في هذا الوقت(٤٤).

لم تتوقف جهود سلطات الاحتلال في محاربة التعليم عند هذا الحد بل تعدته إلى فرض اللغة الإنجليزية على التعليم. وإهمال اللغة العربية حتى صارت ساعات التدريس بها أقل من ساعات غيرها من المواد. ففي عام ١٨٩٣كان عدد ساعات تدريس اللغة العربية بالمدارس الثانوية ٧١ساعة. انخفضت إلى ٣٦ساعة عام ١٩٠٧. في حين كان عدد ساعات التدريس بالفرنسية والإنجليزية٩٤ ساعة عام ١٨٩٣. زادت إلى ٩٦ساعة عام ١٩٠٧(٤٥).

وقد ادعى د. دنلوب - Douglas Dunlop مستشار نظارة المعارف - أن الحكومة «اتبعت في مدارسها مثل هذا النظام لعلمها أن رغبة الأهالي منصرفة نحوه . . . فالحكومة يجب عليها أن تراعي رغبات الأهالي ما دامت لا تتجاوز حد المعقول». ولكن ما فعلته الحكومة في اللغة العربية تجاوز حد المعقول بكثير.

أما المدارس العالية كالطب والحقوق والمهندسخانة فكانت معظم المواد الدراسية فيها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية. وهنا يبرر دنلوب ذلك بعدم وجود كتب دراسية متخصصة باللغة العربية. ثم تحدث عن صعوبة ترجمة الكتب الأجنبية المتخصصة إلى العربية متعللا «بفقر اللغة العربية في الاصطلاحات الفنية وجمود تراكيبها» فضلا عن إن هذه «التراجم تستدعي من النفقات ما يحول دون اقتنائها». ويزيد على ذلك «عدم وجود معلمين مصريين مؤهلين للتدريس في تلك المدارس»(٤٦).

إلا أن هذا التزييف للحقائق مردود عليه بأن ترجمة الكتب العلمية ليست مسألة معقدة كما ادعى دنلوب. فلقد ظهرت باكورة الكتب العلمية المترجمة في الطب والرياضيات والآداب والتاريخ والعلوم الفقهية. وغيرها في مطبعة بولاق التي أسسها محمد علي(١٧٦٩-١٨٤٩) عام ١٨٢٠. ومن هنا نشأت نهضة الترجمة و التأليف التي ازدان بها عصر محمد علي. وأخذت العلوم والمعارف تنتشر تدريجيا بين طبقات الشعب.

أما بالنسبة لعدم وجود مدرسيين مصريين مؤهلين، فلقد أوجد محمد علي الحل - قبل انتشار الترجمة - عن طريق مرافقة أحد المترجمين للأستاذ الأجنبي في الفرقة الدراسية، حيث يلقي المدرس الأجنبي محاضرته باللغة الفرنسية أو الإنجليزية ويقوم المترجم بنقلها إلى العربية ليكتبها التلاميذ في كراساتهم(٤٧).

سياسة الاحتلال تجاه فلاحي مصر

كان لخطورة الدور الذي قام به الفلاحون في الثورة العرابية عام ١٨٨٢ ، أن عزمت سلطات الاحتلال على تصفية قوتهم والعمل على إضعافهم. ومن ثم اعتقلت من الفلاحين ما يربو على ٢٩٠٠٠نسمة . كما فصلت حوالي ٢٥٠من صغار ضباط الجيش من أبناء الفلاحين(٤٨). ذلك في الوقت الذي راح فيه كرومر يتشدق بصداقته للفلاحين أصحاب الجلابيب الزرقاء، وبأوضاعهم التي تحسنت كثيرا في ظل الإدارة الإنجليزية لدرجة ما كانوا يحلمون بها هم أو أجدادهم من قبل(٤٩) .ثم لم يلبث أن وجه لهم ضربة أخرى بإلغاء مجانية التعليم في عام ١٨٨٤، فحرم بذلك أبناء الفقراء .وهم يمثلون السواد الأعظم من الشعب المصري، من تلقي العلم ، بحجة أن من يرغب في العلم فعليه إثبات ذلك بدفع نفقاته(٥٠). وقد أدى انتشار الجهل بين الفلاحين إلى سوء أوضاعهم الاجتماعية والمادية والصحية . ولم تكن سلطات الاحتلال تعبأ بما يصيب الفلاحين من أمراض، لأن سياستها الصحية كانت وقائية فحسب وليست علاجية(٥١).

وإذا كانت سلطات الاحتلال قد خفضت بعض الضرائب في مستهل حكمها وألغت البعض الآخر، فقد أثبتت الدراسات أن ما تم بشأن الإلغاء إنما يرجع إلى إن نفقات جبايتها تبتلع معظم العائد منها(٥٢). وبالرغم من ذلك ظلت الضرائب المفروضة على الفلاحين ثقيلة .وبلغت جملة الحجوزات التي وقعت عليهم في الفترة من ١٨٩٣م إلى ١٩٠٣م ، ٢٥٩, ٣٢٣حجزا، ونفذ البيع بالمزاد في ٦٤٠, ٢حالة(٥٣).

أما الإصلاحات الزراعية الواسعة التي قام بها الاحتلال فقد كان القصد منها مصلحة الاحتلال أولا وأخيرا. فمصر كانت دولة مدينة للعديد من الدول والمؤسسات المالية والأجنبية، وعندما أصبحت بريطانيا بحكم إدارتها للبلاد مسؤولة عن سداد تلك الديون، لذا بدأت تعمل على زيادة موارد مصر عن طريق إنشاء العديد من مشروعات الري اللازمة لزيادة مساحة الأرض الزراعية(٥٤) .كما ساعدت في تأليف الجمعية الزراعية الخديوية وهي جمعية جل أعضائها من أصحاب الأطيان .ومهمتها الاهتمام بجميع مصالح الفلاحين - على حد قول كرومر(٥٥).

ولقد وصل تشويه الحقائق مداه في حادثة دنشواي عام ١٩٠٦، حيث قال كرومر «إني . . . لم أشك قط في وجوب اتخاذ التدابير الفعالة السريعة لمعاقبة الذين تعدوا على الضباط البريطانيين، أو في عدالة الأحكام التي حكمت بها المحكمة . . . على أولئك الجناة»(٥٦). فأي

تزييف أكثر من ذلك والحادثة راجعة أصلا إلى عدوان الضباط البريطانيين، ولم يطارد الأهالي هؤلاء الضباط إلا بعد أن أصيبت إحدى نسائهم وحرق جرن لهم، ولم يمت من الضباط الإنجليز سوى واحد ثبت من تقرير الطبيب الشرعي الإنجليزي أن السبب المباشر لوفاته هو ضربة شمس وليس بسبب الاعتداء عليه. أين هي عدالة الأحكام التي تحدث عنها كرومر والمشانق قد تم إعدادها وإرسالها إلى مكان الواقعة قبل أن ينتهي التحقيق ويصدر الحكم. هذا فضلا عن تحامل المحكمة على المتهمين. فعندما كان يدلي أحد الشهود بما رآه. قال له مستر بوند Bond عضو المحكمة: «ألا تعرف أن هذه المحكمة تعاقب الشهود الزور؟» قال: (نعم)، فقال بوند: «أنا أعرف المصريين أمثالك كيف تكون شهادتهم». ثم صدر الحكم الذي خلا من كل إنصاف وعدل، حيث بلغ مجموع من حكم عليهم واحدا وعشرين متهما، حكم بالإعدام على أربعة منهم، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على اثنين، وبالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة على واحد، وبالسجن سبع سنوات على ستة، وبالحبس مع التشغيل لمدة سنة مع الجلد خمسين جلدة - بكرباج له خمسة ذيول - على ثلاثة، وبالجلد خمسين جلدة على خمسة(٥٧).

آراء كرومر في الحزب الوطني وزعمائه

كان كرومر ناقما على الحزب الوطني وزعمائه، وقد وصل تشويه الحقائق لديه إلى حد قوله أن: «الذين يسمون بالحزب الوطني... لا ينوبون عن السواد الأعظم من الأمة في رغائبها وأمانيها... إن هذا الحزب ليس إلا أفرادا قليلين من الذين يكثرون من الجلبة والصياح [يقصد بذلك مصطفى كامل(١٨٧٤-١٩٠٨)...] وأنهم لا يمثلون رغبة بني وطنهم ولا أمانيهم الحقيقية»(٥٨) والحقيقة أن أبلغ رد على تلك الافتراءات هو ذكر ما يلي:

أولا: عندما اعتزم مصطفى كامل - زعيم الحزب الوطني ومؤسسه - إلقاء خطبة بمسرح زيزينيا بالإسكندرية في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧م، وجعلها بمثابة دعوة عامة إلى الانضمام للحزب الوطني، أحدثت هذه الخطبة من التأثير ما لم تحدثه أية خطبة أخرى، فما إن أعلنت جريدة اللواء عن موعد إلقائها حتى انهالت الطلبات من الراغبين في سماعها، وفي مساء ذلك اليوم ازدحم المسرح على سعته بالحاضرين، حتى زخر المكان بهم ولم يتسع لهم، فوقف الكثيرون منهم في حديقة المسرح وفي الشوارع المجاورة له. وما إن ظهر مصطفى كامل على منصة الخطابة، حتى ضج المكان بالتهليل والتصفيق الشديد وهتفوا جميعا «لتحيى مصر، ليحيى خدام الوطن، لتحيى الوطنية». وما إن دعا مصطفى كامل الأمة إلى الانضمام للحزب الوطني حتى انهالت طلبات الانضمام إليه من كل جانب، وعقدت أول جمعية عمومية للحزب في ٢٧ديسمبر ١٩٠٧م بدار اللواء، وكان اجتماعا حافلا تمثلت فيه طبقات الأمة من أعيان ومزارعين وسراة ومحامين وتجار وأطباء ومهندسين وأرباب أعمال وصناع وما إلى ذلك(٥٩).

ثانيا: نجد أن حادثة دنشواي وما شنه مصطفى كامل ورجال الحزب الوطني على سياسة إنجلترا الظالمة في مصر، سواء في الجرائد المحلية أو العالمية، أدت إلى خوف إنجلترا من ثورة الشعب المصري إذا ما استمر كرومر في مصر. ومن ثم اضطرت إلى سحبه وتعيين اللورد

جورست (1907-1911) Elden Gorst بدلا منه، تخفيفا لهياج الشعور الوطني في مصر. وهذا يدل دلالة واضحة على أن الحزب الوطني وعلى رأسه مصطفى كامل كانوا يتمتعون بشعبية طاغية وبتأييد مطلق من قبل الشعب المصري.

فبناء على ما سبق لا يمكن أن تصمد ادعاءات كرومر بأن زعماء الحزب الوطني « لا يمثلون رغبة بني وطنهم ولا أمانيهم الحقيقية».

آراء كرومر في مطالبة المصريين بحياة دستورية

كان ضمن بنود الحزب الوطني إيجاد حكومة دستورية في البلاد. إلا أن كرومر كان يرى أن مصر نالت من الحياة الدستورية ما لم تستحقه وما لم ينله غيرها(٦٠). فما نالته «مصر «لم يجرؤ سياسي هندي أن يشير بمثله لبلاد الهند ولو كان من غلاة حزب الثورة»(٦١). والحقيقة أن الرد على تلك الافتراءات جاء هذه المرة على لسان أحد أعضاء مجلس العموم البريطاني House of Commons . عندما وصف النظام النيابي في مصر والممثل في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بأنه «صورة كاذبة للحكم الدستوري»(٦٢).

وراح كرومر يتطاول على المصريين، فوصفهم بأنهم «أمة جاهلة... إن المصريين شعب مستعبد منذ أجيال... ولا نجد أن مصلحة المصريين بوجه خاص ومصلحة العالم المتمدين بوجه عام، تبرر رفعهم إلى المستوى الذي يحكمون فيه أنفسهم ويتمتعون بالسيادة الداخلية»(٦٣).

وهنا تناسى كرومر، مجلس شورى النواب الذي أنشأه الخديو إسماعيل (١٨٦٣م-١٨٧٩م)، عام ١٨٦٦م (٦٤). ذلك المجلس الذي إذا ما ترك ليقوم بدوره حتى النهاية في أواخر عصر إسماعيل لأصيب النفوذ الغربي في مصر بنكسة شديدة.

وعندما طالب المصريون بمساواتهم بالأوربيين، في ارتقاء المناصب الحكومية العليا. كان رد كرومر إن «السياسة التي اتبعت منذ بدء احتلال الإنجليز لمصر هي تقليل عدد الأوربيين في خدمة الحكومة المصرية... واستخدام المصريين... في كثير من الوظائف الإدارية العليا، وتمهيد السبيل رويدا رويدا لزيادة عدد المصريين في الوظائف العالية»(٦٥). ويدلل على قوله هذا بأنه «قد عين في هذه الأيام سعادة سعد باشا زغلول ناظرا للمعارف العمومية والسبب في تعيينه الرغبة في إشراك رجل كفء بارع ومصري مستنير الذهن في عمل الإصلاح المصري»(٦٦). الحقيقة أن ما ذكره كرومر يبتعد تماما عن الصحة.

أولا، إن السياسة المتبعة كانت عكس ما ذكره كرومر. ففي عام ١٨٩٦م كان من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف إنجليزي فقط، فأصبح هذا العدد ٦٩٢ موظفا عام ١٩٠٦م. وكانت الوظائف الصغيرة من نصيب المصريين، إذ شغل ١٣٠٠٠ موظفا مصريا وظائف سعاة البريد، وعمال السكك الحديدية، والتلغراف. في حين أسندت الوظائف الإدارية العليا إلى الأوربيين

خاصة الإنجليز. ففي مصلحة السكك الحديدية مثلا وجد ٣٦ مراقبا شغل هذا المنصب من المصريين أربعة فقط ،وكان العدد الباقي من الأوربيين(٦٧).

ثانيا: أن تعيين سعد زغلول (١٨٥٩-١٩٢٧م)، ناظرا للمعارف في أكتوبر ١٩٠٦م كان من النتائج المباشرة لحادثة دنشواي .لعل كرومر بذلك يخفف من سخط الأمة على الاحتلال. فسعد زغلول كان مستشارا بمحكمة الاستئناف منذ عام ١٨٩٢م. واللورد كرومر كان معتمدا لإنجلترا في مصر منذ عام ١٨٨٣م.ومع ذلك لم يفكر في إسناد الوزارة إليه إلا بعد حادثة دنشواي بنحو أربعة أشهر(٦٨).

آراء كرومر في الجامعة الإسلامية

حقد كرومر على الجامعة الإسلامية،فقد كان يرى أنها المحرك للحركة الوطنية في مصر ،فراح يتجنى عليها ويشوهها - كعادته - فهو يرى أن «المقصود من الجامعة الإسلامية ... اجتماع المسلمين في العالم كله على تحدي قوات الدول المسيحية ومقاومتها».ومن ثم فهو يرى أن هذه الحركة «يمكن أن تؤدي إلى حوادث متفرقة فتضرم فيها نيران التعصب الديني ... إن الجامعة الإسلامية تستلزم السعي في القرن العشرين في إعادة مبادئ وضعت منذ ألف سنة» واتباع هذه المبادئ من وجهة نظره هو «ما وقف تقدم البلدان التي دان أهلها بدين الإسلام... فلهذه الأسباب لا يجد المهتمون بإصلاح مصر بدا من استنكار الدعوة إلى الجامعة الإسلامية... التي هي من أعظم الحركات المتفهقرة فلا تستحق أن يميل أحد إليها»(٦٩).

ولدحض افتراءات هذا المستعمر المتعصب نقول أن الجامعة الإسلامية لم تدع إطلاقا «لتحدي قوات الدول المسيحية ومقاومتها» كما ذكر كرومر. وإنما تدعو لتحدي قوات الدول الاستعمارية ومقاومتها(٧٠). أما اتهام كرومر للجامعة الإسلامية بالتعصب الديني فلقد سبق أن رد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧م) نفسه على مثل تلك الادعاءات فقال أنه «مما لا نميل إليه ولا يبيحه ديننا... وتخص المسلمين بالخطاب لأنهم العنصر الغالب في الأقطار التي غدر بها الأجانب واستأثروا بخيراتها وأذلوا أهلها أجمعين»(٧١). وأما قول كرومر الذي وصل إلى حد التطاول على ديننا الحنيف بأن الجامعة الإسلامية تدعو لإعادة مبادئ وضعت منذ ألف سنة. تلك المبادئ التي تناقض آراء أهل هذا العصر وأدت لتأخر من اعتنقها .فلا يسعنا إلا أن نرد بأن الإسلام هو عقيدة وشريعة ومنهج حياة. وأن المبادئ التي تجنى عليها ليست إلا ديانة سماوية وليست من وضع بشر تصلح بعض الوقت لمكان وزمان معينين، بل هي الديانة الخاتمة والصالحة لكل الأزمان إلى أن تقوم الساعة(٧٢).

ثالثا

لم تتوقف افتراءات كرومر ذلك المستعمر الإنجليزي، عند حد تزوير الحقائق وتشويه تاريخ مصر، بل تعدته إلى تشويه تاريخ السودان ذلك القطر العربي الشقيق وتشويه علاقة

مصر به. ففي سياق حديثه عن تجارة الرقيق قال على لسان الكولونيل ستيوارت(٧٣) Steuart

ان السودان «كان مرتعا خصبا لتجار الرقيق من العرب»(٧٤). وهذا القول مناف تماما للحقيقة. إن كان معظم تجار الرقيق من الأجانب. ومن العوامل الجوهرية التي وقفت في طريق حركة الإصلاح في السودان الامتيازات الأجنبية التي نفذت في مصر وفي السودان على السواء. ولهذا لم تستطع الإدارة المصرية في السودان الوقوف أمام الأعمال الوحشية التي كان يرتكبها تجار الرقيق من الأجانب أو الحد من نشاطهم غير المشروع(٧٥).

وفي سياق حديثه عن مدى أهمية السودان بالنسبة لمصر قال: «من ينظر إلى خريطة أفريقية نظرة واحدة يرى الاتصال التام بين مصر والسودان وهذا الاتصال هو السبب الذي حمل الحكومة المصرية والحكومة البريطانية على استرجاع السودان»(٧٦).

وهذا القول غير صحيح. فما دعا الحكومة الإنجليزية لاسترجاع السودان لم يكن أهميته لمصر - وإلا لما أصرت الحكومة الإنجليزية منذ البداية على إخلاء السودان - بقدر ما كان خوف إنجلترا من توسعات فرنسا في وسط القارة الأفريقية واقدامها على احتلال السودان عن طريق الحبشة أو بحر الغزال. ولهذا بدأت إنجلترا تفكر في أواخر عام ١٨٩٥م في استرجاع السودان(٧٧). ويواصل كرومر تشويهه للحقائق فيقول إن فائدة السودان «لمصر لم تقدر قدرها إلا بعد ما نشر السير وليم جارستن William Garston تقريره عام ١٩٠٣م... وقد أبان... جارستن... أنه إذا أريد زيادة الماء الوارد إلى مصر وجب أن ينقل مركز العمل من مصر نفسها إلى أبعد مديريات السودان»(٧٨).

والحقيقة هي أن أهمية السودان لمصر ظهرت قبل ذلك بكثير. ظهرت منذ أيام محمد علي عندما فكر في فتح السودان عام ١٨٢٠و كان من أهم دوافعه لذلك هو ضمان مياه النيل وتكوين دولة موحدة تسيطر على الجزء الأكبر من مجرى النيل. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى. ثم تطورت تلك السياسة في عهد حفيده إسماعيل، الذي وضع فور توليه أمر مصر برنامجا إصلاحيا، كان من أهم نقاطه تدعيم النفوذ المصري في السودان وبسط السيادة على منابع النيل(٧٩).

وعند حديث كرومر عن انهيار الحكم المصري في السودان راح يرمي باللوم كله على الحكومة المصرية فقال: «إن النفوذ الذي فرضه حكم البيت العلوي على قبائل السودان المتوحشة قد أسئ استعماله إلى حد بعيد... فالحكم المطلق إذا لم يقترن بالحرص على منافع الشعب، فإنه يتهاوى أمام أية مقاومة تواجهه»(٨٠).

وهذا القول ملئ بالمغالطات، حقيقة أن بعض رجال الحكومة المصرية في السودان لم يكونوا فوق مستوى الشبهات. ولكن ليس للحد الذي يحملها فيه كرومر كل الذنب. بل إن إنجلترا نفسها تتحمل جزءا كبيرا منه. فعندما عين الخديو إسماعيل سير صمويل بيكر

Samuel Baker (1869-1873) لفتح أعالي النيل للوصول إلى منابعه،وفتحها أمام التجارة المشروعة ، توطئة للقضاء على تجارة الرقيق . ثم الكولونيل جوردون Gordon الذي عينه كمدير على مديرية خط الاستواء (١٨٧٤-١٨٧٦م) خلفا لبيكر . ثم عهد إليه بعد ذلك بحكمدارية السودان (١٨٧٧-١٨٧٩م). كانت تعليمات الخديو لهما هي العمل على استرضاء القبائل ، وعدم استخدام العنف ضدها في القضاء على تجارة الرقيق ، وألا يأتيا بعمل قد يترتب عليه إعاقة تقدم الراية المصرية نحو الجنوب.

إلا أن بيكر وجوردون لم يعيرا تعليمات الخديو أي اهتمام وأعلنا الحرب على السكان الآمنين، مستخدمين الشدة والعنف. ولذا فقد فشلا فشلا ذريعا ،هذا فضلا عن إن الرجلين من الأجانب غير المسلمين عهد إليهما مشكلة القضاء على الرق التي عالجها الإسلام بالتدريج دون عنف .فأدى ذلك لنقمة السودانيين على الحكم المصري،بل ودفعهم العداء إلى حد التحالف مع تجار الرقيق لمقاومة نفوذ الحكومة المصرية. وكانت تلك الأعمال هي النواة الأولى للثورة المهدية وخروج السودان كلية من حوزة مصر (٨١).

ويواصل كرومر انتقاده للحكم المصري في السودان فيصفه «بالثرثرة الفارغة» وأنه «لك بني علي ،أساس واه من الرمال»(٨٢). والحقيقة أن أبلغ رد على تلك المغالطات هو موقف إنجلترا في مؤتمر لندن عام ١٨٤٠م. ذلك المؤتمر الذي حرم محمد علي من كل ممتلكاته فيما عدا مصر والسودان التي تركت له مكافأة على ما قام به من جهود في تلك البلاد. لاسيما إرساله الحملات الكشفية للوصول إلى منابع النيل. تلك الحملات التي فتحت الطريق أمام الحركات الكشفية الأوربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي كان لها الفضل في كشف مجاهل أفريقيا والوصول إلى منابع النيل(٨٣). أضف إلى ذلك عناية الحكم المصري ببسط الأمن في ربوع السودان وهو قوام العمران وأساس تقدم الزراعة والتجارة. ويكفي دليلا على فضل الحكم المصري في هذه البلاد كلمة صمويل بيكر «إن السائح الأوربي يمكنه أن يجوب تلك الأصقاع البعيدة دون أن يخشى على نفسه أكثر مما يخشاه من يتنزه بعد غروب الشمس في حديقة هايدبارك بلندن»(٨٤).

رابعا:

يعتبر وعد بلفور(٨٥) Balfour Declaration الذي أصدرته إنجلترا في نوفمبر ١٩١٧ مثالا صارخا للتزييف وقلب الحقائق التاريخية. ذلك الوعد الذي راح ضحية إصداره قطر عربي شقيق هو فلسطين ، ولا يزال يعاني آثاره حتى الآن.

كان الدافع الرئيسي - إلى جانب الدوافع الأخرى - الذي حمل إنجلترا على إصدار هذا الوعد هو مصلحة إنجلترا في حماية مركزها في مصر و تأمين اتصالها البري مع الشرق .وهو المعنى الذي أكده مستر هربرت صمويل Herbert Samuel أول مندوب سام لبريطانيا في فلسطين) في حديث له مع سير ادوارد جراي Edward Grey وزير خارجية إنجلترا (١٩٠٥-

١٩١٦م)(٨٦). ولولا هذه المصلحة ما كان للصهيونية Zionism أن تحقق أطماعها في فلسطين. فعلى حد قول الدكتور حاييم وايزمن(٨٧) : (1874-1952) Haim Weizman «لولا المشورة التي كان يقدمها لنا رجال أمثال سايكس(٨٨) M. Sykes ،ولورد روبرت سيسل(٨٩) Robert A. Cecil في وقت لم تكن لنا خبرة في المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة لارتكبنا دون شك أخطاء جسيمة وكثيرة»(٩٠).

وتتضح المغالطة التاريخية في هذا الوعد في أمرين:

أولا: إصدار الوعد

يعد هذا الوعد نقضا صريحا للاتفاق العربي الإنجليزي الذي عرف باسم اتفاقية الحسين(٩١) - مكماهون Mcmahon عام ١٩١٥. فهذا الاتفاق قد نص صراحة على أن فلسطين جزء من الدولة العربية التي ستنال استقلالها و المبينة بالاتفاق . وأن بريطانيا إذا كانت قد أثارت بعض التحفظات بشأن دخول ولايتي البصرة وبغداد في نطاق الدولة العربية المقترحة لوجود مصالح حيوية بتلك الجهات ،وكذلك أثارت نفس الاعتراضات بخصوص ولايات دمشق وحمص وحماه وحلب لوجود مصالح لحليفتها فرنسا فيها ،فإنها لم تثر أي تحفظات بشأن فلسطين(٩٢) ،وبناءا عليه ،فإصرار بريطانيا على التمسك بهذا الوعد يعد نقضا صريحا لالتزام دولي سبق أن قطعته بريطانيا على نفسها للعرب. كما أن الحكومة البريطانية بإصدارها هذا التصريح قد خولت لنفسها الحق في أن تتصرف تصرفا مصيريا في إقليم عربي لا تملكه ،و تعطيه لمن لا يستحقه، دون أن ترجع إلى أصحاب هذا الإقليم(٩٣).

أضف إلى ذلك أن إصدار الوعد ثم العمل على تنفيذه يتناقى مع ما نادت به بريطانيا وحليفاتها خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) من حق تقرير المصير. وعندما حاول الرئيس الأمريكي ولسون (1913-1921) W. Wilson تطبيق مبدأ حق تقرير المصير في فلسطين ،وافقت كل من فرنسا وبريطانيا مجاملة للولايات المتحدة الأمريكية ،ولكنهما رفضتا تعيين أعضائهما في اللجنة التي سيوكل إليها هذا الأمر ،بحيث وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى إيفاد مندوبيها وحدهم للقيام بعملية الاستفتاء وأطلق عليهم اسم لجنة كنج - كرين King - Crane. وقد اسفرت نتائج الاستفتاء عن معارضة السكان جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود(٩٤). ولكن هذه النتيجة لم تعلن ،ووظلت في طي الكتمان حتى تتمكن بريطانيا وشريكاتها من تحقيق المطامع الصهيونية في هذا البلد العربي على حساب السكان الذين يمثلون أغلبية تقدر بنحو ٩٢٪ من عدد السكان والذين لم يحسب لرأيهم أي حساب.

ثانيا: نص الوعد

كان النص الرسمي لوعد بلفور كما يلي «إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل أطيب مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ،وليكن معلوما بجلاء أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يلحق الضرر بالحقوق

المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ،أو الحقوق السياسية التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى والمركز السياسي الذي حصلوا عليه فيها»(٩٥).

مما يلفت النظر أن الوعد صيغ بصياغة ماكرة قصد به تشويه الحقائق الموجودة على أرض الواقع ،أرض فلسطين. فعبارة «الطوائف غير اليهودية» Non Jewish Communities الواردة بالوعد والمقصود بها سكان البلاد من العرب قد جاءت بصيغة الاستثناء ،مما يوهم القارئ للوعد بأن اليهود هم أغلبية السكان ،وأن السكان العرب هم الأقلية. بينما الحقيقة هي أن السكان العرب كانوا يمثلون في ذلك الوقت حوالي ٩٢٪ من عدد السكان الكلي(٩٦) ،كما سبق أن ذكرنا. وهذا تشويه للحقيقة قصدت به الحكومة البريطانية تضليل الرأي العام العالمي الذي يجهل حقيقة الأوضاع في فلسطين ،وأدخلت في روعه أنه لا يوجد في فلسطين شعب عربي متجانس له مقوماته وأهدافه الوطنية وحياته السياسية.

وعلى أية حال فلقد صور المؤرخ الكبير توينبي (A. Toynbee (1889-1975 ،سياسة بريطانيا إزاء فلسطين أصدق تصوير حينما قال إن موقفها هو «التعامي المقصود الجدير بالإدانة»(٩٧).

خامساً

إذا تركنا المشرق العربي ،وانتقلنا إلى المغرب العربي نجد أنه أيضا لم يسلم من التشويه. مثال ذلك:

وصف الجهاد البحري العربي بالقرصنة

اشتملت الفترة من نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر - وحتى القرن التاسع عشر - على كفاح مرير بين البحرية العربية الإسلامية في البحر المتوسط من ناحية ،والسفن الأوربية المسيحية من ناحية أخرى. ذلك الكفاح الذي جاءت بدايته ردا على اعتداءات تلك القوى المسيحية الصليبية على المسلمين في أسبانيا وملاحقتهم في أثناء فرارهم من الاضطهاد إلى أقطار شمال أفريقيا العربية الإسلامية(٩٨).

ويصر المؤرخون الغربيون على تسمية هذا الدور العربي الإسلامي باسم القرصنة ،وهي تسمية خاطئة ومجحفة. فهذا الدور هو جهاد بحري ضد أعداء الإسلام من الأوربيين. فمجاهدو شمال أفريقيا خاضوا صراعا صليبيا ضد برتغاليين وأسبانيين أرادوا الاستيلاء على بلادهم وتحويل سكانها إلى المسيحية وطمس عروبتهم. فوصفهم بالقرصنة مبعثه شعور هؤلاء الأوربيين بالمقت والشغبنة بسبب ما أنزله المجاهدون من خسائر بالأوربيين وبفرسان القديس يوحنا(٩٩). وليس أدل على ذلك من قول الملكة إيزابلا Isabella I (1474-1504) ملكة أسبانيا «إن تحرير أسبانيا (تعني إخراج المسلمين منها) لا يتم إلا بفتح أفريقيا (أي الاستيلاء

على أقطار المغرب العربية الإسلامية) وجهاد أبنائها الكافرين (أي المسلمين) في سبيل العقيدة المسيحية»(١٠٠).

كما أن تلك البحرية العربية كانت خاضعة لسلطة القيادات المسؤولة عن الحكم في المناطق الساحلية ،فهي بذلك تشبه البحرية الحديثة. أما سفن القراصنة فكانت تخضع لبعض رؤساء البحر الذين يشبهون في عملياتهم عمليات قطاع الطرق ،ولا يتراجعون عن مهاجمة أي سفينة ،حتى وإن كانت خاضعة لجيرانهم أو لحكومتهم ،حتى يتمكنوا من أسرها أو الاستيلاء على حمولتها ،وهناك فرق كبير بين قاطع الطريق وسلطة الدولة التي تعمل على استتباب الأمن ،وتعمل على حماية الأرواح والممتلكات. وإذا ما أصر الغرب على تسمية هذه الحركة باسم القرصنة فإن هذه التسمية تمتد بالتالي على كل القوات البحرية للدول الغربية في ذلك الوقت(١٠١).

الاحتلال الفرنسي للجزائر

تمثل الحملة الفرنسية على الجزائر عام ١٨٣٠مثلا آخر من أمثلة تشويه تاريخ البلاد العربية.

كان للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي قوة بحرية كبيرة ،استطاعت أن تحفظ توازن القوى في الحوض الغربي للبحر المتوسط. وفي بعض الأحيان كانت السفن الجزائرية والفرنسية تهاجم كل منهما الأخرى في هذا البحر ،وكان الكتاب الفرنسيون يطلقون على إغارات السفن الجزائرية بأنها أعمال قرصنة (١٠٢)، ولكنهم يطلقون على ما يقومون به ضد السفن الجزائرية بأنه دفاع عن النفس(١٠٣).

وقد اتخذت فرنسا من حادثة المنشة (المروحة) سببا جوهريا لمهاجمة الجزائر «دفاعا عن شرفها وكرامتها التي أهدرت» (١٠٤). والحقيقة غير ذلك.فالتفكير في احتلال الجزائر يرجع إلى عهد لويس السادس عشر Louis XVI (1774-1792) عندما تصح القنصل الفرنسي في الجزائر، حكومته بمهاجمة مدينة الجزائر والاستيلاء عليها. ولكن أحوال فرنسا لم تكن تسمح لها بذلك – في هذا الوقت - وهي مشرفة على الانهيار. ثم ازدادت أهمية الجزائر الاستراتيجية في البحر المتوسط مع قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩م عندما حاولت استخدام البحر المتوسط وسيلة للوصول إلى مصر ولضرب بريطانيا في الهند. ثم مع نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte (1804-1815) الذي فكر في تكوين إمبراطورية تمثل أجزاء هامة من الدولة العثمانية وأقاليم شمال أفريقيا. حيث ظهرت الجزائر في موقع متوسط بين القواعد البريطانية في مالطة وجبل طارق ،مما يدعم السيطرة البريطانية على البحر المتوسط في حالة استيلاء بريطانيا عليها. فكانت فكرة الإفادة من موقع الجزائر الاستراتيجي تراود نابليون في حربه مع بريطانيا. ومن ناحية أخرى ازدادت أهمية الجزائر الاقتصادية بالنسبة لفرنسا، نظرا لحاجتها إلى القمح واللحوم والزيوت وجميعها متوفرة في الجزائر(١٠٥).

وفي عام١٨١٥م، تلك السنة التي هزم فيها نابليون وفقدت فرنسا أجزاء واسعة من إمبراطوريتها، رأت أن تستعيض عنها بدول المغرب العربي(١٠٦). ولتكن البداية بالجزائر كنقطة انطلاق نحو الاستيلاء على المغرب العربي بأكمله(١٠٧).

صور الكتاب الفرنسيون تمسك فرنسا بالجزائر على أنه «تضحية منها في سبيل نشر الحضارة بين القبائل الجزائرية»(١٠٨)، واحترام الإسلام والمسلمين، وتأمين الأهالي على أنفسهم وممتلكاتهم. ولكن ما فعلته فرنسا في الجزائر يدحض تماما تلك المبررات الاستعمارية، ولنستعرض فيما يلي بعض أمثلة على ذلك

وحشية الفرنسيين في معاملة الأهالي

في عام ١٨٣٧م، عندما استولى الفرنسيون على مدينة قسطنطينة، ألقى مئات النساء والأطفال والشيوخ بأنفسهم من أعلى المنحدر الصخري الذي يحف بالمدينة، وهلكوا جميعا بسبب الارتفاع الشديد، وذلك خوفا من إلقاء الفرنسيين القبض عليهم وتعذيبهم بكل وحشية. حيث كانت تتوارد للأهالي روايات تصف وحشية الفرنسيين ومعاملتهم السيئة للأهالي الذين يقبضون عليهم(١٠٩).

وهناك واقعة أخرى تتعلق بمدينة قسطنطينة، حيث ارتكب الفرنسيون عملا وحشيا تجاه قبيلة أولاد ربيعة التي فرت من هجماتهم إلى أحد الكهوف، فقام الفرنسيون بإشعال النار داخل ذلك الكهف مما أدى إلى موت كل من كان به، وكان عددهم خمسمائة شخص أغلبهم من النساء والأطفال(١١٠).

سياسة الفرنسيين التعليمية في الجزائر

في عام ١٨٣٠م – في ظل الحكم العثماني – كانت نسبة المتعلمين في الجزائر تزيد على ٥٥٪، فعدد المدارس الابتدائية وحدها في مدينة الجزائر بلغ مائة مدرسة(١١١). وبعد شهرين من دخول الفرنسيين للجزائر استولت السلطات الفرنسية على المدارس وحولتها إلى دكاكين أو تكنات أو مرابط للخيل(١١٢). وأنشأت بدلها مدارس فرنسية الروح واللسان.

وفي الوقت نفسه استهدفت سلطات الاحتلال التعليم العربي الحر الموازي للتعليم الرسمي الفرنسي، فأصدرت قانونا عام ١٩٠١يحظر فتح أي مدرسة عربية دون نيل ترخيص من الحاكم العسكري، وكان منح هذه الرخصة يخضع لعدة شروط أهمها: أن يقتصر التعليم في هذه المدرسة على حفظ القرآن الكريم فقط، وعدم التعرض إلى تفسير الآيات القرآنية الخاصة بالجهاد والتي تدين الظلم والاستبداد، واستبعاد تاريخ الجزائر والتاريخ العربي الإسلامي من الدراسة، واستبعاد دراسة اللغة العربية وآدابها(١١٣).

ولعبت المدرسة الفرنسية بإمكانياتها الهائلة دورها المرسوم بالقدر كما رسمه لها قادة الاحتلال، إذ كانت أولى توصيات قادة الاحتلال في باريس لجيشهم الذي احتل الجزائر «علموا

لغتنا ، وانشروها حتى تحكم الجزائر . فإذا حكمت لغتنا الجزائر فقد حكمناها حقيقة»(١١٤). فسياسة الاحتلال التعليمية كانت تهدف إلى القضاء على اللغة العربية ،وتحويل المجتمع الجزائري من مجتمع مناهض للسياسة الفرنسية إلى مجتمع يقبل الوضع الاستعماري لبلاده ،وبذلك تنجح دولة الاحتلال في السيطرة الدائمة والمطلقة على الجزائر ،ويتضح هذا الهدف في تقرير لأحد المسؤولين الفرنسيين من أن «بناء مدرسة أفضل من إنشاء فيلقين»(١١٥).

وفي إطار محاربة الاستعمار الفرنسي للغة والثقافة العربية، أجبر «رسل الحضارة الفرنسية» الأطفال الجزائريين على تلميع أحذية الأوربيين في الساحات العامة ،حتى يتعلموا من زبائنهم اللغة الفرنسية(١١٦). ونشروا اللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية في المحيط العام، في أسماء موانئ القطارات ،وفي أسماء الشوارع والأحياء والمدارس ،وحتى في المحكمة الشرعية حيث يسجل المسلمون عقود الزواج والطلاق(١١٧).

وبلغت محاربة الاستعمار الفرنسي للغة العربية ذروتها عام ١٩٣٨م، حيث أصدرت سلطات الاحتلال قرارا يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية لا يجوز تعليمها في المعاهد العلمية سواء أكانت معاهد تعليمية حكومية أو أهلية إلا بترخيص من سلطات الاحتلال(١١٨).

موقف الاحتلال الفرنسي من الإسلام

أعلن قائد الحملة الفرنسية في يوليو ١٨٣٠ ،بعد استيلائه على مدينة الجزائر ،احترام دين الجزائريين وعاداتهم وممتلكاتهم. لكن سرعان ما انكشفت تلك الأكاذيب عندما التقى بقواده في الاحتفال الذي أقيم بعد انتصاره حيث قال: «لقد فتحتم معنا من جديد باب المسيحية في أفريقيا، ورجاؤنا أن تزدهر فيها عما قريب الحضارة التي كانت قد انطفأت»(١١٩).

وجاء على لسان قائد آخر «إن العرب لن يكونوا لفرنسا إلا إذا صاروا فرنسيين ،ولن يكونوا فرنسيين إلا إذا تنصروا»(١٢٠).

وفي عام ١٨٤٦م، شرح أحد الضباط الفرنسيين لماذا يجب تطبيق سياسة التنصير فقال: «إن تعصب المسلمين هو الأمر الذي يدعم المقاومة التي نواجهها في أفريقيا وهذا الدين (الإسلام) الذي احترمناه إلى يومنا هذا نقترح الآن بجرأة محاربته ،وهكذا تثبت قوتنا ،وننشر ظلوسنا على أنقاض الإسلام»(١٢١).

من الأمثلة السابقة يتضح أن الدول الاستعمارية كثيرا ما لجأت إلى تزييف الحقائق التاريخية وتشويهها، كي تتفق مع أهدافها ومع سياستها الاستعمارية. وأن منطق القوة الغاشمة قد دفعها إلى العبث بمقدسات الشعوب المقهورة، وقيمها، وتاريخها ،ومبدأها في ذلك «الغاية تبرر الوسيلة».

الهوامش

١- Nicolas,Louis, Histoire de la marine Française, (presses universitaire de France ,1949),p.97.

٢- بيير رنوفان ،تاريخ العلاقات الدولية (١٨١٥-١٩١٤م) ، ترجمة جلال يحيى، الطبعة الثانية ، (دار المعارف، ١٩٧١) ص ص ٥١٢-٥١٣ ، ٥١٦.

٣- Hobson,J.A., Imperialism, a study,(London,1905), pasim.

٤- رنوفان، المرجع السابق ، ص ٥١٦.

٥- محمد محمود السروجي، تاريخ أوربا الدبلوماسي، من السبعينيات للقرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى، (الإسكندرية، ١٩٦٦م) ص ١٠٨.

٦- سياسي بريطاني، تولى رئاسة الوزارة البريطانية مرتين الأولى عام ١٨٦٨م، والثانية (١٨٧٤-١٨٨٠م).

٧- ألف الوزارة في فرنسا مرتين الأولى (١٨٨٠-١٨٨١م)، والثانية (١٨٨٣-١٨٨٥م)

٨- إبراهيم شحاتة حسن، نصوص ووثائق في تاريخ المغرب تحت حكم «الحماية»، (منشأة المعارف، د. ت.) ص ٣٣.

٩- Miller,William,The Ottoman Empire and its Successors 1801-1927,(London,1927) pasim.

١٠- هاملتون جب و هارولد بوون، المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى وأحمد عزت عبد الكريم، الجزء الثاني، (دار المعارف، ١٩٧١) ص ١٧.

١١- عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، (مكتبة الأنجلو، ١٩٨٠) الجزء الثاني، ص٨٦٢.

١٢- بانيكار، آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة دار المعارف، ١٩٦٢) ص ١٠.

١٣- محمد مصطفى زيادة، مصر والحروب الصليبية، من رسائل الثقافة الحربية رقم ٣٩، (القاهرة، ١٩٤٢) ص ١٦.

١٤- هي جماعة دينية نشأت في فلسطين، وقد تولت قبل الحروب الصليبية رعاية الحجيج المسيحيين القادمين للأماكن المقدسة ، إلا أنها اهتمت بالنواحي العسكرية زمن الحروب الصليبية ،وقد تمكن صلاح الدين الأيوبي (١١٣٧-١١٩٣م) من طردهم نهائيا منها، فانسحبوا إلى جزيرة قبرص، ثم احتلوا رودس والجزر المجاورة مقيمين فيها دولة تحت حماية البابا والأمراء المسيحيين. انظر اثوري رويسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام ١٩١١م، ترجمة وتقديم خليفة محمد التليسي، (بيروت ١٩٧٤) ص ١٤٦.

١٥- محمد محمود السروجي، «انتقال الحركة الصليبية من الأندلس إلى بلاد المغرب بعد سقوط غرناطة»، بحث مقدم إلى ندوة «الصراع بين الحرب والاستعمار في عصر التوسع الأوربي الأول»، التي

عقدها اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، في الفترة من ٢٥-٢٦ جمادي الاخرة ١٤١٥/ ٢٨-٢٩ نوفمبر ١٩٩٤، ص ٤٨.

١٦- عبد الجليل التميمي، الدولة العثمانية وقضية الموريسكيين الأندلسيين، (تونس، ١٩٨٩م)، ص ص ٩٠-٩١.

١٧- المرجع السابق، ص ٣١.

١٨- عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٩٣٦.

١٩- فاروق عثمان أباظة، دراسات في العلاقات الدولية، (دار المعرفة الجامعية، د.ت) ص ٨٩.

٢٠- جب وبوون، مرجع سابق، ص ١٥٩.

٢١- فاروق أباظة، مرجع السابق، ص ص ٩٦-٩٧.

٢٢- جب وبوون، مرجع السابق، ص ١٥٩.

٢٣- فاروق أباظة، مرجع السابق، ص ٩٧.

٢٤- Hoskins,H.L.,British Routes to India,(London,1928) pp.4-5.

ومما يجدر ذكره أن الحصار الذي فرضه البرتغاليون على منافذ الطريقين القديمين للتجارة، وهما الخليج العربي والبحر الأحمر، لم يكن محكما. فكان جانب من التجارة الشرقية يتسرب إلى أيدي التجار العرب فيحملونه في سفنهم الخفيفة إلى البصرة من ناحية، وإلى السويس من ناحية أخرى. وبذلك عمرت بالنشاط التجاري أسواق العواصم والمدن العربية: البصرة، وبغداد، وحلب، ودمشق، والسويس، والقاهرة، والإسكندرية. وفي فترات السلام التي كانت تتخلل حالات الحرب بين الدولة العثمانية وفارس، كانت القوافل تجتاز وسط آسيا عبر فارس تحمل إلى بغداد منتجات الشرق. فكانت بغداد بمثابة مركز لتوزيعها. وعلى هذا فموقع بغداد في تلك المنطقة المتوسطة بين وسط آسيا وغربيها، كان موقعا جغرافيا ممتازا جذب إلى العراق جانبا لا يستهان به من التجارة الشرقية، وبفضل هذا القدر من التجارة الخارجية لم يعش العراق في عزلة عن العالم. أنظر: محمد بديع شريف، وزكي المحاسني، وأحمد عزت عبد الكريم، دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة، مراجعة محمد شفيق غربال، (مكتبة الأنجلو، د.ت) ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

٢٥- فاروق أباظة، مرجع سابق ، ص ١٠٧.

٢٦- جورج أنطونيوس، يقظة العرب، (دمشق ، ١٩٤٦) ص ٢٨.

٢٧- Volney,C.F., Travels through Syria and Egypt,in years 1783,1784 and 1785,(London,1787),vol.2,pp.191-192.

٢٨- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان عام ١٩٠٦م، رفعه جناب الإيرل كرومر فنصل دولة إنكلترا الجنرال ووكيلها السياسي في مصر إلى جناب السير ادوارد جراي ناظر خارجيتها، (ترجم في إدارة المقطم، وطبع في مطبعته، ١٩٠٧م) ص١٤.

٢٩- عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (١٥١٧-١٩٥٢م)، (دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢) ص ص ٣٢٩، ٣٣١.

٣٠- لمزيد من المعرفة عن سياسة التعليم في مصر في ظل الاحتلال البريطاني ارجع إلى الفصل LIX ٥٩ من كتاب اللورد كرومر Modern Egypt، الجزء الثاني، طبعة ١٩٠٨م لندن، من ص ٥٢٤-٥٤٢.

٣١- فاروق البوهي، ومحمد كريم، وآخرون، تاريخ التعليم الابتدائي ومشكلاته، (الإسكندرية، ٢٠٠٥) ص ص ١٩٧-١٩٩، ٢٤٧.

٣٢- قرار مجلس النظار في ٢٧سبتمبر ١٨٨٨م، نقلا عن نعمات أحمد عثمان، تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣-١٨٩٩م)، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م) ص٤٤٣، ملحق ١١.

٣٣- منشور نظارة المعارف في عام ١٨٩٣، المرجع السابق، نفس الصفحة.

٣٤- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر وفي السودان عام ١٩٠٤، رفعه جناب الإيرل كرومر قنصل دولة إنكلترا الجنرال ووكيلها السياسي في مصر إلى جناب المركيز لنسدون ناظر خارجيتها، (ترجم في إدارة المقطم وطبع في مطبعته عام ١٩٠٥) ، ص ١١٦.

٣٥- المصدر السابق، ص ١١٧.

٣٦- المصدر السابق، ص ص ١١٧و١١٨.

٣٧- Cromer, The Earl of ,Modern Egypt , vol.2, (London,1908) p.525.

٣٨- البوهي وآخرون، مرجع سابق ،ص ٢٣٠.

٣٩- يعقوب أرتين ،القول التام في التعليم العام ،ترجمه إلى العربية : علي أفندي بهجت مترجم أول نظارة المعارف ،(المطبعة الأميرية الكبرى ببولاق ،١٨٩٤) ص ٢٤.

٤٠- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٤، مصدر سابق، ص ١١٤.

٤١- يعقوب أرتين ،مصدر سابق ،ص ٢٤.

٤٢- نذكر من هذه الجمعيات على سبيل المثال: «جمعية التعليم المصرية» التي تأسست عام ١٨٨٥، والتي أنشأت أول مدرسة ليلية لتعليم الشباب المصريين. انظر: جريدة الأهرام، العدد ٢١٦٦، ١٤مارس ١٨٨٥م. و«الجمعية الخيرية الإسلامية» التي تأسست في سبتمبر ١٨٩٢، والتي أنشأت فور تأسيسها أربع مدارس واحدة بالقاهرة ،والثانية في طنطا، والثالثة بالإسكندرية، والرابعة في أسيوط، وفي عام ١٨٩٤ كان عدد تلاميذ المدارس الأربعة ٣٣٦ تلميذا من أبناء الفقراء يتعلمون مجانا، وتنفق عليهم الجمعية ألف جنيها سنويا. وفي الفترة من ١٩٠٢-١٩١٢م أنشأت الجمعية العديد من المدارس في المحلة الكبرى، وبور سعيد، ودسوق، وبني مزار، وشربين. انظر: السيد علي مصطفى مدين، الجمعية الخيرية الإسلامية في ثمانين عاما، (القاهرة، ١٩٧٩م) ص ص٢٥-٥٣. وجمعية «العروة الوثقى» التي تأسست عام ١٨٩٢م وهي أول من أسس مدرسة لتعليم الفتاة المصرية. انظر: سعيد إسماعيل علي، دور التعليم المصري في النضال الوطني (زمن الاحتلال البريطاني)، (الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ١٩٩٥م) ص ٤٦. و«جمعية المساعي المشكورة»، أسسها كبار ملاك الأراضي الزراعية بالمنوفية عام ١٨٩٣م. وقد افتتحت مدرستها الثانوية بشبين الكوم عام ١٩٠٦. فكانت المدرسة الثانوية الثالثة في مصر بعد المدرسة الإبراهيمية والمدرسة الخديوية. انظر: جريدة الأهرام، العدد ٤٣٣٣٣، ٢٨ يوليو ٢٠٠٥م وجمعية «التوفيق والثبات القبطية الخيرية» أنشئت عام ١٨٩٢م. وفي عام ١٩١٢م أنشئت جمعية «الثبات والاتحاد». وكان اتجاه الجمعيتين إلى إقامة المدارس ردا على سياسة المستعمر، وامتد نشاطها إلى معاونة بعض الطلبة وهم في مراحل التعليم بالجامعة. انظر: نادي روتاري الإسكندرية. الجمعيات الخيرية بمدينة الإسكندرية، تاريخها وأهدافها ونشاطها، الجزء السنوي الأول، (مارس ١٩٧٠م) ص ٣٢.

٤٣- أظهر الأمراء والأعيان وسراة القوم، مدى استعدادهم لتقديم المساعدات تبرعا لإقامة المدارس، والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها ذلك الوقف الذي أوصت والدة عباس باشا الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م)، بإنفاق ريعه على مدرسة أسستها انظر: يعقوب أرتين، مصدر سابق، ص ٥٠. وفي الزيتون أقيمت مدرسة للمكفوفين من مال تبرعت به مسز أرميتاج Mrs. Armitage، وتولى أمرها ابنها وابنتها بعد وفاتها. وأسست الليدي ميث Lady Mith مدرسة أخرى للمكفوفين بالإسكندرية عام ١٩٠٠م. انظر: تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٤، مصدر سابق، ص ١٢٨. كما أنشئت مدرسة صناعية في أبو تيج عام ١٩٠٣ على نفقة محمود باشا سليمان وهو من كبار أعضاء مجلس شورى القوانين. انظر: المصدر السابق، ص ١٢٢. وفي عام ١٩٠٨ تبرع الأمير حسين كامل (السلطان فيما بعد ١٩١٤-١٩١٧) بمبلغ خمسمائة جنيها لإنشاء مدرسة للفتيات الفقيرات، مع ترتيب إعانة من ماله الخاص قدرها مائة جنيها سنويا تدفع لحسابها. انظر: السيد علي مصطفى مدين، مرجع سابق، ص ٢٧.

٤٤- Cromer ,op.cit., pp.526-527.

٤٥- سعيد إسماعيل علي، مرجع سابق، ص ص ٩٥-٩٦.

٤٦- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٦، مصدر سابق، ص ١٧٧.

٤٧- عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، الطبعة السادسة، (دار المعارف، ٢٠٠١) ص ص ٤٠٠-٤٠١، ٤٨٥.

٤٨- محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، (دار المعارف، ١٩٦٧) ص ٥٨٨.

٤٩- لورد كرومر، عباس الثاني، (لندن، ١٩١٥)، طبع بمطبعة محمد محمد مطر بمصر، ص ١٦.

٥٠- Cromer, op.cit.,p. 532.

٥١- Colvin, Sir Auckland , The making of modern Egypt, (1938) , p.313.

٥٢- محمد محمود السروجي، «أثر الاستعمار في تشويه تاريخ الأمة الإسلامية»، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٢٤، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، ص ٤١٥.

٥٣- جرجس حنين، الأطيان والضرائب في القطر المصري، (القاهرة، ١٩٠٤م) ص٦٢٧.

٥٤- محمود إبراهيم الشواربي، حركة الفلاحين في مصر ما بين ثورتي ١٨٨٢-١٩١٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٨م، ص ١٦٩.

٥٥- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٦، مصدر سابق، ص ١٥٧.

٥٦- المصدر السابق، ص ٥٥.

٥٧- عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية، الطبعة الأولى، (القاهرة، ١٩٣٩م) ص ص ٢٠٣-٢٠٥.

٥٨- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٦م، مصدر سابق، ص ١٢.

٥٩- عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص ص ٢٦٣-٢٦٨.

٦٠- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٦م، المصدر السابق، ص ١٤.

٦١- المصدر السابق، ص٤٦.

٦٢- Owen,R., The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt1883-1907, St.Antony's papers, no.17,Middle Eastern Affairs,4, 1965,pp.109-113.

٦٣- لورد كرومر، الثورة العرابية، ترجمة عبد العزيز أحمد عرابي، الطبعة الأولى، (الشركة العربية للطباعة والنشر، ١٩٥٨م) ص ٢٣٢.

٦٤- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الثاني، (دار المعارف، ١٩٨٧م) ص ٨٩.

٦٥- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٦م، المصدر السابق، ص ٥٧.

٦٦- المصدر السابق، ص ١٦.

٦٧- عمر عبد العزيز عمر، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

٦٨- عبد الرحمن الرافعي، مصطفى كامل، مرجع السابق، ص ص ٢٤١-٢٤٢.

٦٩- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٦، المصدر سابق، ص ص ٩-١٢.

٧٠- محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر، (دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٣م) ص٤٤. والغريب أن آراء بعض الغربيين المتعصبين ضد الإسلام واحدة ولم تتغير حتى وقتنا هذا، فنجد برنارد لويس Bernard Lewis يشوه التاريخ و يرى أن الإسلام سبب كل مشكلات الزمان، وأن الإسلام والمسلمين خطر موجه ضد الغرب. انظر: برنارد لويس، الإسلام ولُزمة العصر، حرب مقدسة وإرهاب غير مقدس، ترجمة: أحمد محمد حسين هيكل، (المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤م).

٧١- عبد الرحمن الرافعي، جمال الدين الأفغاني، (دار المعارف، ١٩٩١م) ص ٢٦.

٧٢- وليس من الغريب أن تتفق آراء كرومر المستعمر وبرنارد لويس المتعصب مرة أخرى، فهذا الأخير جعل الإسلام مسخا لم يرق إلى المسيحية ولا اليهودية، وإن اعترف له بالترقي عن الديانات الأخرى الوثنية كاليونانية والمجوسية وغيرها. انظر: برنارد لويس، المرجع السابق.

٧٣- أرسل كمندوب من قبل الحكومة الإنجليزية في أواخر عام ١٨٨٢م لدراسة أحوال السودان وتقديم تقرير عنها.

٧٤- اللورد كرومر، بريطانيا في السودان، ترجمة عبد العزيز أحمد عرابي، الطبعة الأولى، (القاهرة، ١٩٦٠م) ص ٥.

٧٥- محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث، (دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٣م) ص ص٣٢-٣٣.

٧٦- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٤م، مصدر سابق، ص ١٩٢.

٧٧- محمد محمود السروجي، دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، (الإسكندرية، ١٩٩٨) ص ٣٩٣.

٧٨- تقرير عن المالية والإدارة لعام ١٩٠٤م، مصدر سابق، ص ١٩٢.

٧٩- السروجي، دراسات في تاريخ أفريقيا الحديث، من ص ١٤، ٣٩.

٨٠- كرومر، بريطانيا في السودان، ص ٢١.

٨١- السروجي، المرجع السابق، ص ص ٧٥، ٧٩.

٨٢- كرومر، المرجع السابق، ص ٢١.

٨٣- السروجي، المرجع السابق، ص ص ١٧-١٨، ٢٤.

٨٤- عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، الجزء الأول، ص ١٦٢.

٨٥- نسبة إلى آرثر جيمس بلفور Arthur James Balfour وزير خارجية بريطانيا (١٩١٦-١٩١٩)

٨٦- محمد محمود السروجي، «وعد بلفور والعوامل التي ساعدت على إصداره»، مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، العدد ١٦، عام ١٩٦٢-١٩٦٣م، ص ٢٩٣.

٨٧- حاييم وايزمن: بولوني الأصل، إنجليزي الجنسية، عمل أستاذا للكيمياء في جامعة مانشستر.

٨٨- من رجال السياسة الإنجليز، وأحد واضعي معاهدة سايكس بيكو عام ١٩١٦.

٨٩- لورد روبرت آرثر سيسل (١٨٣٠-١٩٠٣) : سياسي بريطاني تولى رئاسة الوزارة الإنجليزية من ١٨٨٥-١٩٠٢، وعرف بسياسته الاستعمارية.

٩٠- (Weizman,Dr., Trial and Error, (Londo, 1n950), p.230.

٩١- الحسين بن علي (١٨٥٦-١٩٣١م) شريف مكة (١٩٠٨-١٩١٦م)، ملك الحجاز (١٩١٦-١٩٢٤)، أعلن الثورة العربية عام ١٩١٦.

٩٢- محمود حسن صالح منسي، تصريح بلفور، مع قسم خاص عن فلسطين في تقارير بيل الأمريكية، (دار الفكر العربي، ١٩٧٠م)، ص ٦٨-٧٠.

٩٣- السروجي، المرجع السابق، ص ٣٠١.

٩٤- Bentwich,N. Palestine, (London, 1934), p.91.

٩٥- جامعة الدول العربية- إدارة فلسطين: الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الأولى ١٩١٥-١٩٤٦م، (القاهرة ١٩٥٧م)، ص١٤ وثيقة رقم ١٤.

٩٦- نجيب صدقة، قضية فلسطين، تقديم: عبد الرحمن عزام باشا، والسيد جمال الحسيني، الطبعة الأولى، (بيروت، ١٩٤٦م)، ص ص ٣٦-٣٧.

٩٧- (Toynbee,A., Study of History, (Londo, 1939-1961), vol.8,p.304.

٩٨- رأفت غنيمي الشيخ، «أقرصنة أم جهاد بحري إسلامي، صفحة من محاولة تشويه تاريخ الأمة الإسلامية»، بحث مقدم إلى ندوة «تاريخ الأمة الإسلامية بين الموضوعية والتحيز»، بالتعاون بين كلية الآداب - جامعة الزقازيق ورابطة الجامعات الإسلامية، التي عقدت في الفترة من ٢١-٢٣ ربيع الأول ١٤١٠هـ/ ٢١-٢٣ أكتوبر ١٩٨٩م.

٩٩- عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق، ص ٩٠٦.

١٠٠- رأفت غنيمي الشيخ، المرجع السابق.

١٠١- جلال يحيى، المغرب الكبير: العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، (الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦) ص ص ٢٠-٢١.

١٠٢- (Pérez, Joseph, L' Espagne du xvIsiecle, (Paris,1973) p.108.

١٠٣- Julien,CH.A.,Histoire de L'Afrique du Nord,Tunisie-Algérie-Maroc de la conquete (Arabe à 1830, 2em.ed.,(Paris,1966) pp.286-287.

١٠٤- كوليت وفرانسيس جانسون، الجزائر الثائرة، ترجمة: محمد علوي الشريف وآخرين، (دار الهلال، ١٩٥٧م) ص ص ٩-١٠.

١٠٥- جلال يحيى، مرجع سابق، ص ص ٨٥-٨٦.

١٠٦- عباس فرحات، حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار)، ترجمة: أبو بكر رحال، (المغرب مطبعة فضالة، د.ت) ص ٩.

١٠٧- صلاح العقاد، المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) دراسة في تاريخه الحديث و أحواله المعاصرة، الطبعة الثانية، (القاهرة، ١٩٦٦م) ص ٨٦.

١٠٨- كوليت وفرانسيس جانسون، مرجع سابق، ص ٩.

١٠٩- خليل خالد جركش شيخي زاده، جزاير خاطر اتذرن (مذكرات حول الجزائر)، دار الكتب المصرية، مخطوط رقم ٥٣٥٣/س ٢٤ جغرافية تركي مقعت، ١٥٤ صفحة، سوف تصدر تلك النسخة قريبا - بإذن الله - مترجمة عن التركية في إطار المشروع الجغرافي العربي «ارتياد الآفاق».

١١٠- المرجع السابق.

١١١- De Grammont, H.D., Histoire de L' Alger sous la Domination Turque 1515-1830, (Paris, 1887)p.229.

لم يبق من تلك المدارس في عام ١٨٤٦ سوى أربع عشرة مدرسة. أي أن عدد المدارس في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر قل كثيرا عما كان عليه في ظل الحكم العثماني. انظر

La Coste,Y.,L' Algerie passé et present, (Paris.s.d).p229.

١١٢- أمزيان حسين، النظام الإداري الفرنسي في الجزائر: دراسة تاريخية عن دائرة باتنة بين ١٨٧٠-١٩١٩م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠-١٩٩١م، ص ٧٩.

١١٣- عز الدين جلولي، «المثقف الجزائري في ذكرى ابن باديس الخامسة والستين»، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الرابعة، العدد ٤٣، ربيع ثان - جماد أول ١٤٢٦هـ/ يونيو ٢٠٠٥م.

١١٤- نبيل أحمد البلاسي، «أثر الاستعمار والتبشير في تشويه تاريخ الجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢م)»، بحث مقدم إلى ندوة «تاريخ الأمة الإسلامية بين الموضوعية والتحيز» بالتعاون بين كلية الآداب - جامعة الزقازيق ورابطة الجامعات الإسلامية ٢١-٢٣ ربيع الأول ١٤١٠هـ-٢١-٢٣ أكتوبر ١٩٨٩م.

١١٥- Turin,Yvonne,Affrontemes Culturels dans L' Algérie Colonial (écoles-médecines- religion:1830-1880,(Réghaia.Algérie,1983)p.165.

١١٦- أمزيان حسين، مرجع سابق، ص ٨٢.

١١٧- خليل خالد جركش، مرجع سابق.

١١٨- نبيل البلاسي، المرجع السابق.

١١٩- ١٢٠- المرجع السابق.

١٢١- المرجع نفسه.

أ. د. علي منصور نصر آل شهاب (*)

رؤية جمال باشا للقيادة العربية أثناء حكمه للشام

التعريف بجمال باشا:

ولد أحمد جمال - الذي عرف فيما بعد باسم جمال باشا- في أستانبول عام ١٨٧٢م. كان والده صيدلي عسكري. درس جمال باشا في الأكاديمية العسكرية وتخرج فيها عام ١٨٩٥م. انتسب لجمعية الاتحاد والترقي وكان عضوا في المحفل الماسوني فريتاس. كان جمال باشا ينتصف بالعناد. كان له دورا كبيراً في قمع ثورة ٣١/مارس/١٩٠٩م. وفي نفس هذا العام عين حاكما لحي أسكدار باستانبول. ثم حاكما لأطنة. ثم واليا عسكريا على بغداد في الفترة من ١٩١١-١٩١٢م. اشترك في حرب البلقان. وفي عام ١٩١٣م- عين حاكما عسكريا للاستانة. وأسس لجنة الدفاع القومي. شارك جمال باشا في العديد من المؤتمرات الخاصة بتراقيا الغربية وبلغاريا والمؤتمر العربي الأول في باريس عام ١٩١٣م. وفي عام ١٩١٤م عين وزيرا للأشغال العامة. ثم وزيرا للبحرية. تولى جمال باشا مهمة قيادة الجيش الرابع العثماني في دمشق وطلب أنور باشا قائد عام القوات العثمانية من جمال باشا أن يعمل على تهدئة الأوضاع في سوريا ومنحه سلطات إدارية وعسكرية كبيرة جدا.

العلاقة بين العرب والأتراك ١٩٠٨-١٩١٤م:

عندما أعلن الدستور مرة ثانية عام ١٩٠٨م استقبله العرب بالفرح والبهجة كغيرهم من العناصر الأخرى الموجودة في الدولة العثمانية. وأخذ الناس يهتفون للحرية والمساواة والعدالة(١).

(*) أستاذ التاريخ - كلية الآداب - جامعة البحرين.

وأعلن الاتحاديون الذين أخذوا زمام الأمور في أيديهم أن الجميع أخوة تحت راية الدولة العثمانية، وفتحوا فروعا للاتحاد والترقي في البلدان العربية وانضم لهم الكثير من الشخصيات العربية المشهورة مثل رفيق بك العظم وحقي بك العظم، وعزيز المصري، وعبد الرحمن الشهبندر، ومن مظاهر إخلاص العرب للدولة في ذلك الوقت استنكار العرب للدعوة التي قادها نخلة باشا مطران والتي تدعو إلى استقلال سوريا إداريا عن الدولة العثمانية(٢)، كما تم تأسيس جمعية الإخاء العربي العثماني عام ١٩٠٨م وكان هدفها مساعدة جماعة الاتحاد والترقي في سبيل المحافظة على الدستور.

لم تطل فترة الوئام العربي التركي، إذ سرعان ماظهرت حقيقة سياسة الاتحاديين التي تدعو إلى سمو العنصر التركي. وأول ما ظهر من تلك السياسة للاتحاديين تدخلهم في نصاب أعضاء مجلس الأعيان، فلم يكن في هذا المجلس من الأعضاء العرب سوى أربعة فقط من جملة ٥٧ عضوا للمجلس(٣). أخذ الاتحاديون يتحاملون على العرب في شخص أبي الهدى الصيادي وأحمد عزت العابد، إذ كانت الجرائد الهزلية تبالغ في رسمهم بصورة مهينة وتضع بجانبهم كلمة عرب.

لقد شهدت الأعوام التي تلت عزل السلطان عبد الحميد الثاني تغلغل اليهود في الدولة العثمانية نتيجة لتصلاحيات التي أعطاها لهم الاتحاديون، هذا بالإضافة إلى أن الاتحاديين أخذوا يعملون على نشر فكرة الجامعة الطورانية خلال حرب البلقان التي استمرت من عام ١٩١٢-١٩١٣م(٤). ولم يقف أمر الاتحاديين في معاداة العناصر العربية ومجافاة سياسة الجامعة الإسلامية عند هذا الحد بل تعداه إلى حد أن أصدر أحد أقطابهم وهو جلال نوري كتابا بعنوان تاريخ المستقبل دعا فيه إلى تهجير السوريين عن أوطانهم ومعاملة بلاد اليمن والحجاز والعراق كمستعمرات تركية(٥).

هذا كله بالإضافة إلى قيام الاتحاديين بعزل الموظفين العرب في وزارة الخارجية العثمانية، وفي انتخابات عام ١٩١١م بذل الاتحاديون جهدهم لإنجاح مرشحيهم فقط، فجاءت الوزارة اتحادية اللون، على سبيل المثال لم يكن في وزارة المالية عربي واحد(٦).

كما أصدرت حكومة الاتحاد والترقي قانونا حظرت بموجبه تسمية المنظمات والأندية بأسماء قومية خاصة المنشآت التي يقيمها العرب، لذا قام الاتحاديون بإغلاق جمعية الإخاء العربي العثماني عام ١٩٠٩م، ولا يمكن تغافل دور الصحافة هنا في تشكيل العلاقة بين العرب والأتراك في تلك الفترة، حيث أخذ العنصران يتراشقان عبر الصحف(٧).

وقد أدت هذه السياسة التي انتهجها الاتحاديون إلى تشكيل العديد من الجمعيات والأحزاب ذات الصبغة القومية العربية، ومنها جمعية العربية الفتاة التي تأسست في باريس عام ١٩١١م، كما تأسس حزب اللامركزية الإدارية العثماني في القاهرة برئاسة رفيق العظم(٨). ولم تكن تلك الجمعيات تهدف إلى الانفصال عن الدولة العثمانية بل كانت تدعو للإصلاح في نطاق الدولة العثمانية.

وعندما رأى العرب أن الاتحاد والترقي لايزال مستمر في سياسته المعادية للعرب، دعا أعضاء جمعية العربية الفتاة وحزب اللامركزية إلى عقد مؤتمر في باريس التي كان بها أكبر جالية عربية في أوروبا. وحاولت حكومة الاتحاد والترقي السعي لدى فرنسا لعدم إقامة هذا المؤتمر. وأرسلوا مدحت شكري إلى باريس فأقنع عبد الكريم الخليل وعبد الحميد الزهراوي بالتوجه إلى استانبول بدلا من فرنسا لعرض مطالبهم. وهناك اتفقوا على بعض المواد الإصلاحية(٩).

هكذا كانت العلاقة بين العرب والترك حتى أعلنت الدولة العثمانية الانضمام إلى جانب الألمان في الحرب العالمية الأولى، فأوقفت الحركة العربية كل أنشطتها.

أما الاتحاديون فقد عقدوا اجتماعا قرروا فيه: إقصاء الضباط العرب المقيمين في الاستانة، تولي مهام القيادة في البلدان العربية الضباط الأتراك، الإسراع في سياسة التتريك، مقاومة حركة الإصلاح العربية، إلغاء الأحزاب العربية كلها، تعزيز نفوذ جمعية الاتحاد والترقي في البلدان العربية(١٠). وبهذا يمكننا القول بأن الأتراك لم يحاولو قط دمج العنصر العربي والتركي أو تتريكه إلا بعد استيلاء جمعية الاتحاد والترقي على مقاليد الحكم عام ١٩٠٨م(١١).

سياسة جمال باشا في بلاد الشام:

بعد أن تقلد جمال باشا مهام الحكم في بلاد الشام، بدأ يتقرب من الإصلاحيين العرب بل ويسعى لاستمالتهم. فاتصل بزعمائهم وقربهم إليه. ومن هؤلاء الدكتور عبد الرحمن الشهبندر طبيبا له، كما فتح ذراعيه لعبد الكريم الخليل الفلسطيني. ومنح محمد كرد علي السوري صاحب جريدة المقتبس وعبد الغني العريسي اللبناني صاحب جريدة المفيد مبلغا من المال فضمن وقوفهم جانب الحكومة(١٢).

وفي شهر يناير عام ١٩١٥م دعى جمال باشا إلى حفل أقيم في النادي الشرقي تكريما للشيخ عبد العزيز جاويش المصري. وخطب جمال باشا في الحفل وقال إنه ليس هناك تعارضا بين المصالح العربية والتركية، وأكد على ضرورة تقوية أواصر الإخوة بين الشعبين، لأن اختلاف وجهات النظر بينهما سيؤدي إلى تدخل القوى الأجنبية في شئونهما. لذا يجب التعايش السلمي بين العرب والأتراك. وعبر عن أسفه لأي محاولة لزرع الشقاق بينهما(١٣).

ولكن سرعان ما تغيرت سياسة جمال باشا هذه إلى سياسة العنف والنفي، وبدأ ذلك بإصدار أمره بحل كتيبة الضباط الاحتياط العرب في دمشق، بعد أن سمع الشباب العرب ينشدون الأناشيد التي تظهر روح القومية العربية. فاستاء جمال باشا من هذا وأصدر أمره السابق. وقام خلوصي بك بتسليم جمال باشا بعض الوثائق والمراسلات التي عثرت عليها الحكومة العثمانية إثر اقتحام القنصلية الفرنسية في كل من دمشق وبيروت والتي تدين بعض الشخصيات العربية بالخيانة وأنهم يعملون تحت حماية فرنسا(١٤) فأخذ جمال باشا تلك

الوثائق واحتفظ بها دون أن يمس أي شخص من الأشخاص الواردة أسمائهم فيها. حتى قام بنفي نخلة مطران إلى الأناضول في بدايات عام ١٩١٥م بتهمة اللجوء إلى فرنسا لمساعدتها في فصل قضاء بعلبك عن سوريا وضمه إلى جبل لبنان وقتل نخلة مطران وهو في طريقه إلى الأناضول (١٥) كما أمر جمال باشا بنفي بعض الموارنيين والدروز من لبنان إلى القدس(١٦).

وبعد فشل جمال باشا في حملة قناة السويس أخذت سياسته تتجه نحو الشدة والعنف. ففي ٢٢/مارس عام ١٩١٥م قام جمال باشا بإعدام الخوري يوسف الحايك في لبنان بتهمة إرسال معلومات خطية إلى فرنسا قد تساعدها على احتلال لبنان(١٧). وفي اليوم التالي قام جمال باشا بحل مجلس الإدارة في جبل لبنان ثم أعاد تشكيله حسب ما يراه هو شخصيا.

وقام أيضا بعزل من لايثق فيهم من الموظفين ونفى المترجمين وغيرهم ممن كان يعتقد بميلهم إلى فرنسا. وعين بدلا منهم أتباعه. واستعان بالجواسيس لمراقبة الإرساليات الدينية الأجنبية وغيرها(١٨).

وفي أواخر شهر يونيو عام ١٩١٥م اعتقل جمال باشا العديد من رجال الحركة العربية. حيث عثر رجاله على رسائل واردة من القاهرة من حقي العظم إلى محمود المحمصاني. فاتخذ جمال باشا هذا دليل على اعتقال من وردت أسمائهم في الرسائل(١٩). وفي ٢١ أغسطس ١٩١٥م أمر جمال باشا بإعدام إحدى عشر رجلا من وجهاء العرب في بيروت وهم: محمد المحمصاني، صالح حيدر، نور الدين القاضي، محمود العجم، مسلم عايدين، عبد القادر الخرسا، علي الأرمنازي، نايف تللو، سليم عبد الهادي، عبد الكريم الخليل، محمود المحمصاني، كما صدر حكم بالإعدام غيابيا على خمسة وأربعين شخصا ممن كانوا خارج البلاد بتهمة السعي للاستقلال بالبلاد العربية عن الدولة العثمانية(٢٠).

ومما يلفت الانتباه أن معظم الذين حكم عليهم بالإعدام كانوا ينتمون إلى حزب اللامركزية المعترف به من الدولة العثمانية(٢١).

وفي خضم تلك الأحداث كان جمال باشا يقوم ببعض الزيارات لوجهاء العرب في لبنان وسوريا ليظهر للناس أنهم راضون عن عمله فحل ضيفا على حافظ باشا المحمد عبد الهادي، وحل ضيفا على كامل بك الأسعد(٢٢).

وفي عام ١٩١٦م شعر جمال باشا أن الوقت قد حان لاستخراج الوثائق التي تم العثور عليها في القنصلية الفرنسية قبل ذلك. فأخرجها وبدأ بمعاقبة الأسماء الواردة أسمائهم فيها. كما أمر بإعدام يوسف الهاني نتيجة لأنه وجد معه عريضة تتضمن التماس لفصل سوريا ولبنان عن الدولة العثمانية(٢٣).

استمر جمال باشا في سياسة الإعتقال والنفي فاعتقل مجموعة أخرى من رجال العرب، وقام بنفي حوالي ألفي نسمة من العرب السوريين إلى الأناضول وذلك لإضعاف الحركة العربية. وأنشأ لجنة أطلق عليها «لجنة التهجير» كانت مهمتها تسجيل أملاك السوريين المنفيين من أجل

إعطائهم بدلا منها فى الأناضول. وتؤل أملاكهم هم إلى أناس لم تتحدد جنسيتهم(٢٤).

ولم يقف العرب مكتوفى الأيدى أما هذه الموجة من النفى التى قام بها جمال باشا. فقام الأمير فيصل بن الحسين بالتوسط لدى جمال باشا لإطلاق سراح المعتقلين. إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل(٢٥).

وفى ٦ مايو١٩١٦م أمر جمال باشا بإعدام سبعة من المعتقلين وهم: عبد الحميد الزهراوى، شفيق المؤيد، الأمير عمر الجزائرى، شكرى العسلى، عبد الوهاب الإنجليزى، رشدى الشمعة، رفيق رزق سلوم. وأعدم فى بيروت أربعة عشر رجلا هم: أمين لطفى الحافظ، أحمد طبارة، توفيق البساط، بترو باولى، على بن محمد، عمر حمد، عارف الشهابى، سعيد عقل، جورجى حداد، سليم الجزائرى، جلال البخارى، سيف الدين الخطيب، عبد الغنى العريسى. وصدر الحكم باعتقال العديد من الشخصيات. ومن خلال مجريات الأحداث يمكننا القول بأن ١٦ أو ١٧ من أحكام الإعدام التى نفذت فى بيروت ودمشق على يد جمال باشا كانت مخالفة لرأى جميع أعضاء الديوان الحربى العرفى، وأنهم أى أعضاء الديوان لم يكونوا راضيين عن تلك الأحكام. حتى إن رئيس المحكمة عندما ذهب لمقابلة جمال باشا ليعرض عليه قائمة المتهمين، أخذها جمال باشا دون أن يقرأ ما فيها وكتب بجانب الشخص الذى يريده إعدام. وهنا قال رئيس المحكمة لجمال باشا أرجوك يا باشا فكر فى التاريخ. فصاح جمال باشا فى وجهه قائلا: ليتحطم التاريخ على رأسك(٢٦).

وكانت تهمة كل من حكم عليهم بالإعدام أو النفى على حسب ما أوضح جمال باشا فى جريدة الشرق فى عددها الصادر فى ٦ مارس ١٩١٦م. أن تهمتهم هى خيانة الدولة العثمانية وأنهم كانوا يرمون لفصل سوريا وفلسطين والعراق عن الدولة العثمانية(٢٧) وعلى الرغم من أن جمال باشا أعلن فى بيانه الرسمى فى ٦ مايو ١٩١٦م، أن القضايا السياسية قد انتهت، ورغم حل الديوان العرفى، إلا أنه قد برزت على الساحة قضية أخرى كانت دمشق مسرحا لها وسميت تلك القضية باسم خان الباشا، لأن المعتقلين أعتقلوا فى خان بهذا الاسم(٢٨). وتعددت الأقوال فى سبب اعتقال هذه الدفعة فرأى يقول بأن السبب فى اعتقالها هو القبض على أحد الجنود الفارين وضبط بعض المنشورات التى تدعو للثورة ضد الدولة العثمانية معه. ورأى آخر يقول بأن السبب فى اعتقالهم هو قيام الثورة العربية فى الحجاز. والبعض الآخر يقول بأن السبب فى ذلك هو قيام القوات التركية بإلقاء القبض على شكرى باشا الأيوبى بسبب وصول أخبار للدولة العثمانية تفيد بغض هذا الرجل لسياسة جمال باشا فى بلاد الشام. وصدر قرار من الديوان العرفى فى دمشق بتبرئة كل المتهمين. إلا أن جمال باشا لم يوافق على ذلك وحاكمهم مرة أخرى. إلا أن ديوان التمييز العسكرى فى استانبول ما لبث ونقض الحكم وبرأ كل المتهمين. وانتهت القضية بالإفراج عن كل المتهمين فى عام١٩١٧م.

ويذكر البعض أن جمال باشا كان يتحين الفرصة لإعلان استقلاله عن الدولة العثمانية. ولكن سياسته فى بلاد الشام حالت دون ذلك (٢٩). ويقال أن جمال باشا أوضح للقيادة العربية فى الشام بذلك ليكسب ثقتهم وبالتالى يكشف أسرارهم(٣٠).

رد الفعل العربى تجاه سياسة جمال باشا فى بلاد الشام:

كان لسياسة الاتحاديين بشكل عام وسياسة جمال باشا بشكل خاص الدور الرئيسى فى تفكير العرب فى الانفصال عن الدولة العثمانية. هذا بالإضافة إلى خشية الشريف حسين بن على من الاتحاديين. وطموحاته القومية واعتقاده أن الحرب ستوفر فرصة للعرب لينالوا استقلالهم (٣١). وفى أواخر يناير من عام ١٩١٥م وصل فوزى البكرى موفدا من قبل الجمعية العربية الفتاة حاملا رسالة شفوية للشريف تتلخص فى أن القادة العرب فى الشام والعراق ومنهم الضباط العرب يريدون القيام بثورة ضد الأتراك من أجل استقلال العرب. وهم يرغبون فى معرفة ما إذا كان الشريف يقبل قيادة تلك الحركة العربية(٣٢).

وفى فبراير عام ١٩١٦م وصل إلى دمشق أنور باشا. فقام بزيارة الحجاز يرافقه جمال باشا والأمير فيصل ثم عادوا إلى دمشق.

ولما ألحت الدولة العثمانية فى طلبها على الشريف حسين بأن يوافق على إعلان الجهاد وإرسال المجاهدين. أجابهم الشريف حسين برقيا بأنه لأجل إعلان الجهاد وإرسال المجاهدين ينبغى إرضاء العرب بما تتوق إليه أنفسهم. وأول ذلك إعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين ومنح سورية إدارة لا مركزية. واعتبار الشرافة فى مكة بمثابة الإرث. وكان رد الصدر الأعظم على الشريف حسين بأن ما يتحدث به من مطالب ليست من حقه وأنه ليس له التحدث فيها. وأخبره أيضا أن المجرمين الموجودين بالشام سينالون جزائهم. وعندما اطلع جمال باشا على مطالب الشريف حسين أرسل له رسالة يبين له فيها أن مطالبه غير جائزة(٣٣).

وقامت الدولة العثمانية. بإرسال فخرى باشا بقوة قوامها ٣٠٠٠ جندى إلى الشريف حسين لمعاقبته. لذا أسرع بإعلان الثورة بالرغم من أنه لم يكن قد استعد لها جيدا. وأرسل الأمير فيصل رسالة إلى جمال باشا بين له فيها أنه إذا لم تنفذ مطالب والده الشريف حسين فسوف نعلن الحرب على الأتراك. وأعلنت الثورة العربية الكبرى فى ١٠ يونيو عام ١٩١٦م وكان لذلك وقع شديد على الاتحاديين. وكان جمال باشا أشدهم تأثرا وحسرة من إعلان تلك الثورة لأنه أدرك أنه كان مخدوع وأنه لم يحسن التصرف مع الشريف حسين وأبنائه(٣٤).

هذا الوضع جعل جمال باشا يشكل وفدا لاستمالة شيوخ القبائل إلى جانب الدولة العثمانية. ولكن هذا الأمر فشل. فقام جمال باشا باستدعاء مشايخ القبائل وأغدق عليهم الأموال والأوسمة والألقاب حتى لاينضموا للأمير فيصل فى الثورة(٣٥).

سياسة جمال باشا فى بلاد الشام من خلال ما ورد فى مذكراته ومذكرات العرب المناهضين لسياسة الاتحاد والترقى:

١- استدعاء عبد الكريم الخليل:

بعد وصول جمال باشا إلى بلاد الشام استدعى عبد الكريم الخليل من أستانبول لتعزيز الروابط بين العرب والأتراك. وقد اتفقت مذكرات جمال باشا وكذا مذكرات المناهضين العرب فى

هذه النقطة. فقد ورد في مذكرات جمال باشا في هذا الشأن «أرسلت في طلب عبد الكريم الخليل زعيم الحركة الثورية العربية فغمرته بالإحسان والبشاشة». وورد في مذكرات المناهضين العرب مايلي «استدعاه من الاستانة ليساعده على تعزيز الروابط بين العرب والأتراك»(٣٦).

٢- تقرب جمال باشا من رجال الحركة العربية:

أخذ جمال باشا يتقرب من رجال الحركة العربية في بادئ الأمر ليضمن وقوفهم بجانبه وهذه النقطة اتفقت عليها مذكرات جمال باشا ومذكرات المناهضين العرب. فقد ورد في مذكرات جمال باشا «واجتمعت بواسطته ببعض زعماء الثورة وأخص منهم بالذكر الدكتور عبد الرحمن شهبندر أكثرهم تحمسا وصاحب جريدة المفيد. وعبد الغني العريسي أحد كبار مؤسسي المؤتمر العربي في باريس ومحمد كرد علي... وبسطت لهم خطة الحكومة... وأقسموا بالله جهد أيمانهم وبشرفهم أن يظل عرب سورية وفلسطين موالين للحكومة مادامت الحرب» أما ما ورد في مذكرات المناهضين العرب في هذا الشأن «فقرب إليه رؤوساء الحركة القومية العربية مثل عبد الكريم الخليل والدكتور عبد الرحمن الشهبندر ومحمد رستم حيدر»(٣٧).

٣- خطاب جمال باشا الأول في دمشق:

أدرك العرب من خلال خطبة جمال باشا الولي التي ألقاها في دمشق أنه يؤمن باتحاد العنصريين العربي والتركي، وأنه لاسبيل للتخلص من سيطرة القوى الأجنبية إلا بالتعاون فيما بينهم، وبالتالي ركن رجال الحركة العربية إلى حسن نواياه. وتتفق أيضا مذكرات جمال باشا ومذكرات المناهضين العرب لما ورد في هذه النقطة. فقد ورد في مذكرات الباشا ما يلي «إن البرنامج الذي عقد حزبنا عزيمته على تنفيذه بحذافيره لإصلاح حالة العرب لأوسع بكثير مما قد يخطر ببالكم. ولست أنا من الذين يتوجسون شرا من بقاء العنصرين العربي والتركي متحدين وتابعين لخليفة واحد ولكن لإدراك تلك الغاية يجب علينا أن نعمل ونعمل كثيرا... إنني أناشد الشبان العرب والأتراك قائلا إن هذين الشعبين مقضي عليهم بالفناء لا محالة في اللحظة التي يتخاذلان فيها... إنه لمن أشد بواعث الأسف والحزن أن تنجح المحاولات الشيطانية التي يقوم بها أعداء الدين والوطن لبذر بذور الشقاق بيننا. فعلى الأتراك والعرب أن يحبوا بعضهم بعضا». أما ما ورد في مذكرات المناهضين العرب فهو كما يلي «أؤكد لكم أن الأماني العربية والأماني التركية لا تتعارضا مطلقا فالترك والعرب ليسوا سوى إخوان في غايتهم الوطنية وأن هذين الشعبين مقضي عليهما بالفناء في اللحظة التي يتخاذلان فيها».

٤- الوثائق التي أدين بها العرب بانحيازهم لفرنسا:

من المعلوم أن جمال باشا حينما وصل إلى بلاد الشام سلمت له بعض الوثائق والمرسلات التي تدين بعض الشخصيات العربية بأنهم يعملون لصالح فرنسا. وأن من سلمه تلك الوثائق هو

خلوصى بك . بعد أن قامت الحكومة العثمانية بتفتيش القنصليات الأجنبية عنوة . وعثرت على تلك الوثائق فى القنصلية الفرنسية . وتتفق مذكرات جمال باشا مع ما ورد فى مذكرات المناهضين العرب فى هذه النقطة . حيث ورد فى مذكرات جمال باشا ما يلى «فى يوم وصولى إلى دمشق أخبرنى خلوصى بك حاكم سوريه بأنه لديه أمور خطيرة يريد التحدث معى فيها فاجتمعنا فى مساء اليوم نفسه فى دار الحكومة وسلمنى عدة وثائق مهمة ضبطت فى القنصلية الفرنسية قائلا «إنها تدين عددا من كبار الموظفين فى بيروت ودمشق . . أما هذه الوثائق فتدل دلالة واضحة على أن الثوار العرب كانوا يعملون تحت حماية فرنسا» . «أما ما ورد فى مذكرات المناهضين العرب فهو على ما يلى» يوم وصوله إلى دمشق سلمه والى سوريا خلوصى بك رزمة الأوراق التى كانوا قد استولوا عليها من القنصلية الإفرنسية فطواها وجعل يراقب مجرى الأمور بالحذر وسوء الظن» (٣٨).

٥- قيام جمال باشا بإبعاد بعض الماروتيين والدروز إلى القدس:

وهذه النقطة أيضا من النقاط التى تتفق فيها مذكرات جمال باشا مع مذكرات المناهضين العرب . يقول جمال باشا فى مذكراته «بعض الماروتيين والدروز فى لبنان مما عرفوا بصلاتهم بالإنجليز والفرنسيين حامت حولهم . الشبهة القوية بالسعاية سرا لخلق القلاقل والاضطرابات فرأيت اتخاذ الحيطة اللازمة فطلبت إليهم أن يقيموا فى القدس طوال مدة الحملة على مصر» .

أما ما ورد فى مذكرات المناهضين فهو على ما يلى « ولابد لى من أن أذكر حادثا وقع لى أثناء ما كنت فى القدس وذلك أننى وجدت فيها عشرين شخصا من كبار اللبنانيين وأفاضلهم . ممن نقلهم جمال باشا من لبنان إلى القدس . وأمرهم بالإقامة هناك»(٣٩)

٦- إرسال قوات عربية للحرب فى الدردنيل:

ما ورد فى مذكرات جمال باشا فى ذلك الشأن «تلبية لرغبة القيادة العليا أرسلت إلى الاستانة الفرقة الثامنة والعاشرة والخامسة والعشرين اللائى كن فى سوريا . ولحقت بهن فيما بعد فصائل الرشاشات بأسرها «ويلاحظ أن جميع أفراد الفرقة الخامسة والعشرين كانوا من أما ما ورد فى مذكرات المناهضين العرب فهو على ما يلى «راح يبعد المثقفين والضباط والقطعات العربية فى الجيش العثمانى إلى جبهات أخرى . فارسل جميع ضباط الخدمة المقصورة من خريجى المدارس العالية إلى جبهة جناق قلعة . وفيلق الموصل إلى القوقاز . وفيلق ياسين الهاشمى إلى جبهة الكربات»(٤٠).

٧- موقف جمال باشا من الأناشيد العربية:

على عكس ما قاله جمال باشا فى خطابه فى دمشق بأنه يجب تقوية أواصر الإخوة بين العرب والأتراك . وليس هناك داع للشقاق أو الفرقة بينهم . استاء جمال باشا من قيام الشبان العرب بترتيل الأناشيد العربية الحماسية التى تظهر الروح القومية العربية فى ختام الحفل الذى دعى إليه . وكان نتيجة ذلك أن قام جمال باشا بحل كتيبة تدريب الضباط العرب أى كتيبة ضباط الاحتياط فى دمشق . وأرسلهم جميعا للحرب فى الدردنيل .

الهوامش

١- ثورة العرب ضد الأتراك، بيروت، ط٣، ١٩٩٣، ص ٦١.

٢- برو، العرب والترك، ص ٩٣.

٣- محمد عزة دروزه، نشأة الحركة العربية الحديثة، ط ٢، ١٩٧١، ص ٣٠٠.

٤- دروزة، نشأة الحركة العربية، ص ٣٠٢.

٥- زين نور الدين زين، نشو القومية العربية، ص ٨٧.

٦- عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، دمشق، ١٩٧٤، ص ٥٣٥.

٧- برو، العرب والترك، ص ٩٦.

٨- دروزة، نشأة الحركة العربية، ص ٣٦٠.

٩- دروزة، نشأة الحركة العربية، ص ٤٤٦.

١٠- مصطفى طلاس، الثورة العربية، ص١١٩-١٢٠.

١١- زين نور الدين، نشوء القومية العربية، ص ٣٢.

١٢- جمال باشا، مذكرات، ص ٣٣٨.

١٣-نفس المصدر، ص ٣٤٢-٣٤٣.

١٤-شكيب أرسلان، السيرة الذاتية، ص ١٣٤.

١٥-يوسف الحكيم، بيروت ولبنان، ص ٢٣٩.

١٦- جمال باشا، مذكرات، ص ٣٤٨.

١٧- أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٧٨.

١٨- علي سلطان، سوريا، ص ٣٤١.

١٩- أمين سعيد، الثورة العربية، ج١، ص ٦٦.

٢٠- أنطونيوس، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

٢١- أحمد قدري، مذكراتي، ص٤٣.

٢٢- محمد عزة دروزة، الحركة العربية، ج١، ص٤٣.

٢٣- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان، ص٢٣٩.

٢٤- شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، ص ١٩٠.

٢٥- أسعد داغر، مذكراتي، ص ٨٧.

٢٦- نقلا عن مذكرات علي فؤاد أردن المنشورة في تركيا عام ١٩٥٤.

٢٧- جمال باشا، مذكرات، ص ٣٧١.

٢٨- أمين سعيد، الثورة العربية، ج١ ص٩٣.

٢٩- جمال الصغير، كيف جلت القوات العثمانية، ص ١٢-١٥.

٣٠- أسعد داغر، مذكراتي، ص ٨٦.

٣١- سليمان موسى، الثورة العربية، ص ٢٥.

٣٢- أنطونيوس، يقظة العرب، ص٢٣٢.

٣٣- جمال باشا، مذكرات، ص ٣٧٦.

٣٤- أمين سعيد، الثورة العربية، ص ١٥٧.

٣٥- عودة القسوس، مذكرات عودة القسوس، الأردن، ص ٨٣.

٣٦- قدري، مذكراتي، ص ٧٢.

٣٧- الخوري، أوراق، ص ١١٩.

٣٨- الخوري، أوراق، ص ١١٩.

٣٩- شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، ص ١٤٧.

٤٠- قدري، مذكراتي، ص ٤٩.

د. عبدالحكيم عامر الطحاوى (*)

نظرية ملء الفراغ والنفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج العربى ١٩٦٨ - ١٩٩١م

المقدمة

تعد منطقة الخليج العربى من أهم المناطق الحيوية ليس فى منطقة الشرق الأوسط فحسب بل فى العالم أجمع. وهذه الأهمية التى تتمتع بها منطقة الخليج العربى ليست وليدة هذا العصر «عصر البترول». ولكنها وليدة عصور سابقة اكتسبتها منطقة الخليج من موقعها الاستراتيجى بين طرق المواصلات الرئيسة فى العالم القديم والحديث.

ويعد موضوع «نظرية ملء الفراغ - والنفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج العربى ١٩٦٨-١٩٩١م» من الموضوعات التى تعالج أهمية منطقة الخليج العربى التاريخية، التى جعلته أحد مراكز الصراع بين القوى العالمية على مختلف عصور التاريخ منذ الإسكندر الأكبر وحتى جورج بوش، وكل هذه القوى الكبرى تحاول أن تفرض نفوذها وسيطرتها على منطقة الخليج العربى بحجة ملء الفراغ فى هذه المنطقة، مما استدعى وقوعها فى أيدى قوى استعمارية عديدة تنافست عليها وبوجه خاص فى فترات التاريخ الحديث والمعاصر بداية من البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين ونهاية بالإنجليز ثم بالأمريكان الذين نوضح نفوذهم فى هذه المنطقة منذ عام القرار البريطانى بالانسحاب ١٩٦٨م وحتى عام حرب الخليج الثانية ١٩٩١م.

* مدرس التاريخ الحديث والمعاصر - معهد الدراسات الآسيوية - جامعة الزقازيق.

وقد تم تقسيم البحث إلى عدة عناوين جانبية تبدأ بتمهيد يشتمل على «موقع الخليج العربي وأهميته التاريخية في ظل نظرية «ملء الفراغ» والذي توضح من خلاله الموقع الجغرافي والاستراتيجي لهذه المنطقة، وتعريف ملء الفراغ من خلال القوى المتعاقبة التي حاولت السيطرة على هذه المنطقة المهمة على خريطة العالم، ثم نتناول «البترول وبداية الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي»، ونبرز من خلاله أهمية المنطقة التي زادت مع اكتشاف البترول، والتي كانت السبب الرئيسي في اتجاه السياسة الأمريكية للتواجد في هذه المنطقة والذي بدأته بالشركات الأمريكية، ثم بوضع المنطقة ضمن الإستراتيجية الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبداية التحول الإمبراطوري من النهاية البريطانية إلى البداية الأمريكية، التي كان مركزها منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة، ثم نوضح «الموقف الأمريكي من القرار البريطاني بالانسحاب وظهور نظرية ملء الفراغ عامي ١٩٦٨-١٩٦٩م»، تلك النظرية التي ارتبطت بضرورة ملء الفراغ الذي سيتركه الانسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١م، والذي وجدته السياسة الأمريكية الفرصة السانحة لتدعيم وجودها في المنطقة، واتخذت لذلك عدة خطوات بدأت قبل الانسحاب البريطاني، ثم تناولنا «مبدأ نيكسون وبداية النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج ١٩٧٠-١٩٧٩م» والذي قام بالاعتماد على دعم إحدى القوى المحلية لتقوم بالدور البريطاني في منطقة الخليج حتى قامت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م وأظهرت فشل هذا المبدأ.

وبعد ذلك نتناول «ظهور النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج في ظل مبدأ كارتر ١٩٨٠-١٩٨٧م» الذي جاء في أعقاب التطورات الكبيرة التي شهدتها المنطقة مما استلزم مزيداً من التواجد الذي أدى إلى ظهور النفوذ الأمريكي عن طريق إنشاء قوة عسكرية أمريكية متواجدة في المنطقة للدفاع عن المصالح الاستراتيجية الأمريكية، ومع تطورات الأحداث في حرب الخليج الأولى «الحرب العراقية الإيرانية» تحولت السياسة الأمريكية إلى مبدأ آخر هو «مبدأ ريجان» الذي قام على التدخل العسكري المباشر لحماية المصالح الأمريكية، وهو ما نتناولناه بعنوان «مبدأ ريجان وتأكيد النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج ١٩٨٧-١٩٩١م»، وهو الأمر الذي أتضح عندما قامت العسكرية الأمريكية بضرب الأهداف الإيرانية عام ١٩٨٧م، للحافظ على المصالح الإستراتيجية الأمريكية التي ترتبط بضمان تدفق البترول إليها وللدول الصديقة، وتأكد جلياً عندما قامت العراق بغزو الكويت عام ١٩٩٠م، فكانت حرب الخليج الثانية التي أتاحت الفرصة للولايات المتحدة في ظل تغيير النظام العالمي وانتهاء الحرب الباردة بانهيار الإتحاد السوفيتي، أتاحت لها الإنفراد ليس بقيادة التحالف الدولي لتحرير الكويت عام ١٩٩١، وحفظ الأمن في الخليج فحسب وإنما الإنفراد بقيادة العالم أجمع، الأمر الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية وخلال فترة البحث الدولة التي ملأت الفراغ الذي تركه الانسحاب البريطاني في منطقة الخليج العربي، كل هذه الأشياء تعرض لها البحث مع خاتمة بها عدة ملاحظات استنتاجية حول هذا الموضوع.

تمهيد:

الخليج العربى- الموقع والأهمية التاريخية فى ظل نظرية ملء الفراغ:

يقع الخليج العربى فى جنوب غرب القارة الآسيوية، ويتصل بالمحيط الهندى عبر مضيق هرمز وخليج عمان، ويفصل بين شبه الجزيرة العربية والهضبة الايرانية (١). ومنطقة الخليج العربى تتمتع بأهمية قصوى على مراحل وعصور التاريخ المختلفة. فحوله نشأت حضارات قديمة فى وادى الرافدين بالعراق وفى بلاد العرب وبلاد فارس، وكان لهذه الحضارات اتصالات بالحضارات الأخرى المجاورة لها بداية بالحضارات المصرية والرومانية من جهة والحضارات الهندية والصينية من جهة أخرى، مما جعل من منطقة الخليج العربى حلقة وصل لطرق التجارة بين بلاد هذه الحضارات، عندما كانت تأتى التجارة من الشرق إلى موانئ الخليج وتنتقل إلى أوروبا عبر الشام والعكس كذلك.

ولقد نالت هذه المنطقة الكثير من الأهمية فى عصر الدولة العربية الإسلامية التى كان لها السيطرة على شواطئ الخليج، وبالتالى على كل طرق التجارة بين الشرق والغرب بداية من القرن السابع الميلادى ولقرون طويلة، ولعل هذه السيطرة كانت أحد العوامل التى قامت من اجلها حركة الكشوف الجغرافية الأوروبية لاكتشاف طرق أخرى، حتى جاءت الرحلة التى نجح خلالها البرتغالى «فاسكو دى جاما» فى الوصول إلى سواحل شبه القارة الهندية عن طريق الدوران حول أفريقيا فى سبتمبر عام ١٤٩٧م (٢).

وكان اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح للتجارة بين الشرق والغرب البداية الأولى للاستعمار الأوروبى فى بلاد الشرق بصفة عامة والشرق الإسلامى بصفة خاصة، ليبدأ معها عصر التاريخ الحديث لمنطقة الخليج العربى مع مطلع القرن السادس عشر الميلادى عندما نجحت حملة البوكيرك القائد البرتغالى عام ١٥٠٧م فى احتلال سواحل عمان والسيطرة على مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربى (٣)، ومن ثم كانت السيطرة على الخليج العربى تمثل احد الأهداف الرئيسة للبرتغال مما يؤكد على أهمية الخليج العربى كطريق للتجارة بين الشرق والغرب، ومن ناحية أخرى كانت هذه السيطرة نتيجة للفراغ السياسى الذى كانت تعيشه منطقة الخليج العربى حيث لم يجد البرتغاليون أمامهم قوة تمنعهم فاحتلوا الخليج وجعلوا اسمه الخليج الفارسى حتى يغيروا الهوية العربية التى تنطق حول شاطئيه بعروبته، حيث لم يعد للعرب دولة كبرى بل كانوا قبائل منتشرة فى شبه الجزيرة العربية(٤).

ولعل ذلك يأتى بنا للحديث عن نظرية ملء الفراغ فإذا كانت منطقة الخليج قد تمتعت بهذه الأهمية منذ القدم فإن نظرية ملء الفراغ يبدو أنها لم تكن وليدة القرار البريطانى بالانسحاب من منطقة الخليج عام ١٩٦٨م والتى نحن بصدد الحديث عنها، بل هى بهذا المفهوم الذى يعنى وجود قوة تسيطر على هذه المنطقة المهمة، تكون هذه النظرية وليدة الحركات الاستعمارية التى هبت على منطقة الخليج العربى منذ عرفت البشرية أهمية هذه المنطقة.

بداية من الإسكندر الأكبر المقدوني الذي قام بفتوحاته نحو الشرق وأدرك أهمية هذا الذراع المائي الممتد وسط اليابس بالنسبة لوجود إمبراطوريته في مصر والشام والعراق. فأرسل أحد قادته للسيطرة على الساحل الفارسي للخليج العربي عام ٣٢٦ق.م (٥). وبالتالي فهذا الغزو لم يأت إلا من فراغ هذه المنطقة من حكامها المحليين بعد الضعف الذي أصاب الإمبراطوريات الفارسية والآشورية والبابلية في العراق. ومثل هذا الشيء حدث في فترات تالية من عصور التاريخ.

وإذا كانت الإمبراطورية العربية الإسلامية التي انطلقت من شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي لها الفضل في تعريب منطقة الخليج حيث أصبحت الأراضي المحيطة به من جميع الجهات تنطق باللغة العربية لقرون طويلة امتدت حتى قيام حكم الأسرة البهلوية في بلاد فارس عام ١٩٢٥م. والتي تمسكت بالتسمية الفارسية أمام التسمية العربية «الخليج العربي»، الذي من المعروف أنه حمل العديد من التسميات قديما ولم يقف عندها التاريخ، ومن بينها ما أطلقه عليه الجغرافيون العرب «خليج البصرة» أو «خليج البحرين»(٦). وفي السنوات الأخيرة دافع الكاتب الفرنسي جاك بيرثي عن عروبة الخليج؛. وأيا كانت التسمية عربية أو فارسية فإن الأمر لا يعتمد على المسميات فمن المعروف بداهة أن الأسماء لا تؤلف حقوقا. إنما العبرة بواقع الخليج ومدى انتماء أبنائه والحفاظ على هويتهم العربية(٧) وإلا فلماذا تخلت بلاد فارس نفسها عن اسمها الذي عرفت به قرون طويلة وأصبحت إمبراطورية إيران عام ١٩٣٥م بدلا من إمبراطورية فارس (٨). أليس ذلك دلالة قاطعة على أن تغيير أسماء الأماكن لا يرتبط إلا بالظروف المحيطة. كما ارتبطت تسمية الخليج بالاستعمار القديم وجددها الاستعمار الحديث ولم يراع كلاهما البيئة الأساسية والتركيبة السكانية للمكان التي تؤكد على عروبة الخليج.

إن الحديث عن التسمية يطول ولكل طرف في العصر الحالي وجهة نظره حول اعتباراته للتسمية سواء الخليج العربي أو الفارسي أو الخليج فقط؟. ولكننا يكفينا ذلك الوجود العربي التاريخي حول الخليج، والسواحل العربية التي تبلغ ضعف الساحل الإيراني المطل على الخليج (٩)، ولعل في هذا ما يؤكد على عروبة الخليج وتسميته بالخليج العربي.

أما نظرية ملء الفراغ التي تحدثنا عنها وظهرت حديثا فهي من الواضح أنها تعبير يطلق على مكان أو منطقة يراد ملئها أيا كان هذا المكان أو هذه المنطقة مادامت لها أهمية لدى القوى العالمية وتدخل ضمن مناطق الصراع للقوى الكبرى المعاصرة. وهو ما ينطبق على منطقة الخليج العربي طوال الفترات التاريخية إلى أن كانت السيطرة البريطانية على المنطقة منذ مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، والتي جاءت ضمن سلسلة الصراع الاستعماري بين القوى الكبرى على المناطق الحيوية في العالم في ذلك الوقت. حيث ارتبط تغلغل النفوذ البريطاني إلى منطقة الخليج بالصراع مع فرنسا عندما احتل نابليون بونابرت مصر في يوليو عام ١٧٩٨م. وهدد المستعمرات البريطانية في شبه القارة الهندية والطرق المؤدية إليها ومن بينها الخليج

العربى. فكان ذلك دافعا لقيام بريطانيا بعقد أول معاهدة لها مع حكومية خليجية فى ١٢ أكتوبر من نفس العام ١٧٩٨م، وكانت مع سلطان مسقط «سلطان بن أحمد البوسعيد». ولعل من أهم ما جاء ضمن بنودها هو التأكيد على علاقات الصداقة بين الجانبين، مما يعنى أنها وضعت أسس المصالح البريطانية فى المنطقة لأنها أفسحت المجال أمام بريطانيا ليس فى مسقط فحسب وإنما فى منطقة الخليج العربى الذى كانت تسيطر مسقط على مدخله (١٠).

ولقد أعقب هذه الأتفاقية اتفاقية أخرى فى مطلع عام ١٨٠٠م، وأكدت على الأتفاقية الأولى، وكان أبرز ما فيها عدم تحديد موعد لانتهائها فكانت البداية الأولى لسلسلة طويلة من الأتفاقيات البريطانية التى عقدت مع حكام إمارات الخليج العربى، والتى يمكن أن يطلق عليها اسم المعاهدات الأبدية (١١). ولعل النص الذى ذكره كيرزون فيما بعد فيه شىء من السخرية إذ ذكر أن تستمر علاقات الصداقة قائمة بين مسقط وبريطانيا إلى أن تتوقف دورة الشمس والقمر فى الفلك (١٢)! أليست هذه العلاقات قائمة حتى الآن؟.

وإذا كانت بريطانيا قد بدأت بالساحل العربى لمدخل الخليج العربى فإنها قامت بتأمين الساحل الآخر فكانت بلاد فارس المحطة التالية حيث عقدت أول معاهدة بين الطرفين البريطانى والفارسى فى يناير ١٨٠١م، والتى كانت بمثابة تحالف بينهما ضد القوى الأجنبية فى المنطقة (١٣).

وهكذا أحكمت بريطانيا سيطرتها على دولتى المدخل عند مضيق هرمز وإذا كانت علاقاتها بالمنطقة سادها الاضطراب فى تلك الفترة المبكرة من مطلع القرن التاسع عشر، إلا أنها بدأت تستجمع قواها للسيطرة على إمارات الداخل وبعد عدة مواجهات خاصة مع القواسم حكام رأس الخيمة بدأت من عام ١٨٠٥، ونتج عنها اتفاقية عام ١٨٠٦م كأول معاهدة بريطانية مع القواسم وبالتالى مع حكام إمارات الخليج، وإذا كانت بريطانيا قد أرادت القضاء على قوة القواسم بتدمير رأس الخيمة عام ١٨٠٩م لتأكيد وجودها، إلا أن ذلك استتبعه النفاذ إلى باقى إمارات الخليج على الرغم من مقاومة القواسم التى استمرت فترة حتى استطاعت بريطانيا القضاء على قوتهم نهائيا وفرض شروطها على حكام إمارات الخليج بعد حملة عام ١٨١٩م، فيما عرف باتفاقيات الهدنة أو السلام العامة فى يناير عام ١٨٢٠م، والتى وقع عليها كل حكام الإمارات الخليجية (١٤)، ليبدأ معها الاستعمار البريطانى لمنطقة الخليج العربى الذى ما لبث أن دعم وجوده خلال سنوات القرن التاسع عشر وعمل على إيجاد عدد من الكيانات، وفرض الكثير من اتفاقيات الحماية سواء كان فى البحرين أو عمان والتى أنهاها بنفالية عام ١٨٩٩م مع الكويت(١٥).

وإذا كان القرن العشرين الميلادى قد بدا والوجود البريطانى يمثل الحقيقة الواقعة فى المنطقة من جميع الجهات المطلة على الخليج، حتى أن بريطانيا دخلت فى صراع مع كل القوى الكبرى التى حاولت النفاذ إلى المنطقة خاصة روسيا التى أوقفتها باتفاقية عام ١٩٠٧م، التى اقتسمت معها النفوذ فى بلاد فارس حيث أعطت الأجزاء الشمالية إليها بينما هى

ظلت فى الأجزاء الجنوبية المطلة على الخليج العربى (١٦)، كذلك الدولة العثمانية التى كانت تعيش آخر أيامها أقرت لبريطانيا ما أرادت من نفوذ حول الخليج بموجب اتفاقية يوليو عام ١٩١٣م قبيل الانهيار العثمانى فى الحرب العالمية الأولى (١٧).

ولعل ذلك الإنفراد البريطانى فى مطلع القرن العشرين بمنطقة الخليج العربى لم يكن لملء الفراغ فقط هذه المرة حيث لم تكن هناك أى قوة محلية تدافع عن الخليج، ولكنه كان لفرض السيطرة على منطقة أخذت أهميتها كطريق تجارى تتبدل لتصبح أهمية استراتيجية، لمنطقة بدأت اكتشافات البترول فيها تأتى ثمارها لتصبح من أهم مناطق العالم، وبالتالى فالخليج العربى فى تاريخه القديم والحديث يمثل ملتقى الطرق التجارية والبحرية التى تربط قارات العالم مما جعله ملتقى رجال الأعمال من تلك القارات، فهذا الموقع الجيوستراتيجى جعله يتحكم فى طرق التجارة على مرة العصور وحتى وقتنا الحاضر، ولعل فى ذلك دلالة قاطعة على أهمية موقع الخليج العربى التى لم تكن وليدة عصر البترول كما يظن الكثير (١٨).

ولكن هذه الأهمية زادت مع اكتشاف البترول الذى أصبح يمثل أهم مصادر الطاقة وبالتالى زاد الصراع بين القوى العالمية حول منطقة الخليج التى ظلت أحد مواطن تطبيق نظرية ملء الفراغ فى العالم الحديث والمعاصر.

البترول وبداية الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج العربى:

عندما تم اكتشاف البترول لأول مرة على شواطئ الخليج العربى فى شوستار «المحمرة» باقليم عربستان فى عام ١٩٠٨م (١٩)، والذى تزامن مع الاهتمام العالمى به كمصدر للطاقة، أخذت أهمية المنطقة تزداد وبدأت المنافسة الدولية لبريطانيا، التى كانت قد أحكمت سيطرتها على المنطقة طوال القرن التاسع عشر الميلادى ليس من اجل البترول كما ذكرنا ولكن من أجل التجارة وتأمين مواصلاتها إلى مستعمراتها فى الهند، وهى السيطرة التى تحولت بشكل واضح إلى استعمار كامل لهذه المنطقة خاصة مع اكتشاف البترول، والتنافس بين الشركات الأجنبية للحصول على امتيازات التنقيب على شواطىء الخليج مع مطلع القرن العشرين الميلادى.

ولقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة إلى منطقة الخليج العربى عبر الاتفاقيات التجارية وكانت مع سلطنة عمان فى عام ١٨٢٣م (٢٠)، وكذلك الأمر عندما دخلت كمنافس على التنقيب واستغلال البترول فى الخليج كان هدفها الأول هو استثمار رأس المال بغرض التجارة والربح، ولم تكن الولايات المتحدة فى ذلك الوقت من مطلع القرن العشرين فى حاجة إلى بترول الخليج للاستهلاك المحلى، نظرا لأنها كانت من أوائل الدول التى اكتشف فيها البترول منذ منتصف القرن التاسع عشر فى مدينة توسفيل بولاية بنسلفانيا عام ١٨٥٩م (٢١)، وكانت من اكبر الدول المصدرة للبترول ولكنها كانت تعانى من تكدس رؤوس الأموال وضيق مجالات العمل، فرأت فى مشروعات استغلال البترول مبدانا خصبا لاستثمار رؤوس الأموال والخروج من أزمتها (٢٢).

وكان أول تواجد للشركات الأمريكية فى منطقة الخليج قد جاء عن طريق شركة سنكلير «Sinclair» التى استطاعت المنافسة مع الشركات الأجنبية الأخرى خاصة البريطانية العاملة فى شمال العراق وإيران، والحصول على امتياز للتنقيب فى هذه المنطقة عام ١٩٢٣ (٢٣). ولكن التواجد الأقوى للشركات الأمريكية جاء مع شركة «Standard Oil Of California» واكتشافاتها فى البحرين عام ١٩٢٣، والتى بعد نجاحها استطاعت الحصول على امتيازات التنقيب فى المملكة العربية السعودية بالتوقيع على اتفاقية بين الطرفين فى مايو عام ١٩٣٣ (٢٤)، والتى جاءت فى أعقاب الاعتراف الأمريكى بالدولة السعودية بقيادة الملك عبدالعزيز آل سعود فى ٤ مايو عام ١٩٣١م (٢٥)، مما كان أحد العوامل المهمة للتواجد الأمريكى عبر شركات البترول التى عملت على زيادة العلاقات السعودية الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، التى أكدت على أهمية البترول كمصدر رئيسى ليس للطاقة فحسب بل للثروة فى العالم، الأمر الذى انعكس على أهمية منطقة الخليج العربى فبدأت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تضع استراتيجيتها على ضرورة التواجد بهذه المنطقة.

وإذا كان من أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية أن أقرت بريطانيا فى عام ١٩٤٧م بتزايد الوجود الأمريكى بمنطقة الخليج (٢٦)، فان الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة بدت تسير معتمدة على النفوذ البريطانى الكثيف فى دول المنطقة، وتاركة للشركات الأمريكية حرية التعامل وضمان التواجد الأمريكى، حيث كلفت هذه الشركات من امتيازاتها البترولية بدول الخليج وارتباطها ليس بالمملكة العربية السعودية فحسب بل امتد ذلك إلى معظم دول الخليج وخاصة إيران، بعد الضغط الأمريكى للانسحاب السوفيتى من الأراضى الإيرانية فى أعقاب الحرب عام ١٩٤٧ (٢٧)، وعلى أثره تم تدعيم الوجود الأمريكى فى إيران والذى تأكد بعد الدور الكبير الذى لعبته الولايات المتحدة فى القضاء على ثورة مصدق عام ١٩٥٣م (٢٨).

ومن ناحية أخرى أخذت الولايات الأمريكية تدعم سياسة الأحلاف التى تبنتها بريطانيا فى المنطقة ومن أبرزها حلف بغداد الذى أعلن عن قيامه عام ١٩٥٥م من العراق وتركيا ثم انضمت إليه بريطانيا وباكستان ثم إيران (٢٩)، وحتى إذا ما انهار هذا الحلف عام ١٩٥٨م بقيام الثورة العراقية انتقلت قيادته إلى تركيا بالدعم البريطانى والأمريكى المتزايد فى ظل قيام الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ سياسة جديدة فى منطقة الخليج تقوم على دعم الدول الموالية لها بالأسلحة، وكان من أبرز مظاهر هذه السياسة ما بدأت به مع إيران من اتفاقيات كان أهمها ما وقعه الرئيس الأمريكى كندى مع شاه إيران عام ١٩٦٢م (٣٠).

فى الوقت ذاته كانت عائدات البترول بدأت تأتى بأرباح كثيرة على الدول الخليجية المنتجة ومن أبرزها المملكة العربية السعودية منذ نجحت وبقيادة الملك عبدالعزيز آل سعود كأول دولة خليجية فى عقد اتفاقية المناصفة بالأرباح مع الشركات الأمريكية فى ديسمبر عام ١٩٥٠م (٣١)، الأمر الذى بدأت تحذو حذوه دول البترول الأخرى ومن بينها إيران والكويت والعراق، خاصة وأن المملكة العربية السعودية والكويت قد نجحتا أيضا فى عقد اتفاقية مع الشركات اليابانية تزيد

نسبتها عن النصف ٥٦٪ فى عام ١٩٥٧م (٣٢). ومع استمرار الاكتشافات النفطية الحديثة والتى كانت السبب وراء المزيد من التمسك الأمريكى بهذه المنطقة من خلال الدعم للسياسة البريطانية التى أصبح عليها أن تحافظ على التواجد الغربى وليس البريطانى فقط فى منطقة الخليج العربى، خاصة وأن بريطانيا كانت قد تمكنت من إقامة نظام أمنى عبر عدد من الاتفاقيات مع الإمارات والدول المطلة على الخليج جعل من الخليج بحيرة بريطانية لقطع الطريق أمام القوى الأجنبية الأخرى التى تتطلع إلى النفاذ لهذه المنطقة (٣٣)، والتى كان على رأسها الاتحاد السوفيتى الذى يعيش صراع الزعامة على العالم مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وانقسام ذلك العالم خلفها إلى كتلتين شرقية وغربية فيما يعرف بالحرب الباردة.

كل هذه الأشياء تزامنت مع زيادة الطلب على البترول الخليجى مما جعل من منطقة الخليج العربى التى كانت فى السابق أحد أهم طرق التجارة العالمية أصبحت أحد أهم المناطق الاستراتيجية فى العالم. ومع بروز هذه الأهمية كان التمسك الأمريكى ليس بضرورة الحفاظ على الوجود ولكن بضرورة المزيد من النفوذ فى منطقة الخليج العربى.

الموقف الأمريكى من قرار الانسحاب البرطانى وظهور نظرية ملء الفراغ ١٩٦٨ - ١٩٦٩

هناك أسباب عديدة أدت إلى قيام بريطانيا باتخاذ قرارها بالانسحاب من منطقة الخليج العربى الذى أعلنه رئيس وزرائها هارولد ويلسون فى ١٦ يناير ١٩٦٨ وحدد موعد ذلك الانسحاب بعام ١٩٧١م (٣٤)، من أبرز هذه الأسباب الأعباء المالية التى أصبحت تتكلفها الخزانة البريطانية التى كان عليها حماية هذه المنطقة. وتوفير الأمن فيها لجميع دول العالم للحافظ على الثروة البترولية فيه خاصة الدول الغربية، ومع المتغيرات العالمية والمزيد من التطورات فى المنطقة العربية خاصة ملف الصراع العربى الإسرائيلى الذى وصل إلى إغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧م والتهاب المشاعر العربية ضد النظم الغربية، زادت هذه الأعباء المالية وأصبحت تكلف الحكومة البريطانية الكثير من الإنفاق على قواتها العسكرية الموجودة فى منطقة الخليج (٣٥).

وقبيل الإعلان الرسمى عن الانسحاب أرسلت بريطانيا بوزير الدولة للشئون الخارجية «روبرتس» Roberts لزيارة الدول الخليجية الرئيسة والمستقلة فى ذلك الوقت وهى المملكة العربية السعودية وإيران والكويت، لمحاولة جمع هذه الدول حول سياسة دفاعية مشتركة من أجل إقرار الأوضاع فى المنطقة بعد انسحاب القوات العسكرية لسد فراغ هذه القوات، وهو الأمر الذى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده فى تصريحات روستو «Rostow» مستشار الرئيس للأمن القومى الأمريكى، بأن هذه الدول الثلاث ومعها تركيا وباكستان يمكن أن تكون محاور رئيسة ترتكز عليها تدابير الأمن الإقليمى فى منطقة الخليج (٣٦)، مما يعنى أن السياسة الأمريكية أقرت بالأمر الواقع بالنسبة للانسحاب البريطانى وبدأت تبحث عن بدائل لهذا الانسحاب فوافقت فى بداية على وجهة النظر البريطانية حول هذه المسألة، التى رفضتها الدول المعنية فى الخليج نظرا للشعور العربى القومى فى ذلك الوقت الذى كان يرفض أى تنظيم دفاعى من شأنه توفير الحماية للمصالح الغربية فى تلك المنطقة المهمة (٣٧).

وأمام هذا الرفض تعددت المشاريع الكثيرة في محاولة لجمع هذه الدول في منظومة دفاعية واحدة، ولكنها فشلت جميعها خاصة أمام الموقف السعودي الذي أعلنه الملك فيصل بأن أمن الخليج مسئولية دول الخليج وأنه لن يدخل في أية تحالفات بهذا الشأن وأيده في ذلك الحكام العرب في الخليج، وبالتالي لم تنجح المساعي البريطانية والأمريكية من خلفها إلا في التعبير عن دعم قيام اتحاد بين الإمارات العربية في الخليج التي ستنسحب منها بريطانيا، وخلال هذه السنوات شغلت مسألة الانسحاب بال السياسة الأمريكية وأخذت تطرح شعار ملء الفراغ الأمني، وهو الذي ينجم عن فراغ القوة البريطانية، لتبدأ السياسة الأمريكية في إيجاد المبررات لوجودها في المنطقة وأعطى الرئيس نيكسون الذي تولى الحكم في مطلع عام ١٩٦٩م، تعليماته إلى هنري كسينجر مستشاره للأمن القومي الأمريكي لدراسة كل الخيارات للسياسة الأمريكية في يوليو من نفس العام ١٩٦٩م، والتي أوصت بضرورة استمرار الولايات المتحدة تقديم الدعم للحكومات الموالية لها في المنطقة (٣٨).

وكذلك كان الرئيس نيكسون في نفس العام ١٩٦٩م قد اتخذ عدة مبادرات تجاه دول الخليج العربية، حيث أرسل بمستشاره للشئون الخارجية «سكرانتون» لمقابلة العاهل السعودي الملك فيصل الذي أكد على موقفه بعدم الدخول في أية تحالفات بهذا الشأن، بينما أكدت الولايات المتحدة على الإلتزام الأمريكي بأمن السعودية (٣٩)، ومن ناحية أخرى قدمت الحكومة الأمريكية الدعم لمسألة استقلال البحرين خاصة عند عرضها في الأمم المتحدة، واستقلال قطر، وأرسلت خبراء من وزارة الدفاع الأمريكية لتطوير وتنمية القدرات العسكرية لدولة الكويت في عام ١٩٧٠م (٤٠)، خاصة بعد أن تأكد فشل محاولات قيام اتحاد يجمع الإمارات العربية التسع التي ستنسحب منها بريطانيا، وكان من نتيجة ذلك ظهور دول البحرين ثم قطر ثم دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك في نفس العام الذي تحدد فيه موعد الانسحاب البريطاني وكان آخر موقع له هو دولة الامارات في الأول من ديسمبر عام ١٩٧١م (٤١).

ولعل الولايات المتحدة وهي تقدم المزيد من التعاون مع الدول الخليجية الصديقة لها ولبريطانيا كانت تضع في حساباتها القوة الدولية المنافسة لها وهي الاتحاد السوفيتي وتخشى من قيامه بالتدخل في إحدى هذه الدول خاصة وأنه أصبح قريبا منها بالتواجد في جمهورية جنوب اليمن، التي حصلت على الاستقلال من بريطانيا في نوفمبر ١٩٦٧م، وكذلك الأساطيل السوفيتية التي بدأت تحوم حول هذه المنطقة (٤٢).

ولقد كانت هذه الأشياء وغيرها في مخيلة صناع القرار السياسي الأمريكي لملء الفراغ الذي أوجده قرار الانسحاب البريطاني من الخليج، والذي وإن كان قد قوبل بالارتياح بالنسبة لهم إلا أنه سبب لهم القلق على مستقبل هذه المنطقة، فكان التفكير في خطة عاجلة لمواجهة الفراغ البريطاني والتي طرحت فيما عرف بمبدأ نيكسون.

مبدأ نيكسون وبداية النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج ١٩٧٠ - ١٩٧٩:

أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في إحدى تصريحاته «أن منطقة الخليج إحدى المناطق الحيوية في العالم، وأن من يسيطر على هذه المنطقة يمكنه السيطرة على العالم، وعلى الولايات المتحدة أن تحافظ على مصالحها في هذه المنطقة» (٤٣).

من الواضح أن هذا التصريح يعكس مدى الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي، والذي صاحبه الإعلان عن خطة للحفاظ على الأمن في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني. حيث كانت الأفكار المطروحة قد تحددت وانحصرت في أمرين:

الأول: قيام الولايات المتحدة بنفس الدور الذي كانت تقوم به بريطانيا بما يعني التدخل المباشر، أي وجود قوات عسكرية أمريكية للتدخل في المنطقة.

والثاني: الاعتماد على قوة أو عدة قوى إقليمية ودعمها لتكون وكيل يقوم بتأمين المصالح الأمريكية.

ويبدو أن الطرح الأخير قد نال الاستحسان لدى كبار الساسة الأمريكيين نظرا لوجود شبح «عقدة فيتنام» لديهم، وهو ما أعلن عنه في عام ١٩٦٩ ثم جاء بصفة رسمية في خطاب الرئيس نيكسون الذي ألقاه يوم ١٨ فبراير عام ١٩٧٠م أمام الكونجرس. وطرح هذه الفكرة التي تعني توظيف قوة إقليمية أو أكثر وتقديم الدعم الأمريكي إليها كدولة حليفة للولايات المتحدة، ونص على أن: «أمن الخليج مسئولية دولة وأن الولايات المتحدة ستقدم المساعدات اللازمة لتلك الدول»(٤٤).

ويبدو أن الولايات المتحدة ومن خلال تلك الكلمات التي عرفت «بمبدأ نيكسون» كانت قد اختارت لتلك المهمة دولتي إيران في الشاطئ الشرقي ثم المملكة العربية السعودية في الشاطئ الغربي للخليج وحاولت التوفيق بينهما لحماية مصالحها في الخليج وملء الفراغ الأمني. لكن مع مرور الوقت أصبح التركيز الفعلي على إيران وحدها بعد الرفض السعودي للقيام بهذه المهمة. والذي تمثل في رفض أي نظام دفاعي مشترك مع إيران حول أمن الخليج، ولذلك رأت السياسة الأمريكية أن إيران أفضل من السعودية من حيث القوة العسكرية والبشرية بجانب طموح الشاه للقيام بهذا الدور «شرطي الخليج» لتأمين المصالح الغربية(٤٥).

وللتأكيد على مبدأ نيكسون للقيام بهذه المهمة قامت الولايات المتحدة بإمداد إيران بالأسلحة التي أثارت حفيظة جيرانها خاصة المملكة العربية السعودية والعراق، لتبدأ سباق للتسليح في الخليج ستكون له عواقب سيئة على المنطقة مستقبلا. ومن ناحية أخرى أخذت تدعم تواجدها البحري في المنطقة عن طريق الأساطيل الأمريكية، والقواعد الموجودة في المحيط الهندي وبعض دول الخليج مثل قاعدة ديجوجارسيا وقاعدة الجفير في البحرين، التي تتمركز فيها قوة الشرق الأوسط، وتقدم الدعم العسكري الكبير لدول المنطقة خاصة إيران كما ذكرنا والمملكة العربية السعودية حتى أنه أطلق على هذه السياسة في تلك الفترة سياسة العمودين المتساويين ولكن مع زيادة التسلح الأمريكي لإيران بدأت هذه السياسة تأخذ جانب دون آخر (٤٦).

ولعل ذلك ما أوضحته أرقام مبيعات الأسلحة الأمريكية فيما بعد للمنطقة وخاصة لإيران والمملكة العربية السعودية، التي تنوعت وأصبحت من المبادئ الأساسية الأمريكية في منطقة الخليج طوال فترة السبعينيات (٤٧). حيث برزت خلالها سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة عقب إعلان مبدأ نيكسون. وأكد عليها جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط أمام لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكي بعد زيارته لبعض

دول المنطقة فى أغسطس عام ١٩٧٢م فى خطاب الذى جاء فيه: «التأكيد على أهمية المنطقة استراتيجيا واقتصاديا بالنسبة لدول العالم - ضرورة الاهتمام بمنطقة الخليج خاصة بعد الانسحاب البريطانى - التركيز على التعاون مع أكبر قوتين بالمنطقة إيران والسعودية وعدم التدخل فى شئون دول المنطقة الداخلية(٤٨).

وعن طريق هذه السياسة أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تملأ الفراغ الذى تركه الانسحاب البريطانى عشية الأول من ديسمبر عام ١٩٧١ م بإعلان استقلال وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ولعله من دواعى التنسيق الأمريكى الإيرانى حول الأمن فى الخليج والدور المطلوب من إيران تأديته بعد الانسحاب البريطانى تغاضى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن قيام إيران باحتلال جزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث ليلة الانسحاب البريطانى وهى جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة عند مدخل الخليج العربى (٤٩) ويؤكد على ذلك الاتجاه الأمريكى المساند لإيران اتفاقيات الأسلحة الكثيرة التى عقدتها إدارة الرئيس نيكسون مع الشاه، والتى وصلت إلى حد تقديم المعونات العسكرية بلا أى شروط أو مبالغ مالية بمعنى تقديمها كهبات، وهى التى وصلت إلى ١٣٣٤٥ مليون دولار مع نهاية العام الأخير من الوجود البريطانى فى الخليج ١٩٧١ (٥٠)، ومن الناحية الأخرى كانت الولايات المتحدة تقدم الدعم العسكرى للمملكة العربية السعودية والكويت والدول الخليجية الأخرى حتى تكتمل سياستها، ولكن من الواضح أن برامج التسليح لهذه الدول لم تكن مثلما فعلت مع إيران لخشيتها من استخدام هذه الأسلحة فى الصراع الإسرائيلى.

ولقد كان لاستخدام دول الخليج العربية للبترول كسلاح فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م بقيادة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود الأثر الكبير على النفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج، لأن هذه الدول بما كانت تتمتع به من علاقات طيبة ووثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن من المنتظر أن تقف هذا الموقف ضد المصالح الأمريكية، حيث كانت القرارات التى اتخذت إبان الحرب تمثل صفعة قوية تجاه السياسة الأمريكية والدول المساندة لإسرائيل التى تكاد فى تلك الفترة تكون قد أصيبت بالشلل فى النواحى الاقتصادية المختلفة(٥١).

وعلى الرغم من التحذيرات السعودية المتوالية قبيل الحرب للولايات المتحدة بضرورة تعديل سياستها تجاه الصراع العربى الإسرائيلى، إلا أن هذه التحذيرات لم تأخذها الإدارة الأمريكية بمأخذ الجد والحذر بل تركت الأمور حتى وصلت بها إلى الدرجة التى أضرت بالاقتصاد الأمريكى والمصالح الغربية، مما كان له أثره على السياسة الأمريكية التى رأت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ضرورة تدعيم النفوذ الأمريكى فى الخليج أكثر مما هو عليه، وبدأت العمل على رفع تمثيلها الدبلوماسى فى بقية دول الخليج إلى مستوى السفراء المقيمين فى البحرين وقطر والإمارات فى النصف الأول من العام التالى للحرب ١٩٧٤م (٥٢) وأخذت تزيد من تعاملاتها مع هذه الدول كما هو الحال مع إيران والمملكة العربية السعودية والكويت حتى تكون هى الرابط بينهما حول شواطئ الخليج، مادامت قد فشلت كل المحاولات للربط بين هذه الدول عبر اتفاقية

أمنية واحدة لقيامهم بملء الفراغ الأمنى الذى تركه الانسحاب البريطانى. فكانت المساعدات الأمريكية خاصة العسكرية هى الأساس الذى عمل على تدعيم النفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة فى الفترة التى أعقبت حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

وإذا كانت هذه الفترة قد شهدت سقوط الرئيس الأمريكى نيكسون فى أغسطس ١٩٧٤، إلا أن نائبه الذى تولى الرئاسة جيرالد فورد قد سار على نفس النهج نحو منطقة الخليج العربى، خاصة وأنه قد أبقى على نفس فريق العمل الذى كان إبان عهد نيكسون، ومع ذلك فقد بدأ فورد بالتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد الدول المنتجة للبترول إذا عادت لفعل حظر البترول (٥٣). ومن ناحية أخرى ظل على نفس السياسة الدبلوماسية الهادئة مع المزيد من الاتفاقيات الثنائية فى ظل تطبيق مبدأ نيكسون حول زيادة الدعم العسكرى لكل من إيران والمملكة العربية السعودية.

وعندما تسلم الرئيس كارتر مقاليد السلطة فى الولايات المتحدة فى يناير عام ١٩٧٧ أوضح أهمية منطقة الخليج العربى بالنسبة للولايات المتحدة، وخص إيران والدور الذى تقوم به فى المنطقة بعدما كانت قد لعبت دور مهم فى القضاء على ثورة ظفار فى سلطنة عمان، وكان من أهم الدلائل على استمرار مبدأ نيكسون المتمثل فى الدعم الأمريكى لإيران هو الزيارات المتبادلة بين شاه إيران والرئيس الأمريكى كارتر فى خلال أقل من شهرين من العام الأول لحكم كارتر، حيث زار الشاه الولايات المتحدة فى منتصف نوفمبر وقام الرئيس كارتر برد الزيارة فى آخر ديسمبر عام ١٩٧٧. ولعل هذه الزيارات المتتابعة جاءت للتأكيد على عمق العلاقات بين البلدين وليس هناك أى توتر بينهما كما أثير فى بداية حكم الرئيس كارتر(٥٤).

وكذلك الحال فعلت إدارة الرئيس كارتر مع المملكة العربية السعودية، خاصة بعد زيارة ولى العهد السعودى الأمير فهد بن عبدالعزيز آل سعود لواشنطون فى مايو ١٩٧٧م، وعقدت عدة اتفاقيات ثنائية وأكدت المملكة على عدم القيام بأى حظر بترولى آخر ضد الولايات المتحدة (٥٥). وكانت معظم الاتفاقيات الثنائية التى توقعها الولايات المتحدة مع دول الخليج بصفة عامة وإيران والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة ترتبط بالصفقات العسكرية، وعلى وجه الخصوص مع إيران التى لم تكف عن طلب المزيد والأحدث من ترسانة الأسلحة الأمريكية فى تلك الفترة وعلى رأسه طائرات الأواكس التى ساعدت الإدارة الأمريكية على تسهيل صفقتها مع إيران بحجة أنها ستزيد من السيطرة الأمريكية على المنطقة (٥٦). وفى ظل العلاقات الوطيدة الأمريكية مع منطقة الخليج وبعد العام الأول من عهد كارتر بدأت تسلل المظاهرات إلى الشارع الإيرانى مع مطلع عام ١٩٧٨ م بسبب معاناة الشعب من سوء الأحوال الداخلية وسياسة القمع التى يتبعها الشاه، مما أدى إلى تحالف معظم القوى الشعبية خاصة الدينية مع العمال والطلبة، الأمر الذى وصل بالشاه إلى المواجهة المسلحة فى سبتمبر عام ١٩٧٨م (٥٧). والتى أجبرت الشاه على مغادرة إيران نهائيا يوم ١٦ يناير ١٩٧٩ وأفسحت المجال لعودة الزعيم الدينى آية الله الخومينى إلى إيران فى الأول من فبراير ١٩٧٩م، وسط ترحيب شعبى كبير لقيادته للثورة ضد الشاه وإنهاء حكم الأسرة البهلوية فى إيران والذى بدأ منذ عام ١٩٢٥م (٥٨)

كل هذه التطورات حدثت فى منطقة الخليج والحكومة الأمريكية لم تفعل أى شىء لهذا الحليف الأمريكى سوى تقديم النصيحة له بمغادرة طهران لآخر مرة. ولعل هذا الموقف الأمريكى تجاه مسألة سقوط الشاه يوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها الحماس القوى لمواجهة شعب إيران. والرئيس الأمريكى كارتر نفسه كان ينادى بحقوق الإنسان. ففقدت الصديق الوفى والحارس لمصالحها فى منطقة غاية فى الأهمية ليتحكم فيها رجل هو الإمام الخومينى أول شىء فعله قطع كافة العلاقات مع الولايات المتحدة. والإعلان صراحة عن عدم لعب دور الشرطى للمصالح الأمريكية فى الخليج. بل ووصف ما قام به من ثورة بأنه انتصار ضد السياسة الاستعمارية(٥٩) مما كان يعنى نهاية مبدأ نيكسون الذى كان يعتمد فى المقام الأول على إيران.

ظهور النفوذ الأمريكى فى الخليج فى ظل مبدأ كارتر ١٩٨٠ - ١٩٨٧

كان على صانعى السياسة الأمريكية رئاسة الرئيس كارتر البحث عن بديل لرعاية النفوذ الأمريكى الذى بدأ يتضح فى منطقة الخليج إبان السياسة التى اتبعتها إدارة الرئيس نيكسون لملء الفراغ الذى تركه الانسحاب البريطانى. وكان التساؤل الذى فرض نفسه على الإدارة الأمريكية ماذا تفعل بعد سقوط العمود الرئيسى لمبدأ نيكسون؟. ولعل الإجابة عن هذا التساؤل لم تكن لتطول خاصة فى ظل التطورات المتلاحقة فى المنطقة. بسبب ردود الأفعال عن السياسة التى اتبعها النظام الجمهورى فى إيران تجاه ما يرتبط بالمصالح الأمريكية. ومع انتظار الإدارة الأمريكية لبارقة أمل لاستمرار التعامل مع إيران فى ظل النظام الجديد كانت كل الآمال تتحطم. أمام قناعة القيادة الإيرانية الجديدة بأن ما حدث للشعب الإيرانى من معاناة طوال السنوات الماضية. وإنفاق كل دخل البترول على ترسانة الأسلحة كان من أجل حماية المصالح الأمريكية. ولم تتوقف الآمال عند قيام إيران بقطع العلاقات وإلغاء صفقات الأسلحة المنتظرة للتسليم حتى كانت أزمة الرهائن التى قضت على كل هذه الآمال. عندما قامت مجموعة من الطلبة الايرانيين باحتلال السفارة الأمريكية فى طهران يوم ٤ نوفمبر ١٩٧٩ واحتجاز أعضاء السفارة الأمريكية كرهائن (٦٠) وعاشت منطقة الخليج وليس إيران والولايات المتحدة ما عرفت بأزمة الرهائن التى لم تستطع إدارة الرئيس كارتر إيجاد حل لها فتحطمت عندها نهائيا العلاقات الأمريكية الإيرانية.

ولقد اضطرت هذه الأزمة التى استمرت لمدة ٤٤٤ يوما وتطورت الأحداث التى شهدتها المنطقة فى ظلها من جراء التحركات الإيرانية سواء فى البحرين بمحاولات دعم الشيعة لإسقاط نظام الحكم. أو حادث الحرم الشريف فى مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية. أو استمرار النظام الإيرانى على نفس النهج من التمسك باحتلال جزر الإمارات العربية. بجانب محاولات الإضرار بالمصالح الأمريكية. ويضاف إلى ذلك العوامل الأخرى التى شهدتها المنطقة المحيطة بداية من قيام الاتحاد السوفيتى بغزو أفغانستان فى ديسمبر عام ١٩٧٩م. وحتى اشتعال الحرب فى منطقة الخليج بين إيران والعراق فى سبتمبر عام ١٩٨٠م وفشل جميع محاولات حلول أزمة الرهائن حتى العمل العسكرى!

كانت كل هذه الأحداث وراء قيام الإدارة الأمريكية بالبحث عن بديل يحافظ على النفوذ الأمريكي والمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، التي أوضح الرئيس كارتر أهميتها بقوله «إن أمن هذه المنطقة يؤثر على الأمن القومي الأمريكي»(٦١) وبالتالي جاء البديل ضمن الكلمات التي أعلنها الرئيس الأمريكي أيضا في خطابه أمام الكونجرس في يناير عام ١٩٨٠ وقال فيها: «إن أي محاولة من أي جهة خارجية للسيطرة على الخليج ستعد اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هذه المحاولة (الاعتداء) سيرد عليها بأية وسيلة مناسبة بما فيها الرد العسكري(٦٢).

ولعل التنفيذ العملي لهذه الكلمات التي عرفت فيما بعد «بمبدأ كارتر» قد أدى إلى قيام الإدارة الأمريكية بإنشاء ما عرف أيضا «بقوة التدخل السريع» حتى تتمكن الولايات المتحدة من القيام بمفردها بتحمل مسئولية الدفاع عن المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي ضد أي تهديد حتى ولو كان من الاتحاد السوفيتي حيث من المفترض أن هذه القوات ستؤهلها للوصول إلى المنطقة قبل تعرضها لأي اعتداء (٦٣)، وفي مارس عام ١٩٨٠م أعلن عن تشكيل القيادة العامة لهذه القوات، وفي نفس العام عملت الإدارة الأمريكية لتسهيل عمل هذه القوات على ضرورة القيام بعقد عدة اتفاقيات لاستخدام القوات الجوية والبحرية للقواعد العسكرية في الدول الصديقة لها بالمنطقة (٦٤).

وكان من بين أبرز هذه القواعد الكثيرة المنتشرة في دول الخليج العربية بطبيعة خاصة قاعدة الجفير في البحرين، والتي كانت تقتسم النفوذ عليها الولايات المتحدة مع بريطانيا إلى عشية إعلان الانسحاب البريطاني انفردت بها الولايات المتحدة بعد عقد اتفاقية بذلك مع حكومة البحرين في ديسمبر عام ١٩٧١م، ومن الجدير بالذكر أنها كانت من أهم القواعد التي تخدم قوة الشرق الأوسط التي شكلتها الحكومة الأمريكية في ظل الوجود البريطاني في المنطقة عقب الحرب العالمية الثانية، وكذلك الحال بالنسبة لقاعدة ديجو جارسيا الواقعة في المحيط الهندي وتبعد عن مدخل الخليج بألفي ميل حصلت عليها الولايات المتحدة كاملة بعد الانسحاب البريطاني أيضا، والتي أصبحت أهم القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، وهو ما أكدت عليه الأحداث فيما بعد(٦٥).

ويضاف إلى ذلك بعض القواعد الأخرى مثل قاعدة أم سعيد في قطر، والقواعد العمانية في مصيرة وصلالة والتي تأكد قيامها بالدور الكبير في مبدأ كارتر عقب الاتفاقية الأمريكية العمانية في ٤ يونيو ١٩٨٠، وهو ما أكد عليه أيضا مساعد وزير الخارجية الأمريكي في إدارة الرئيس ريجان فيما بعد وأضاف بأنها مفتاح الاستراتيجية الأمريكية لحماية الخليج العربي (٦٦)، وإذا كان هناك أيضا قواعد منتشرة للولايات المتحدة في الدول المجاورة للمنطقة خاصة في باكستان وتركيا فإن السياسة الأمريكية أخذت على تقوية هذه القواعد بعد خسارتها للوجود الأمريكي في إيران.

ولقد شكلت هذه السياسة بما أضيف إليها من القوة البحرية الأمريكية المتمثلة في الأسطول السابع الأمريكي والسفن البحرية الأمريكية الضخمة الأساس للمحافظة على النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج حتى بعد رحيل إدارة الرئيس كارتر.

وعندما انتقلت إدارة البيت الأبيض الأمريكى إلى الرئيس الجمهورى رونالد ريجان فى يناير عام ١٩٨١ ، كانت منطقة الخليج العربى قد بلغت فيها تطورات الأحداث درجة كبيرة من الخطورة على المصالح الأمريكية ، فبعد قيام الثورة الإيرانية وانتهاء الوجود الأمريكى فى إيران ، اشتعلت الحرب بين الجارتين إيران والعراق فى سبتمبر عام ١٩٨٠ ، والتى كان رد الفعل الأمريكى الفورى تجاهها هو زيادة احتشاد قواتها العسكرية وبمساعدة الدول الأوروبية الحليفة ، حيث صدرت الأوامر بذلك للقوات الأمريكية من شتى بقاع العالم (٦٧) ، ولعل هذا الموقف ما جعل إدارة الرئيس ريجان تستمر على نفس السياسة ، مما يعنى اعتمادها على مبدأ كارتر للحفاظ على النفوذ الأمريكى فى منطقة الخليج ، والعمل على وضع ترتيبات أمنية بين الدول الخليجية المعتدلة ، وكذلك الاعتماد على التقارب الأكثر من المملكة العربية السعودية باعتبار أنها أصبحت الركيزة الأساسية بعد سقوط الشاه (٦٨) وبالتالى يتضح أن الرئيس ريجان سار على نفس النهج الذى أنهاه الرئيس كارتر وأوضح فى تصريحاته والمسئولين بالحكومة الأمريكية الإلتزام الكامل من إدارتهم تجاه أمن المملكة العربية السعودية ، وأنهم لم يسمحوا لأى قوة أن تهددها وتمنع تدفق البترول عنهم (٦٩) ، وقام بالسماح بتدفق الأسلحة الأمريكية إلى هذه المنطقة ، فبالنسبة للسعودية وافق الرئيس ريجان ومجلس الشيوخ الأمريكى فى أبريل عام ١٩٨١ ، أى بمجرد توليه للسلطة على صفقة طائرات الأواكس للسعودية التى كانت الإدارة السابقة قد ترددت فيها خوفا من استعمالها ضد إسرائيل ، وكذلك على بيع دبابات وصواريخ جو – جو ، وكانت هذه ضمن صفقة بلغت فى إجمالها ستة مليارات دولار وشملت أطقم التدريب والصيانة وغير ذلك (٧٠) ، وكذلك الحال عدة صفقات مع الكويت والإمارات وبقية الدول العربية الخليجية الأخرى ، التى أعلنت الولايات المتحدة عن دعمها لها عند إعلانها قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربى فى مايو عام ١٩٨١ ، ليمثل القوة الرئيسية لهذه الدول أمام الحرب العراقية الإيرانية ، ولقد تمسكت هذه الدول الخليجية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ، بمبدأها بأن أمن الخليج من شأن أهل الخليج دون الحاجة لأى قوة أجنبية لحمايته أو الدخول فى أى أحلاف عسكرية ، أما بالنسبة للموقف الأمريكى تجاه تطورات الحرب العراقية الإيرانية فإنه لا يعنينا إلا أن نوضح أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت سياسة تهدف إلى استنزاف كل من العراق وإيران للتخلص من خطرهما على وجودها فى المنطقة ، وكذلك للحد من الاتجاه القومى العربى الذى تمثل العراق والاتجاه الإسلامى الأصولى الذى تمثله إيران ، وذلك عن طريق إطالة أمد الحرب كلما أمكن حتى تتمكن الإدارة الأمريكية من إعادة ترتيب الأوضاع فى الخليج بما يضمن تحقيق المصالح الأمريكية(٧١) ، ولعل المتتبع لسير الحرب يجد ذلك بوضوح من المواقف الأمريكية التى بدت محايدة ثم مالت نحو العراق عندما تفوقت إيران ، ثم عادت تدعم إيران سرا عندما تفوقت على العراق ، وفى تلك الفترة كانت الإدارة الأمريكية التى بدأت ولايتها الثانية قد انتهت من التخطيط لمرحلة جديدة أصبحت فيها القوات الأمريكية حقيقة واقعة ، وتستطيع توجيه أى ضربة لإحدى القوتين المتحاربتين أو غيرهما إذا حاولوا الإضرار بمصالحها ، لأنها كانت قد وصلت إلى زيادة حجم قوة التدخل السريع ، وأصبح لها عدد كبير من السفن الحربية المرابطة فى المنطقة وحولها ومنها مجموعة حاملات الطائرات وقوات جوية وبرية وطائرات هليكوبتر بأنواعها

الأباتشي وغيرها، بما يقدر بقاعدتين بحريتين متحركتين بالإضافة لطائرات الأواكس وناقلات بترول جوية، وجميع الاستعدادات العسكرية من قوات بحرية وجوية وبرية، شكلت من أجلها الإدارة الأمريكية ما عرف بالقوات الخاصة المشتركة للشرق الأوسط، بالإضافة إلى بعض من سفن الدول الغربية الصديقة للولايات المتحدة مثل بريطانيا وفرنسا(٧٢). وعن طريق هذه القوات انتقلت السياسة الأمريكية إلى مبدأ جديد يعمل على تأكيد النفوذ الفعلي في منطقة الخليج العربي.

مبدأ ريجان وتأكيد النفوذ الأمريكي في الخليج ١٩٨٧ - ١٩٩١:

أتت تطورات أحداث الحرب العراقية الإيرانية في عامها السابع إلى ضرورة التدخل العسكري الأمريكي المباشر خاصة عندما حصلت إيران على صواريخ سلك وورم الصينية. وبدأت تهدد الملاحة في الخليج ومعها اشتعلت حرب الناقلات بين الدولتين المتحاربتين والتي زادت ضراوة في نهاية عام ١٩٨٧م، مما أدى إلى أن طلبت الكويت الحماية الأمريكية والسوفيتية لسفنها، فأخذت الإدارة الأمريكية تبني استراتيجية التدخل العسكري المباشر لتدمير القوات البحرية الإيرانية لحماية المصالح الأمريكية (٧٣) ومن الممكن أن نعتبر هذه السياسة الأمريكية الجديدة من ضرب العديد من الأهداف الإيرانية عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ م كانت العامل الفعال الذي أوضح صراحة للقوى المحلية والعالمية مدى تأكيد النفوذ الأمريكي في الخليج، وهي التي كانت وراء عملية إنهاء الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨، وكذلك كانت وراء الانتقال إلى مبدأ ريجان الذي اتضح أنه يقوم على التدخل الأمريكي المباشر. ولقد صاحب ذلك نجاح السياسة الأمريكية في الضغط على الاتحاد السوفيتي حتى انفرط عقده بإعادة الوحدة الألمانية وبداية استقلال الجمهوريات السوفيتية عام ١٩٨٩م، ليمثل ذلك العام نهاية الحرب الباردة وتحقيق الاستراتيجية الأمريكية التي بدأت منذ هاري ترومان وجورج مارشال بسياسة الاحتواء، التي سار عليها خلفاؤهم حتى حققت غايتها وانتهى المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية، مما يعني انفرادها بالزعامة العالمية وهو ما اتضح جليا إبان غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أنفقت مئات المليارات لزيادة الميزانية العسكرية لدعم نفوذها في منطقة الخليج والتي نلاحظ أنها قد بدأت بـ ١٦٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ ووصلت عام ١٩٨٨ إلى ٤١١ مليار دولار (٧٤) مما يؤكد الزيادة الكبيرة في الإنفاق الأمريكي على هذه القوات وفي هذه المنطقة بالذات التي أوضحت اكتشافات البترول فيها أنها لا تحتوي على أضخم الاحتياطيات البترولية فقط بل على أكبر حقول الإنتاج في العالم، والأغرب من ذلك أن الاحتياطي البترولي يتناقص من جميع المناطق العالمية باستثناء منطقة الخليج، حيث اتضح أنه يزداد باستمرار ووصل إلى ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي، بينما يساهم بنسبة ٤٠٪ من الإنتاج العالمي (٧٥)، فلم تكن هذه الزيادة في الإنفاق العسكري على النفوذ الأمريكي في الخليج من أجل دول الخليج أو الصراعات التي تقوم بين هذه الدول، ولكن كما هو الواضح من أجل كميات البترول الموجودة في باطن هذه الأرض ومياه الخليج العربي، فهل من الممكن والأمر كذلك أن تترك الولايات المتحدة أي دولة من هذه الدول لتفرض سيطرتها وتهدد المصالح الاستراتيجية الأمريكية؟ أو أي دولة تعتدي على جارتها

بما يهدد هذه المصالح؟ بمعنى آخر هل تترك الولايات المتحدة الكويت تذهب إلى العراق؟ ومن يعلم قد يستمر العراق إلى دول أخرى صديقة للولايات المتحدة؟! ومن المعلوم أن الكويت وحدها بها جملة احتياطي يصل إلى ٩٧ مليار برميل عام ١٩٩٠ حسب الإحصاء السنوى لمنظمة الأوبك بينما المملكة العربية السعودية هى الأخرى التى يتركز نفطها على شاطئ الخليج يبلغ احتياطيها ٢٦٠ مليار برميل أى ثلث الاحتياطى العالمى حسب نفس الإحصاء (٧٦).

لم يكن من السهل على الولايات المتحدة أن تترك الكويت للعراق أيا كانت اسباب الغزو الذى اجتاحت فيه القوات العراقية الكويت يوم الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠م فإن الادارة الامريكية برئاسة جورج بوش لم تقف مكتوفة الايدى حيال ما يهدد مصادرها من البترول ونفوذها فى الخليج العربي بل استغلت ذلك الحدث لتؤكد على ذلك النفوذ من خلال التطورات التى حدثت بين احتلال وتحرير الكويت فى فبراير عام ١٩٩١ وإن تكن بعض الشبهات تحوم حول دور الولايات المتحدة فى هذه الاسباب خاصة وأن الغزو قد تم بعد اللقاء الشهير بين ابريل جلاسبى السفيرة الامريكية فى بغداد والرئيس العراقى صدام حسين يوم ٢٤ يوليو من عام ١٩٩٠ (٧٧) واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية قد ارسلت فى السابق تحذيرات شديدة اللهجة للحكومة الايرانية ابان حربها مع العراق خاصة عامى ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨م تحذرها فيها بانها سوف تواجه العمليات العسكرية الايرانية ضد المصالح الامريكية بالمنطقة بعمليات عسكرية قوية من قبل القوات المسلحة الامريكية (٨٧)، ولعل هذه التحذيرات والتدخل الامريكي المباشر كانت وراء قبول ايران لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ والذي عمل علي وقف الحرب بين ايران والعراق وسحب قوات الطرفين الى الحدود المتعرف بها دوليا والتفاوض من اجل تسوية النزاع (٧٩) فلماذا تركت الولايات المتحدة صدام حسين يتوهم بأنه لا توجد التزامات أو معاهدات دفاعية بينها وبين الكويت ودول الخليج العربية الاخرى مما شجعه على اتخاذ قراره بغزو الكويت (٨٠) ولماذا تركته يتوهم أن للعراق حقوقا تاريخية فى الكويت؛ بينما دولة الكويت كانت قد نشأت قبل نشأة دولة العراق الحديث التي جاءت بعد وفاة العراق العثمانى بموجب اتفاقية سيفر الموقعة بين الدولة العثمانية ودول الحلفاء فى عام ١٩٢٠ ودولة الكويت التى اعترفت بها كل الحكومات العراقية السابقة!!.

أيا كانت الاسباب فلسنا بصدد الحديث عنها ولكننا نوضح أن الادارة الامريكية قد استغلت عملية الاحتلال العراقى للكويت للوصول الى تحقيق قمة اهدافها من النفوذ والسيطرة فى منطقة الخليج وذلك عندما تلقت الطلب الكويتى للاستعانة بها لتحرير الكويت بعد لجوء حكومتها إلي الاراضى السعودية وهو الطلب الذى استلزم أيضا الموافقة السعودية والتى جاءت عقب اللقاء الذى تم بين العاهل السعودى الملك فهد والوفد الامريكى برئاسة تشينى وزير الدفاع والجنرال شوارتسكوف في جدة يوم السادس من اغسطس ١٩٩٠م (٨١). وفى أعقاب ذلك بدأ التحرك الامريكي فى ظل صدور عدة قرارات من مجلس الامن الدولى تدين الغزو العراقى للكويت وتطالب بالانسحاب الفورى بداية من القرار رقم ٦٦٠ الصادر عشية يوم الغزو (٨٢) ولقد كان التحرك الامريكى مبنى على اساس من الشرعية الدولية هذه المرة أرادتها السياسة الامريكية لتدخلها المباشر فى الخليج وكان ذلك متزامنا مع تدفق القوات العسكرية الامريكية من كل نواحى الارض إلي منطقة الخليج.

والذي صدرت به الاوامر مباشرة مساء يوم ٦ أغسطس (٨٣). وبينما كانت السفن والطائرات الامريكية تتجه نحو الخليج كانت ادارة الرئيس بوش تتوجه الي كل الدول الصديقة لها بداية من دول المنطقة خاصة المملكة العربية السعودية ومصر حيث وقفنا بجانب الحكومة الشرعية للشعب الكويتي والي الدول الكبرى للموافقة على كل قرارات مجلس الامن خاصة الاتحاد السوفيتي الذي كان قد بدأ ينفرط عقده ويعيش اخر ايامه. واذا كانت الولايات المتحدة قد ضمنت موافقة حلفائها في الاطلنطي خاصة بريطانيا وفرنسا وغيرهم فإن الموقف السوفيتي كان يهمها وبالتالي تم النقاش فيه خلال مباحثات الرئيس بوش مع الرئيس السوفيتي جورباتشوف في مؤتمر قمة هلسنكي في التاسع من سبتمبر عام ١٩٩٠ ولما كان الرئيس السوفيتي يعلم أن بلاده تريد توثيق علاقاتها بدول الغرب واليابان ودول الخليج العربية نظرا لحاجتها للدعم الاقتصادي بعد سياسته الاصلاحية فإنه صرح بأن الغزو العراقي للكويت ضد روح العلاقات الدولية الجديدة وأعلن تأييده للنهج الامريكي ومساندة قرارات الامم المتحدة (٨٤). وبالتالي اطمأنت الولايات المتحدة الامريكية للموقف السوفيتي واخذت تعمل على تشكيل ماعرف بالتحالف الدولي لتحرير الكويت والذي شارك فيه حوالي ٢٨ دولة منها دولا عربية حيث انقسمت البلاد العربية حول الموقف من الغزو العراقي مابين مؤيد ومعارض ومتحفظ والذي اتضح في قمة القاهرة التي عقدت يوم العاشر من اغسطس (٨٥). فكانت مصر وسوريا والمغرب من تلك الدول المعارضة للغزو والتي ارسلت بعض قواتها للوقوف بجانب القوات السعودية من أجل تحرير الكويت.

وقادت الولايات المتحدة الامريكية العالم فيما عرف بعاصفة الصحراء أو حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت وبعدما استكملت استعداداتها العسكرية وبمساعدة حلفائها استصدرت قرار مجلس الامن رقم ٦٧٨ في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٠ والذي يحدد الموعد النهائي لانسحاب القوات العراقية من الكويت بيوم ١٥ يناير ١٩٩١ وحق استخدام القوة العسكرية (٨٦).

وفي فجر يوم ١٦ يناير ١٩٩١ كانت قوات التحالف «٢٨ دولة» بقيادة الولايات المتحدة قد انطلقت من جميع الجهات حول الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية لتضرب العراق وبأحدث انواع الاسلحة التي عرفتها البشرية وابرزها طائرة الشبح «F117» أو الصقر الليلي التي لم تكتشفها رادارات صدام حسين الذي تعرضت بلاده في ذلك اليوم الاول الى حوالي ٢٣٨٨ طلعة جوية من المفاجآت لقوات التحالف في ذلك اليوم انهم لم يخسروا سوى طائرتين واحدة امريكية وواحدة كويتية فقط مما يعد دلالة قوية علي مدى الفرق الكبير بين قوات الطرفين وقد استمرت الضربات الجوية في ظل رفض صدام حسين للانسحاب أو قبول اية حلول حتي يوم ٢٤ فبراير اجتاحت القوات البرية الكويت لتعلن تحريرها وتعيد الاسرة الحاكمة والشعب الكويتي الى أراضيه يوم ٢٧ فبراير ١٩٩١ (٨٧).

وهكذا خرجت الولايات المتحدة الامريكية من الأزمة الكويتية ولم تعد ضمن القوى الكبرى فقط بل انفردت بقيادة العالم حتى بالأمم المتحدة التي مابين اول قراراتها الخاص بالمسألة الكويتية رقم ٦٦٠ في ٢ اغسطس ١٩٩٠ والذي يدعو للانسحاب العراقي الفوري حتي

أخر قرار رقم ٦٨٧ فى ٣ ابريل ١٩٩١ والذي ينص على عودة السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية والشرعية للكويت (٨٨). كان للولايات المتحدة بصمات عليها فدولة هكذا استطاعت بسياسة طويلة الامد انهاء الحرب الباردة لصالحها بالانهيار التام لعدوها التقليدى الاتحاد السوفيتى والذي بدأ عام ١٩٨٩ واكتمل بإعلان وفاته رسميا فى ديسمبر عام ١٩٩١ فانفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم. كان عليها أن تعيد ترتيب أوراقها ليس فى منطقة الخليج العربى فحسب بل فى مناطق عديدة من العالم.

وفيما يتعلق بمنطقة الخليج بدأت الولايات المتحدة تتخذ سياسة تشبه بالتحالف مع الدول الصديقة لها وهى دول مجلس التعاون الخليجى فى وجود الجارتين المتربصتين بهما وهما العراق وايران الثورة. وكان ابرز الاتجاهات الامريكية هو السير فى عقد الاتفاقات الثنائية العسكرية مع هذه الدول التى خرجت منتصرة كبقية دول العالم بالدور الامريكى المتميز اثناء الحرب. وكانت هذه الاتفاقات تنص على موافقة بعض هذه الدول على التخزين المسبق للأسلحة والعتاد الامريكى على أراضيها واجراء مناورات وتدريبات مشتركة وتقديم جميع المساعدات اللازمة (٨٩). وكان هذا الاتجاه الامريكى هو الذي أكدت عليه الزيارة التى قام بها وزير الدفاع الامريكى ديك تشينى إلى دول المنطقة فى مايو ١٩٩١ وكانت الاتفاقية التي وقعت مع الكويت في سبتمبر من نفس العام من أبرز تلك الاتفاقيات والتي وجدت ردود فعل واحتجاج كبير خاصة من ايران والعراق لانها منحت تسهيلات كبيرة للبحرية الامريكية (٩٠).

ويبدو للمتتبع للاحداث فى تلك الفترة أن دول مجلس التعاون الخليجى قد اقتنعت بالفكرة الامريكية ومما يؤكد على ذلك أن هذه الدول بعدما كانت قد وقعت من حليفتيها من الدول العربية مصر وسوريا اتفاقا سمى باعلان دمشق فى مارس ١٩٩١ بدأت تتخلى عن هذا الاعلان رويدا رويدا بعد الاتفاقيات الامريكية وتكتفى بالدور الامريكى فى المنطقة بعد حرب الخليج الثانية (٩١). ومن ناحية أخرى اخذت السياسة الامريكية تركز على احد اهدافها الجديدة وهو إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى لمحاولة ايجاد سياسة تقارب بين دول الخليج العربية واسرائيل من شأنها أن تربط بين الاستراتيجية الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط ولعل هذا ماحدث فى اعقاب اجتماع وزير الخارجية الامريكى جيمس بيكر مع نظرائه من دول مجلس التعاون فى ٢٧ اكتوبر ١٩٩١ ليحثهم على التمثيل فى مؤتمر مدريد للسلام الذى عقد بعد ذلك بثلاثة ايام وشارك فيه الامين العام للمجلس وأعلنت دوله دعمها ومشاركتها فى المفاوضات المقبلة (٩٢). وبهذا تكون الولايات المتحدة قد بلغت قمة اهدافها مستغلة فى ذلك ظروف الغزو العراقى للكويت التي سمحت لها وبطريقة شرعية من تحقيق الهدف الخاص بتدعيم النفوذ الامريكى فى منطقة الخليج وجعله حقيقة واقعة مثله فى ذلك كمثل النفوذ البريطانى قبل عام ١٩٦٨. وبذلك أخذت الولايات المتحدة مكان بريطانيا العظمى فى ملء الفراغ فى منطقة الخليج العربى واذا كانت بريطانيا فى عهدها أقوى قوة استعمارية فماذا تكون الولايات المتحدة الامريكية وهى تعيش أزهى أيام قوتها فى العالم المعاصر؟

الخاتمة

هكذا يتضح للمتتبع لهذا الموضوع عن (نظرية ملء الفراغ والنفوذ الامريكي بمنطقة الخليج العربي ١٩٦٨ ـ ١٩٩١م» أن الولايات المتحدة وخلال عشرين عاما من الترتيبات الامنية عبر مبادئ نيكسون وكارتر وريجان ما بين عامى ١٩٧١ ـ ١٩٩١م قد استطاعت أن تحافظ على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وأن تحل محل بريطانيا لملء الفراغ الامنى الذي تركه الانسحاب البريطانى من منطقة الخليج عام ١٩٧١م وقد اعتمدت فى النهاية على التدخل العسكرى المباشر لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الامريكية حتى تضمن تدفق البترول من منطقة الخليج العربي إليها وإلى حلفائها فى اوروبا الغربية واليابان. ويمكن أن نسجل عدة ملاحظات حول النفوذ الامريكى فى منطقة الخليج العربى خلال فترة البحث:

أولا: إن الاستراتيجية الامريكية للنفوذ فى منطقة الخليج العربى بدأت بالاعتماد على تدعيم بعض القوى المحلية لتحقيق اهدافها فى فترة العشر سنوات الاولى فى عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٩ معتمدة فى ذلك على ايران كدعامة اساسية ثم على المملكة العربية السعودية كدعامة مساعدة فيما عرف بمبدأ نيكسون وحينما سقطت الدعامة الاساسية بقيام الثورة الايرانية ورفضت الدعامة الثانية القيام بنفس الدور تخلت الولايات المتحدة عن هذه السياسة لتبدأ سياسة الوجود العسكرى المباشر «مبدأ كارتر» ١٩٨٠-١٩٨٧م والذى نجحت باستغلال الظروف المحلية والدولية المحيطة فى تجنيده للوصول الى تحقيق هدفها من تأكيد النفوذ الامريكي عبر «مبدأ ريجان» ١٩٨٧-١٩٩١م لتصبح إحدى القوى الرئيسة فى منطقة الخليج.

ثانيا: إن مسئولية تزايد النفوذ الامريكي فى منطقة الخليج العربى خلال فترة البحث تقع على عاتق السياسة التى اتبعتها كل من ايران والعراق ففى الاولى سمح نظام الشاه أن يجعل من ايران ترسانة اسلحة أمريكية لكى تقوم بدور شرطى الخليج وما إن قامت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩م حتى بدأت تتخذ من الاعمال المناهضة للولايات المتحدة ذريعة لمحاربتها فى المنطقة مما اعطى الفرصة للادارة الامريكية بأن تضاعف من نفوذها العسكرى خلال سنوات الحرب الايرانية العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨م بحجة المحافظة على الامن والمصالح الاستراتيجية فى الخليج العربى.

أما بالنسبة لسياسة العراق بقيادة صدام حسين فكانت السبب المباشر لتأكيد النفوذ الامريكى فى منطقة الخليج وذلك عندما دخل حرب الخليج الاولى بلا هزيمة ولا نصر. ثم كان قيامه بغزو الكويت عام ١٩٩٠م وعدم قبوله لجميع الوساطات والنداءات التى قام بها حكام المنطقة وعلى رأسهم العاهل السعودى الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ورئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والرئيس المصري محمد حسنى مبارك للانسحاب من الكويت وتسوية الازمة سلمياً كان ذلك الموقف وراء اشعال حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت عام ١٩٩١ مما اعطى الفرصة كاملة لتأكيد النفوذ الامريكي فى منطقة الخليج العربى وباعتراف القوى الدولية الاخرى ومنظمة الامم المتحدة.

ثالثا: على الرغم من أن دول الخليج العربية «مجلس التعاون الخليجى فيما بعد» وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ومنذ اعلان الانسحاب البريطانى عام ١٩٦٨م ظلت ومازالت

تتمسك بمبدأ ان الأمن فى منطقة الخليج هو مسئولية دول الخليج دون الدخول فى أية تحالفات للحفاظ على هذا الامن، إلا أن هذه الدول وجدت نفسها فى مواجهة الاطماع الايرانية والعراقية امام ضرورة التوحد فيما بينها ضمن ما عرف بمجلس التعاون لدول الخليج العربية ولعقد اتفاقيات عسكرية منفردة مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية فى محاولة منها للدفاع عن اراضيها ضد هذه الاطماع من القوى المحلية «إيران والعراق».

رابعا: انتقلت الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة البحث من عصر الدولة العظمى الى عصر الامبراطورية الامريكية حيث شهدت هذه الفترة نهاية العصر الامبراطورى البريطانى بالانسحاب من منطقة الخليج العربى عام ١٩٧١م ونهاية القوة المنافسة للولايات المتحدة وهى الاتحاد السوفيتى بالانتصار عليه فى الحرب بانهياره تماما واستقلال الجمهوريات التابعة له بداية من عودة الوحدة الالمانية عام ١٩٨٩ وحتى اعلان عودة روسيا الاتحادية مرة أخرى عام ١٩٩١، مما يجعلنا أمام حقيقة تقول وقد انفردت الولايات المتحدة بزعامة العالم انها انهت عصر الحرب الباردة بالانتصار لتبدأ عصرا جديدا وهو ما اطلق عليه عصر العولمة، الذى يمكن ان نسميه العصر الامبراطورى الامريكى مما جعلنا نقول ايضا إن عصر السلام البريطانى «من وجهة نظر بريطانيا» فى منطقة الخليج قد انتهى ليحل محله عصر السلام الامريكى «من وجهة نظر امريكا» الذي بدأ يفرض نفسه ليس على دول الخليج ومنطقة الشرق الاوسط فحسب بل على العالم أجمع.

خامسا: إن نظرية ملء الفراغ وحفظ الأمن بهذه الطريقة التي حلت بها الولايات المتحدة محل بريطانيا العظمى فى منطقة الخليج العربى ما هى إلا امتداد لما حدث مع بريطانيا عندما حلت محل القوى التي سبقتها إلى المنطقة، واذا كانت بريطانيا قد ظلت في الخليج حوالي قرن ونصف فلا نعرف متي ينتهي النفوذ الامريكي من منطقة الخليج؟ يبدو أن ذلك رهن بوجود البترول أو الموقع الاستراتيجى للمنطقة وكلاهم مهم للغاية فى زمن العولمة!.

سادسا: على الولايات المتحدة وقد بلغت هذه الدرجة من القوة أن توظفها فى علاقات ودية مع دول المنطقة وشعوب العالم بعيدا عن أي هيمنة خاصة وأن تلك الشعوب ونحن الشعوب العربية والاسلامية ضمنها ننظر إلى الولايات المتحدة على أنها كانت تعاني مثلنا يوما من الايام من ويلات الاستعمار البريطانى فإذا كان الشعب الامريكي قد عانى من الاستعمار البريطانى فالاجدر به أن لايفعل كما فعلت بريطانيا فى شعوب الكرة الأرضية وأن يرقى ليجعل رسالته رسالة سلام ومحبة بين الشعوب وليس رسالة سيطرة واستعمار لأن الاولى تدوم أما الثانية فمهما طالت ستغرب عنها الشمس!.

سابعا: علينا نحن العرب سواء فى منطقة الخليج أو غيرها من أراضى الامة العربية أن نمسك بالخيوط التى بدأت تلوح فى الافق نحو الاصلاح والتطور لننهض بمنطقتنا كما فعل ذلك اجدادنا منذ قرون طويلة حتى لايكون هناك حاجة لمن يدعى بأنه جاء الى ارضنا للاصلاح أو ليملأ الفراغ والآن الفرصة مهيأة امامنا للوقوف خلف قيادتنا حتى نجد المكان اللائق بالأمة العربية فى وسط هذا العالم، الذي يعيش عصر العولمة، ونثبت أن العالم العربى قد واجه تحديات العصر.

الملاحق

ملحق رقم (١)

خريطة توضح منطقة الخليج العربى

ملحق رقم (٢)

جدول يوضح إنتاج واحتياطى البترول فى دول الخليج عامى ١٩٩٠-١٩٩١

الدولة	١٩٩٠		١٩٩١	
	إنتاج	احتياطى	إنتاج	احتياطى
السعودية	٨١٠٢	٢٦٠,٣	١٠٠٤٢	٢٦٠,٩
الإمارات	٢٩٣٣	٩٨,١	٣٠٢٥	٩٨,١
الكويت	١٣٥٩	٩٧,٠	٢١١	٩٦,٥
عمان	٧٨٩	٤,٣	٨٠٤	٤,٣
قطر	٥٨١	٣,٠	٦٢٦	٣,٠
البحرين	١٨٥	٠,١	١٨٣	٠,١
العراق	٢٣٦٥	١٠٠	٣٣٢	١٠٠
إيران	٣١٩٤,٧	٩٢,٨٢٥	٣٤٢٨	٩٢,٨٦

الانتاج بالألف برميل يوميا والاحتياطى بالمليار برميل

المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - التقرير الاحصائى السنوى

الهوامش

١- انظر ملحق رقم «١» خريطة توضح منطقة الخليج العربى.

٢- بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبدالعزيز جاويد، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢، ص٤٧.

٣- Wilson, A: The Persian Gulf, London 1966, P.185

٤- سعيد عبدالفتاح عاشور: الاسم والمسمى، ندوة اقليم الخليج على مر عصور التاريخ، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة ١٩٩٦، ص٢١.

٥- سيد نوفل: الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربى، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢، ص٢١.

٦- ياقوت الحموى: معجم البلدان، ج٢، ص ٤٤٩.

٧- جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، المجلد الأول، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٧ ص٢٥.

٨- عبدالحكيم عامر الطحاوى: العلاقات السعودية الايرانية واثرها فى دول الخليج العربى، مكتبة العبيكان، الرياض ٢٠٠٤، ص٢٢.

٩- على بن حسن القرنى: مجلس التعاون الخليجي امام التحديات، مكتبة العبيكان، الرياض ١٩٩٧، ص ٢١-٢٢.

١٠- Aitchison, C.: A Collectuon Of Ticaties, Engagements and Sanads Relating to India Neighboring Countries, VolXII calcuta 1984, P.207.

١١- جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٧٢

١٢- Cruzon, G.: Persia and The Persian Question, Vol II, London 1892, P.436

١٣- جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ١٧٤.

١٤- رأفت الشيخ: فى تاريخ العرب الحديث ط٣، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٠، ص ٣١٥.

١٥- محمد نصر مهنا: فى الخليج العربى المعاصر - دراسة وثائقية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية ٢٠٠٣، ص٤٣٤.

١٦- Graves, PH: The life of sir Percy Cox, London 1951, P.130

١٧- Huenitis, J: Diplomacy in the Near and Middle East, Vol I, New York, 1958, P.270

١٨- مصطفى عقيل: اقليم الخليج بين الماضي والحاضر، ندوة اقليم الخليج العربي عبر العصور، منشورات اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة ١٩٩٩، ص ٣٧١.

١٩- Longrigg, S.: Oil in The Middle East, Oxford Universrty Press, London, 1959, P. 16

٢٠- رأفت الشيخ: أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٩، ص٢٢٣.

٢٠- مصطفى خليل: تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي - عصر ستاندارد، منشأة المعارف الاسكندرية، بدون تاريخ ص٢١

٢١- صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج من بداية العصور الحديثة حتى أزمة ١٩٩٠، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٢، ص٣١٤.

٢٢- Hamilton, Ch.: American Oil in The Middle East, Los Angelos, 1962, P.35

٢٣- Foreign Office F.O.: 371/168871, Jun. 22, 1933 .,

- The Arabian American Oil ComPany ARAMCO: Oil & The Middle East, Aramco Hand Book, Bahran 1966, P.67.

٢٤- Foreign Relations Of The United States: 1933, Vol II PP. 984-991

٢٥- India Office Record I.O.R.: L-P &S/ 12/3956 From Foreign Office To India Office, Nov. 24, 1947.

٢٦- Truman, H. : Years Of Trail and Hop, Vol , New Yord 1955, P.200

٢٧- Foreign Relations Of The U. S: 1952-1954, Vol , PP. 758 - 760.

٢٨- دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ وزارة الخارجية، وثائق بغداد، المحفظة رقم ٩٩، الملف ٢/٨١/٧٥٢، السجل رقم ٢٤ وثيقة تتعلق بقيام حلف بغداد.

٣٠- Foreign Relations Of The U.S: 1961 - 1963, Vol XVII, P. 659

٣١- محمد فؤاد شكري وآخرون: نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ، ص٤٩٧.

٣٢- انطون تسيتكا: الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٥، ص١١.

٣٣- عبدالجليل زيد مرعون: العلاقات الفرنسية الخليجية والحاجز الانجلو أمريكي، مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد ١٦، بيروت، فبراير ١٩٩٣، ص٩.

٣٤- Wilson, H.: The Labour Government 1964 -1970, London 1971, P. 483.

٣٥- اليكسي فاسيليف: بترول الخليج والقضية العربية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨، ص٤١.

٣٦- جمال زكريا قاسم: العلاقات الايرانية بالسعودية ودول الخليج العربي على عهد الاسرة

البهلوية ١٩٢٥-١٩٧٩، بحث ضمن ابحاث ندوة العلاقات العربية الايرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٤٨.

أيضا: فريدا ليداى: النفط والتحرر الوطنى فى الخليج العربى وإيران، ترجمة زاهر ماجد، بيروت ١٩٧٥، ص١٣١.

٣٧- Laquer, W.: The Struggle For The Middle East, The Soviet Union and The Middle East, London, P. 114.

٣٨- مايكل كلير: إيران، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢، ص٢٧١.

وأيضا: محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ - ١٩٧١، دار الكتاب الحديث، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٣٨٠.

٣٩- محمود بكرى: جريمة أمريكا فى الخليج - الأسرار الكاملة، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩١، ص ٩٥.

٤٠- _ Assiri, A.: Kuwait's Foreign Policy, City State in World Politics, West View Press, San Francisco, 1990, P.82.

_ United Nations: Report of the Secretary General On Bahrain 1970.

٤١- جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٧١.

٤٢ - إسماعيل صبرى مقلد: الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط، الأبعاد الاقليمية والدولية، مطابع ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦، ص٤٣٢.

٤٣- عبدالجليل زيد مرهون: المفهوم الأمنى للنظام الخليجى وعقدة العلاقات العربية الايرانية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد ٥٠، بيروت، مارس ١٩٩٦، ص ٤٧.

٤٤- Amricon Forgeign Folicy: Documents Current, Public Papers Of The President Of The United States, Richard Nixon, Washington, D.C 1970, p. 118.

٤٥- Kissinger, H.: The Years of Upheaval, Boston 1982, P.669

٤٦- _ Cordesman, A.: The Gulf and The Search For Strategic Stability, West View Press U.S.1984, P.160.

٤٧- U.s. Naval Institute Presidency, Vol III , Washington, Nov. 1977, P.24.

٤٨- American Foreign Policy 1972, A Document Record, Document No. 39, New York University Press New York 1976, P. 222.

٤٩- حول هذا الموضوع يمكن مراجعة: جمال زكريا قاسم: النزاع العربى الإيرانى حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بحث نشر فى مجلة المؤرخ العربى، العدد الأول، منشورات

اتحاد المؤرخين العرب بالقاهرة، مارس ١٩٩٣.

٥٠- رياض نجيب الريس: ڤقار - الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠ - ١٩٧٩، ط٢، بيروت ٢٠٠٠، ص١٧٦.

٥١- Lenczowski, G.: American Presidents and The Middle East, Duke University Press U.S. 1990, P. 139.

٥٢- محمد عبدالغني سعودي: الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، دراسة اقتصادية سياسية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٠، الكويت، أكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١.

٥٣- _ Cottan, R.: U.S. Policy In The Middle East University of New York Press, New York 1993, P.58.

٥٤- American Foreign Policy: Basic Documents, 1977, Department of State, Washington 1983, P.719.

٥٥- Washington Post: May28, 1977.

٥٦- American Foreign Policy: OP. Cit,P. 721

٥٧- أبو الحسن بن صدر: إيران غربة السياسة والثروة، ترجمة ونشر دار القلم، بيروت ١٩٧٩، ص ٣٦ - ٣٧.

أيضا: إحسان نراقي: من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة ونشر دار الساقي، بيروت ١٩٩٣، ص٢٠٧.

٥٨- صالح محمد صالح العلي: التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بلهوي ١٩٢٥ - ١٩٤١، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ١٩٨٤، ص ٤٠ - ٤١.

٥٩- New York Times: Feb. 20, 1979.

٦٠- Bakhtiari, R.: Parliamentary Politics in Revolutionary Iran, Florida University Press, U.. 1996, P.59.

٦١- Breziniski, Z.: Power and Principle _ Memories of The National Security Adviser 1977 _ 1981, New York, 1983, P.443.

٦٢- New York Times: Jan. 24,1980

٦٣- Cordesman, A.: The Gulf and the Search for Strategic Stability,West view Press, U.S 1984, P.800.

٦٤- The Times: Oct 22, 1980

٦٥- مايكل بالمر: حراس الخليج، تاريخ الدور الأمريكي في الخليج، ترجمة نبيل زكي، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة ١٩٩٥، ص ٩٧، ٩٨.

٦٦- American Foreign Policy: Current Documents 1987, Department of State, Washington 1988, P.451.

٦٧- Washington Post: Oct 16, 1981.

٦٨- زهير شكر، السياسة الأمريكية في الخليج - مبدأ كارتر، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٢، ص ٩٦.

٦٩- New York Times: Oct. 2, 1981.

٧٠- American Foreign Policy: Current Documents 1981, Department of State, Washington 1984, P.809.

أيضا: حسن العليكم: مسألة الأمن في الخليج، رؤية قومية، مجلة الوحدة، العدد ٥٣، الرباط، فبراير ١٩٨٩، ص١١٤.

٧١- إسماعيل صبري مقلد: أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت ١٩٨١، ص ٢٠٣.

٧٢- مايكل بالمر: المرجع السابق، ص١٣٣.

٧٣- عبدالله العتزي: أمن الخليج: دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج، العدد ٨٣، الكويت ١٩٩٦، ص ٢٣٧.

٧٤- أسامة خالد: المستقبل العربي في العصر الأمريكي، مركز القادة للنشر، ط١، القاهرة ١٩٩٢، ص ١١٥.

٧٥- Khalilzad, Z.: The United States and the Persian Gulf, Preventing Regional Hegemony's, Survival Vol. 73, No. 2, Summer 1995, P. 95.

٧٦- انظر ملحق رقم (٢) يوضح كمية إنتاج النفط والاحتياطي لدول الخليج العربي عامي ١٩٩٠، ١٩٩١.

٧٧- Hiro, D.: Desert Shield To Desert Storm, The Second Gulf War, New York 1992, P.92.

٧٨- American Foreign Policy: Current Documents 1988, P.439.

٧٩- يحيى حلمي رجب: الخليج والصراع الدولي المعاصر، مكتبة دار العروبة للنشر، الكويت ١٩٨٩، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

أيضا - Wriggins, H: Dynacics of Regiond Politics, Four Systems on The Indian Ocean Rim,: Columbia University Press, New York, 1992, P.65.

٨٠- جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس ص ٤٠١.

٨١- New York Times: Aug. 8,1990.

٨٢- United Nations Security Council, Official Records, Texts of the Security Concil resolutions Kuwait. 660 -687.

٨٣- New York Times: Aug.9.1990.

٨٤- محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص ١٥١.

٨٥ ـ جريدة الأهرام: العدد الصادر بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٩٠.

٨٦- New York Times: Nov.30, 1990

٨٧- للمزيد عن تطورات حرب تحرير الكويت يمكن الرجوع إلى الكثير من الدوريات المعاصرة والكتابات الكثيرة التي تناولتها ومن أبرزها مايكل بالمر: المرجع السابق، ص ٢١٣، وما بعدها.

أيضا: محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت فبراير ٢٠٠٠، ص ٥١٨.

٨٨ ـ جمال زكريا قاسم: المرجع السابق، ص ٤٦٦.

٨٩ ـ جريدة الرأي العام الكويتية: ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧.

٩٠ ـ نفين عبدالمنعم مسعد: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، ضمن أبحاث «أمن الخليج العربي»، مركز الدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٤، ص٣١٥.

٩١- محمد نصر مهنا: المرجع السابق، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

٩٢- جريدة الأهرام المصرية: ٢٨ أكتوبر ١٩٩١.

مصادر البحث

أولاً الوثائق «Documents»

(أ) العربية:

- دار الوثائق القومية بالقاهرة: محافظ وزارة الخارجية، وثائق بغداد، المحفظة رقم ٩٩.

(ب) البريطانية:

- Foreign Office: 371/1/16871.

-India Office Records: L-P&S/12/3956.

(ج) الأمريكية:

- Foreign Relation of The United States: U.S. Government Printing Office, Washington 1933 - 1952 - 1954 - 1961 - 1963.

- American Foreign Policy: Washington Current Documents, Department of State, 1970 - 1972 - 1976 - 1980 - 1981 - 1987 - 1988.

(د) الأمم المتحدة:

- United Nations:

- United Nations Security Council, Official Records, Texts of The Security Council Resolutions Kuwait, 660 - 687.

- United Nations: Report of The Secretary General on Bahrain 1970.

ثانيا: المراجع

(أ) العربية:

- أبو الحسن بني صدر: إيران السياسة والثروة، ترجمة ونشر دار القلم، بيروت ١٩٧٩.

- إحسان نراغي: من بلاط الشاه إلى سجون الثورة، ترجمة ونشر دار الساقي، بيروت ١٩٩٣.

- أسامة خالد: المستقبل العربي في العصر الأمريكي، مركز القادة للطباعة، القاهرة ١٩٩٢.

- إسماعيل صبري مقلد: أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، شركة الربيعان، الكويت ١٩٨٤.

- الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط، مطابع ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦.

- اليكسي فاسيليف: بترول الخليج والقضية العربية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨.

- أنطوان تشيسكا: الصراع على البترول باعتباره قوة للسيطرة على العالم، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٥٦.

- بانيكار: أسياد السيطرة الغربية، ترجمة جاويد، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٢.
- جمال زكريا قاسم.
- تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر: المجلد الأول والخامس، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٨.
- العلاقات الايرانية بالسعودية ودول الخليج علي عهد الأسرة البهلوية، معهد الدراسات العربية، القاهر ١٩٩٣.
- النزاع العربي الإيراني حول جزر أبو موسي وطنب الكبري والصغري، مجلة المؤرخ العربي، اتحاد المؤرخين العرب، العدد الأول، القاهرة ١٩٩٣.
- حسن العليكم: مسألة الأمن في الخليج، مجلة الوحدة، العدد ٥٣ الرباط ١٩٨٩.
- رأفت غنيمي الشيخ
- أمريكا والعلاقات الدولية، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩.
- في تاريخ العرب الحديث، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للطباعة، القاهرة ١٩٨٠.
- رياض نجيب الريس: ظفار - الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي، ط٢، دار رياض الريس، بيروت ٢٠٠٠.
- زهير شكير السياسة الأمريكية في الخليج، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٢.
- سعيد عبد الفتاح عاشور: الاسم والمسمي: ندوة إقليم الخليج، اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة ١٩٩٦.
- سيد نوفل: الأوضاع السياسية لأمارات الخليج العربي، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٢.
- صالح محمد صالح العلي: التاريخ السياسي لعلاقات إيران بشرقي الجزيرة العربية في عهد رضا شاه بهلوي، جامعة البصرة ١٩٨٤.
- د. صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي من بداية العصور الحديثة وحتي أزمة ١٩٩٠، مكتبة الأنجلو، القاهرة ١٩٩٢
- عبد الجليل زايد مرهون: العلاقات الفرنسية الخليجية والحاجز الأنجلو أمريكي، مجلة شئون الشرق الأوسط، العدد ١٦، بيروت ١٩٩٣.
- المفهوم الأمني للنظام الخليجي وعقدة العلاقات العربية الإيرانية، مجلة الأوسط، عدد ٥٠، بيروت ١٩٩٦.

- عبد الحكيم عامر الطحاوي: العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان الرياض ٢٠٠٤.

- عبد الله العنزي: أمن الخليج دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، العدد ٨٣، الكويت ١٩٩٦.

- علي بن حسن القرني: مجلس التعاون الخليجي أمام التحديات، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض ١٩٩٧.

- فريد هاليداي: النفط والتحرر الوطني في الخليج، ترجمة زاهر ماجد، بيروت ١٩٧٥.

- مايكل بالمر: حراس الخليج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٥.

- مايكل كلير: إيران، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢.

- محمد حسن العيدروس: العلاقات العربية الإيرانية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ٢٠٠٢.

- محمد عبدالفتى سعودى: الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى الأعظم، مجلة دراسات الخليج والجزيرة، العدد ٣٠، الكويت ١٩٧٩.

- محمد السعيد إدريس: النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة، ط١، بيروت ٢٠٠٠.

- محمد نصر مهنا في الخليج العربي المعاصر - دراسة وثائقية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية ٢٠٠٣.

- محمود بكري: جريمة أمريكا في الخليج، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩١.

- مصطفى خليل: تطور الصراع نحو السيطرة على البترول العالمي، منشأة المعارف، الإسكندرية بدون تاريخ.

- مصطفى عقيل: إقليم الخليج بين الماضي والحاضر، ندوة إقليم الخليج، اتحاد المؤرخين العرب، القاهرة ١٩٩٦.

- نيفين عبدالمنعم مسعد: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج، مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٤.

- يحيى حلمي رجب: الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، دار العروبة للنشر، الكويت ١٩٨٩.

(ب) الأجنبية

- Aitcheson, C': A Collection of Treaties, VolXII. Calcutta 1984.
- Assiri, A: Kuwaits Foreign Policy, San Francisco, U.S. 1990.
- Bakhtiari, R.:Parliamentary Politics in Revolutionary Iran, Florida, U.s.1996.
- Breziniskiz.: Power and principle, New York 1983.
- Cordesman, A.: The Gulf and the Search for Strategic Stability, West View Press, U.S. 1984.
- Cottan, R.: U.s. Policy in The Middle East, New York 1993.
- Cruzon, G.: Persia and The Persion Question, London 1892.
- Graves, PH.: The life of Sir Percy Cox, London 1951.
- Hamilton, Ch.: American Oil in The Middle East, Los Angeles, U.S. 1962.
- Hiro, D.: The Second Gulf War, New York 1992.
- Huerwitz, J.: Diplomacy in The Near and Middle East, vol. 1, New York 1958.
- Khalilzad,Z.: The United States and The Persian Gulf, Preventing Regional. Vol. 37, No.2, 1992.
- Kissinger, H.: The years of Upheaval, Boston, U.S. 1982.
- Laquer, W.: The Struggle for The Middle East, The Soviet Union and The Middle East, London.
- Lenczowski, G.:American Presidents and The Middle East, Duke, U.S. 1990.
- Longring, S.: Oil in The Middle East, London 1959.
- Truman, H.: Years of Trail and Hop, vol. 2, New York 1955.
- Wilson, H.: The Labour Government 1964- 1970, London 1971.
- Wriggins,H.: Dynamics of Regiond Politics, New York 1992.

ثالثا: الدوريات:

(أ) العربية:

- جريدة الأهرام المصرية.
- جريدة الرأى العام الكويتية.

(ب) الأجنبية:

- New York Times.s
- The Times.
- The Washington Post.

أ.د. محمود محمد متولي (*)

الأمن المائى العربى
فى مواجهة التحديات الخارجية

رؤية واقعية لحركة المياه الدولية

نتفق جميعا على أن الحياة ما كانت لتستمر دون الماء. تلك الحقيقة لسنا بحاجة إلى تأكيدها . فقد لخص لنا الله سبحانه وتعالى سر الحياة منذ ما يقرب من خمسة عشر قرنا بقوله: «**وجعلنا من الماء كل شئ حي**»، وهناك ما يزيد على أربعين آية تتحدث عن الماء فى القرآن الكريم.

القليل جدا من النشاطات البشرية سواء فى الإنتاج أو الاستهلاك لا يستخدم المياه كمادة لا بديل منها. ويكون الماء غلافا متصلا يحيط بكوكب الأرض ويشغل ٧١٪ من جملة مساحته ويتمثل فى مياه البحر والمحيطات وفى الأجسام المائية فوق اليابسة . والممثلة فى مياه الأنهار والبحيرات والخزانات الجوفية والغطاءات الجليدية وتقدر كمية المياه الموجودة على سطح الأرض بحوالى ١,٣ بليون كم٣ وتنقسم إلى نوعين من المياه:

١- المياه الملحة وتبلغ نسبتها ٩٧,٥٪ من إجمالى حجم المياه(١)

٢- المياه العذبة ونسبتها ٢,٥٪ فقط.

---

* استاذ بكلية التربية – بورسعيد – جامعة قناة السويس.

وإذا افترضنا أن إجمالى الماء العذب يشكل وحدة مقدارها ١٠٠ فإن توزيعها يكون على النحو التالى

الأنهار ٠,٠٣٪ ، البحيرات ٠,٣٪ المياه الجوفية ٢٤,٦١٪ ، رطوبة التربة ٠,٠٦٪ ، الغطاءات الجليدية ٧٥٪

ويتضح من هذا التوزيع للماء العذب أن ٧٥٪ منه محبوس فى صورة غطاءات جليدية وأن معظم الربع الباقى عن خزانات جوفية ، أما المياه السطحية الممثلة فى الأنهار والبحيرات فنسبتها لا تتعدى ٠,٣٣٪ من حجم المياه العذبة رغم أنها أهم المصادر للإنسان

وتبدو المياه كأحد المصادر الأكثر تفاوتاً فى التوزيع فى العالم وتتقاسم عشرة بلدان ٦٠٪ من المياه العذبة فى العالم وهى (بالكيلو متر المكعب سنويا)-

- البرازيل ٥٦٧٠ك.م٣
- روسيا ٣٩٠٤ ك.م٣
- الولايات المتحدة ٢٤٧٨كم٣
- الهند ١٥٥٠ كم٣
- الصين ٢٨٨٠ك.م٣
- كولومبيا ١١١٢ ك.م٣
- زائير (الكونغو الديمقراطية) ١٠٢٠ ك.م٣
- أندونسيا ٢٥٣٠ ك.م٣
- الاتحاد الأوروبى (عدا النمسا وفنلندا أو السويد) ٨١٦ كم ٣

وعلى النقيض الآخر ، فإن البلدان الأكثر افتقارا هى البلدان الأصغر أو الأكثر دعوة وهى الكويت – البحرين صفر تقريبا من المياه العذبة المتجددة

مالطة ٢٥كم٣ ، سنغافورة ٦٠٠كم٣ ، كل من ليبيا والأردن ٧٠٠ كم٣ ، قبرص ١٠٠كم٣

الدورة المائية:

المحيط هو مصدر الماء العذب الموجود فوق أسطح القارات وهو خزان الرطوبة الهائل ، وتبدو الدورة المائية منه عن طريق تبخر جزء من مياهه بواسطة الطاقة الشمسية ، بالإضافة إلى جزء صغير من بخار الماء يأتى من الأجسام المائية المنتشرة فوق اليابس ، ومن النتح من النباتات وخاصة الغابات ، ويأتى ٨٤٪ من إجمالى حجم بخار الماء الموجود فى الهواء من مياه المحيطات ، ١٦٪ من أنهار القارات ثم يتصاعد هذا البخار فى طبقات الجو العليا ويتكاثف مكونا سحبا ثم يتحول إلى أمطار وثلوج تسقط فوق كل من اليابس والماء ونصيب المحيطات من إجمالى التساقط٧٧٪ بينما يبلغ نصيب اليابس ٢٣٪ ، والمطر الذى يسقط فوق المحيط يعود إليه مباشرة ، أما الكمية التى تسقط فوق اليابس فتأخذ دورة قبل أن تعود إلى المحيط مرة أخرى على النحو التالى-

١ – جزء من الأمطار يعود إلى الهواء مرة أخرى قبل أن يصل إلى سطح الأرض عن طريق التبخر

٢– جزء تستفيد منه النباتات

٣– جزء يتجمع فى المجارى المائية ويمثل مصدرا رئيسيا لمياه الأنهار والبحيرات

٤- جزء يتسرب فى باطن الأرض مكونا الماء الجوفى
٥- جزء يتجمع على هيئة ثلوج فوق قمم الجبال

والحقيقة أن النسبة القليلة من الماء العذب الموجودة فوق أسطح القارات هى التى تهب الحياة لجميع الكائنات الحية والإنسان باستثناء تلك التى تعيش فى مياه البحر وهدف جميع صور المياه العذبة هو العودة مرة أخرى إلى البحر لكى تبدأ الدورة من جديد وبدون انقطاع ولكن يجب أن ندرك أن الماء العذب العائد إلى البحر يزداد معدل تلوثه كما أسيء استخدامه بواسطة الإنسان ومن ثم تسهم فى ارتفاع معدل تلوث مياه البحر.

وأهم استخدامات المياه تتجلى فيما يلى:

١- فى الشرب والأغراض المنزلية وبتراوح متوسط الاستهلاك العالمى للشخص الواحد بين ١٢٠-٦٠٠ لتر يوميا تبعا لمستوى المعيشة.

وهناك ثلاث ملاحظات أساسية:

أ - الطلب على المياه النقية للشرب قد تزايد فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية لسببين الأول بسبب الزيادة الهائلة فى تعداد السكان والثانى بسبب ارتفاع مستوى المعيشة(٢)

ب - مشكلة الحصول على الماء العذب تكاد تكون على حد سواء فى الأقاليم الجافة أو الرطبة بسبب نقص كمياتها فى الأولى وفى الثانية نتيجة لتلوث المياه بالقواقع والحشرات والديدان ولهذا تهتم منظمة الصحة العالمية بتوفير المياه النقية فى المناطق الفقيرة من دول العالم الثالث حتى لا تكون مصدراً لانتشار الأمراض مثل الكوليرا أو البلهارسيا وغيرهما.

ج- فى بعض دول العالم الثالث يتراوح متوسط الاستهلاك الآدمى من المياه نسبة تقل كثيرا عن المعدل العالمى المعترف به وخاصة تلك المناطق التى تتعرض للتصحر أو الجفاف(٣)

٢- فى الزراعة حيث يعتمد الإنتاج الغذائى سواء من النبات أو الحيوان على توفر كميات كافية من المياه العذبة وتقوم الزراعة فى المناطق الرطبة على المطر وتبلغ نسبتها٩٠٪ من إجمالى الزراعة فى العالم. أما فى الأقاليم الجافة حيث تقل الأمطار فتقوم الزراعة على الرى من مياه الأنهار أو من المياه الجوفية وقد ساعد اكتشاف الزراعة على قيام أعظم الحضارات على ضفاف الأنهار مثل الحضارة الفرعونية فى مصر والبابلية والآشورية فى العراق وحضارة الهند وحضارة الصين.

ولقد تطور نظام الرى فى الوقت الحاضر بإقامة السدود على الأنهار مثل السد العالى على نهر النيل فى مصر أتاتورك فى تركيا وسد الفرات فى العراق والسدود المقامة على نهر الأمازون ونهر الميسيسبى وأنهار الصين والهند وبعض أنهار القارة الإفريقية.

٣ – فى الطاقة حيث استطاع الإنسان أن يولد الطاقة من سقوط مياه الأنهار فى مناطق الشلالات بدءا من القرن التاسع عشر. وانتشر استخدام الكهرباء بعد الحرب العالمية الثانية مع التقدم والتوسع فى إنشاء السدود وأصبح هذا المصدر من أهم مصادر الطاقة فى الدول المتقدمة التى قد تفتقر إلى الفحم والبترول.

ومن الجدير بالذكر أن استخدام الكهرباء المائية فى الدول ذات الطبيعة الجبلية وفى الدول التى أقامت سدود أعلى أنهارها ينتشر بشكل لا مثيل له ويأتى السد العالى فى مصر فى المركز الرابع من أكبر مشروعات توليد الكهرباء المتولدة عن مساقط المياه فى العالم والتى تعرف باسم الطاقة الكهربائية.

٤– فى النقل حيث استخدمت منذ آلاف السنين المياه فى عملية النقل وذلك فى الدول المتقدمة أو النامية لأنها أرخص وسائل النقل.

العوامل المؤثرة فى الموارد المائية:

تعد دراسة هذه العوامل أمرا ضروريا للباحث المهتم بشئون المياه وهى:–

١– الموقع ويعتبر هذا العامل من أهم تلك العوامل . فموقع أى منطقة بالنسبة لدوائر العرض والمسطحات المائية وكتل اليابسة . وهو يحدد أقاليمها المناخية مما يعنى توافر المياه أو نقصها لدى هذه المناطق.

٢– التركيب الجيولوجى فهناك علاقة واضحة بين موارد المياه فى أية منطقة وخاصة المياه الجوفية – وبين تكويناتها الجيولوجية الصخرية حيث أن الماء الجوفى المخزون والذى تكون عبر فترات زمنية طويلة ما تحويه طبقات صخرية ذات قاعدة صلبة من منتمية إلى أحقاب وعصور جيولوجية.

٣– مظاهر التضاريس حيث تؤثر تضاريس أية منطقة وخصائص هذه التضاريس فى شكل ونظام مواردها المائية. . فالارتفاع عادة ما يؤدى إلى زيادة هطول الأمطار . كما أن وجود الجبال يساعد على جريان المياه السطحية أما على شكل أنهار دائمة الجريان أو أودية موسمية أو سيول. كما أن وجود المنخفضات قد تخلق البحيرات العذبة أو المالحة.

٤– المناخ حيث يعتبر هذا العامل أيضا وهو مترتب على الموقع – عاملا أساسيا فى تحديد الموارد المائية وخصائصها فالمناطق ذات المناخ الرطب عادة ما تكون مواردها المائية أغزر وأفضل حالا من المناطق الجافة مما يجعلها لا تعانى كثيرا من شح المياه وخاصة العذبة منها.

٥– العامل البشرى حيث تعد سياسة الإنسان فى أى منطقة تجاه الموارد المائية من اهم زوايا التعامل مع المياه أن سلبا أو إيجابيا.

ولا شك أن هناك مجموعة من العوامل تقف وراء أزمة المياه ونقصها والتى يعانى منها المجتمع البشرى الآن والتى أيضا سوف تزداد تفاقما إن لم يتبع الإنسان سياسة مائية ناجحة أهم عناصرها ترشيد الاستهلاك المائى والانتفاع بكل قطرة ماء ناتجة عن الأمطار أو السيول(٤).

ومن أهم العوامل التى تقف وراء أزمة المياه ونقصها يمكننا أن نعدد النقط التالية:

١- النمو الديموجرافى والزيادة المطردة للسكان.

٢- تحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين مما يعنى زيادة استهلاك المياه.

٣- التقدم الصناعى والسياحى فى بلدان المنطقة

٤- التقدم الزراعى وازدياد مساحة الأراضى المستصلحة.

٥- الكوارث الطبيعية.

٦- فترات الجفاف وتوالى سنوات نقص الأمطار.

٧- حوادث طارئة مثل انهيارات طرق أو مواقع أو سدود

٨- سوء تسيير منشئات الإنتاج وشبكات التوزيع.

٩- التبذير والإسراف من جانب المستهلك سواء فى مياه الزراعة أو الشرب أو الاستهلاك المنزلى.

ولكى ندلل على ما سبق فإننا نقول أن استهلاك المياه على المستوى العالمى زاد فى الخمس وثلاثين المنصرفة أكثر مما زاد فى القرون الثلاثة الماضية وذلك بوفرة سنوية نسبتها بين ٤ ، ٨٪ وتستهلك الدول النامية من المياه ضعف ما تستهلكه الدول الصناعية أو أكثر رغم أن إنتاجها الزراعى والصناعى يبقى أقل من إنتاج الأخيرة بكثير . وعلى سبيل المثال تستخدم الدول النامية ضعف ما تستخدم الدول الصناعية من المياه لرى الهكتار الواحد من الأراضى المزروعة ولكن إنتاجها الزراعى لا يصل إلى ثلث إنتاج الدول الصناعية المتقدمة ذلك أن أنظمة الرى والتخزين والنقل غير متطورة وتتسبب بهدر كبير فى صرف المياه.

١٠- تلوث بعض مصادر المياه وازدياد نسبة ملوحة الآبار الجوفية فى بعض المناطق(٥) والثروة المائية هى قبل كل شىء وجزء من الميراث الإنسانى المشترك وقد أصدرت الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٧ ما يشبه المانيفستو العالمى الذى يدعو لجعل المياه الصالحة للشرب حقا طبيعيا وإنسانيا. ومسألة المياه ستبقى راهنا ومستقبلا مشكلة العصر وربما تجاوزت مشكلة النفط ذلك لأنه كما رأينا أن المياه العذبة لا تشكل فى الميزان العالمى أكثر من ٣٪ أى أن هناك واحدا من كل خمسة أشخاص محروم من المياه . بل إن بعض الخبراء يذهبون فى تشاؤمهم إلى أبعد من ذلك إذ يتوقعون أن المياه على سطح الكرة الأرضية ستستهلك من الآن وحتى العام ٢١٠٠ وأن المياه المتوفرة فى مخزون الأرض ستنضب كليا فى العام ٢٢٣٠م(٦)

وعلى الرغم من الماء ووجوده يشير إلى الخير ،إلا أن الإنسان حوله منذ فجر التاريخ إلى عنصر للصراع والانتقال بين القبائل والأفراد. وفى عصرنا الحديث عصر الحضارة والتقدم العلمى والتكنولوجيا لم يتبدل الأمر. فقد انتقل الصراع إلى أمم ودول ربطتها روافد مائية واحدة على مدى آلاف السنين. أى انتقل الصراع من مستوى القرية الصغيرة إلى مستوى القرية الكبيرة وتحولت موارد المياه فى كثير من مناطق العالم إلى أدوات للضغط السياسى والعسكرى بل والاقتصادى واستطاع الإنسان بطمعه أن ينفى عن هذا المورد صفة الخير والسلام بين سكان هذه الأرض التى خلق الله كل ما فيها فى توزان دقيق. وقد وصل التقدم الصناعى والنمو الديموغرافى فى العالم إلى درجة أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (F.A.O) توقعت فى تقرير صادر لها عام ١٩٩٣. أن يواجه ثلاثون بلداً فى العالم مشكلة نقص حاد فى مصادر المياه بحلول عام ٢٠٠٠. من هنا صار تقاسم مصادر المياه ضروريا أكثر فأكثر وصعبا أكثر فأكثر بفعل تنوعات الحاجات والاستخدامات ويعلمنا التاريخ أن الماء يمكن أن يكون سلاحا.

وفى ظل استمرار التوزيع غير المتكافئ للموارد المائية والنمو متزايد للطلب ، تبدو المياه رهانا استراتيجيا مولدا لأوضاع نزاعات بين الدول التى تبقى تحت رحمة موازين القوى فى غياب تشريعى دولى حقيقى فى مجال المياه.

ومنذ القدم لجات الدول إلى المياه لرسم حدودها ولحماية نفسها من المعتدين أو لشن الهجوم على العدو(٧) واستخدمت المياه كوسيلة استراتيجية وتكتيكية وكسلاح للضغط والدعاية والأمثلة التاريخية الدالة على تطبيق نظرية الحدود على الأنهار والبحيرات كثيرة جدا. ويكفى أن نقول أن ٥٢٪ من الرسميات الحدودية فى أمريكا اللاتينية تتطابق مع مواقع هيدورغرافية فى مقابل ٣٤٪ فى إفريقيا (بحيرات مالادى وتانجانيقا. ٢٥٪فى أوروبا. ٢٣٪ فى آسيا (نهر الميكونج) أى بمتوسط عالمى قدره نحو ٣٢٪. هذه الحدود الطبيعية تم التوصل إليها بعد حروب ومعاهدات صاغت تاريخ العلاقات الدولة منذ القرن الخامس ق. م وهو التاريخ الذى يبدأ به استخدام البشر للمياه كوسيلة دفاعية وهجومية استراتيجية وتكتيكية فى صراعاتهم مع جيرانهم. وفى مجمل هذا السياق كله يبدو أن العالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق التى تقع فى بؤرة الصراع حول المياه. فمنطقة الشرق الأوسط تعانى نقصا بنيويا من المياه تزيد من حدته موجات الجفاف المتعاقبة (وخصوصا فى عامى ١٩٨٩، ١٩٩١) والتى توقع النمو الاقتصادى عموما والزراعى خصوصا لدول المنطقة فى دائرة الخطر وتزرع بذور الحروب المستقبلية فى ما بينها. ويبلغ عجز كل من إسرائيل والأردن ٣٠٠ مليون م٣ فى السنة على الأقل. يعيش قطاع غزة الوضع الأخطر بسبب استغلال إسرائيل المبالغ منه لاحتياطاتها الجوفية الضعيفة فى الأصل والتى تتعرض للتلوث.

وحاليا فتسعة من بلدان الشرق الأوسط تواجه نقصا فى المياه مما يجعلها أكثر منطقة فى العالم تعانى ندرة المياه. وفى هذه المنطقة تجد تركيا هى الأغنى بالمياه ٤٥٠٠م٣ سنويا للفرد ثم العراق ٤٤٠٠ م٣ سنويا للفرد ثم لبنان ٣٠٠٠م٣ سنويا لفرد.

والنزاعات المائية فى العالم تركز الآن حول المناطق التالية (٨):

١- إفريقيا السوداء بين موريتانيا والسنغال حول نهر السنغال. إلى جانب النزاع حول أحواض إفريقيا الجنوبية وحول مياه نهر النيل.

٢- الشرق الأوسط. حيث إسرائيل الباحثة عن منطقة إستراتيجية مائيا (أطماع لحركة الصهيونية المائية من ١٩٢٩. ١٩٥٤ مرورا بمشروع جونستون عام ١٩٥٣(٩)

٣- النزاع بين العراق وإيران حول السيطرة على شط العرب.

٤- النزاع بين العراق وسوريا من جانب وتركيا من جانب حول تقسيم مياه الفرات.

٥- النزاع بين سوريا والعراق أيضا حول تقسيم مياه الفرات.

٦- أمريكا النزاع بين كندا والولايات المتحدة وهذه الأخيرة والمكسيك وبين ولايات داخل الولايات المتحدة نفسها.

٧- آسيا - نزاعات حول السيطرة على أنهار شبه القارة الهندية.

٨- المعسكر الشرقى السابق حيث مشاكل ناجمة من انفجار يوغسلافيا. الخلاف بين المجر ويوغوسلافيا حول نهر الدانوب.

٩- النزاع المائى المستتر بين مصر وأثيوبيا حول مياه نهر النيل خاصة بعد التحالف الاستراتيجى الخفى بين إثيوبيا وإسرائيل التى تساعد اثيوبيا فى بناء سدود تعوق سوريا من مجرى نهر النيل إلى مصر.

١٠- النزاع المحتمل حول مناطق الثلوج فى العالم.

وقبل أن ندخل فى تفصيلات مشكلة المياه فى الشرق الأوسط والأمن المائى العربى نيف نحميه فان مشكلة المياه مشكلة عالمية تمثل تهديدا جديا يحدق بمئات الملايين من البشر علينا أن نذكر أن البشرية يمكنها أن تواجه أزمة المياه بنوعيين من الحلول:

- الحلول التقنية التى تتجه صوب الحد من هدر المياه وتقنين استخدامها.

- الحلول المؤسساتية والقانونية الباحثة عن نزع فتيل الانفجار وحل مشاكل استخدام المياه بين الأطراف المتنازعين.

لكن المشكلة تكمن فى غياب قانونى دولى للمياه. هناك عدد كبير من المعاهدات والاتفاقات حولى حرية الملاحة فى الأنهار الدولية وحول استخدام المياه لأغرض كهرومائية وحول محاربة التلوث وغير ذلك.

والجمعية العمومية للأمم المتحدة أقرت أخيرا تحديدا فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠ اتفاق حول استخدام مجارى المياه الدولية لأغراض غير تلك المتعلقة بالملاحة.

وتوفير المياه الآن والحفاظ عليها أصبحت مشكلة تهدد العالم وفى اجتماع لخبراء المياه فى جنيف أعلنوا أن الأزمة العالمية المقبلة ستكون فى مواجهة النقص الحاد للمياه سواء على الدول الفقيرة أو الغنية لأن هذا النقص سيواجه كل العالم. وقد دعا الخبراء فى ذلك الاجتماع إلى تحويل الموارد المالية التى تنفق على الدفاع إلى الإنفاق على مشاريع المياه لأن تلك المشاريع هى الضمان الوحيد فى وقت يصعب فيه تواجد قطرة من المياه.

وبين الخبراء أن أكثر من ملياري شخصى فى العالم سيواجهون نقصا شديدا فى الماء بعد ٥٠ عاما وأكثر المناطق تعرضا للخطر هى القارة الإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك فهناك تحذير من أن أزمة المياه قد تمتد إلى دول أخرى مثل ألمانيا وإيطاليا فى أوروبا وفى قارة آسيا فى دول كالهند وكوريا الشمالية.

ومن الأسباب الرئيسية فى حدوث تلك الأزمة هى التحولات المتواجدة حاليا مع الارتفاع الهائل لسكان بشكل مخيف أصبح يهدد الموارد الطبيعية ولهذا حذر الخبراء من النمو المستمر للسكان فى العالم وعدم الحفاظ على الماء والإهدار فيها(١٠).

مشكلة المياه فى الوطن العربى

يمتد الوطن العربى نحو ١٤,٢ مليون كم ٢. وهذه المساحة تضم بين جنباتها أشد مناطق العالم مما فرض على المواطن العربى ومنذ مطلع التاريخ أن يكون دائم التنقل سعيا وراء مصادر المياه والكلأ وموقع الوطن العربى فى قارتين هما آسيا وإفريقيا أى يشغل ٣٩,٥ درجة عرضية ٧٥ درجة طولية يقع هذا الوطن بين دائرتى عرض ٢ درجة جنوب خط الاستواء، ٣٠، ٣٧ درجة شمال خط الاستواء كما يمتد هذا الوطن بين خطى طول ٦٠ درجة شرقا، ١٥ درجة غربا. ومن المحيط الأطلسى إلى الخليج العربى ومن الصحراء الكبرى جنوبا إلى البحر المتوسط وجبال طوروس شمالا.

ولكننا أن نقرر أن الوطن العربى يضم بين جنباته أشد مناطق العالم جفافا وقد أعطى هذا الموقع الجغرافى ندرة موارده المائية إضافة إلى عدم انتظام أمطاره والتى هى فى الأساس شحيحين. ناهيك عن دورات الجفاف المتتابعة التى تصيب أجزاء منه من وقت لآخر وتشير كل الدلائل الرقمية على أنها فى ازدياد، مما يجعل من عملية إنتاج الغذاء والتى تعتمد فى جزئها الأكبر على الأمطار – ليست مضمونة النتائج(١١).

ومما يزيد الأمر تعقيدا أن أكثر ٦٥٪من الموارد المائية السطحية والممثلة فى أنهار دجلة والفرات والنيل بصورة رئيسة تنبع من خارج الوطن العربى ويزداد الوضع خطورة بعدما بدأت دول الجوار غير العربية المتحكمة فى مصادر هذه الأنهار فى التخطيط المنفرد لاستغلال مياهها دونما اعتبار منصف لحقوق الأقطار العربية.

ونظر إلى أن بقاع الوطن العربى هى من أكثر بقاع العالم خصوبة مما يؤلف ضغطا متزيدا على الموارد المائية التى لا تشكل فى الأساس سوى ٤ ، ٠٪ من الموارد المائية فقد عقدت عدة ندوات فى الوطن العربى تعالج مشكلة المياه نذكر منها ندوة مصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى التى عقدت فى الكويت فى تاريخ ١٧-٢٠ فبراير ١٩٨٦ ونظمها المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية. وقد صدر عن اجتماعات هذه الندوة بيان أطلق عليه بيان الكويت حول الأمن المائى العربى(١٢) وآخر هذه الندوات تمت بالجامعة العربية عام ٢٠٠٠ وأصدرت هذه المؤتمرات عدة بيانات ولا شك أن تحقيق الأمن المائى العربى كما ورد فى هذه البيان نص يستهدف بشكل أساسى تأمين المياه الصالحة للشرب وللاستعمالات الأخرى لكافة سكان المدن والأرياف وتأمين أكبر قدر ممكن من المياه للرى والتصنيع.

وتأكد أن الأمن المائى العربى مرادفا استراتيجيا للأمن الغذائى العربى الذى تبنت الدول العربية فكرته وشرعت فى العمل لتحقيق أهدافه منذ عدة سنوات، إذا أن الأمن الغذائى لا يمكن أن يتحقق دون توفير الموارد المائية وهذا يتطلب بدورة تنمية هذه الموارد لتقابل الاحتياجات المستقبلية من خلال تنفيذ العديد من المشروعات المائية، إضافة إلى العديد من الخطوات الأخرى التى يجب اتخاذها لترشيد استثمار هذه الموارد. فالوضع المائى فى معظم أقطار الوطن العربى أصبح حرجا نظرا إلى ارتفاع معدلات تزايد السكان وتسارع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما يترتب على ذلك من اختلال بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن الوطن العربى يسير باتجاه الاكتفاء الذاتى من الغذاء(١٣).

وتتلخص مشكلة المياه فى العالم العربى بالنقاط الرئيسية التالية:-

- انخفاض منسوب الأمطار(١٤).

- اعتماد بعض الدول العربية على أنهار لا تنبع من أرض عربية ، مما يهدد مصالحها المائية كالوضع فى سوريا والعراق والسودان ومصر.

- زيادة الطلب على المياه لا تواكبها زيادة فى إيجاد مصادر جديدة للمياه مما قد يحدث خللا كبيرا بين العرض والطلب على المياه.

- تزايد النمو السكانى الذى يبلغ معدله الحالى ٣٪ سنويا ويتضاعف كل ٢٥ سنة مع تحسن مستوى المعيشة مما يعنى زيادة الطلب على المياه(١٥).

وفى هذه الحالة لا يمكن زيادة العرض ليفى بالطلب- مثل بقية السلع والتالى لابد من اتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية حاسمة كتنظيم حجم الطلب وترشيد الاستهلاك والاهتمام

بتطوير مصادر المياه واجراء الحسابات الدقيقة لحاجة الفرد وتحليل احتياجات القطاع الزراعي التي تتراوح بين ٨٠/٩٠ ووضع استراتيجيات على المدى القصير والطويل وإدارة مسالة المياه على المستوى القومي بالتعاون مع المراكز والمؤسسات والكوادر المتخصصة.

إن قضية المياه ستظل بعد حرب الخليج الثانية سببا مثيرا ومحتملا للصراع المستقبلي في الشرق الأوسط وهذا ما يبرر القلق الشديد من جانب حكومات المنطقة.

وانطلاقا مما سبق فقد اتخذ الإحساس بأهمية الماء كعامل استراتيجي بعدا جديدا لدى بلدان المشرق العربي وغدت مسألة الأمن المائي تحتل قمة سلم الأولويات في هذه الأقطار حيث غدت تفوق من حيث الأهمية الأمن العسكري وذلك نظرا لكون الأمن المائي كما سبق يمثل المراد الاستراتيجي للأمن الغذائي وكلاهما يعتبران مكونين أساسيين من الأمن القومي لهذه الأقطار.

كما ظهرت على الساحة العربية فكرة الأمن المائي العربي كمشروع قومي يضمن للعالم العربي مواجهة الضغوط التي سيتعرض لها انطلاقا من مبدأ أن التكامل والعمل المشترك هما الضمان الرئيسي لمستقبل الأمة العربية حيث تنادت الأقطار العربية ومنظمات العمل العربي المشترك للعمل سوية لتحقيق الأمن المائي العربي(١٦).

وتطرح أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط نفسها بقوة خلال السنوات الأخيرة كما لم يحدث من قبل ويتصاعد الحديث عن هذه الأزمة مع تقدم الحركة السياسية في اتجاه تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي ولاسيما في المفاوضات الجارية منذ مؤتمر مدريد. وتطرح قضية المياه كبند رئيسي على جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف ناهيك عما يثار حول عقد مؤتمر دولي خاص بالمياه في الشرق الأوسط.

ولأزمة المياه التي يدور الحديث عنها وحولها وجهان . الأول يتمثل في أزمة المياه داخل إسرائيل والتي تدعو بشكل أساسي إلى طرح القضية برمتها على طاولة المفاوضات. والوجه الثاني يتحدد في أزمة المياه على الصعيد العربي وهذه ليست منفصلة عن الأولى فالأزمة الإسرائيلية بتداعياتها تساهم بدرجة كبيرة في خلق الأزمة العربية على الأقل في بعض المناطق الأساسية.

إن التركيز الشديد على أزمة المياه في المنطقة ولاسيما من قبل بعض الدوائر الرسمية العربية يثير الاستغراب وبعض التحفظات. فحتى سنوات قليلة مضت كادت مسألة المياه أن تغيب كجزء من التروة العربية أو كعنصر من عناصر التنمية أو عامل من عوامل الصراع العربي- الإسرائيلي وذلك في الدراسات أو الأبحاث المتعلقة بالفكر الاستراتيجي العربي.

أما اليوم فإنها تطرح بقوة ملفتة للنظر وقد أصبحت لدى بعض وكأنها العامل المقرر في الصراع إلى درجة جعلته يقرر أن الحروب القادمة هي حروب مياه. وهذا القول يتجاهل - ضمانا - دور المياه كعامل من عوامل الحروب السابقة مع إسرائيل . فالعدوان الثلاثي على مصر جاء

بعض فشل المبعوث الأمريكي جونسون في تحقيق مهمته حول تقييم المياه في المنطقة وبعد تأميم قناة السويس والإعلان عن الاستعداد لبناء السد العالي ، فكما كان تأميم القناة سببا مباشر للعدوان ، فإن التأميم في حد ذاته كان النتيجة المباشرة لسحب الالتزام الغربي بتمويل مشروع السد العالي . كذلك الأمر فإن الخلاف حول المياه لم يكن غائبا نهائيا عن حرب ١٩٦٧ التي جاءت بعد احتدام الصراع حول قيام إسرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن وبعد البدء في تنفيذ المشروع العربي لاستثمار مياه روافد نهر الأردن كما أقره مؤتمر القمة المنعقد في القاهرة عام ١٩٦٤ وذلك الحال فيما يتعلق باجتياح لبنان عام ١٩٨٢ إذ رغم جنوح الهدف الاستراتيجي المتمثل في تدمير البنية التحتية للثروة الفلسطينية وإخراجها من لبنان فإن السيطرة الإسرائيلية على نهر الليطاني لم تكن بعيدة عن أهداف الغزو وإن جرى التستر عليها من قبل إسرائيل(١٧).

إذا كانت نظرية الحرب القادمة هي حرب مياه قد غيبت أو تجاهلت ذلك كله ، فإن التصور اللاحق لمسار الصراع وكما توحي به قد غدا في جوهره صراعا على الحدود وعلى مشكلات إقليمية وليس صراعا على الوجود. هذا عدا ما تتضمنه من استنتاج متسرع ومبرر له.

إننا ما نود قوله لا يعني إنكار وجود أزمة مياه حقيقية إلا أن الإقرار بوجود الأزمة شيء وتضخيمها إلى درجة يتغير معها جوهر الصراع شيء آخر وإذا كانت الرؤية العربية السابقة لا تخلو من قصور لأنها لم تر أهمية المياه الجديدة فيها مغالاة كبيرة في تضخيمها لبعض عوامل أو تجليات الصراع على حساب جوهره وهي اليوم كمن يرى الشجرة وينكر وجود الغابة(١٨).

ولا يفوتنا التنويه هنا إلى أننا ندرك أن نظرية حرب المياه ليست متعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وحسب وإنما تأخذ في الاعتبار الأطراف والدول الأخرى التي تتبع في أراضيها الأنهار الرئيسية في الوطن العربي (نهري النيل ونهري دجلة والفرات) إلا أن الأمر الذي لا يجوز التغافل عنه هو أن المسألة لم تطرح بهذا التشديد إلا في سياق تصاعد الحديث عن تفاقم أزمة المياه في إسرائيل وارتباط الأزمة بأطماعها في مياه النيل واليرموك والليطاني ولاسيما بعد اشتداد حاجة العرب إلى المياه بسبب انحباس الأمطار خلال السنين الأخيرة وخطر الجفاف الذي أصبح ماثلا في بعض المناطق.

إن الثروة المائية العربية هي جزء من الثروة العربية وأن رؤية أهميتها في سياق التكامل مع العناصر الأخرى للثروة دليل نضج في الرؤية الاستراتيجية العامة(١٩) وأن الدفاع عنها واجب قومي كواجب الدفاع عن عناصر الثروة الأخرى وتبقى الأرض ويبقى الوطن والإنسان في جميع الظروف أغلى ثروات الأمم وأكثرها قوامة.

الخلفية والمشكلة:

ويعتبر معدل سقوط الأمطار منخفضا جدا في المنطقة العربية ويتباين هذا المعدل تباينا كبيرا في أنحاء كثيرة من المنطقة من سنة إلى أخرى حتى ليتعذر التنبؤ به ومع تزايد السكان العرب بمعدل يقارب ٣٪ سنويا حدثت زيادة في الطلب على المياه وتم مواجهتها بشكل أساسي

– حتى الآن – عن طريق استثمارات لزيادة واردات المياه المتاحة للمدن وللزراعة بصورة خاصة وازداد حجم المياه المتاحة بفضل بناء السدود على مجارى المياه السطحية وهى طريق حفر الآبار وضخ المياه الجوفية وتحلية مياه البحر وغير ذلك من التطبيقات التكنولوجيا.

وتوشك أن تنتهى هذا الحقبة الخاصة باكتشاف موارد مياه جديدة واستحداث موارد أضخم للمياه بتكلفة معتدلة إذ لا توجد أصلا منابع لأنهار كبيرة وبحيرات طبيعية فى المنطقة العربية ذاتها وأهم شبكتين نهريتين فى المنطقة تجلبان مياههما من منابع خارج الأقطار العربية دجلة والفرات من شرق تركيا والنيل من وسط إفريقيا وأثيوبيا ولدى تركيا مشروعات قومية لإقامة خزانات وسدود وقنوات تتكلف عدة مليارات من الدولارات ويتوقع أن تقوم الدول المطلة على أعالى نهر النيل على المدى المتوسط والطويل بتنظيم مياه النيل داخل أراضيها واستخدام المزيد منها وهكذا بات مستبعدا حدوث زيادة كبيرة على المدى الطويل من واردات المياه التى تتدفق عبر مجارى الأنهار الموجودة داخل الدول العربية فمجارى دجلة والفرات فى سوريا والعراق قد تشهد مستقبلا كميات من المياه أقل مما يرد الآن وكذلك الحال بالنسبة لمياه النيل التى تصل إلى السودان ومصر.

ولقد طورت الدول العربية بالفعل غالبية موارد المياه الممكنة لتنتج كل ما يمكن من مياه للاستهلاك البشرى فقد جرى استخراج الكثير من المياه الجوفية العميقة من المستودعات الباطنية وهو ما يعنى أن سكان المنطقة الحاليين يحصلون على مياه لا سبيل إلى إيجاد بديل لها من أجل أحفادهم كما تستخدم عملية تحلية مياه البحر غير أنها تنتج كميات محدودة من المياه بتكلفة عالية.أما إعادة توزيع حصص المياه بين الدول فهى مسألة عسيرة. ونخلص من ذلك بوجه عام إلى أن العثور على موارد مياه جديدة أو زيادة إنتاج الموارد الحالية ستكون أمرا مستعصيا ولن يكون بالإمكان الاعتماد على المياه الجديدة لتعويض العجز الكبير مثلما كان يحدث فى الماضى ثم إن احتياجات المنطقة من المياه تزايد باضطراد بسبب تضاعف السكان كل خمسة وعشرين عاما. كما أن ارتفاع مستويات المعيشة يعنى ارتفاع نصيب الفرد من الطلب على المياه. لقد كان نصيب الفرد من استهلاك المياه فى العالم العربى دائما أقل كثيرا من المعدلات العالمية وكان قطاع عريض من السكان يتوق إلى الخروج من نمط الاستهلاك شديد الانخفاض للمياه الذى تتسم به هذه المنطقة الجافة(٢٠).

وهكذا فإن الزيادة الهائلة على الطلب يقابلها وارد سنوى ليس من السهل زيادته زيادة كبيرة. مما يعنى وجود نوع من التصادم أو المأزق أو لمنطلق عليه أزمة سياسية. وللوصول إلى حل لهذه المشكلة يجب أن يوازن الاهتمام الرئيسى فيما بين حلول حل المشكلة عن طريق توسيع نطاق موارد المياه وبين دراسة نمط الطلب والاستخدام. إن كل الخيارات المتعلقة بإمدادات واستهلاك المياه بحاجة إلى أن تتم فى ضوء قدر أكبر من الوعى الهادف على جميع المستويات فى كل مجتمعات المنطقة. فكل قطرة أو متر مكعب أو كيلو متر مكعب من المياه يجب استخدامه على أحسن وجه وإلى أقصى حد.

وقد يعني هذا أن تولي الحكومات قدرا أكبر من الاهتمام للمياه مع إخضاع توزيع حصص المياه التي لآليات السوق. وهذا التحول ليس بالأمر اليسير على أي مجتمع بسبب النظرة إلى المياه التي نجدها متأصلة في صميم ثقافة زعماء وشعوب الدول العربية الصحراوية الجافة.

يتضح من العرض السابق أن الماء عصب الحياة وسر بقائها ونمائها. وبدونه يتوقف نبضها بما يؤدي إلى هلاكها ومن عليها من مخلوقات. ومنذ الأزل ارتبط نشوء الحضارات وارتقاؤها بتوافر الماء فكانت الحضارة المصرية رهنا بالنيل. لأنه هيأ الفرصة لوجود مجتمع زراعي وتجاري مستقل وكذلك الحال في بلاد الرافدين «دجلة الفرات». حيث ظهرت حضارات بابل وآشور. وفي بلاد الشام حيث يجري نهر العاصي والليطاني ونهر الأردن حيث «حضارة الحيثيين والفينيقيين».

وحتى الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة كان بفضل الماء من خلال اكتشاف قوة البخار طاقة لتشغيل الآلة. ولم يضن الله على خلقه بالماء فأودعه في السماء وعلى سطح الأرض وفي باطنها وإن ظلت الأرض بمثابة الوعاء المأمون لما في الكون من ماء عذب.

ومقتضى الحال أن للأنهار منابع ومصاب يفصل بينها كبداية ونهاية. مجرى طويل ممتد يصل أحيانا إلى بضعة آلاف من الكيلومترات. حيث يقع خلالها أقطار عدة داخل القارة الواحدة. وهذا أمر طبيعي وعادي. ولكن مستجدات السياسة قد جعلت من الماء سلاحا أو رأس الحربة للنزاعات التي تنذر بأخطار شتى. إن لم يتداركها المجتمع الدولي بالتعقل والحكمة والماء لم يعد من عناصر الطبيعة الرخيصة المتوافرة. لذا فإن الجهود يجب أن تتوجه لترشيد الماء المستخدم في الزراعة والحد من استهلاك المياه للأغراض الشخصية ومضاعفة عدد الترع والقنوات وتعميقها. والتفكير بجدية في التخزين طويل المدى خلف السدود والخزانات مع استغلال المنخفضات حتى لا تتوقف خطط الزراعة بسبب تدرته أو نضوبه. وتتعطل محطات الكهرباء المائية وهي من أرخص مصادر توليد الطاقة.

ويبقى على العالم العربي بالذات أن ينتبه إلى المؤامرات حوله في هذا الميدان وأن يأخذ حذره وألا يقع في شرك بانصياع دوله وانقيادها لمن يسولون لها العبث بمقدرات أشقائهم وشركائهم في النهر لما يعتريه ذلك من بداية مأساوية لمسلسل ماء ودماء.

وعلينا أن نتسلح بالبدائل. فذلك كفيل بسحق الضغوط لغياب تأثيرها أو عجزها عن إحداث رد الفعل المتوقع من التعجيل بإبرام المواثيق وعرض الأمر على المنظمة الدولية لوقف أي اعتداء وكفالة حق أبناء النهر الواحد للاستفادة بالماء طبقا لحصص ومناسيب يتفق عليها بين الشركاء.

واعتبارا من عام ٢٠٠٠ ستصبح المياه في الشرق الأوسط سلعة استراتيجية أهميتها قد تتجاوز أهمية النفط. وتشير الدراسات العلمية الحديثة إلى أن مناطق الصراع المائي ستكون أربع مناطق وتتناول أحواض أنهار النيل. والفرات. والأردن. والليطاني. وتحاول

إسرائيل من اليوم الضغط على مصر عن طريق المساعدة فى بناء سدود لإثيوبيا على مجرى النيل وغايتها ابتزاز حصة من مياه النهر العظيم.

ولقد بدأت الصحف الإسرائيلية تلمح إلى أن فريقا من المهندسين والخبراء الإسرائيليين يقومون بإجراء دراسات على التربة الإثيوبية للبحث فى إمكانية بناء ثلاثة سدود هى الجزء الأساسى من مشروع كبير يهدف إلى تطوير الزراعة والرى والتحكم بمياه النيل الأزرق فى منطقة بحيرة تانا ونهر أبار أحد روافد النيل وعلقت الصحف البريطانية على هذا الخبر بأن إقامة السدود الثلاثة سيضمن لإثيوبيا القدرة على التحكم فى نهر النيل لأن حوالى ٨٥٪ من مياه نهر النيل مصدره إثيوبيا. وقد تأكدت أخبار الصحف الإسرائيلية فى إعلان وزير الرى والموارد المائية فى السودان فى تصريح جاء فيه أن الحكومة الإثيوبية انتهت من إعداد دراسات لتشييد خزان على بحيرة تانا على النيل وإن إسرائيل ستسهم فى تنفيذ ثلاثة سدود فى إثيوبيا مقابل ترحيل اليهود «الفلاشان» إلى إسرائيل.

وفى منتصف عام ١٩٨٩ وفى لوزان على وجه التحديد فى سويسرا خلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وكان من بين المشاركين فى الندوة رئيس جامعة تل أبيب السابق حاييم بين شاهار وفى معرض حديثه عن مجالات التعاون بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط تحدث عن حصة من مياه نهر النيل قدرها ١٪.

هذه الوقائع الثلاث معزولة عن بعضها بعضا والقاسم المشترك بينها جميعا هو ما يمكن أن نسميه «حرب المياه أو الصراع على المياه فى الشرق الأوسط». وهو صراع ليس بجديد. ويكفى أن نتذكر أن مشروع السد العالى فى مصر وهو مشروع مائى كان أحد الأسباب المباشرة لشن العدوان على مصر من قبل إسرائيل وبريطانيا وفرنسا. وأن الصراع على اقتسام مياه نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية كان السبب المباشر لانعقاد أول مؤتمر قمة عربى ولإنشاء مؤسسة القمة العربية. كذلك فإن إسرائيل لا تخفى أن أحد أسباب احتلالها لجنوب لبنان هو الحصول على مياه نهر الليطانى.

إذن المياه فى الشرق الأوسط هى إحدى أكبر المشكلات حساسية وخطورة وإن لم تكن الأكثر خطورة على المدى القريب أو البعيد ووضع الدول العربية فى هذا المجال هو على درجة كبيرة من الحرج ذلك أن ٦٧٪ من موارد المياه العربية ينبع من أرض غير عربية. وبالتالى ليس للدول العربية سيطرة مطلقة على هذه الموارد. وهذا أمر يجعل العديد من خطط التنمية عرضة لتهديدات شتى تحت رحمة إجراءات شبيهة بالإجراء التركى فى حبس مياه نهر الفرات ومن جهة ثانية تزداد حاجة المنطقة إلى المياه نتيجة للازدياد الهائل فى عدد السكان فمعظم دول المنطقة ضربت الرقم القياسى فى زيادة عدد السكان متجاوزة نسبة ٢٪. وهذه الزيادة تجعل من الضرورى زيادة مساحات الأراضى الزراعية المروية لتأمين حد أدنى من الاكتفاء الغذائى.

والأراضى الزراعية تحتاج إلى الرى وإلى مزيد من القدرة على التحكم فى مصادر المياه هذا بالإضافة إلى حاجة إسرائيل المستمرة من المياه خاصة بعد فتح باب هجرة اليهود

السوفييت إليها. وما يزيد الوضع صعوبة هو أن العوامل الطبيعية كالتصحر والجفاف والسخونة المتزايدة للمناخ تجعل من غير الممكن زيادة مصادر المياه على العكس فإن هذه المصادر تتراجع فالأمطار لا تسقط بصورة منتظمة والتغيرات المناخية يمكن أن تخفض كمية الأمطار ويتوقع أن تنخفض كمية الأمطار في منطقة شبه الجزيرة العربية والعراق وأجزاء من شمال أفريقيا بنسبة ٤٠٪ نتيجة لسخونة الجو بالإضافة إلى ذلك فإن العديد من الدول العربية صحراوية أو شبه صحراوية كما أنها عرضة للتصحر السريع. وفي مصر تزحف الصحراء الغربية التي تحتل ثلث مساحة البلاد بسرعة ١٥ كيلومترا في السنة باتجاه دلتا النيل. كذلك تقدمت الصحراء بمساحة مائة كيلومتر تقريبا نحو جنوب السودان بين عامي ١٩٥٨-١٩٧٥.

وهناك عوامل أخرى تزيد من تفاقم مشكلة المياه في الشرق الأوسط أبرزها سوء استخدام الموارد المتوافرة حاليا واعتماد أنظمة ري غير سليمة بالإفراط في استخدام الموارد المتوافرة حاليا. وكذلك في استخدام الأسمدة والمواد الكيماوية بشكل يؤدي إلى تلوث طبقات المياه الجوفية. الأمر الذي يخلق حالة من اختلال الضغط بين الآبار الجوفية والبحر. مما ينتج عنه تسرب مياه البحر إلى الطبقة الجوفية وارتفاع ملوحتها. وعندما تضخ المياه الجوفية المالحة وتستعمل في الري. فإن الملح يترسب على التربة ويفسدها. كل هذه العوامل تجعل من المياه واستخدام الموارد المائية قضية على درجة عالية من الخطورة إلى درجة يمكن معها القول أن الموارد المائية تلعب وستلعب دورا أساسيا في تحديد سياسة دول منطقة الشرق الأوسط يوازي أو يفوق الدور الذي يلعبه البترول. كما أن السيطرة على المياه ستكون أحد المؤثرات المهمة في موازين القوى الإقليمية اعتبارا من عام ٢٠٠٠م.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

أولا: إن هناك بالفعل أزمة في المعروض من المياه في منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمطلوب.

ثانيا: إن الغد يحمل صورة الصراع حول المياه في منطقة الشرق الأوسط هي كالتالي:

أ- منطقة حوض النيل وتضم أربع دول هي مصر وأوغندا والسودان وإثيوبيا.

ب- منطقة نهر الفرات وتضم تركيا وسوريا والعراق.

ث - منطقة نهر الليطاني اللبنانية والتي تعمل إسرائيل على تنفيذ مطامعها القديمة فيها.

والواقع أن إسرائيل تعمل على الإمساك بكل الخيوط في قضية المياه. بل هي التي تدفع بها إلى حافة الصراع حيث تساند تركيا في ظل اتفاق التحالف الاستراتيجي بينهما وتقف بخبرائها وبخبرائها مع إثيوبيا لتنفيذ مشروعاتها على النيل الأزرق وهي بلاشك تسعى للسيطرة على الليطاني.

تقويم الموارد المائية المتاحة فى الوطن العربى:

يقدر الهطول المطرى فى الوطن العربى بنحو ٢٢٤٨ مليار متر مكعب منها ٩٤٤ مليار متر مكعب تسقط على ما يقدر بثلثى المساحة ويمعدل سنوى يتراوح بين ١٠٠ و٣٠٠ ملم والباقى مقدار ١٤٨٨ مليار متر مكعب معدل هطول أكثر من ٣٠٠ ملم/ سنة أى أن المتوسط السنوى للهطول المطرى لا يتعدى ١٥٨ ملم.

كما يقدر حجم الجريان السطحى الذى يتولد داخل الوطن العربى بـ ١٩١ مليار م٣/ سنة. أما الجريان السطحى الذى يرقد هذه الموارد والذى نشأ خارج حدود الوطن العربى فيقدر بنحو ١٦١ مليار م٣/ سنة إلا أن نتائج تقويم هذه الموارد تشير إلى أن إجمالى الموارد المائية السطحية الحقيقية هى فى حدود ٢٩٦ مليار م٣ منها ٢٨٧ مليارم ٣ مياها دائمة الجريان ونحو ٩ مليارات م٣ مياها موسمية الجريان. وتقدر معدلات التغذية للمياه الجوفية بنحو ٤٢ مليار م٣/ سنة.

يكون حجم الموادر المائية المتجددة المتاحة وحسب المعرفة الحالية فى حدود ٣٣٨ مليار م٣/ سنة. وهذا الرقم يمثل الطاقة الكافية القصوى يضاف إلى هذه الموارد نحو ٣٩٠٤/ سنة ناجمة عن التحلية ومحطات المعالجة.

الاستخدامات الحالية:

بينت أعمال الحصر التى أجريت أن كميات المياه المستخدمة فى الوطن العربى هى على النحو التالى:

- كمية المياه المستثمرة فى الزراعة ١٢٨ مليار م٣/ سنة أى بنسبة ٧١٪.
- كمية المياه المستثمرة فى الصناعة ٤ مليارات م٣/ سنة أى بنسبة ٢٪.
- كمية المياه المستثمرة فى الشرب ١٠ مليارات م٣/ سنة أى بنسبة ٦٪.

- تقدر كمية المياه التى تمت تنميتها فى الوطن العربى فى حدود ١٨٠ مليار م٣. وبالتالى هناك ٣٨ مليار م٣/ سنة. أى بنسبة ٢١٪ تعتبر فى حكم المهدرة نتيجة للتبخر والنقل وطبعا قد يقول قائل أين نحن إذا من العجز المائى الذى يتكلم أنه فيما إذا قابلنا الموارد المائية المتاحة مع الاستخدامات الحالية.. فى الحقيقة الإجابة عن هذا التساؤل سهلة للغاية ويمكن أن نلخصها كما يلى:

- لا يمكن تنمية جميع الموارد المائية المتاحة.

- ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء التى تدفعها الأقطار العربية من أجل مستورداتها من المواد الغذائية نظرا لعدم تمكنها من تأمين أمنها الغذائى.

- عدم انتظام توزيع الموارد المالية بالنسبة إلى السكان وتوافر الأراضى القابلة للزراعة إضافة إلى الإمكانات المادية والظروف الطبيعية التى تسمح باستثمار المياه.

الاحتياجات المائية المستقبلية:

تتوقف هذه الاحتياجات أساسا على معدلات التزايد السكانى وعلى استراتيجية الأقطار العربية التى ستعتمدها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء بصورة رئيسية نظرا لأن الزراعة هى المستهلك الرئيسى للمياه وإلى أى مدى ستسير هذه الأقطار فى هذا الاتجاه.

لقد أظهرت دراسات عديدة منها دراسات البنك الدولى والمنظمات العربية بأنه إذا استمر النمو الحالى لسكان الوطن العربى على وضعه الحالى فسوف يصل عددهم فى عام ٢٠٠٠ إلى ما يقارب ٣٠٠ مليون نسمة، وفى عام ٢٠٣٠ إلى ٧٣٥ مليون نسمة، وقد تبين أنه من استخدام نفس المعدلات فى الاستخدام الحالى للمياه، فإن الاحتياجات المستقبلية سوف تصل إلى ٤٨٧ مليار م٣/ سنة فى عام ٢٠٠٠، وتزداد إلى نحو ٨٢١ مليار م٣ فى عام ٢٠٣٠ ومن مقابلة الاحتياجات المستقبلية مع الموارد المائية المتاحة ومع ما يمكن تنميته مستقبلا، فإن عام ٢٠٠٠ سيشهد عجزا مائيا فى حدود ٣٠٧ مليارات م٣/ سنة، هذا ولابد من القول أن احتمالات تعاظم ندرة المياه خلال نهاية العقد الحالى يمكن استنتاجه من تناقص نصيب الفرد من الموارد المائية فى مختلف أقطار الوطن العربى مع حلول عام ٢٠٠٠ ليصبح أقل من ٥٠٠ م٣/ سنة فى عشر دول عربية على الأقل كما أن عدد الدول التى سيتجاوز فيها نصيب الفرد ١٠٠٠م٣/ سنة لن يزيد على أربع دول وأن هذه الكمية قد تصبح أقل من ذلك إذا ما حصل تدهور نوعى للمياه، بحيث تخرج كميات منها من دائرة الاستثمار.

وبصورة عامة فإن نصيب الفرد من الموارد الداخلية فى الوطن العربى يبلغ ٦٥٠ م٣/ سنة ومع الموارد التى تأتى من خارج حدوده ١٣٠٠م٣/ سنة، وقد تنخفض فى بعض الأقطار إلى أقل من ٢٠٠م٣/ سنة فى حين أن المتوسط العالمى هو ٧٥٠٠ م٣/ سنة ولابد من الإشارة إلى أن نصيب الفرد الذى يقل عن ٢٠٠٠م٣/ سنة يعتبر الحد الذى يجسد العجز الدائم وفى المنطقة العربية فإن النسبة المئوية الكلية للسكان الذين يعيشون فى الأقطار ذات الموارد التى تقل فيها عن هذا الحد هى الأكثر ارتفاعا «أكثر من ٧٠٪» كما يوضحه تقرير البنك الدولى حول التنمية فى عام ١٩٩٢.

ومما يزيد الأمر تعقيدا بالنسبة إلى بعض الأقطار العربية هو أن القسم الأكبر وربما الرئيسى من مواردها المائية متمثلة فى عدد من الأنهار الدولية، يأتى من خارج حدودها وتحكمه فى بعض الأحيان اتفاقيات دول «كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل أو اتفاقيات جنتلمان بين تركيا والعراق وسوريا. وفى أحيان أخرى تتحكم القوة العسكرية كما هو الحال مع إسرائيل، أى أن جميع الموارد والتى تؤلف الجزء الأعظم من الموارد المغذية فى هذه الأقطار تخضع لأهواء وسياسات الدول الواقعة فى أعالى هذه الأنهار، مما يجعل منها بؤرا للضغوط السياسية والاقتصادية وتخلق للأقطار العربية موافقة مسبقة من جميع الدول المتشاطئة على هذه المجارى المائية(٢١).

وللأسف فإن المجتمع الدولى لم يتوصل إلى صيغة قانونية محددة وملزمة ومبنية على مبادئ وقواعد كافية لتعيين الحقوق المائية للدول المتشاطئة على الأنهار المشتركة وليس هناك سوى مبادئ وأعراف غير ملزمة كما هو الحال فى مبادئ هلسنكى وذلك بحجة أن لكل مجرى مائى هويته الخاصة المستمدة من أوضاعه الجغرافية والجوية والزراعية والبيئية من جهة، ومن الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والسياسية للدول المعنية من جهة أخرى.

أى أن الأمر ترك للدول المعنية لتحل مشاكلها بنفسها فإذا كانت إحدى هذه الدول ذات تأثير دولى أو تؤلف مركز قوة ضمن المجموعة فإنها تستطيع أن تفرض الشروط التى تراها مناسبة لها. وبالتالى يكون المجال فسيحا أمام الدول المهتمة بالمنطقة للتصيد كما يقول المثل فى الماء العكر وما أكثر تلك الدول!

انطلاقا من هذا الواقع يتبين لنا خطورة المسألة المائية التى تواجه الوطن العربى وخطورة العجز المائى الذى ذكرناه والذى سيزداد تفاقما فيما إذا أخلت الأقطار الواقعة فى الأحباس العليا من هذه الأنهار بالتزاماتها ويكفى أن يذكر أن حق الأقطار العربية من تصاريف كل من دجلة والنيل والفرات حسب الاتفاقات الحالية بين الدول العربية المعنية والدول المجاورة غير العربية هى فى حدود ١٤٠ مليار متر مكعب/ سنة أى أنها تؤلف نحو ٥٠٪ من كامل الموارد السطحية فى الوطن العربى ويعنى العجز المائى العربى عدم القدرة على توسيع رقعة الأراضى المزروعة من جهة، وضياع عشرات الآلاف من الهكتارات المزروعة أصلا بسبب عدم توافر الماء اللازم للرى، وبالتالى فقدان آلاف الأطنان من الأغذية التى يجب علينا استيرادها «بلغت فاتورة الغذاء المستورد من قبل الأقطار العربية فى ١٩٩٠ نحو ٥٠ مليار دولار وفى عام ١٩٩٧ نحو ٦٦٧ مليار دولار.

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن ثمة خطرا داهما يهدد وطننا العربى وهو خطر لا يمكن التحكم فيه وهو الجفاف الذى قد يصيب بعض أقطار الوطن العربى أو ربما المناطق التى تكون منابع الأنهار الدولية فى المنطقة كالجفاف الذى حدث على هضبة الحبشة منذ فترة، وادى هبوط مستويات النيل إلى الحد الذى أصبح يهدد مستوى المياه فى السد العالى اللازم لتوليد الكهرباء.

وهذا النوع من الكوارث الطبيعية لا يمكن التنبؤ به مسبقا غير أن جميع الدلائل تشير إلى أن معدل الأمطار لم يعد مثل سابق.

الموارد المائية الجوفية فى الوطن العربى:

تشكل الطبقات المائية الجوفية أحد المصادر الرئيسية للمياه فى العديد من الأقطار العربية التى تتميز بوفرة مائية سطحية، وقد دلت الدراسات التى تمت فى المنطقة العربية على أن هناك العديد من الطبقات المائية التى تعود إلى أعمار جيولوجية مختلفة منها ما يشكل طبقات مائية ثانوية كما دلت أعمال الإستكشاف على وجود طبقات مائية واسعة الامتداد وذات مخزون كبير فى الأحواض الصحراوية الكبرى فى الجزيرة العربية وشمال أفريقيا(٢٢).

وتشير التقديرات إلى أن الوارد السنوى للمياه الجوفية يقدر بـ ٤٢ مليار م٣ وأن الاستثمار الجائر للطبقات المائية الجوفية يهدد مواردها لذلك ظهرت مشاكل عدة نذكر منها زيادة الملوحة وتداخل مياه البحر ، وهنا لابد من التذكير بأنه يمكن التمييز بين نوعين من الطبقات المائية

١- طبقات مائية ذات موارد متجددة.

٢- طبقات مائية ذات موارد غير متجددة.

وتنتشر الطبقات من النوع الأول فى المناطق التى تتميز بكميات هطول مرتفعة نسبيا كما هو الحال فى المرتفعات المنتشرة على طول سواحل البحر المتوسط. «مرتفعات سوريا ,ولبنان والأطلس فى المغرب والجبل الأخضر فى ليبيا» إضافة إلى الطبقات المنتشرة فى لحقيات الأنهار والوديان.

أما الطبقات المائية ذات الموارد غير المتجددة فهى تلك التى تنتشر فى مناطق الجزيرة العربية وشمالى أفريقيا «أحواض الصحراء الكبرى ومصر والسودان» ، ومن أهم هذه الطبقات الحجر الرملى النوبى فى شمال أفريقيا وتكوينات الساق والدمام فى الجزيرة العربية إذ دلت دراسات النظائر على أن إعمار مياه هذه الطبقات يزيد على ٣٥٠٠٠ سنة.

ومن ناحية أخرى تؤدى نوعية المياه دورا كبيرا فى تحديد إمكانية استثمار الموارد المائية غير التقليدية.

يقصد بها تلك الموارد التى لا تتأتى من مياه الهطول وتشمل المياه الناجمة عن تحلية مياه البحر ومياه الصرف الصحى والصرف الزراعى إلا أن هذين الأخيرين لا يشكلان إلا نسبة بسيطة من كميات المياه التى يتم الحصول عليها من تحلية المياه فى البحر ، وقد خطت بعض الدول العربية خطوات واسعة المجال فى تطوير تقنيات تحلية مياه البحر لتلبية الاحتياجات المتزايدة فيها على المياه ، نظرا لإفتقار هذه الدول إلى مصادر مائية تقليدية.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة فى هذا المجال إذ يقدر إجمالى المياه الناتجة عن التحلية بـ ٩٣٠ مليون م٣/ سنة تليها الكويت ويقدر إنتاجها بـ ٣٥٧ مليون م٣/ سنة ودولة الإمارات العربية المتحدة ٢٣٢ مليون م٣/ سنة ، أما باقى الدول العربية فمازال إنتاجها أقل من ٧٠ مليون م٣/ سنة.

وإذا كانت الموارد المائية فى الوطن العربى تشكل حوالى ٠,٧٤٪ من الموارد المتجددة فى العالم. لو أسقطنا كمية هذه الموارد على عدد السكان لتبين أن نصيب الفرد فى الوطن العربى هو فى حدود ١٧٤٤ م٣ فى حين أن المعدل العالمى هو ١٢٩٠٠ م٣/ سنة.

والماء رغم توافره حاليا فى الدول العربية ، فإن توزعه المكانى وعدم انتظام مصادر التغذية له «تبدلات المناخ» إضافة إلى الازدياد الكبير فى الطلب عليه لتأمين متطلبات التنمية

التى ازدادت وتيرتها فى هذه الدول بشكل كبير فى العقدين الأخيرين سيؤدى حتما إلى ظهور مشكلة من الممكن أن تتضخم أبعادها مع مرور الزمن إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك.

وبغية توضيح أبعاد المشكلة المائية، التى يمكن أن تواجه الوطن العربى فى المستقبل، فإنه لابد من تقدير الطلب الحالى على الماء وإسقاطه على المستقبل لفترة طويلة تمتد حتى عام ٢٠٣٠ بهدف تقدير الاحتياجات من المياه ولكى يتم إجراء هذه التقديرات لابد من تحديد نسبة تزايد السكان فى الوطن العربى. إذ تدل الإحصاءات على أن هذه النسبة قد بلغت ٢٠٩٪ خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٨ وإن كان متوسط الزيادة فى الفترة من ١٩٧٨/١٩٩٨ تقدر بحوالى ٢٪(٢٣).

وقد اقترحت معدلات لاستهلاكية للفرد تتراوح بين ٧٥ و٢٠٠ لتر/ يوم فى الوقت الحاضر على أن تزيد لتصل إلى ١٥٠- ٣٠٠ لتر/ يوم فى عام ٢٠٣٠. وتدل التقديرات على أن الاحتياجات الحالية فى الوطن العربى من مياه الشرب والأغراض الأهلية تبلغ حوالى ٧,٢ مليار م٣/ سنة وسترتفع لتصل إلى حوالى ٣٦٠ مليار م٣ فى عام ٢٠٣٠. أما فى مجال الصناعة التى من المتوقع أن تشهد نشاطا كبيرا فى السنوات القادمة فتدل التقديرات على أن الاحتياجات الحالية فى الوطن العربى تقدر بحوالى ١٠٣ وستصل إلى ٢٢٠١ مليار م٣ فى عام ٢٠٣٠ وقد تم إجراء هذه التقديرات اعتمادا على أن الاحتياجات فى الصناعة تشكل نسبة معينة فى الطلب على الماء للشرب والأغراض الأهلية (٢٤) على أن تزداد معدلاته خلال فترة إسقاطه وبانتظام وذلك لعدم توافر المعلومات الكافية عن خطط التنمية الصناعية فى الدول العربية خلال هذه الفترة ففى الوقت الحاضر تقدر نسبة الطلب على الماء فى الصناعة بحدود ٠,٠٥ من الطلب على ماء الشرب فى كل من الكويت ولبنان والأردن وتونس وليبيا وتبلغ ٠,٢٥ فى كل من العراق وسوريا واليمن وقطر. وقد قدر أن تزداد هذه النسب إلى ٠,٧٥ و١,٠ على التوالى. أما فى مجال الزراعة وهى المستهلك الأكبر للمياه فى الوطن العربى فقد تم إجراء التقديرات بالاستناد إلى إحصاءات المنظمة العربية للتنمية الزراعية عامى ١٩٨٤- ١٩٩٦ وإحصاءات الدول العربية والمنظمات الدولية «الوزارات المعنية والجامعة العربية والأمم المتحدة». وتفترض هذه التقديرات أنه تم تأمين كامل الاحتياجات الغذائية للدول العربية خلال الفترة التى تمتد حتى عام ٢٠٣٠. وهذا الأمر لا يتعارض مع السياسة التى تتبعها الدول العربية لتأمين أمنها الغذائى. أما الأسس التى اعتمدت فتشمل:

١- متوسط استهلاك الفرد فى كل قطر من المنتجات الزراعية المختلفة التى تحتاج إلى مياه للرى.

٢- متوسط إنتاجية كل محصول من المحاصيل المروية وكمية الإنتاج الزراعى المطلوب لكل محصول.

٣- الكفايات المائية المعتمدة لكل محصول والمساحات المطلوب زراعتها لتأمين الإنتاج الزراعى اللازم(٢٥).

ويقدر إجمالى الطلب الحالى على الماء للزراعة فى الوطن العربى فى حدود ٢٩٧ مليار م٣/ سنة. ومن المقدر أن يصل إلى ٣٧٨ مليار م٣/ سنة فى عام ٢٠٣٠ وعلى الرغم من أن حجم الموارد المتجددة المتاحة فى الوطن العربى يشير إلى ثروة مائية عربية غير مستغلة يمكن أن تشكل محور التنمية الاقتصادية فى المستقبل. إلا أنه من مقارنة هذه الموارد مع الطلب

المتوقع عليها تبين أن هناك بوادر أزمة مائية وعجزا مائيا سوف تظهر بوادره في نهاية هذا القرن، وذلك رغم الجهود التي بذلتها وتبذلها الدولة العربية.

يحتوى باطن الأرض على مياه جوفية أكثر مما يحتويه سطحها من محيطات وأنهار وبحيرات وبرك ومستنقعات. فهناك خزان هائل من المياه يمتد في كل مكان تقريبا تحت سطح الأرض وتملأ مياه هذا الخزان الشقوق الواقعة بين الصخور الصلدة في الأعماق المختلفة. كما تتشرب بها طبقات كاملة تتكون من الصخور التي لها القدرة على امتصاص الماء مثل الحجر الجيرى كما تناسب المياه وسط طبقات عميقة من الزلط والرمل لتكون أنهارا تتجمع في بحيرات جوفية أيضا(٢٦).

ويتوقف الدور الذى تلعبه المياه الجوفية في تواجد النباتات الصحراوية على السطح واستفادة الإنسان منها على مدى العمق الذى يبدأ عنده تواجد هذه المياه في أى موقع من المواقع. فقد تكون قريبة من السطح بحيث تصل إليها النباتات الصحراوية ذوات الجذور المهيأة لذلك بامتدادها لمسافات عميقة في الأرض. وقد تسلك طريقها إلى السطح بعوامل طبيعية فتكون العيون التي تصبح مناطق جذب لأنواع من الحياة النباتية والحيوانية تعيش حولها وقد تكون المياه الجوفية على أعماق بعيدة جدا فلا يستفاد منها إلا بحفر الآبار واستعمال المضخات الرافعة(٢٧). وغالبا ما يساعد وجود المنخفضات الأرضية على الاقتراب من المياه الجوفية كما يلاحظ تكون العيون الطبيعية أسفل سفوح الجبال. وغالبا أيضا ما تكون المياه الجوفية الخارجة إلى السطح صالحة للشرب والرى. كذلك تلعب درجة ميل مسطح الأرض دورا مهما في سرعة جريان مياه المطر المتساقط على رفع المياه الجوفية.

ويصل انخفاض الأرض في بعض المواقع إلى القدر الذى يجعل المياه الجوفية تتفجر على هيئة عيون سطحية فتكون حولها الواحات التي تعمرها أنواع الحياة النباتية والحيوانية المختلفة كما يأوى إليها الإنسان. كذلك تساعد مسامية الطبقة الصخرية على امتصاصها للمياه الجوفية كما يساعد على ذلك أيضا تواجد فتحات وتشققات وأجزاء متفتتة على تعميق تواجد المياه الجوفية والاحتفاظ بقدر كبير منها فالصخور النارية كالجرانيت والبازلت لا تحتفظ بالمياه الجوفية لأن نسبة الفراغات البينية بينها قد لا تتعدى واحدا في المائة من حجم الكتلة الصخرية بينما تصل هذه النسبة إلى ما يقرب من ٤٠٪ من الصخور الجيرية وطبقات الرمال والحصى. كذلك يلعب التوزيع الطبقى للصخور الأرضية دورا في حركة المياه الجوفية ومدى تعمقها في الأرض. فإذا كانت الطبقة الصخرية السفلية مستوية، فإنها تساعد على بقاء المياه الجوفية فوقها أو تتشرب بها إذا كانت صخورها مسامية. أما إذا كانت الطبقة الصخرية مائلة، فإنها تساعد بذلك على انزلاق المياه الجوفية إلى الناحية المنخفضة. كذلك يساعد وجود غطاء نباتي كثيف في المنطقة الممطرة كمناطق الغابات الاستوائية على الاحتفاظ بمياه الأمطار وعدم ضياعها بسرعة، وبالتالى هبوط قدر كبير منها إلى جوف الأرض.

والمياه الجوفية كما كشفت عنها الدراسات العلمية التى قام بها مكوك الفضاء الأمريكى كولومبيا تمثل خزانا هائلا أسفل الصحراء الغربية فى مصر يحتوى قدرا من الماء يفوق كل ما كان يعتقد وجوده فى أفريقيا كلها.

وصرح العالم المصرى د. فاروق الباز بأن هذه المياه الجوفية تكون وديانا يصل اتساعها إلى عشرين كيلومترا أى اتساع وادى النيل السطحى فى مصر(٢٨).

مصادر المياه الجوفية والعوامل المؤثرة على توزيعها:

لاشك أن جزءا من مياه البحار والمحيطات يتسرب إلى باطن الأرض ويمتد تسربه إلى ما تحت الجبال والتلال أيضا كما أن الثلوج التى تذوب فى المناطق الباردة مع قدوم الربيع والصيف وكذلك الأمطار التى تسقط فى هذه المناطق وغيرها.. يتجمع جزء من مائها على السطح مكونا الأنهار والبحيرات والمستنقعات والبحار والمحيطات السطحية كما يتسرب جزء آخر إلى باطن الأرض. وتتجمع هذه المياه المتسربة إلى باطن الأرض فى طبقات خاصة لها القدرة على امتصاصها أو فى كهوف وفجوات طبيعية تتواجد فى باطن الأرض أيضا. وهناك أكثر من سبب طبيعى ليفقد الخزان الجوفى بعض مائه سواء بامتصاصه بواسطة النباتات ذوات الجذور المتعمقة فى الأرض أو بالتبخر من العيون الطبيعية التى تستمد مياها من جوف الأرض وما إلى ذلك من العوامل الفيزيائية والكيميائية التى تتعرض لها المياه الجوفية. ولكن فى جميع الأحوال الطبيعية يظل الخزان الجوفى محتفظا بمنسوب الماء فيه رغم مضى الأعوام والقرون وذلك بفضل ما يصله من المصادر السابق ذكرها.

ويتوقف توزيع المياه الجوفية واختلاف مقدار المخزون منها من مكان إلى آخر على عوامل عديدة أهمها نوعية تساقط المطر. فإن كان المطر يسقط على فترات طويلة. فإنه يجد فرصة أكبر للتعمق والتسرب إلى باطن الأرض وتغذية الخزان الجوفى فى منطقة التساقط. أما إذا كان سقوط المطر يحدث على هيئة رخات غزيرة ولفترات قصيرة كما هو الحال فى سيناء وجبال البحر الأحمر. مثلا فإن أغلب مياهه تجرى على السطح دون أن تتسرب إلى باطن الأرض. وبتصبح الصحراء الغربية فى مصر مصدرا هائلا للمياه الجوفية تكفى لزراعة ٢٠٠ ألف فدان لمدة ٢٠٠ سنة قادمة.

وفى تصريح للدكتور كمال حفنى مدير معهد بحوث المياه الجوفية أعلن أنه بناء على تحليل صور الاستشعار عن بعد من الفضاء أن مصر تستطيع مضاعفة استفادتها من المياه الجوفية خلال السنوات المقبلة من ثلاثة ملايين متر مكعب سويا حاليا إلى ثمانية ملايين متر مكعب سنويا فى المستقبل.

ويعتقد العلماء المصريون والهولنديون الذين درسوا المياه الجيولوجية فى مصر من الناحية التاريخية بوجود ما يقرب من مليون فدان من الأراضى الصحراوية حاليا كانت أرضا زراعية خصبة تروى من آبار المياه الجوفية منذ ٢٥٠٠ سنة(٢٩).

الأمن المائى العربى فى مواجهة التحديات الخارجية

منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين يدور الحديث فى جميع مراكز البحوث العربية والأجنبية وأجهزة الاتصال الدولية عن أزمة فى المياه بسبب التغيرات الكونية التى لحقت بالبيئة والإسراف فى الاستخدام والتلوث (٣٠).

وقد انعكس ذلك بصورة واضحة فى ندوة هذا المصدر الحيوى الذى لاغنى عنه لكل كائن حى . وزاد من تعقيد القضية إزدياد الطلب على الماء فى ظل الخطط التنموية الطموحة لبلدان العالم الثالث. ولقد وصل الأمر إلى اعتبار الألفية الميلادية الثالثة فى حياة البشرية هى تجسيد لثورة البيئة والتنمية المرتبطة بثورة المعلومات والمعرفة.

ولقد أوضح العالم الهندى «بيتر ياساك» أن الاستهلاك العالمى من المياه شارف على خمسة آلاف كيلو متر مكعب سنوياوهو الحد الأقصى للاستعمال البشرى حيث أن الغابات ودورة الحياة فى المحيطات والأنهار تحتاج إلى ما لا يقل عن أربعة كيلو متر مكعب سنويا من أجل الحفاظ على دورة الحياة دون آثار ضارة فادحة.

ويبلغ إجمالى المصادر المتجددة من المياه العذبة سنويا تسعة آلاف كيلو متر مكعب فقط وقال باساك أنه مع استمرار الزيادة السكانية وزيادة نسبة التلوث فى المياه المتوافرة بالفعل فإن العالم أكثر عرضة لأزمات مياه طاحنة وآثار بيئية مدمرة.

ولكن العالم لن ينتظر عدة عقود حتى تحل الكارثة فحروب المياه على الأبواب كما حذر الدكتور كلوفيس مقصود رئيس مركز الجنوب العالمى فى الجامعة الأمريكية فى واشنطن من التوتر الحاد الراهن على الحدود بين تركيا وسوريا وقال أن الخلافات بين البلدين على استعمال مياه نهرى دجلة والفرات هو من أهم أسباب التوتر بين البلدين.

ويقول «أشوك سوين» الأستاذ فى جامعة أبسالا بالسويد ولاذى قام بأبحاث متعددة حول التعاون بين دول حوض نهر النيل وكرر سوين توقعات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA العالم يشهد عشرة حروب مختلفة سببها المياه فى الأعوام القليلة المقبلة.

وقد أشار سوين إلى أن كل الدول المعنية تسعى بجدية من أجل التعاون وتفادى النزاع ولكن هناك حاجة ماسة إلى الدعم المالى والفنى من الغرب والمؤسسات المالية الدولية لتحويل هذه المساعى إلى أمر واقع.

ولكن حتى إذا خابت توقعات إندلاع الحروب كما هو الأمل فإن أكثر من مليار شخص فى أنحاء العالم الآن يفتقرون إلى إمدادات آمنة من المياه وهى نسبة فى ارتفاع مستمر.

ولقد وضعت منظمة الصحة العالمية حد أدنى لاستهلاك الفرد من المياه فى حدود حوالى ألف وتسعمائة متر مكعب(٣١).

وإذا كان العالم كله سوف يعاني من قضية نقص المياه جنوبه وشماله فإن المعاناه الأكبر ستكون من نصيب دول الشرق الأوسط ليس فقط لصحاريها الشاسعة ولا لقلة أنهارها بل وللأزمات السياسية والثقة المفقودة التي تعيشها هذه الدول سواء في علاقاتها أو إمكانيات التنمية فيها ناهيك عن وجود إسرائيل وأطماعها في المياه العربية (٣٢).

ويؤكد علماء العالم المتخصصين في الدراسات المائية من أمثال «مالين فوكنمارك» وهو عالم مياه سويدي أن شمال أفريقيا ومنطقة الجزيرة العربية والشام والعراق سوف تعاني من أزمة مياه نظرا للظروف التي تمر بها هذه البلدان سواء من ناحية تطلعاتها التنموية أو من ناحية التزايد اللامعقول في عدد سكانها إلى جانب عدم ترشيد استهلاك المياه فيها ... وكل ذلك سيكون له تأثيرا كبيرا على قضية الأمن الغذائي فيها.. والمعنى الذي سيترتب على ذلك فقدانها سلطة إصدار القرار والتعرض للهيمنة على مقدراتها من جانب قوى خارجية تحيط بها.

ولقد أدرك العالم العربي تلك الحقيقة المهمة منذ فترة طويلة لعلها تبدأ تاريخنا بمشروع تقسيم المياه الذي عرف باسم مشروع جونستون سنة ١٩٥٤ ثم مشروع تحويل مجرى الأردن سنة ١٩٦٤ والذي كان سببا في عقد قمتي لرؤساء الدول العربية في القاهرة والإسكندرية في سنتين متتاليتين ١٩٦٤، ١٩٦٥. وإن لم تتخذ قرارات حاسمة بالنسبة للمشكلة المائية لسيطرة المجادلات السياسية حول الخطر الإسرائيلي على المنطقة وإطماعه المتزايدة. وسباق التسلح الذي يجري بين إسرائيل والدول العربية. إلا أنه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ودخول منطقة الشرق الأوسط ما يسمى بمرحلة التفاوض من أجل سلام عادل وشامل لكل دول المنطقة وكذلك من أجل إقرار مستقبل أمني لشعوبها. لم تخف إسرائيل نواياها تجاه مشكلة المياه وكانت تحرص دائما على ارتباط مفاوضات السلام بإيجاد حل لمشكلة ندرة المياه فيها وذلك من خلال مشاركة الدول العربية في هذا العنصر الاستراتيجي المهم من عناصر الاستقرار والتنمية.

وفي شهر أبريل عام ١٩٨٩ عقد مؤتمر للمياه في عمان بالأردن وأقر خبراء المياه المجتمعون من إحدى عشرة دولة عربية بأن أمن المياه في العالم العربي لا يقل أهمية عن الأمن القومي أو العسكري ومن خلال نتائج الأبحاث التي أجرتها معاهد المياه الأمريكية في فيلادلفيا وواشنطن والمعاهد العربية في القاهرة يتضح أنه مع تزايد معدل السكان في الشرق الأوسط «بنسبة ٣٪» ومع انخفاض معدل تدفق المياه إلى دول المنطقة فإن ذلك يجعل من المستحيل في مستهل القرن الواحد والعشرين توفير الماء اللازم للجيل القادم.

ولا يمكن فهم جوانب المشكلة في العالم العربي إلا إذا أدركنا أن أكثر من ٩٦٪ من المياه العربية ينبع من مصادر تقع خارج هذا العالم العربي(٣٣).

وقد وجد عالم المياه السويدى فوكنمارك أن معاناة المجتمعات من الأزمات المائية تبدأ عندما تقترب الإمدادات المتجددة السنوية من مستوى ٢٠٠٠ متر مكعب للفرد وإلى نهاية التسعينات فإن خمس دول عربية أفريقية تطل على البحر المتوسط سوف تخترق حد الندرة فى المياه وسوف يصل نصيب الفرد لأقل من ١٠٠٠ متر مكعب وباستثناء المغرب تستورد جميع دول شمال أفريقيا فى الوقت الراهن نصف أو أكثر من احتياجاتها من الحبوب(٣٤).

وتحت هذه الظروف من الندرة الحادة للمياه فقد يكون من الاستحالة دعم الاكتفاء الذاتى من الغذاء لتلبية المطالب الداخلية للسكان المتزايدين بمعدل يقارب ٣٪ سنويا(٣٥).

وقد تكون مصر أكثر الأقاليم معاناه حيث تتباعد فترات هطول المطر ويعتمد الـ٦٠ مليونا من سكانها اعتمادا كاملا على مياه نهر النيل التى لا تأتى قطرة منها عبر الحدود الصحراوية للبلاد كما أن مساحتها المحصولية كلها تحتاج للرى الفعلى. كما أن احتياجاتها من مياه الشرب والغذاء باطراد سريع بسبب التزايد السريع للسكان والذى يقدر بمليون نسمة كل ثمانية أشهر وفى غضون عقد أو ما شابه يرجح أن تتعدى احتياجاتها المائية الإمدادات الدائمة.

والأسوأ من ذلك فقد يقل فيضان النيل بدرجة ملحوظة إبان فترات قلة هطول الأمطار ففى صيف عام ١٩٨٨ بعد عدة سنوات من جفاف مساقط المياه هبط ماء النيل إلى أدنى مستوى له خلال قرن ولحسن الحظ فقد أدى هطول الأمطار الغزيرة منذ ذلك الحين إلى استعادة المخزون من امدادات المياه بيد أن هذا الإنقاذ لا يدوم طويلا. ذلك أن نظام تسرب مياه النيل على سطح التربة يظهر فترات من الفيضان المنخفض المبكر فى كل قرن. إن نقص الإمدادات مع تزايد حدة الاحتياجات قد يفضى إلى فترة عصيبة من القصور المائى طويل الأمد(٣٦).

يؤكد الخبراء أن مشكلة المياه فى منطقة الشرق الأوسط وصلت لمرحلة الأزمة وشبكة الحدوث وأن الماء حل محل النفط كأكثر الموضوعات إثارة للجدل سيما وأن معظم دول المنطقة تواجه نقصا حادا فى موارد المياه وثلثى السكان العرب تأتى مواردهم المائية المتجددة من أنهار تنبع من خارج الوطن العربى: النيل ودجلة والفرات والسنغال كما أن نسبة الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب لا تزال فى حدود ٢٦٪ من مجموع السكان العرب. أضف إلى ذلك أن نحو ثلثى السكان العرب لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر المطلق(٣٧).

والبلدان العربية تستورد فى الوقت الحاضر نحو ٤٠٪ من مجمل ما تستورده بلدان العالم الثالث مجتمعة من موارد غذائية بحيث قدرت الفجوة الزراعية بنحو ١٤,٥٪ مليار دولار وفى هذا يقول د. نجيب عيسى الباحث والخبير فى شئون المياه أنه من المتوقع أن يرتفع استهلاك الوطن العربى من المياه المتجددة إلى نحو ٢٤٥ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ وإلى نحو ٤٤٣ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٥ ثم إلى ٥٠٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٣٠م.

وإذا اعتمدنا رقم ٣٣٨ مليار متر مكعب كمجموعة للموارد المائية التقليدية المتجددة في الوطن العربي نصل إلى نتيجة مفادها أن هذه الموارد تكون قد استغلت بالكامل عندما يقل عدد السكان العرب إلى نحو ٢٧٠ مليون نسمة في حدود عام ٢٠١٢ وهذا فقط على أساس أن نصيب الفرد لا يتعدى ٣م٨٩٥ سنويا وهي أقل خط العوز المائي المقدر بألف متر للفرد سنويا ورجحت الدراسة أن يستفيد الوطن العربي بهذا المقدار من الموارد مع إزدياد نسبة السكان الحضر التي من المتوقع أن ترتفع من ٦٠٪ إلى ٧٥٪ من مجموع سكان الوطن العربي كما يقدر خبراء البنك الدولي أن مقدار الموارد المائية سيهبط إلى ٦٦٧م عام ٢٠٢٥.

وعندما يصل الوطن العربي إلى ٣٠٠ مليون نسمة ستجد ١٥ دولة عربية تقع تحت خط العوز المائي ومصر ستكون بعد عامين بحاجة لنمو ٥ مليارات م٣ وسوريا نحو مليار م٣ والأردن نحو ١٨٥مليون م٣.

كما أن السحوبات من المياه في أقطار مجلس التعاون الخليجي وليبيا واليمن قد تجاوزت في الوقت الحاضر كمية مواردها المائية المتجددة سنوياً لكن الوضع المائي للأقطار العربية التي تعتمد على أنهار تنبع من الخارج مرشح لأن يكون أسوأ بكثير في حال إنجازات بلدان المنبع مشاريع السدود التي تنوي أقامتها على الفرات ودجلة والنيل.

ويقول الخبير الأمريكي «توماس نمافا» أن أنجاز مشروع الغاب في تركيا «سد أتاتورك بشكل خاص سيؤدي إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى سوريا بنسبة ٤٠ ٪ وإلى العراق بنسبة ٧٥٪ وحتى ٩٠٪ أضف إلى ذلك المشاكل البيئية البالغة الخطورة التي سيسببها هذا المشروع للبلدين من جراء ما سينتج عن السدود ومشاريع الري من حبس لجزء كبير من الطمي الذي تحمله المياه وأزدياد نسبة ملوحتها وتلوثها بالأسمدة الكيماوية والمبيدات.

أما السدود التي تنوي أثيوبيا أقامتها على نهر النيل الأزرق فمن شأنها أن تخفض تدفق مياه النيل إلى الدلتا بنسبة ٢٠٪ ويذكر الدكتور نجيب عيسى أن تكاليف المشروعات لإحداث التنمية الزراعية المطلوبة لتوفير الأمن الغذائي حتى عام ٢٠٠٠ كانت لا تزيد حسب بعض المصادر على ١٠٪ من قيمة ما سد منه الأقطار العربية لاستيراد المواد الغذائية والمقدرة بنحو ٢٥٠ مليار دولار.

حتى عن الأقطار العربية ذات الفوائض المالية والأكثر فقرا من حيث الموارد النهائية الطبيعية فضلت أن تنفق مبالغ كاملة على تحلية مياه البحر ذات الكلفة المرتفعة وزيادة على ذلك فأنها لم تؤل أي اهتمام لمسألة التعاون فيما بينها بشأن تطوير مصادر أخرى للمياه بكلفة اقتصادية أقل.

وانتقد د. عيسى عدم التعاون العربي في مسألة المياه على رغم وقوع الدولة العربية على أحواض مياه سطحية وجوفية مشتركة إلا أن مجالات التعاون تكاد تكون معدومة باستثناء الاتفاق بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ لتقاسم الموارد في مياه النيل وفيما عدا ذلك

فإنه كان قد تقرر أن يتعاون السودان مع مصر لإنجاز بناء قناة جونقلى لزيادة المياه المتدفقة إلى النيل الأبيض بمقدار ٤,٥ مليار سنويا تتقاسمها الدولتان لكن الأمن المضطرب فى الجنوب حال دون تحقيق المشروع كما جاءت إسرائيل لتحول دون تحقيق مشروع تحويل نهر الأردن فى الستينات وتحاول أن تنجز المشروع حاليا بالتعاون مع عمان كما حالت دون انجاز سد الوحدة بين سوريا والأردن فى السبعينيات.

ومن الغريب أن تعرف أنه رغم إدراك العرب لقضية المياه إلا أن المشاريع المائية العربية كانت فى بعض الأحيان سببا للصراع وليس للتعاون بين الأقطار المعنية.

ولا شك أن الإشكالية تصبح خطرة إذا ما فكرنا فى معالجة مسألة المياه فى الأقطار الشرق أوسطى مؤكدا أنه لن يأتى للدول العربية بتعويض عن الفرص الضائعة وانما سيكون من شأنه ضياع أى فرصة قد تسنح فى المستقبل المنظور ذلك أن مشاريع التعاون المائى التى توضع للمنطقة تأتى فى أحكام جزء من المشروع الذى تحمله التسوية لإقامة نظام اقتصادى شرق أوسطى يصبح فيه الطرف العربى فى موقع التعبئة لدول المنطقة القادرة والفاعلة إسرائيل وتركيا وفى هذا السياق فإنه ليس من المعقول إلا يكون قد تبلور حتى الآن ألا مفهومان للتعاون الاقتصادى الشرق أوسطى يتكاملان ولا يتعارضان واحتلت فيها مسألة المياه موقعا مركزيا مما تحديدا المفهوم الإسرائيلى والمفهوم التركى ونجد والإشارة فى هذا المقام إلى قول السفير الراحل موفق الغلاف الأمين العام المساعد للجامعة العربية بأن

الأزمة المائية فى الشرق الأوسط تكمن فى أن الحدود السياسية لا تطابق الحدود المائية فالمشروعات التى تقوم بها إسرائيل بالتنسيق مع دول الجوار تركيا، أثيوبيا يمكن أن تؤدى إلى أحداث مجاعة حقيقية فى العالم العربى لأن إسرائيل قد تستخدم القوة العسكرية لتأمين المصادر المائية الضرورية لها وكما يقول محمد نعمان الباحث المصرى فى الشئون العربية فإن لإسرائيل طموحات معروفة فى المياه العربية تتفق مع رغبة تركيا فى الإضطلاع بدور سياسى واقتصادى رئيسى فى الشرق الأوسط حيث يعطى مسألة تقدم عملية التسوية الفرصة المناسبة لتنفيذ المشروعات التركية الخاصة فى مياه الفرات ولا يختلف الحال لدى أثيوبيا التى تستخدم دائما مياه النيل كورقة ضغط عن مصر والسودان للتحكم فى القرن الأفريقى وهو ما يتفق مع أهداف إسرائيل فى دعم قوة إقليمية مضادة للعرب لشد الجزء الجنوبى الغربى من العالم العربى إلى صراعات تبعده عن المواجهة المباشرة معها.

ويزداد الأمر سوءا والكلام للمصرى إذا ما علمنا أن العجز المائى العربى سيبلغ ١٣٠ مليار متر مكعب سنويا بافتراض أن حاجة الفرد لسنوية ٨٠٠-١٠٠٠ متر وبذلك تكون الحاجة إلى ٢٢٠ مليار متر مكعب فى العام لأغراض الشرب والرى والاستخدام الصناعى بينما لا تؤمن الأنهار العربية مجتمعه وأهمها دجلة والفرات ١٩٥ مليار م سنويا فى الأحوال العادية الأزمة عميقة وأبعادها غاية فى الخطورة على المواطن العربى فماذا نفعل لمواجهة هذه التحديات(٣٨)

الأطماع الإسرائيلية فى مياه الوطن العربى:

مسألة المياه فى الوطن العربى تأخذ بعدا استراتيجيا مهما نظرا لارتباطها الوثيق بمفهوم الأمن الإقليمى وتؤكد الرؤية الاستشراقية للمستقبل على أن أمن المياه يأتى قبل أمن الحدود.

الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية يشكل حجر الزاوية للسياسة الإسرائيلية وتضع عينيها وتحلم بتمكين قبضتها على المياه اللبنانية بشكل خاص وعرض إسرائيل على إيلاء الأمن المائى المقام الأعلى فى مفاوضاتها مع لبنان ولقد شهدت الجولات الأخيرة من هذه المفاوضات والتى جرت فى واشنطن الراعية الأولى للسلام فى منطقة الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل بدلا ساخنا فى قضية المياه بين لبنان وإسرائيل رغم أن ملف هذه القضية كان يعمد إلى إرجائه أو بقائه فى الغرف السرية.

الجانب الإسرائيلى فى المفاوضات كان على الدوام صريحا فى استهداف القضية المتعلقة بالمياه وهو يصر على إدراج ملف التعاون فى هذا الشأن كشرط لا مناص منه للحديث على الانسحاب من منطقة الشريط الحدودى المحتل وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولى.

ويرى الخبراء الإسرائيليون إنه إذا أريد للعملية السلمية أن تسير فى مجراها الفعلى فمن الضرورى حل مشكلة المياه حلا جزريا ويقولون أن تسوية سلمية مع لبنان لن تحصل من دون الاتفاق على توزيع المياه وقد قيل على لسان شيمون بيرز أن لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقى.

أن أمن المياه هو أساس مفهوم الأمن القومى بالنسبة لإسرائيل ولذلك سوف تتوازى مفاوضات الحدود وأمان المستوطنات الإسرائيلية فى الجليل مع المفاوضات حول اقتسام المياه مع لبنان.

وتربط إسرائيل أى انسحاب من جنوب لبنان بضمان الحصول على حاجتها من مياه الأنهار الجنوبية وشعارها فى هذا التعاون المائى مع لبنان.

وقد دعت الباحثة الأمريكية «جويس ستار» والتى تعمل فى مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية بواشنطن إلى عقلنة المياه باعتبار أن المياه وليس النفط هى المادة السريعة الالتهاب وأن النقص فى المياه يمكن أن يتسبب فى حرب مقبلة فى الشرق الأوسط(٣٩).

والأمن المائى يشكل وعاء الهواجس الحقيقية بالنسبة لبنان وهذا يرجع إلى أن أى حسم للمفاوضات بشأن المياه سيكون على الأغلب فى مصلحة الفريق الإسرائيلى ذلك نظرا لفقدان عنصر التوازن بين الفريقين فى هذا المجال.

وليس ثمة شك فى أن الدولة العبرية وجدت ضالتها فى المفاوضات حيث رأت فيها فرص نادرة لكى تضع مشروعها التاريخى فى شأن المياه ضمن دائرة التداول المفتوح فى المفاوضات مع العرب.

واللافت فى الموضوع ، أن المسئولين الإسرائيليين يمتلكون حشدا من التصورات الجاهزة وضعها خبراء مختصون وترمى فى جملتها إلى غاية واحدة هى وضع آليات إقتسام المياه موضع التنفيذ من حيث أن المفاوض العربى يفتقد مثل هذه التصورات ويذهب إلى الاكتفاء بالرد النظرى على المقاصد الأمنية والسياسية التى تريدها إسرائيل من ورائها ولعل ذلك يعود إلى افتقار المفاوض العربى للأبحاث والدراسات الميدانية بالإضافة إلى افتقاده لإستراتيجية مائية واضحة المعالم.

ولا شك أن مستقبل الثروة المائية فى جنوب لبنان بما فيها مياه نهر الليطانى هى الآن على المحك ونظرا إلى النتائج الخطيرة التى قد تترتب على عدم معالجة هذا الموضوع بطريقة علمية وواضحة ، فقد اقترحوا على المسئولين فى الحكومة اللبنانية بالمبادرة السريعة إلى ما يلى:

أولا تحضير دراسة هيدروجيولوجية شاملة لأحواض الأنهار والينابيع التالية:

١- حوض نهر الليطانى بدءا من سد القرعون شرقا حتى مصبه غربا.

٢- حوض نهر الحاصبانى بما فيه الحاصبانى والوزانى.

٣- حوض جبل الشيخ الذى يغذى نبع سريد فى لبنان ونبعى الدان والقاضى فى فلسطين المحتلة.

٤- حوض نهر البراغيث

ومن شأن هذه الدراسات أن تضع حدا لما يعلق من مزاعم وجود اتصال بين نهر الليطانى من جهة ونهر الحاصبانى ونبع الوزانى من جهة أخرى كما من شأنها أن توضح حقيقة الأوضاع المائية السطحية والجوفية التى تجرى من لبنان إلى الرافد الشمالى لنهر الأردن.

ثانيا توسيع إطار الدراسات المائية من الناحيتين القانونية والعلمية وهى خطوة ضرورية تمكنه من إسقاط الحجج والمزاعم الإسرائيلية التى تستند إلى معطيات مشوهة وفهم خاطئ لأصول القانون حول الأنهار(٤٠)

والأطماع الإسرائيلية فى مياه الشرق الأوسط عموما ومياه لبنان خصوصا ليست حديثة العهد وهى أيضا ليست مجرد شعارات طوبارية تفترضها القاعدة التلمودية الشهيرة عن حدود إسرائيل وإنما هى رؤية عملية ذات أبعاد واقعية وميدانية فى استراتيجيات الأمن القومى للدولة العبرية فقد حفلت الأبحاث التاريخية بكميات لا حصر لها من الوثائق ومن المواقف التاريخية التى تعكس قلق المياه لدى آباء إسرائيل الأوائل وكانت فى جملتها تقصد إبراز الطابع الوجودى لهذا القلق حيث أن إجماعا لافتا عند أبرز مؤسسى الكيان الصهيونى أمثال حيايم وإيزمان وديفيد بن جوريون وسواهما على أن لا حياة لدولة إسرائيل ولا مستقبل لها من دون الاستحواذ على الحصة الأوفر من مياه الشرق الأوسط ولشدة ما أظهروه من توتر وقلق لقضية المياه بدوا كأنهم يتحدثون عن دولة عطشى مهددة بالزوال والأندثار إذا لم

يتحقق لها هذا الهدف. ولعل هذا ما يفسر اعتمادها هذه القضية على رأس القضايا الأمنية الإستراتيجية لها.

ولقد كان هدف إسرائيل من حروبها ضد العرب في جوهره إلى جانب الأهداف الأمنية الأخرى السيطرة على مصادر المياه.

فحرب ١٩٥٦ لم تكن إلا رد فعل إلى جانب عوامل أخرى لمقترحات بعثة جونستون الأمريكية والتي رأت تقسيم المياه في المنطقة العربية بشكل اعتبرته إسرائيل الفرصة للسيطرة على مياه الضفة الغربية ومخزون هضبة الجولان.

ولا شك أن عمليه الليطاني الشهيرة عام ١٩٧٨ في جنوب لبنان هي في صميم سباق حرب المياه(٤١).

وإذا ما أدركنا أن الأمطار اللبنانية تهطل بنسبة عشرة مليارات م٣ سنويا لأدركنا أغراض إسرائيل الخفية من عملية الليطاني.

ولكن إسرائيل باتت تدرك ضعف منطقها التقليدي في مواجهة التحولات العالمية فإنهم بدأوا يسعون إلى تبني نظرة براجماتية في التعامل مع الموضوع المائي ووضعها المائي في قالب حديث بغاية إقناع الرأي العام بها.

والمنطق الإسرائيلي الجديد لا ينأى في مضمونه العملي والتاريخي عن المنطق القديم بل يتواصل معه في صورة عضوية مع تعديلات طفيفة في الشكل والأداء الأمر الذي يتلازم مع التحرك الدولي المحموم باتجاه حل قضايا المياه في الشرق الأوسط وذلك كجزء أساسي من الحل السياسي الأمني الشامل(٤٢).

لا بل إن فرصة لا تتكرر بالنسبة للدولة العبرية أن تستثمر المناخ الدولي والإقليمي الذي يقوم على نظرية أن الحروب المقبلة هي الحروب من أجل المياه ولذلك فإن إقامة أي نظام أمني سياسي جديد في المنطقة يستلزم اتفاقا فعليا على اقتسام مصادر الطاقة المائية كما يلزم كل الرفقاء قبول الحلول والتسويات بأبعادها الشاملة وفي مقدمتها الحل المائي(٤٣).

وقد قامت إسرائيل من خلال مراكز أبحاثها بوضع الصيغ التفصيلية للتعاون المائي مع لبنان وكان أبرز خبراء إسرائيل في هذا المجال هو اليشاع كالي المدير السابق لتخطيط اقتصاد المياه في شركة المياه القطرية الإسرائيلية وله رؤية محددة في تقسيم المياه بين إسرائيل والعرب وهو يرى أن السلام الإقليمي الذي يقترب، يفرض إعادة تقويم مصادر المياه الإقليمية والتخطيط لاستغلالها ويعتبر ذلك جزءا من إعادة التقويم التي يفرضها السلام بالنسبة الجميع أوجه الحياة في المنطقة في مقدمتها المياه التي تتبع أولويتها من أهميتها الخاصة في هذه المنطقة(٤٤).

ويقدم اليشاع كالى رؤياه بمبدأين يتوخيان إظهار الصراحة والنيات الحسنة حيال أي تفاوض في شأن المياه بين لبنان وإسرائيل.

المبدأ الأول: رفض المقولة التي يعتبرها خاطئة والتي تقول من دون الليطاني سيكون من الصعب على إسرائيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

وخلفية هذا الرفض تكمن بالطبع في الإيحاء للجانب اللبناني وتاليا للجانبين العربي والدولي أن إسرائيل ليست مأزومة مائيا إلى الحد الذي يشاع وأن الحساسية العربية اللبنانية إزاء موضوع تصدير المياه اللبنانية إلى إسرائيل لم يعد لها ما يبررها الآن سواء من زاوية نيات إسرائيل الحقيقية أو من زاوية تقدير قيمة هذه المياه.

والمبدأ الثاني: إظهار النيات الحسنة تجاه لبنان، بغاية إزالة حواجز الخوف مما يشاع عن السيطرة الإسرائيلية على مياه لبنان الجنوبية ثم الكلام بطريقة توحي وكأن الخلاف مع لبنان وبالتالي مع العرب حول المياه ما هو إلا خلاف يزول في وعاء التسويات المحتومة في الشرق الأوسط.

يركز كالى على الفوائد العظيمة للتعاون المائي بين لبنان وإسرائيل وخصوصا إقامة مشاريع إنتاج الكهرباء بالطاقة الهيدروليجية على نهري الحاصباني (سد في لبنان) (ومحطة كهربائية في إسرائيل)

والليطاني بعد تحويل ما يسميه الإسرائيليون دائما الفائض منه (أي ٤٠٠ مليون متر مكعب من أصل ٧٠٠ مليون متر مكعب) أما في اتجاه الحصباني. وأما في منطقة جسر الخرديلي في اتجاه وادي الحلوة مما يسمح بإقامة محطتين كهربائيتين.

ويرى كالى تحت عنوان التعاون الإسرائيلي اللبناني في شأن المياه أن التعاون المحتمل ممكن أن يتضمن نوعين من الموضوعات:(٤٥)

١- توليد الكهرباء من المياه التي تتدفق إلى إسرائيل (بما في ذلك حصتها من المياه المتفق عليها).

٢- نقل مياه لبنانية إلى إسرائيل لهدف مزدوج إنتاج الطاقة وتزويد المستهلكين الذين من الممكن أن يكونوا في إسرائيل أو الأردن أو الضفة الغربية. ويتعلق النوع الأول بمياه نهر الحاصباني بصورة أساسية وبمياه نهر العيون بصورة ثانوية.

٣- حرب المياه التركية العربية:

لم يكد عام ١٩٩٢ ينتهي إلا وتركيا تطلق الرصاصة الأولى في حرب المياه في الشرق الأوسط عندما أعلن رئيس وزرائها في ذلك الوقت (سليمان ديمريل) والذي أصبح رئيسا لجمهوريتها الآن - عن سيادة تركيا المطلقة على مياه دجلة والفرات ضاربا عرض الحائط

بالحقوق التاريخية والقانونية ووشائج القرب والدين وحسن الجوار واعتبرها مسألة سيادية لا تقبل المناقشة من أطراف أخرى يقصد بذلك سوريا والعراق وحجته التى ساقها أن الدولتين لا تقبلان مناقشة سيادتهما على آباربترولهما ويبدو أن تركيا تبحث عن دور جديد بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الشيوعية. وبصفتها عضو فى حلف الأطلنطى ومفتاحه للدخول إلى منطقة الشرق الأوسط ويتضح الدور التركى بوضوح فى موضوع المياه المتدفق إلى كل العراق وسوريا.

وظهرت بوادر الأزمة بالنسبة للدولتين عندما قطعت تركيا تدفق نهر الفرات فى شهر يناير – فبراير ١٩٩٠ لملء سد أتاتورك الجديد ضد رغبات بغداد ودمشق ومع تزايد الطموحات التركية فى بناء سدود تصل إلى ٢٢ سدا إزداد الشعور بالقلق وساد التوتر علاقات تركيا بكل من سوريا والعراق.

وتركيا كما نعرف هى دولة المنبع لنهر الفرات إذ ينبع منها نحو ٨٨٪ من ماء النهر – وتقدم سوريا الباقى وهى تلعب بورقة المياه كأداة ترغيب وترهيب سياسة. وقد اتفقت تركيا فى عام ١٩٨٧ مع الولايات المتحدة على استعدادها لمد أنبوبين من المياه إلى المنطقة العربية وإسرائيل. الأنبوب الغربى ويذهب إلى سوريا والأردن والضفة الغربية المحتلة وينتهى فى المنطقة الغربية للمملكة العربية السعودية.. والخط الثانى يتجه إلى سوريا والكويت ثم المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية ثم البحرين وقطر والأمارات العربية المتحدة.

وقد قدرت شركات دراسة الجدوى تكلفة تنفيذ المشروع بحوالى ٢١ بليون دولار ولكن الدول العربية اعترضت على الفكرة والسبب أن ذلك المشروع يعطى تركيا – دول المنبع بعدا هيدروبوليتيكا عاليا فى التحكم فى مصدر حيوى ومصيرى للعرب.

بالإضافة إلى أن وجود إسرائيل ضمن شبكة أنابيب السلام كمستفيدة يخلق عقبات ومشكلات مستقبلية أمنية واقتصادية. والواقع أن الخلاف بين تركيا وكل من سوريا والعراق ليس جديدا بل أنه يعود إلى عام ١٩٦٤ حيث أقامت تركيا سد يسمى (كيبان) على نهر الفرات دون استشارة من الدولتين ولم تتوصل الدول الثلاث من ذلك التاريخ إلى اتفاق معين حول تقسيم المياه بينهم حتى الآن. وتفجرت الأزمة بشكل حاد قبل أزمة الخليج الثانية عندما قامت تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق لمد سد أتاتورك بالمياه فى شهر فبراير ١٩٩٠ مما تسبب عنه بشكل ملحوظ، نقص المياه فى نهر الفرات عن منسوبه العادى فى كل من سوريا والعراق وهو ما شكل مصاعب جسيمة فى الدولتين وخاصة بالنسبة للعراق الذى يعتبر نهر الفرات أهم مصدر للشرب وإنتاج الطاقة الكهربائية وري الأراضى الزراعية.

وتقدم كل من العراق وسوريا إلى تركيا باحتجاج رسمى على هذا التصرف، إلا أن المسئولين بوزارة الأشغال التركية قالوا أنهم أحق بالمياه التى تنبع من عندهم فى الوفاء أولا باحتياجاتهم التنموية ولكى نعرف التأثر الذى لحق بالدولتين العربيتين نقول

أن المياه فى بحيرة السد التركى (سد أتاتورك) زادت من ٦٠٠ مليون متر مكعب إلى ثلاثة بلايين متر مكعب وهى تغطى مساحة مقدارها ٨١٧ كليو متر مربع وسد أتاتورك هو أكبر سد تركى ضمن مشروع يتضمن إنشاء ٢٢ سدا تم بالفعل حتى عام ١٩٩٨ الانتهاء من خمسة سدود منها.

وتواجه سوريا نتيجة لمشروعات السدود التركية أزمة مائية مع حلول عام ٢٠٠٠ مقدارها بليون متر مكعب إذا استمر نمط الاستهلاك على ما هو عليه ولا شك أن الأزمة سوف تتفاقم نتيجة لازدياد تلوث نهر الفرات بالمواد الصناعية والكيماوية وازدياد نسبة الملوحة. ولمواجهة هذه المشكلات اتجهت الحكومة السورية منذ عام ١٩٨٨ إلى إنشاء مشاريع هيدروليكية جبارة وعدد من السدود لتخزن المياه وراءها لتجد فيها الإنقاذ وقت اشتداد أزمة المتدفق من نهر الفرات النابع من تركيا وقد شكلت الاستثمارات الحكومية فى هذه المشاريع نسبة ٤٣٪ من الميزانية السورية مما يؤكد على كبر حجم الأزمة واستيعابها من قبل المسئولين فى الحكومة السورية هذا مع أن نسبة الاستثمارات الحكومية فى السابق بالنسبة لهذه المشاريع لم تكن تزيد عن نسبة ١٠٪.

وفى ضوء ذلك قامت سوريا من جانبها بإنشاء ثلاثة مشاريع كبرى على نهر الفرات لمواجهة احتياجاتها المائية فأنشأت سد الفرات لرى الأراضى الزراعية وتوليد الكهرباء ودرء الفيضانات وتنظيم مجرى النهر وقد انتهى العمل فى هذا السد عام ١٩٨٠ كذلك أنشأت سوريا سدا ثانيا يسمى سد البعث والمشروع الثالث كان هو سد تشرين لتوليد الطاقة الكهربائية. أما عن الوضع فى العراق فيلاحظ أن ظروف العراق بعد حرب الخليج الثانية عطلت خطط التنمية لديه ولكن مشروع تركيا القومى المعروف باسم مشروع الأناضول أقلق العراقيين كثيرا حيث أن خفض الماء المتجه إلى العراق والذى سوف يصل إلى ١٩ بليون متر مكعب بعد استكمال المشروع التركى القومى (إقامة ٢٢ سدا).

ويحدد العراق احتياجه من نهر الفرات بما يوازى ١٣ بليون متر مكعب ولكن الخوف على العراق مستقبلا بسبب هذه الأوضاع خاصة وأن العراق هى محطة المصب لنهر الفرات فإنها غالبا ما تصاب بأضرار التلوث القادم من أعلى النهر وأى تخزين للمياه من جانب سوريا يتسبب فى المزيد من القلق للعراق فمثلا بسبب انخفاض منسوب المياه فى نهر الفرات عام ١٩٧٥(٤٦) لأن سوريا قامت بملء خزان سد الثورة وقد تأثر نتيجة لهذا العمل نحو ٣ ملايين مزارع عراقى مما أدى إلى ازدياد حد التوتر بين البلدين فى حينه(٤٧).

أن نظرة فاحصة لوضع المياه فى نهرى دجلة والفرات اللذين ينبعان من الجبال الدافئة شمال تركيا ترشح المنطقة الشرقية للعالم العربى لأزمة ما لم تتعاون الأطراف المعنية قبل نهاية القرن.

ولاشك أن سوريا والعراق كل منهما يلعب لعبته السياسية وبأسلوبه الخاص للضغط على تركيا لكى لا تسير فى طريق استغلالها لمياه نهرى دجلة والفرات من جانب واحد والأزمة التى نشبت منذ فترة بين تركيا وسوريا وكادت أن تؤدى إلى حرب بين البلدين لولا وساطة

مصر هى فى واقعها أزمة مائية. ذلك أن سوريا تستخدم ورقة تأييد الحزب الكردستانى، واستضافة عبد الله أوجلان فى أراضيها حتى يمكن لها أن تجبر تركيا على الجلوس على مائدة المفاوضات لمناقشة موضوع المياه بينهما(٤٨) ولكن يمكن أن نعدد مجموعة من الأسباب الكامنة والظاهرية للصراع حول المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق.

أول هذه الأسباب هو تعارض الخطط التنموية التركية مع جارتيها العراق وسوريا فرغم أن تركيا تسيطر على منابع النهرين إلا أن ٤٠٪ من الأراضى التركية صحراء جرداء وتعانى من نقص عام فى المياه ولعلاج ذلك تم التفكير فى مشروع هضبة الأناضول «GAP» وهو عبارة عن سلسلة من ١٣ مشروع فرعى تتألف من الرى والهيدروليكا بما فيها سد أتاتورك العملاق تقع سبع منها على الفرات بينما الست الباقية على نهر دجلة وسوف تستغرق تركيا نحو خمسين عاما لتكتمل هذه السدود.

وهذا المشروع أثار القلق لدى سوريا والعراق حول إمكانية توفير المياه لمشاريعهما الزراعية والصناعية وتخشى الدولتان من أن يحول سد أتاتورك المياه إلى سهل «أروفا» التركى مما يجبرها على الاعتماد على المياه التركية وبنظرة فاحصة عما يصيب العراق بالذات يمكن القول إن إنشاء سد أتاتورك والانتهاء من أعمال التخزين فيه سوف يقلل المياه التى تتدفق من نهر الفرات إلى العراق بمقدار ٢٥-٢٢ مليار مترمكعب من المياه أى حوالى ٥٠-٧٠٪ من مياه النهر تصل إلى العراق وما يعنيه ذلك ليس فقط ضياع اقتصادى فى مجال الأمن الغذائى الذى تحرص العراق عليه ولكن مياه الشرب للسكان.

وفى المتوسط تقدر طاقة النهر بحوالى ٣١ بليون متر مكعب ماء وهى تكفى لإشباع حاجة الأقطار الثلاثة لو وضع تقنين عادل. واتفق على تقسيم المياه بينهم.

أما السبب الثانى فهو الأكراد وتطالب تركيا سوريا بإغلاق معسكرات المتمردين الأكراد فى سوريا وفى وادى البقاع اللبنانى الذى تسيطر عليه سوريا بقواتها المسلحة نحو ٣٠ ألف جندى سورى فى وادى البقاع اللبنانى» وطالبت تركيا سوريا بطرد عبد الله أوجلان زعيم الحزب الكردستانى من أراضيها والمشكلة الكردية تسبب صداعا مزمنا لتركيا وتزيفا حادا لمواردها خاصة وأن تركيا وحدها تضم نحو ١٢ مليون كردى بينما يصل خمس هذا الرقم فى العراق وجزء أقل بكثير فى سوريا وروسيا وإيران ومنذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن والتمرد الكردى ضد السلطات التركية مستمر ووصل عدد الضحايا من الجانبين رقما كبيرا وبالطبع فإن تحقيق أمانى الأكراد يعنى ضياع ربع تركيا وهذا لن يحدث أبدا ومهما كانت الظروف الدولية متعاطفة مع القضية الكردية إلا أنها بالنسبة لتركيا مسألة حياة أو موت وبالطبع تستخدم تركيا موضوع المياه لتفرض شروطها السياسية على سوريا بإلا تلعب ضدها بورقة الأكراد وإلا ستحرمها من تدفق مياه نهر الفرات بمعدلات معقولة إليها.

السبب الثالث فهو أن تركيا تقترح إعادة النظر فى جميع موارد المياه فى المنطقة وليس فى الفرات فقط وتتهم تركيا سوريا بالتلاعب فى مياه نهر العاصى الذى يجتاز الحدود

التركية مما يؤدى سنويا إلى حدوث إما فيضانات قوية أو جفاف حاد على هضبة «أميك» الخصبة.

أما السبب الرابع فإنه يعود إلى البترول فتركيا تريد أن تضمن احتياجاتها من البترول من العراق كما أنها تريد تسويق البترول العراقى عن طريق موانيها وإذا ما أدركنا ما نشر عن احتمالات كشف البترول فى سوريا بتكلفة اقتصادية معقولة لأدركنا معنى ما ينادى به الأتراك من المشاركة فى الماء والمشاركة فى البترول بالمقابل.

والموقف السورى العراقى تجاه مشكلتها مع تركيا ينص على ضرورة توزيع مياه دجلة والفرات توزيعا عادلا بين الدول المشتركة فى حوض النهرين وأن التعاون يعنى تجنب الصراع وتحقيق الرخاء لكل البلدان الثلاثة ولا مانع مع مشاركة البلدين فى دفع جزء من تكلفة بناء السدود فى دولة المنبع وطالبت البلدان بضرورة عقد مؤتمر ثلاثى لإزالة التوتر حول موضوع تقاسم المياه وانعقد بالفعل هذا المؤتمر فى شهر أكتوبر ١٩٩٢ وعرضت تركيا الآتى:

١- تحديد احتياجات المياه لكل دولة على أساس إجراء مسح شامل للأراضى القابلة وغير القابلة للرى.

٢- ضرورة أن يكون هذا المسح مشترك.

٣- أن يتم تصفية الخلافات السياسية كإظهار لحسن النية.

ولكن رفضت الدولتان سوريا والعراق المطالب التركية على أساس أن مناطق كل دولة مستقلة أن تحدد احتياجاتها من المياه وفق المواثيق والسوابق التاريخية ووفق القوانين الأعراف الدولية المعروفة.

ورفضت تركيا فى هذا المؤتمر إعطاء أى إلتزام بزيادة حصة أى من العراق أو سوريا من مياه النهرين ووصلت المباحثات فى هذا المؤتمر إلى طريق مسدود وتصاعدت حمى الحقوق التاريخية والاحتجاجات المضادة.

وقد طالب الوفد العراقى بزيادة كمية المياه المتدفقة إلى العراق بمعدل ٧٠٠ متر مكعب فى الثانية. أما الوفد السورى فإنه طالب بإبرام اتفاق نهائى حول تقاسم المياه فى الفرات بعد أن وصلت كمية المياه المخزونة خلف السد «سد أتاتورك العملاق» جنوب الأناضول إلى ٢٨ مليار متر مكعب، هذا فى الوقت الذى يطالب فيه الوفد التركى بزيادة كمية المياه خلف السد لتطوير مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف باسم الـ GAP وكمية المياه التى تطلبها تركيا خلف السد هى ٤٨,٥ مليار متر مكعب لزراعة وتطوير حوالى ٤٠٪ من أراضيها الجرداء جنوب شرق الأناضول.

وتركيا تعلم جيدا أنها من الناحية القانونية والتاريخية ليست حرة التصرف - كما تدعي- فى مياه النهرين فنهر الفرات طوله ٢٨٠٠ كيلو متر وينبع من الجبال الواقعة شمال تركيا ويجتاز سوريا والعراق وتحصل سوريا منه طبقا لاتفاق عام ١٩٨٧ على ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية أما نهر

دجلة فطوله ١٩٥٠ كيلو مترا وينبع من شمال تركيا ويمر عبر الحدود السورية- التركية قبل أن يجتاز العراق ويصب مع الفرات في الخليج العربي في مجري مائي مشترك هو شط العرب.

ووفقا للأعراف الدولية المتبعة في أحواض الأنهار الأخري تفرض إلزامها بحصص عادلة من النهر علي أساس الفهم الكامل للمصلحة المشتركة ولحسن الجوار وأنه لا فضل لدولة المنبع علي دول المصب.

كما أن مجاري الأنهار الدولية تحكمها قواعد القانون الدولي وما تواتر العمل به في العلاقات الدولية وكلها تقوم علي الاستخدام المنصف والعادل لمياه النهر دون الأضرار ببقية دول الحوض.

ولقد سارعت كل من العراق وسوريا قبل وقوع حرب الخليج الثاني «في أبريل ١٩٩٠» إلي توقيع أول اتفاق بينهما لتوزيع مياه الفرات بحيث تحصل سوريا علي نسبة ٤٢٪ بينما تكون حصة العراق ٥٨٪ منها.

الصراع حول مياه نهر النيل:

أثار نهر النيل انبهار كل من زار مصر من الإغريق. فالنيل هو أكثر العجائب في مصر(٤٩) ونهر النيل له طبيعة خاصة مغايرة لطبيعة باقي الأنهار(٥٠) وقيل علي لسان بعض المؤرخين عن فضل النيل أنه المخلص لمصر العليا والخالق لمصر السفلي بفضل ترسيباته المتجددة(٥١).

وكان الإغريق يعتقدون أن مياه النيل هي أعذب مياه في العالم وما من شيء يبجله المصريون تبجيلا عظيما مثل النيل ويقول هيردوت أن النيل أعظم من نهرالدانوب أما المؤرخ تيودور الصقلي فيرجع عظمة النيل إلي أنه يمر بمناطق عديدة أكثر من أي مكان آخر في العالم(٥٢).

ويقول هيردوت أن المصريين قد وجدوا علي الأرض منذ بدء الخليقة بفضل النيل الذي أوجد مصر بينما يقول تيودور إن النيل يتفوق علي جميع أنهار العالم في فضله علي البشرية.

وقد ربط الأغريق بين مصر والنيل علي الدوام فإن النيل لم يخلق مصر فقط أنه ظل يمنحها الحياة المتجددة وعندهم أن النيل لم يخلق أرض مصر فقط بل أنه صاحب الفضل في إطلاق اسم مصر علي هذه البلاد.

ويقول تيودور أن اسم منف الذى أطلق على هذه المدينة هو فى الحقيقة اسم ابنة الملك الذى بناها ويروى البعض أن إله النيل أحب هذه الفتاة وتمثل لها فى شكل ثور وأنجب منها إيجبتوس Egyptos الذى اشتهر بالفضيلة فأطلق الناس اسمه على البلاد وعندما ارتقى العرش كان ملكا طيباً استحق التكريم الذى أسبغ عليه بإطلاق أسمة على البلاد بأجمعها.

من المعروف أن المصريين كانوا يعبدون النيل باعتباره إله الخير وكانوا يطلقون عليه «حابى». وقد ذكر هيرودوت أن من يموت غريقا في النيل كان ينال نوعا من التكريم.

ذكرنا كل ذلك لبيان أهمية النيل بالنسبة للمصريين وبالطبع نحن نقول أن مقولة هيرودوت أن مصر هبة النيل ناقصة لأن مصر في الواقع هي النيل وهبة المصريين وتاريخ مصر الحديث والمعاصر يحمل محاولات جادة لمصر لضم كل منابع النيل والعمل على اكتشافها وضمانتها أمنيا.

وقام محمد علي باشا بفتح السودان خصيصا لضمان أمن مصر المائي كما أن حفيده إسماعيل باشا المعروف باسم الخديوي إسماعيل قام بتكوين إمبراطورية إفريقية وضمنت مصر حيازة كل منابع النيل.

ولكن الظروف السياسية والتطور التاريخي لمصر أدى إلى ضياع إمبراطوريتها بل وسعى الاستعمار البريطاني إلى فصل مصر عن السودان بذلك خرجت منابع النيل عن سيطرة مصر ومن هنا أصبحت قضية المياه بالنسبة لمصر قضية محورية تحمل في طياتها معنى الحياة أو الموت.

والنيل أنهر أنهار العالم وهو نهري يجري في إفريقيا لخدمة ونفع شعوب كثيرة ولكنه بخاصة نهر جمهورية مصر العربية. ذلك لأن النهر وحده هو الذي يجعل الحياة رضية في أرضها المعدومة المطر ولو أبعدنا النيل لكانت جمهورية مصر العربية جزءا آخر من الصحراء(٥٣).

إن النيل هو الذي منح جمهورية مصر العربية الأرض الصالحة للزراعة والنيل هو يخصب الأرض عاما بعد آخر(٥٤).

منذ أقل من مائة عام كان منبع النيل أكبر لغز فلقد دهش الناس «كيف أن نهرا يجري في صحراء محرقة ومع هذا لم يجف».. ففي أرض مصر لا يتصل بالنهر أي رافد يعاونه ويغذيه ولا يمكن القول بأن أمطارا غزيرة تتساقط في أرض مصر ومع هذا فإن النصر يصل إلى البحر مليئا قويا ثم أنه يستمر يحمل معنى الحياة لمصر منذ آلاف السنين حتى الآن.

مصر واستراتيجية مياه النيل:

مياه النيل تمثل ٩٥٪ من موارد مصر المائية ويتغذى النيل من الأمطار تسقط على منابعه في هضبة البحيرات الاستوائية والهضبة الأثيوبية كما أن هناك مصدرا آخر وهو حوض بحر الغزال إلا أنه قليل الإيراد بالمقارنة بالمصدرين الرئيسين السابقين.

وتضم منابع النيل من الهضبة الاستوائية الأحواض الآتية:

حوض بحيرة فكتوريا وحوض بحيرة كيوجا.

وتتجمع مياههما في نيل فكتوريا وتبلغ مساحة بحيرة فكتوريا ٦٧٦٠٠ كم٢ ومساحة حوضها بما فيه البحيرة ٢٦٢٠٠٠كم ٢ وتشترك في هذا الحوض دول تترانيا وأوغندا وكينيا وبوروندي ورواندا ومعدل سقوط الأمطار على البحيرة ١,٥٠ في العام وعلى الحوض ١,١٥ في العام.

وتتغذى بحيرة فكتوريا بين مجموعة من الروافد أهمها نهر كاجيرا وتبلغ المياه الداخلة إلى البحيرة والأمطار الساقطة عليها ١٠٨ مليارات م٣ في العام وكمية التبخير من سطح البحيرة ٨٤,٥ مليار م٣ في العام. أي أن صافي إيراد النيل في البحيرة ٢٣,٥ مليار م٣ في العام.

وتوزيع هذا الإيراد وفق مساهمة كل دولة فيه كالآتي:

تنزانيا ١٦,٢

أوغندا ١١,٨

كينيا ٣,٢

بوروندي ١,٢

المجموع = ٢٣,٥ مليار م٣/السنة

ومن بحيرة فكتوريا يخرج نيل فكتوريا مارا فوق شلالات زيمون التي تسقط المياه فوقها نحو خمسة أمتار ثم شلالات أوين وتسقط المياه فوقها نحو خمسة عشر مترا.

وفي أوائل الخمسينيات من هذا القرن اشتركت مصر وأوغندا في بناء سد أوين للانتفاع بجملة السقوط بين سطح البحيرة وخلف الشلالات والمقدار بحوالي عشرين مترا لتوليد الكهرباء كما يستعمل هذا السد أيضا للتخزين بالبحيرة كجزء من مشروع التخزين بالبحيرات الاستوائية مكملا لمشروعات منطقة بحر الجبل.

وتنحدر المياه بعد ذلك فوق جملة شلالات أخرى إلى أن تصل إلى بلدة نمساجالي على بعد نحو ٨٠ كم من مخرج بحيرة فكتوريا ثم تصب مياه نيل فكتوريا في بحيرة كيوجا.

ويبلغ سقوط المياه بين البحيرتين نحو١٠٢متر عند نمسا جالي ثم بسقوط منسوب المياه حوالي مترين بين نمساجالي ومخرج كيوجا عند ماسندي بورت في مساحة حوالي ١٤٠ كم.

وتبلغ مساحة بحيرة كيوجا نحو ٣٧٥٠كم ٢ وتحيط بها مستنقعات نحو ٢٥٠٠ كم ٢ وتقدر كمية الأمطار التي تسقط على سطح البحيرة والمستنقعات بنحو ٨ مليون م٣ في العام وكمية الأمطار على سطح حوض البحيرة بنحو ١١ مليار م٣ في العام وكمية الفاقد بالتبخر من سطح البحيرة والمستنقعات نحو ٢٠ مليار م٣ ومتوسط التصرف الداخل إلى البحيرة ٢٣,٥٤ مليار م٣ في العام وخارج منها ٢٢,٥ مليار م٣ في العام.

أثيوبيا ومياه النيل:

ينظم الانتفاع بمياه النيل العديد من الاتفاقات الدولية التي أبرمت منذ السنوات الأخيرة للشعوب الـ ١٩ وغلبيتها العظمى أبرمته الدول التي كانت لها السيطرة والهيمنة بحكم الاستعمار على دول نهر النيل ومن بينها اتفاقات تلتزم بها أثيوبيا بحكم كونها طرفا فيها.

غير أن أثيوبيا تردد كثيرا الزعم بأن مثل هذه الاتفاقيات لم يعولها وجود قانونى مما يعنى عدم التزامها بها قانونا على سند من القول أن هذه الاتفاقيات قد أبرمت مع دول استعمارية أي كانت تستعمر الدول النهرية الأخرى وبعد أن استقلت هذه الدول من ربقة الاستعمار لا يمكن المطالبة باحتواء آثار تلك الاتفاقات وبعبارة أخرى أن تلك الاتفاقات قد انتهى وجودها القانونى وأثار هذا الزعم التساؤل حول سلامة أسانيده من عدم فى ظل أحكام القانون الدولى السارية المتعلقة بالثورات الدولية «خلافة الدول» فى المعاهدات.

ترجع المشكلة إلى الاختلاف الفقهى حولها حيث يذهب بعض الفقهاء وهم أنصار النظريات الإدارية إلى رفض فكرة التوارث الدولى فى القانون الدولى كلية وتقرير أن المعاهدات لا ينقل أثرها والالتزام بها إلى الدولة التى انتقلت إليها السيادة على الأقليم إلا على أساس رضاها الحر ويذهب البعض الآخر إلى رفض فكرة وضع قاعدة عامة فى هذا الخصوص والنظر إلى كل حالة على حدة أو الأخذ بما يتفق والأنصاف ويتجه البعض الثالث إلى إعمال معيار تحقيق الهدف الذى من أجله أبرمت المعاهدة فإذا كان هذا الهدف يتحقق باستمرار تطبيق المعاهدة على الأقليم محل التغيير فى السيادة فى ظل الوضع الجديد الذى صار فيه بلا صعوبة فى ذلك حيث يستمر تطبيق المعاهدات(٥٥).

وقد عرف العمل الدولى الكثير من التطبيقات التى أوضحت العديد من المبادئ من أبرزها:

١- مبدأ عدم امتداد اثر المعاهدة إلى الغير وينطوى تحته مبدأ عدم انتقال أثر المعاهدة إلى الغير وهو المبدأ المستند إلى القاعدة العامة فى قانون المعاهدات التى دونتها اتفاقيتا فينا لقانون المعاهدات الصادرتان فى عامى ١٩٦٩، ١٩٧٨.

٢- مبدأ التفرقة فى مجال المعاهدات بين ما أطلق عليه «المعاهدات الشخصية» وما أطلق عليه المعاهدات العينية وينصرف مصطلح المعاهدات الشخصية إلى المعاهدات التى يكون لشخصية أطرافها الاعتبار الأول فى أبرامها بحيث تكون هذه الشخصية عنصرا جوهريا فى كيان المعاهدات واستمرار العمل بها وفق المعاهدات التى يدرج تحت مظلة المعاهدات الشخصية بهذا المفهوم معاهدات التالف والصراحة.

والتمثيل المتبادل أمام المعاهدات العينية فإنه ينصرف إلى المعاهدات المنظمة لمسائل إقليمية مثل معاهدات الحدود واستخدام الأنهار والبحيرات المشتركة والممرات البحرية والخطوط الجوية.

واتجه الرأى الغالب فى الفقه الدولى إلى تأثر المعاهدات الشخصية فى حالات الاستخلاف بحيث ينقض أثر المعاهدات الشخصية التى تبرمها الدولة السلف وأن رأى البعض أن الإبقاء عليها فى صالح الاستقرار وحسن الجوار(٥٦).

أما فى خصوص ما يعرف بالمعاهدات العينية فإن العمل الدولى قد استقر على عدم تأثر هذا النوع من المعاهدات بالتغيرات الإقليمية التى تحدث انتقالا للسيادة حيث عقد حكم المعاهدات إلى الدول الخلف(٥٧).

والاتفاقات المتعلقة بالوضع القانونى لنهر النيل والتى ترتبط بها أثيوبيا هى كالآتى:

١- البروتوكول الموقع بين إيطاليا وبريطانيا عام ١٨٩١ والخاص بتحديد مناطق نفوذ كل منها فى شرق إفريقيا بنفس البند ثالث: - تتعهد الحكومة الإيطالية بعدم إقامة أية أشغال على نهر عطبرة لأغراض الرى يكون من شأنها تعديل مياه نهر النيل على نحو محسوس مقتضى.

هذا النص الزام إيطاليا بعدم إقامة إنشاءات من شأنها إحداث تأثير ملموس على كمية مياه نهر عطبرة التى تصب فى نهر النيل.

٢- المعاهدات المبرمة بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا وبين بريطانيا العظمى وأثيوبيا وإيطاليا بشأن الحدوديين السودان الغربى- البريطانى وأثيوبيا وأرتيريا والموقعة فى أديس أبابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ فقد نصت المادة الثالثة من هذه المعاهدة بخصوص مياه النيل بأن يتعهد ملك الحبشة لدى الحكومة البريطانية بأن لا يصدر تعليمات أو يسمح بإصدارها فيما يتعلق بأى شىء فى النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياههما إلى النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا مقدما وحكومة السودان.

وفى ذات الاتجاه نصت المادة الثالثة من المعاهدات بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا وبين بريطانيا وإيطاليا وأثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصرى البريطانى وأثيوبيا وأريتريا على أن يلتزم صاحب الجلالة الإمبراطور منليك الثانى ملك أثيوبيا قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانى بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية أشغال عبر النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السوباط من شأنها أن توقف تدفق مياهها فى النيل ما لم يتم ذلك الاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطانى وحكومة السودان.

٣- الاتفاق المبرم بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بشأن الحبشة والموقع فى لندن فى ١٣ ديسمبر ١٩٠٦ حيث نص البند الرابع على أنه «فيما لو طرأ من الأحداث ما يعكر صفو الوضع الراهن المنصوص عليه فى البند الأول تبذل كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا قصارى جهدها فى الحفاظ على سلامة ووحدة أراضيها وفى جميع الأحوال وعلى أساس ما ورد من الاتفاقات فى البند المذكور يتم التشاور فيما بينها من أجل الحفاظ على -

مصالح بريطانيا العظمى ومصر فى حوض النيل بوجه خاص ما يتعلق فيها بتنظيم مياه هذا النهر وروافده مع مراعاة المصالح المحلية على النحو الواجب ومع حفظ المصالح الإيطالية...

٤- المذكرات المتبادلة بين المملكة المتحدة وايطاليا بشأن الامتيازات المتعلقة باقامة خزان على بحيرة تانا وخط حديدى عبر الحبشة من إرتريا إلى الصومال الإيطالى «روما ١٤- ٢٠ ديسمبر ١٩٢٥». وفى هذه المذكرات اعترفت الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية السابقة والمكتسبة لمصر والسودان فى حياة النيل الأزرق والنيل الأبيض وتتعهد فيها تجاه الأطراف الأخرى المتعاقدة بالا تنشئ فى أقاليم أعالى تلك الأنهار أو فروعها أو روافدها أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التى تحملها إلى نهر النيل تعديلا محسوسا وتأخذ حكومة إيطاليا علما بأن حكومة بريطانيا تنوى الاستمرار فى احترام الحقوق المائية لسكان المناطق المتجاورة التى تدخل فى منطقة النفوذ الاقتصادى لإيطاليا وتعهد الحكومة الإيطالية بالعمل قدر المستطاع ووفقا لمصالح مصر والسودان العليا على أن يأتى تصور وتنفيذ المشروع المزمع القيام به محققا بدرجة . قاسية للاحتياجات الاقتصادية لتلك الشعوب.

تبين لنا من استعراض الاتفاقات السابقة أن الدول الموقعة عليها فى الغالب من الدول الأوروبية المستعمرة وقد وقعتها بحكم كونها مديرة للإقليم الإفريقى ذى العلاقة مثل السودان وأثيوبيا وأن أثيوبيا وقعت على معاهدات ١٥ مايو ١٩٠٢ وحيث أن هذه الاتفاقات تتناول بالتنظيم مسائل تتعلق بالتزامات ذات طبيعة إقليمية وجغرافية ومنها ما يخص استخدام مياه النيل والحفاظ على حقوق مصر والسودان وعدم إقامة أية منشآت تؤثر فى كمية المياه على النحو الذى يؤثر سلبيا فى هذه الحقوق فان هذا الاتفاقات لا تتأثر بمجرد حدوث انتقال فى السيادة على الإقليم المحمل بالالتزامات الإقليمية الجغرافية «أى الإقليم محل الاتفاقات الإقليمية» من الدولة المستعمرة «السلف» إلى الدولة الجديدة «الخلف» بمعنى أن آثار تلك الاتفاقات تنتقل إلى الدولة الخلف بحكم الواقع والقانون ولا يتم تعديلها إلا باتفاق جديد تقره جميع الدول المعنية .وهذا ما استقر عليه الوضع فقها وعملا وقانونا لا كما سبق أن تبينا.

ومن وجهة أخرى يتضح من مراجعة أحكام الاتفاقات السابقة أنها تتماشى مع قاعدة استقر عليها العرف الدولى فى شأن النظام القانونى للأنهار الدولية وهى قاعدة تقضى بأنه لا يجوز لدولة أن تتخذ ترتيبات من شأنها الاضرار بالدول النهرية الأخرى كأن تتسبب فى إحداث فيضان أو إنقاص كمية المياه للدول النهرية الأخرى.

وهذه القاعدة عملت لجنة القانون الدولى على تأكيدها وقامت بتدوينها فى المشروع الذى أعد بشأن قانون استخدام المجارى الدولية فى الأغراض غير الملاحية ومن المستقر عليه قانونا أن القواعد القانونية العرفية تلتزم بها جميع الدول بما فيها الدول الجديدة ومنها دول كانت خاضعة للاستعمار.

خلاصة القول أن أثيوبيا لا حق لها فى إنشاء سدود على منابع النيل فيها إلا بموافقة مصر والسودان.

وعلى هذا الأساس بنى التحرك المصرى لمواجهة أثيوبيا والتى لا تنفى اتفاقها مع إسرائيل فى عزمها على إنشاء سدين أحدهما على النيل الأزرق والسد الآخر على أحد روافد هذا النهر متجاهلة بذلك ما ارتبطت به من اتفاقات دولية منذ عام ١٨٩١.

وفى إطار ذلك اجرت الحكومة المصرية اتصالات مع البنك الدولى حول الاتفاقات التى تلتزم بها أثيوبيا وخاصة اتفاقية ١٩٠٢ إعمالا لأحكام القانون الدولى وقواعد خلافة الدول فى المعاهدات.

إن الأمن المائى العربى يتضمن مواجهة الخطر القادم من جانب تركيا تجاه سوريا والعراق ومن جانب إسرائيل تجاه الأردن وسوريا ولبنان ومن جانب أثيوبيا تجاه مصر والسودان.

ولن يتم تحقيق الأمن المائى للوطن العربى إلا بعقد مؤتمر مائى عربى يستمد من القانون الدولى والعرف الدولى ما يمكن للوطن العربى توفير الأمان له بالنسبة للمياه وإلا ستشتعل فى منطقة الشرق الأوسط أن الحقوق العربية فى مياه الأنهار التى تجرى فى أراضيها أو تنبع من خارج أراضيها واضحة ومؤكدة ومضمونه بحكم القانون الدولى ولكن الخطر الأكبر والذى يجب أن تتيقظ له الأمة العربية هو الدور الذى تلعبه إسرائيل ليس فقط فى دول الجوار ولكن تأثيرها على كل من تركيا وأثيوبيا من خلال ما يربطها مع هاتين الدولتين من تحالفات الأولى تحالف استراتيجى مع تركيا والثانى اتفاقية تعاون مع أثيوبيا بالخطر المائى القادم على مستقبل الوطن العربى فى المحل الأول من جانب إسرائيل والثانى من تركيا والثالث من جانب أثيوبيا ولابد من وقفة حاسمة تتفق عليها ومخطط لها ويستند إلى شريعة القانون الدولى.

وبذلك نأمن ونؤمن للوطن العربى طريقه إلى الحياة وإلى الأمن الغذائى.. بما يتناسب مع طموحات التنمية وأيضا لمقابلة الزيادة فى الموارد البشرية.

المياه والقانون الدولى

منذ أوائل القرن الـ١٩ وحتى نهايته ساد مبدأ السيادة المطلقة للدول على الأنهار التى تمر فى أراضيها ويجيز لها التصرف المطلق فيها. ومع التطور الطبيعى للقانون الدولى تطور هذا المبدأ حيث بدأ التفكير نتيجة إلى وجود حقوق وواجبات لتحد من تصرف هذه الدول إزاء النهر الدولى ومع نهاية القرن الـ١٩ ظهرت الحاجة إلى صياغة القواعد التفصيلية التى تحكم موضوع الأنهار.

وقد بدا معهد القانون الدولى سنة ١٩١٠ دراسة موضوع تقنين استغلال مياه الأنهار الدولية بالنسبة للزراعة (الرى) والصناعة وغيرها من الأغراض فيما عدا أغرضا الملاحة واستمرت الدراسات والواجبات التى يجب أن تحترمها الدولة الواقعة على نهر مشترك. وظهرت نسبة إجماع

بين شراح القانون الدولى المعاصر على أن الأحكام العامة للقانون الدولى فى الوقت الحاضر تشمل مبدءا رئيسيا يقضى بأنه (لا يجوز لدولة ما أن تغير الوضع الطبيعى لإقليمها تغييرا من شأنه المساس بالوضع الدولى كما تمنع على الدولة أن تستغل مياه النهر على النحو الذى يهدد احتياجات دول النهر الأخرى أو يحول دون استغلالها لمياه النهر على النحو الملائم.

أما عن المبادئ الدولية التى تنظم حقوق الدول الواقعة على نهر مشترك :-

١- العدالة فى توزيع المياه والانتفاع المشترك بمياه النهر الدولى

٢- عدم إجراء أى تحويل فى مجرى النهر أو إقامة سدود تنقص من كمية المياه التى تصل للدول النهرية الأخرى دون اتفاق مسبق وتشاور مع الأطراف الأخرى.

٣- التعاون فى تنمية موارد النهر والانتفاع من النهر كوحدة بين هذه الدول النهرية.

٤- احترام الحقوق المكتسبة التى تقوم على أساس مراعاة حاجة الدول للنهر ومدى اعتمادها عليه.

٥- التعويض فى حالة الضرر.

٦- وقد شهد النظام القانونى لاستثمار مياه النهر الدولى تطورا ملحوظا خلال القرن العشرين ففى عام ١٩١١ تبنى معهد القانون الدولى (إعلان مدريد) لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية (وجاء فى أبرز بنود هذا الإعلان أنه ليس لأية دولة من الدول المشاركة فى حوض النهر أن تحدث تغييرا فى طبقة مياه الحوض من شأن أن يلحق ضررا بالدولة الأخرى).

كما يمتنع على أية دولة إحداث تغيير فى مجرى النهرى أو التصرف فى مياهه أو حجزها إلى درجة تؤدى إلى انخفاض منسوب المياه الذى يسيل فى الدول الأخرى إلا بموافقة هذه الدولة ويقصد بالنهر فى القانون الدولى (وحدة مائية) SYSTEM OF WATER تتكون من كل مجارى المياه والبحيرات التى تتصل فيما بينها وتسير فى منطقة تكون حوضا واحدا BASIN-RIVER BASIN DRAINAGE وينتهى حوض النهر فى البحر أو فى بحيرة داخلية لا تتصل بالبحر ويدخل فى حوض النهر كذلك مجارى المياه التى تسير تحت الأرض وتكون متصلة بالنهر.

ويسمى النهر نهرا وطنيا إذا كان حوض النهر واقعا برمته فى إقليم دولة واحدة وبالتالى يخضع لسيادة تلك الدولة ولكل دولة الحق فى تنظيم استغلال موارد نهرها الوطنى وفى أن تقصر الملاحة فيه على بواخرها وحدها.

أما إذا كان حوض النهر يمر فى أقاليم دول مختلفة أو يفصل بين إقليم دولتين أصبح له حكم مختلف ويسمى نهرا دوليا فكل دولة تباشر سيادتها على ما يمر فى إقليمها من النهر أو ما يجاورها من مجراه ولكنها تتقيد بأن تراعى مصالح الدول الأخرى التى يمر بها حوض النهر وبصفة خاصة فيما يتعلق بالانتفاع المشترك بمياه النهر لأغراض الزراعة والصناعة وبالملاحة النهرية الدولية.

وقد استقر العرف الدولي على أنه مع الاعتراف للدولة بالسيادة على ذلك الجزء من النهر الذى يمر فى إقليمها تلتزم الدول عند ممارستها لسيادتها بعدم المساس بالأوضاع الطبيعية الجغرافية والتاريخية للنهر وبالحقوق التى تتمتع بها الدول الأخرى فى مياه النهر ، وتنكر قواعد القانون الدولى على أية دولة اكتساب أى حقوق فى مياه الأنهار الدولية عن طريق استخدام القوة أو التلويح باستخدامها وهى نفس المبادئ التى تنطبق على أقاليم وأراضى الغير وأن اللجوء إلى هذه الوسيلة لا يمنح اية دولة حقوقا مشروعة ومعترف بها فى المياه أو مصادرها التى تستولى عليها .

وقد اهتمت لجنة القانون الدولى التابعة لهيئة الأمم المتحدة بدراسة القواعد المتعلقة باستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية وأدرجت هذا الموضوع على برنامج عملها العام للدورة الـ ٢٣ التى عقدت فى عام ١٩٧١ وتتم مناقشة هذا المشروع فى كل دورة وحتى الآن لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائى بصدده ولم تحدد مبادئ القانون الدولى الخاص بالأنهار الدولية فى شكل اتفاقية شاملة .

ويمكن القول :

١- عدم وجود قواعد قانونية دولية واضحة ومحددة لتسوية مشكلات المياه بصورة حاسمة .

٢- ضعف أجهزة الأمم المتحدة فى مواجهة مشكلة المياه المتصاعدة نتيجة عدم وجود اتفاقية شاملة .

٣- عدم احترام بعض الدول لقواعد القانون الدولى المعمول به حاليا .

٤- لا توجد مؤسسة دولية للأخذ بالأعراف والتقاليد والتشريع لاقتسام المياه وضمان التقيد بها .

٥- يرى بعض الباحثين أن المبادئ العامة فى استثمار الأنهار الدولية واضحة وأن هناك أعرافا وتقاليد فى اقتسام المياه ولو أنها غير ملزمة .

٦- تمثل أعلى مراتب الالتزام المعترف بها دوليا لتقاسم الموارد المائية فى الاتفاقيات المعقودة بين الدول المشتركة فى مصدر مائى معين والتى بينها علاقات جوار تاريخية وطبيعية .

٧- وتبقى الحاجة قائمة رغم كل ما سبق إلى تطوير قواعد قانون لحل مشكلات المياه بين الدول المختلفة وفى العادة تحمى الاتفاقيات الدولية دول المصب من اعتداءات دول المنبع التى تتحكم فى تدفق مياه النهر .

النظريات التى تحكم استخدامات الأنهار الدولية

تختلف آراء فقهاء القانون الدولى المعاصر فى مجال الأنهار الدولية ذات الاستخدامات الاقتصادية حول المبادئ أو النظريات التى تحكم استخدامات تلك الأنهار وفيما يلى هذه النظريات —

١- نظرية السيادة : وترى أن استغلال الدول يكشف عن ذاته فى استخدام مياه الأنهار استخداماً حرا انفراديا إلى أكمل حد وهذا يواجه بالرفض لأنه نظرية فوضوية.

٢- نظرية التكامل الإقليمى المطلق: تعنى هذه النظرية العادلة أن التكامل عندها يشمل النهر مجرى ومياه أما التكامل فى النظرية الإسلامية فهو تكامل فى المياه فحسب ويظل المجرى خاضعا لسيادة الدولة المعنية وجزءا من إقليمها.

٣- نظرية الملكية المشتركة : ومؤداها أن النهر يجرى فى أقاليم عدة دول يعتبر ملكا مشتركا بينها فالنهر مجرى طبيعى يضفى بجانب تسهيلات الملاحة حقوقا ومزايا مثل الصيد واستخدام المياه للرى أو استخراج الطاقة ومن ثم فلا تملك دولة من الدول الشاطئية أن تحرم باقى الدول من هذه الحقوق والمزايا فمنح الطبيعة هى لخير الإنسانية وليس لدولة أن تمارس حقوقها على نحو يحرم الدول الأخرى من حقوق معادلة وتتفق هذه النظرية مع منظور ومفهوم النظرية الإسلامية مع الفارق وهو أن الأخذ بهذه النظرية يحتاج طبقا لقواعد القانون الدولى المعاصر إلى إبرام اتفاق بين الدول المعنية ولكنه لا يحتاج إلى ذلك فى مفهوم النظرية الإسلامية.

تعتبر نظرية الملكية المشتركة هى ذاتها نظرية الاقتسام المعقول أو العادل ومفادها أن يكون لكل دول النهر حق فى انتفاع وعادل بالمياه تبعا لحقيقة الواقع التى تتقرر فى كل حالة على حدة على ضوء العوامل المختلفة.

ولا يمكن أن يكون تطبيق العدالة فى العلاقات الدولية إلا باتفاق مباشر بين الدول فإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فلا سبيل إلى تطبيقها إلا بالوسائل القضائية الدولية التى مازالت بدورها تعتمد على اتفاق الأطراف المعنية وعلى ذلك فلا تعتبر قاعدة المعقولة من القواعد الإلزامية فى القانون الدولى.

أحكام هلسنكى عام ١٩٦٦

بعد دراسة استمرت ١٥ عاما تقريبا وضعت جماعة القانون الدولى فى الاجتماع الذى عقد فى هلسنكى عام ١٩٦٦ أحكام لاستغلال الأنهار الدولية التى عرفت بأحكام هلسنكى يمكن الاسترشاد بها فى حالة عدم وجود اتفاق خاص أو عرف سائد بين الدول المنتفعة بالنهر وتعالج عنصر لأحكام استغلال مياه الأنهار الدولية للرى والملاحة ونقل الأخشاب والتلوث.

وقد قرر الجزء الآخر لأحكام هلسنكى تبادل الرأى بين الدول إذا أرادت إحداها القيام بأى مشروع أو منشآت على النهر وذلك تفادى لوقوع أى نزاعات كما يبين هذا الجزء أيضا الإجراءات التى تتبع لحل المنازعات.

وأخذت قواعد هلسنكى بمبدأ العدالة فى توزيع مياه النهر على دول الحوض على أن العدالة فى توزيع المياه لا تعنى توزيعها بالتساوى بين هذه الدول بل أن هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد النصيب العادل لكل دولة ولقد تضمنت قواعد هلسنكى

بعض هذه الأحكام على سبيل المثال لا الحصر وأهمها ما يلى :

١- جغرافية الحوض وبصفة خاصة حوض النهر فى كل دولة نهرية.

٢- المناخ المؤثر على الحوض

٣- السكان الذين يعتمدون على المياه فى كل دولة من دول الحوض ومدى توفر موارد مائية أخرى تجنب الضياع غير اللازم فى استخدامات مياه الحوض.

٤- مدى إمكانية الاستجابة لاحتياجات الدول الحوضية بدون الأضرار بدول حوضية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام هلسنكى قد وضعت تعريفا جديدا للنهر الدولى يبدو أنه ينال تأييدا واسعا فقد استبدلت تسمية النهر الدولى بالحضور الدولى وعرفته بأن (مساحة من الأرض تخص أكثر من دولة وتحدها من الجانبين حدود الحوض وهى عبارة عن مرتفعات مستمرة كما أصبحت الدولة الحوضية هى الدولة التى يقع جزء من أراضيها على حوض النهر)

ووفقا لأعراف القانون الدولى فإنه على الدولة التى ترغب فى إدخال تعديلات فى طريقة الانتفاع بنهر معين كإنشاء سد أو تحويل مجرى النهر الدخول فى مفاوضات مع الدول المشتركة فى النهر للحصول على موافقتها فإذا لم يتم الاتفاق يحسن عرض الأمر على التحكيم.

وإذا ما قامت الدولة بمثل هذه الأعمال بدون موافقة الدول الأخرى وبدون عرض النزاع على التحكيم فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التى تصيب تلك الدول وهناك نماذج لبعض الاتفاقات الدولية بشأن المياه :

١- اتفاقية بشأن مياه النيل منذ عام ٨٩١ وحتى عام ١٩٥٩

٢- اتفاقيات عام ١٩٧٣ بين البرازيل وبراجواى حول نهر بارنا

٣- اتفاقية بين السويد والنرويج عام ١٩٠٥ تنص على أنه (لا يجوز لإحدى الدولتين القيام بأعمال هندسية على مجر النهر المشترك بدون موافقة الدولة الأخرى).

٤- اتفاقية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك عام ١٩٠٦ بشأن الريوجراندى الأعلى ونصت على نفس المبدأ السابق.

٥- اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية عام ١٩٧٨ ونصت فى مادتيها ١٢،١١ بشأن التوارث الدولى على أن الاتفاقيات الخاصة برسم الحدود الدولية أو بالوضع الجغرافى الإقليمى تظل سارية المفعول بموجب قاعدة الوارث الدولى وتلزم الدولة الوارثة بها كما لا يمكن تعديلها أو إلغاؤها إلا بالاتفاق بين الدول الموقعة عليها.

٦- أكد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذى تم توقيعه فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ أكد على قاعدة التوارث الدولى حتى لا يفتح الباب أمام تعديل الحدود والحقوق المكتسبة فى الأنهار بين دول المنطقة مما يؤدى إلى إثارة نزاعات لا تنتهى.

الهوامش

١- Jacques Sionneau, L' eau, Nouvel Enjeu Stategique Mondial. Economice, Paris 1956 p.16.

٢- سيصل تعداد سكان الكرة الأرضية سنة ٢٠٠٥ إلى ٨ بلايين نسمة حسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة وتنتظر الأمم المتحدة زيادة هائلة فى السكان قد تصل إلى حدود ٤٥٪ وحتى عام ٢٠٢٥ أى أن ثلثى سكان العالم سيكونون فى الرابع الأول من القرن ٢١ فى حالة توتر يصعب السيطرة عليها الأمر الذى يستدعى تدخلا دوليا حاسما وقبل فوات الأوان ولعل الوجه الأكثر سوءا أن القسم الأكبر من الزيادة السكانية سيتمركز فى المدن مما يؤدى إلى نشوء أزمات اجتماعية وغذائية وصحية قد تهدد السلم والأمن. ويعلق السكرتير العام للجنة المياه العالمية على ذلك بقوله إذا كان حق الانتخاب فى القرن الـ ١٩أحد أهم أوجه الصراع ، فإن الحصول على المياه لجميع سكان الأرض سيكون محور النضال الأساسى فى القرن الـ ٢١ وفى السياق ذاته تؤكد وزيرة البيئة الفرنسية أن: (المياه ستصبح من أهم السلع العالمية فى أسواق الغد القريب والبعيد) لقد أصبح يطلق على المياه الذهب الأزرق واصبح من المحتمل أيضا أن ينافس الذهب الأسود.

٣- يقصد بالجفاف نقص الأمطار أما التصحر فيعين تناقص قدرة الأرض على إنتاج النبات. ويؤكد الخبراء الدوليون أن استهلاك المياه تضاعف سبع مرات فى القرن العشرين فى حين أن معدل السكان العالمى ارتفع إلى أربعة أضعاف وأن ندرة المياه العذبة فى ٨٠ بلدا من المناطق الصحراوية الجافة من بينها الشرق الأوسط كانت سببا فى حرمان أكثر من ملياري نسمة من المياه الصالحة للشرب وتشير وزيرة التعاون الهولندية إيفيلين هرفتكس أثناء افتتاحها مؤتمر المياه فى لاهاى إلى أن ما يزيد على بليون شخص أى حوالى سدس سكان العالم ليست لديهم إمدادات صحية مضمونة من مياه الشرب فى حين أن ٣ بلايين أخرى لا يستخدمون مياها مكررة.

٤- يفتقر أكثر ٤/١ بليون نسمة (أى نحو٨/١ سكان العالم) إلى المياه الصالحة للشرب.. اقرأ تصريح ماريو سواريز رئيس لجنة العقد العالمى للمياه.. مؤتمر لاهاى للمياه ٢٩ مارس ٢٠٠٠م

٥- انظر توصيات المجلس العالمى للمياه فى مؤتمره الأول عام ١٩٩٦ فى لاهاى بهولندا ويجىء المؤتمر الثانى تحت شعار (الحصول على المياه أمر طبيعى إنسانى واجتماعى) فى إشارة إلى اعتباره من جملة الحقوق الإنسانية الأخرى الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

٦- انظر الدراسة التى قدمت إلى مؤتمر المياه العالمى عام ١٩٩٧ تحت عنوان: (التحالف فى سبيل عالم مسؤول ومتعاون). جريدة الحياة اللندنية الخميس ٣٠ مارس ٢٠٠٠ العدد ١٣٥٣٢ ص٨

٧- كان النصر فى غزوة بدر بسبب حيازة المسلمين لموقع استراتيجى هام يضم بعض ينابيع الماء بينما كانت قريش تفتقد هذه الميزة.

٨- Jacques Sinoonneau, OP.Cit,P174

٩- سيأتي ذكر الأطماع الصهيونية في المياه العراقية بشكل تفصيلي في ثنايا البحث

١٠- مجلة النصر القاهرية (تصدرها وزارة الدفاع المصرية) أبريل ١٩٩٩ لسنة ٤٢ العدد ٧١٨ ص٦١

١١- ٨٠ ٪ من المساحات الزراعية تعتمد على الأمطار والباقي والذي يقدر بنحو ١٠ ملايين هكتار تمثل الزراعة المروية. انظر تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٨٢

١٢- عقد مؤتمر للمياه في أكتوبر ١٩٩٣ تحت إشراف الصندوق الغربي

١٣- د. يوسف صايغ - المستقبل العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٦٥ يوليو ١٩٨٤ مقال (آفاق التنمية الاقتصادية والعربية في الثمانينات ص٨٥/٨٦

١٤- يعتبر معدل سقوط الأمطار منخفضا جدا في المنطقة العربية ويتباين هذا المعدل تباينا كبيرا في أنحاء كثيرة من المنطقة من سنة إلى أخرى حتى ليتعذر التنبؤ به

١٥- مع تزايد السكان العرب بمعدل يقارب٣٪ سنويا ، حدثت زيادة في الطلب على المياه وتم مواجهتها بشكل أساسي حتى الآن

- عنه طريق استثمارات لزيادة العلب على وردات المياه المتاحة للمدن وللزراعة بصورة خاصة وازداد حجم المياه المتاحة بفضل بناء السدود على مجاري المياه السطحية وعن طريق حفر الآبار وضخ المياه الجوفية وتحلية مياه البحر وغير ذلك من التطبيقات التكنولوجية.

١٦- د. م خوري وآخرون (الموارد المائية وآفاقها المستقبلية - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ص١٣٥

١٧- أسور شوقي - تنمية المياه السطحية - ندوة هيدرولوجيا المياه السطحية في الوطن العربي دمشق ١١-١٧/٩/١٩٨٢

١٨ - أن السبب الحقيقي للصراع مع العدو الصهيوني وبالتالي سبب الحرب هو وجود في حد ذاته ولو لم تكن هناك أزمة أو قضية مياه لما كان ذلك مبرر لنفي الحرب وإذا كانت الحرب من جانب هي حرب عدوانية استيطانية ظالمة فإن حربنا معه هي حرب عادلة محقة بغض النظر عن النتائج التي تمخضت عنها هذا الحرب حتى الآن

١٩- هدف الاستراتيجية تحقيق الغايات التي ترسمها السياسة مستعملة في ذلك خير الوسائل التي تكون ضمن إمكاناتها

٢٠- اسعد شوقي وروفائيل ناجي: تنمية الموارد المائية في الوطن العربي وترشيد استخدامها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة ١٩٨٦ص١٣٩

٢١- مستقبل العالم الإسلامي السنة الخامسة العدد ١٥ ربيع ١٩٩٥ مجلة تفصيلية للدراسات

الاستراتيجية والجيوسياسية وقضايا الاجتماع فى العالم الإسلامى مثال: المياه فى الاستراتيجية الإسرائيلية د. عبدالله الدرويش ص ٣٦.

٢٢- الأمن المائى العربى - مجلة شئون عربية ايلول سبتمبر ١٩٨٧م/ محرم ١٤٠٨ هـ - فريق من الباحثين ص ٣٢

٢٣- تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ عن السكان فى الوطن العربى والشرق الأوسط نيويورك ١٩٩٨.

٢٤- الندوة العربية الأولى للموارد المائية دمشق ١٩٨٢ المجلد الأول - المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة.

٢٥- الندوة الأولى لمستقبل الموارد المائية لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية الكويت ٣/٥/١٩٨١.

٢٦- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٧٧ السنة ١٩ ذى القعدة ١٤١٦ هـ ص ١٠٧ أبريل ١٩٩٥م.

٢٧- يمكن التعرف على حجم أزمة المياه الجوفية التى تواجه منطقة الشرق الأوسط من خلال تأمل قول «دان زسلووكى» وهو أحد المسئولين الإسرائيليين عن مشكلة المياه حيث إنه طبقا لقوله «سيلزم أن تهطل الأمطار لمدة عشر سنوات متصلة بمنسوب أعلى من المتوسط حتى يتسنى للمنطقة أن تستعيد احتياطها من المياه الجوفية» انظر صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية فى ٣/٦/١٩٩٢ دراسة عن المياه العربية بقلم بيير روسلان

٢٨- يشغل د. فاروق الباز منصب المدير المصرى لمركز الاستشعار عن بعد بجامعة بوسطن الأمريكية.

٢٩- جمهورية مصر العربية/ وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات المياه الجوفية تأليف جميل على حمدى.

٣٠- فى مؤتمر قمة الأرض الذى انعقد فى ريودى جانيرو بالبرازيل فى الفترة من ١٤-٣ يونيو ١٩٩٢ ثبت أن ١٠٪ من أنهار العالم ملوثة بمياه المجارى والصرف الزراعى. وكذلك تأثرت البحار بصرف الأنهار الملوثة فيها بالإضافة إلى انسكاب البترول.

٣١- يقول عبد الله الثارى ممثل هيئة موارد المياه اليمنية أن نصيب الفرد سنويا فى اليمن من المياه لا يزيد على ١٣٠ متر مكعبا وهو اقل عشرات المرات من هذا الحد وقال أن المياه تصل إلى مدينة تعز مرة واحدة كل أربعين يوما بينما يحصل نفس سكان الريف على احتياجاتهم المائية من الشبكة العامة وتجرى استغلال الموارد المتوافرة للمياه بأربعة أضعاف معدلات تجدد مواردها مما يهدد بجفافها قد اقترح تقليل زراعة نبات القات المخدر الذى يستهلك نحو ٣٠٪ من المياه فى اليمن من أجل رى المحصول.

٣٢- كتب عرنون سوفير «الأستاذ الإسرائيلى بجامعة حيفا وخبير المياه فى الدولة العبرية» فى مجلة نايم الأمريكية عدد نوفمبر ١٩٩٠ أن حرب المياه قد تنفجر فى الشرق الأوسط فى التسعينيات ذلك أن كل دولة ستحاول الاستيلاء على ما تملكه الدول الأخرى من حصص ولن تتأخر كثيرا عن العقد الأول

من القرن الحادى والعشرين وأكد ذلك الاتجاه الدكتورة الصهيونية جويس ستار من جامعة جورج واشنطن الأمريكية كما أن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن اقر هذه الحقيقة.

٣٣- د. حسن بكر – حروب المياه فى الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل

مجلة السياسة الدولية: العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ ص ٧٦

٣٤- تقييم ١٩٩٠ عن وضع العالم: لستر بروان وآخرون ترجمة سيد رمضان هذارة. تحرير شويكار محمد ذكى إيناس عفت. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية القاهرة

٣٥- Susan Williams And Kevin Porter :
Power plays Washington d.c Gwestor Responsibility Research Center 9891

٣٦- تقييم عن وضع العالم – مرجع سابق ص ٨٢

٣٧- الأهرام المصرية السنة ١٢٣ العدد ٤٠٨٤٥، ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ ص٣

٣٨- محمد نعمان جريدة العربى المصرية العدد ٢٥١ الاثنين ٢ فبراير ١٩٩٨ ص ٦.

٣٩- دوريد الشاهد السنة التاسعة العدد ١٠٧ تموز/ يوليو ١٩٩٤- استراتيجيات الأمن المائى فى المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية ص٢٨.

٤٠- جريدة السفير اللبنانى: رد على الخبير الأمريكى كولازو حول الليطانى بقلم المهندس الهيدرولوجى فتحى عبد الحميد ص٣.

٤١- عصام خليفة: أزمة المياه وقضية السلام فى الشرق الأوسط – جريدة الحياة اللبنانية فى ١٩٩٢/١/٢٧.

٤٢- أحمد أبو شاويش: سياسة إسرائيل المائية مجلة الفكر الاستراتيجى – العدد ٤٣يناير ١٩٩٣ ص١٢٣

٤٣- اليشاع كالى – المياه والسلام – وجهة نظر إسرائيل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت ١٩٩٢ ص١٣٠

٤٤- المرجع السابق ص١٣١

٤٥- هيرودوت يتحدث عن مصر – ترجمة محمد صقر خفاجة. الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٥.

٤٦- د. حسن بكر: المرجع السابق ص٨٠

٤٧- وصلت العلاقات السورية العراقية فى هذا العام إلى حافة الحرب

٤٨- وصلت حدة التوتر بين البلدين إلى درجة أن تركيا ادعت بوجود مؤامرة سورية لنسف سد أتاتورك وفى عام ١٩٨٧ قالت تركيا إنها ستقطع تدفق المياه عن سوريا بسبب دعم سوريا للإرهابين من حزب العمال الكردستانى. وكانت قمة سوء العلاقات بينهما سبتمبر ١٩٩٨ عندما هددت تركيا بضرب سوريا عن طريق استخدام السلاح.

٤٩- W.W.Hyde, Ancient Greek Mariners, Oxford 1946. p256.

٥٠- هيرودوت يتحدث عن مصر ترجمة د.محمد صقر خفاجة– الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة ١٩٧٥

٥١- د. أبو اليسر فرج النيل في المصادر الإغريقية. القاهرة ط١ ١٩٩٥ ص ٤١

٥٢- المرجع السابق ص ٤٣

٥٣ - جمهورية مصر العربية وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات

التصحر ومكافحته في مصر - إعداد حمادة حسن بدوي ١٩٩٤ ص١٤.

٥٤ - آن تيرى هوايت ترجمة العميد أ.ج محمد عبدالفتاح إبراهيم - دار المعارف. الأنهار العظيمة في العالم ص٢٣ ط٧ ١٩٩٢.

٥٥- د. إبراهيم محمد العنانى: أثيوبيا ومدى الالتزام باتفاقيات الانتفاع بمياه النيل مجلة السياسة الدولية العدد ١٢٩ يوليو ١٩٩٧ ص٥٥.

٥٦- المرجع السابق.

٥٧- فى نواحى التطبيق العملى نجد انتقال آثار معاهدة ١٩٢٠ من حقوق والتزامات وهى المعاهدة المبرمة بين فرنسا والعراق فى شأن تنظيم عملية الرى فى سوريا والعراق من مياه نهرى دجلة والفرات إلى كل من سوريا والعراق بعد استقلالهما.